

مختار



السنة العاشرة
العدد ١١٢ . نوفمبر ٢٠٠٩



- إيران وتركيا و"فراغ القوى" في الشرق الأوسط ■ التركيبة السياسية العراقية على أعتاب الانتخابات.
- إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدى نجاد ■ أهداف وأولويات زيارة ليبرمان إلى أفريقيا.
- هل انتهت الأزمة السياسية في إيران. ■ عالم أوباما النوروي من الخيال إلى الحقيقة.

مختار

السنة العاشرة - العدد ١١٢ - نوفمبر ٢٠٠٩

مدير المركز

د. جمال عبد الجواد

رئيس مجلس الإدارة ورئيس المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة :

د. عادل عبد المنعم سويلم

د. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

د. حسين صوفي محمد

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. أحمد فتحي قبال

صورة الغلاف :

حرص مشترك تركى - إيرانى على عدم
الركون إلى الخارج للحصول على حلول
للمشاكل والأزمات التي تواجه الدول
الإسلامية، وإعطاء الأولوية للحلول
والآليات الداخلية الإسلامية.

الإخراج الفنى :

مصطفى علوان

المستشار الفنى :

السيد عزمى

مختارات

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقي الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

٤	افتتاحية العدد:
٦	إيران وتركيا و"فراغ القوى" في الشرق الأوسط..... د. محمد السعيد إدريس
٨	افتتاحيات الصحف الإيرانية.....
٨	قضية العدد:
٨	إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدي نجاد.....
١١	شئون داخلية:
١١	١- هل انتهت الأزمة السياسية في إيران.....
١٣	٢- لماذا لم تنتشر الحركة الخضراء في جميع أرجاء إيران.....
١٤	٣- موسوى الثمانينات وموسوى الستينيات.....
١٥	٤- الأحزاب المؤيدة لمير حسين موسوي ومهدي كروي.....
١٧	٥- الجلسة الخامسة للتحقيق في اتهامات المتسببين في الانقلاب المخمل.....
١٨	٦- تغيير في تركيبة المعارضة.....
١٩	٧- الزعامة تريد تداول السلطة، الآخرون لا يريدون!.....
٢٠	٨- اجتماع الخبراء والنتائج المتوقعة.....
٢١	٩- رفسنجاني طرف في المشكلة لا يمكن أن يكون وسيطاً.....
٢٢	١٠- مجلس الخبراء، مؤسسة "مفعمة بالسلطة لكنها عاجزة!".....
٢٥	١١- حركة المحافظين تبدأ الأسبوع القادم.....
٢٦	١٢- امتزاج دماء الحرس الثوري بدماء زعماء قبائل البلوش.....
٢٧	١٣- تطورات جديدة في الحرس الثوري.....
٢٩	١٤- مرحلة جديدة من الخلافات الدينية بين قم والحكومة.....
٣١	١٥- الطبقات الاجتماعية والحركة الخضراء.....
٣٤	١٦- مستقبل التحولات السياسية الإيرانية: بيان منظمة مجاهدي خلق.....
٣٧	إيران.. لماذا؟
٣٧	النظام الإيراني يستسلم لخامنهئي.....
٣٩	تفاعلات إقليمية:
٤١	١- التركيبة السياسية العراقية على أعقاب الانتخابات.....
٤٣	٢- المهمة الثقيلة للجيل الجديد من زعماء الشيعة في العراق.....
٤٤	٣- الأيدي الخفية في الأزمة اليمنية.....
٤٦	٤- مبادرة آل حوثي لإنهاء الصراع في اليمن.....
٤٧	٥- حروب بالنيابة عن إيران والسعودية.....
٤٨	٦- العرب وشرك إيران فوريا.....
٤٩	٧- تحرك السعودية للسيطرة على آسيا الوسطى.....
٥١	٨- مستقبل العلاقات الإيرانية اللبنانية في ظل التطورات الأخيرة.....
٥٢	٩- ليرمان في وادي النيل، ما الأهداف التي يسعى إليها؟.....
٥٥	١٠- الحرب الحادية عشر (الحرب التي دارت رحاها في الشرق الأوسط).....
٥٦	١١- قراءة في الأزمة اللبنانية.....
٥٧	١٢- الكشف عن تفاصيل جديدة حول الانقلاب المخمل الفاشل.....
٥٩	١٣- أفريقيا وإسرائيل وضرورة التعقل في السياسات الإيرانية.....
٦٠	١٤- أهداف وأولويات زيارة ليرمان إلى أفريقيا.....
٦٢	١٥- الأحزاب الفلسطينية بين الماضي والحاضر.....
٦٣	١٦- تحرك إسرائيل في آسيا الوسطى.....
٦٧	١٧- نظرة على العلاقات الإسرائيلية الروسية.....
٦٨	علاقات دولية:
٧٠	١- عالم أوباما النووي من الخيال إلى الحقيقة.....
٧٣	٢- تقييم المحادثات النووية القادمة مع إيران.....
٧٤	٣- اصطفاغ جديد للقوى الدولية في النزاع النووي الإيراني.....
٧٦	٤- ستة مقترحات لأحداث تطور جذري في العالم.....
٧٩	٥- اختلاف الآراء في البيت الأبيض على الحرب في أفغانستان.....
٨٦	٦- دور روسيا في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وجورجيا.....
٩٠	الزاوية الثقافية:
٩٩	عبد الوهاب البياتي يهدي بكائية إلى حافظ الشيرازي.....
٩٩	الزاوية الاجتماعية:
٩٩	١- من دفتر أوجاع إيران: سبع سنوات عجاف (١-٢).....
٩٩	رؤى عربية:
٩٩	عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة (٢/٢).....
٩٩	اجتماعات دول جوار العراق: قراءة في فاعلية الدور وأفاق المستقبل.....
٩٩	لواء أح/ حسام سويلم
٩٩	إيمان أحمد رجب

افتتاحية

إيران وتركيا و"فراغ القوى"

تحليل الخطاب السياسي لكل من الرئيسين الإيراني محمود أحمدى نجاد والتركي عبدالله جُل في القمة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) التي عقدت في اسطنبول يومي الثلاثاء والأربعاء (١٠ و ١١ نوفمبر الجاري) يكشف عن قدر كبير من التقارب في المفاهيم، سواء ما يتعلق بالطموحات أو ما يتعلق بالأدوار وخاصة في إطار منظومة العمل الإسلامي سواء كان جماعياً من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أو ثنائياً بين إيران وغيرها من الدول الإسلامية وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية.

الرئيس التركي عبدالله جُل ركز في كلمته الافتتاحية بقمة الـ "كومسيك" على ضرورة تعزيز التعاون بين دول المنظمة لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها بدلاً من الركون للحلول الخارجية، ودعا إلى تطوير التعاون المشترك لإعطاء المثل الأفضل عن الحضارة الإسلامية ورسالة السلام التي تحملها. أما الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد فطالب بوضع الآليات السلمية للتعاون بين الدول الإسلامية لخلق عالم جديد أكثر عدالة واستقراراً واتخاذ زمام المبادرة لتحسين مستقبل العالم الإسلامي بدلاً من الانتظار لفرض أجندات خارجية عليه.

حرص مشترك تركي - إيراني على إحداث حركة نهوض إسلامي تليق بالإسلام والمسلمين، واهتمام بضرورة عدم الركون إلى الخارج للحصول على حلول للمشاكل والأزمات التي تواجه الدول الإسلامية، وإعطاء الأولوية للحلول والآليات الداخلية الإسلامية. هل هذا يعني أن هناك فرصاً حقيقية لتأسيس محور إيراني - تركي أو شراكة استراتيجية إيرانية - تركية يمكن أن تؤسس لخراطيم جديدة للتحالفات والصراعات في إقليم الشرق الأوسط؟

السؤال بهذا المعنى يفتح أبواباً واسعة من عشرات الأسئلة الفرعية عن خريطة المصالح المشتركة بين إيران وتركيا، وإلى أي حد يمكن أن تتفوق هذه المصالح المشتركة على ما بين الدولتين من خلافات ومنافسات يرقى بعضها إلى مستوى الصراعات؟، وهل أصبحت تركيا أولوية لإيران هذه الأيام ولماذا؟ وهل أصبحت إيران أولوية لتركيا ولماذا؟، آخذين في الاعتبار أهمية ومركزية مصالح تركيا مع الغرب الأمريكي أولاً والأوروبي ثانياً ومع الدولة الإسرائيلية ثالثاً، وهي مصالح تعبر عن نفسها في تحالفات وشراكات اقتصادية واستراتيجية تتعارض مع إغراءات التقارب التركي مع إيران، لاسيما في ضوء عمق الخلافات بين الأطراف الثلاثة: أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل مع إيران.

زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد لاسطنبول وترأسه وفد بلاده في مؤتمر قمة الكومسيك بعد أقل من أسبوعين من زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية لتهران، والذي طرح أفكاراً "أكثر ثورية" من منظور التحول في العلاقات التركية - الإيرانية، والتقارب في الأفكار الخاصة بالمهام الواجب القيام بها من جانب الدول الإسلامية بين كل من الرئيس الإيراني ونظيره التركي، كل ذلك يزيد تلك التساؤلات تعقيداً خصوصاً أن ما دعا إليه أردوغان في طهران لقي ترحيباً شديداً من الزعماء الإيرانيين خاصة المرشد الأعلى السيد علي خامنئي ورئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد.

أردوغان الذي استقبلته إيران بحفاوة بالغة يوم السابع والعشرين من أكتوبر الفائت كان قد حرص، قبل وصوله إلى طهران، على إدانة السياسة الغربية إزاء البرنامج النووي الإيراني، ودافع عن حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي، وحذر من أي سياسة عقابية ضد إيران يدفع ثمنها الشعب الإيراني على نحو ما حدث مع الشعب العراقي، لكنه، وأمام الحفاوة التي استقبل بها، والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي جرى التوقيع عليها ما جعله يتباهى بما تحقق من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ستة أضعاف حتى وصل إلى ١٢ مليار دولار متوقفاً أن يصل بحلول عام ٢٠١٢ إلى ٢٠ مليار دولار، تجاوز كل ما هو متوقع من طموحات للعلاقات التركية - الإيرانية عندما شدد على أن "إيران وتركيا محور للاستقرار في المنطقة"، وأكد على أن "اللاعبين الدوليين فشلوا في تحقيق السلام العالمي"، وأنه لم يعد ممكناً "إملاء الحلول لمشاكل المنطقة من خارجها".

أفكار ثلاثة شديدة الأهمية: أولها، أن إيران وتركيا أضحتا محوراً للاستقرار الإقليمي. وثانيها، فشل اللاعبين الدوليين في تحقيق السلام والاستقرار، والمقصود هنا هو فشل النظام الأمريكي - الإسرائيلي لقيادة الشرق الأوسط المفروض على المنطقة منذ عقدين تقريباً (خاصة بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١) وظهور فراغ قوة إقليمية بات في حاجة إلى من يملأه. وثالثها، أن إيران وتركيا هما القوتان المؤهلتان لملء هذا الفراغ في القوة حيث بات من غير المقبول أن تأتي أطراف من خارج الإقليم لإدارة شئونهما.

في الشرق الأوسط ط

هذه الأفكار تزداد أهميتها إذا أخذنا في الاعتبار الرسائل التي حرص أردوغان على إرسالها لكل من الحليين التقليديين لتركيا: الولايات المتحدة وإسرائيل قبيل ذهابه بأيام قليلة لطهران خاصة إلغاء تركيا مشاركة إسرائيل في أهم مناوراتها الجوية السنوية مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة المعروفة باسم مناورة "نسر الأناضول"، وإقفال الأجواء التركية أمام المقاتلات الإسرائيلية، وتأييده حق إيران في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، واعتباره أى عمل عسكري ضد إيران "ضرباً من الجنون"، وانتقاداته الشديدة للسياسة الأمريكية والإسرائيلية بالنسبة للشعب الفلسطيني.

تجاوب إيران مع هذه الأفكار كان ملفتاً ومثيراً، فإذا كان المرشد الأعلى السيد علي خامنئي قد تجاوب مع هذه الأفكار بالدعوة إلى تعزيز التعاون بين تركيا وسوريا وإيران والعراق، على نحو ما سبق أن دعا الرئيس السوري بشار الأسد، وهو ما يكشف حرصاً إيرانياً على مأسسة أفكار أردوغان، وربما يحمل طموحاً لتأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي الإيراني - التركي على نحو المجالس التي أسستها تركيا مع العراق وسوريا، فإن الرئيس الإيراني كان أكثر صراحة في التقاط أفكار أردوغان والبناء السريع عليها. فقد أكد أحمدى نجاد على أن "تركيا وإيران يمكنهما أن يملأ الفراغ الناتج عن فشل سياسات الدول الغربية"، موضحاً أنه "كلما وسعت الدول الإقليمية علاقاتها واقتربت من بعضها، كلما أمكنها حل مشاكلها والحد من أصحاب النيات السيئة الذين يتآمرون ضدها"، مشيراً إلى أن "سياسات الدول الغربية في المنطقة تواجه حالياً مأزقاً حاداً وأزمات جمة والعالم اليوم بحاجة إلى سياسات جديدة".

هذه السياسات الجديدة، في رأى أحمدى نجاد، تبدأ بتوافق إيراني - تركي لملء فراغ انحسار القوة الأمريكية، من منطلق إدراكه لفشل مشروع السلام الأمريكي - الإسرائيلي بعد تنكر واشنطن لوعودها الخاصة برفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية واعتبار وقف الاستيطان شرطاً أساسياً لبدء التفاوض الإسرائيلي - الفلسطيني، ورفضها لتقرير القاضي الدولي جولدستون الخاص بجرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومن منطلق الوعي بأزمات أمريكا في أفغانستان والعراق ناهيك عن الأوضاع الداخلية الأمريكية التي من شأنها أن تفرض ذلك الانحسار الذي يجري الحديث عنه للدور الأمريكي في الشرق الأوسط.

ما عبر عنه القادة الإيرانيون والأتراك على مدى الأسبوعين الماضيين قد يحمل رؤى جديدة مناقضة للمنظور التقليدي لهيكلية النظام الإقليمي الراهن في الشرق الأوسط، وهو المنظور الذي يحدد ثلاثة قوى إقليمية سياسية متنافسة في الإقليم هي إسرائيل وإيران وتركيا، ويجعل من إسرائيل دولة ساعية للهيمنة ومن إيران دولة مناوئة أى رافضة لهذه الطموحات الإسرائيلية وساعية إلى فرض نفسها قوة مهيمنة بديلة، في حين أن تركيا تقوم بدور الموازن الإقليمي.

قد يكون التوصيف صحيحاً بالنسبة لدور كل من إسرائيل وإيران، لكن المشكلة تتعلق بالدور التركي، حيث تكشف الأدوار والسياسات الإقليمية التركية الجديدة نحو العالم الإسلامي والشرق الأوسط أن تركيا حريصة على أن تكون قوة فاعلة وقائدة إقليمية، ربما بأدوات ووسائل مختلفة عن إسرائيل وإيران، لكنها، قطعاً، لا تكتفي بدور الموازن أو الوسيط بين إسرائيل وإيران. التوجهات التركية الجديدة تكشف أيضاً تقارباً مع إيران على حساب العلاقات التقليدية مع إسرائيل، لكن، وحتى الآن، من الصعب الحديث عن قطيعة تركية مع إسرائيل، أو عن أزمة في العلاقات التركية - الأمريكية، وربما يكون الأصح هو الحديث عن إعادة هندسة الدور الإقليمي لتركيا ضمن إعادة هندسة أوسع لخريطة توازن قوى وخرائط التحالفات والصراعات الإقليمية بما يتوافق مع أهداف وطموحات "العثمانية الجديدة" في تركيا التي يجري تأسيسها وفق منظومة أفكار زعماء حزب العدالة والتنمية الثلاثة: رجب طيب أردوغان (رئيس الحكومة وزعيم الحزب) وعبد الله جل (رئيس الجمهورية) وأحمد داوود أوغلو (وزير الخارجية).

طموحات قد تلتقي وقد تبتعد مع كل من إيران وإسرائيل حسب خريطة المصالح والأولويات التركية ووفق حاجات الأمن التركي وضرورات المصالح السياسية، وهي معادلة يبدو أنها ستبقى صعبة الفهم أو المهضم سواء من جانب إيران أو إسرائيل مع بقاء الدور العربي غائباً، إذ أن ظهور قوة عربية قائمة قادرة على المنافسة ربما يؤدي، ضمن ما سوف يؤدي، إلى مزيد من الوضوح لألوان الحركة التركية التي مازالت غير واضحة أو غير محددة المعالم. فمثل هذا الدور العربي سيكون قوة كاشفة للحقائق الغائبة في محتوى الدور الإقليمي التركي الجديد.

د. محمد السعيد إدريس

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر مهر ١٣٨٨ هـ.ش.
الموافق سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٩ م

بالقدر الكافي، ولديهم صرخ هائل لها في الجامعات والنخبة، ويستطيعون أن يطرحوها على العالم من أجل حل المشاكل البشرية والإنسانية في المجامع العلمية والدولية، ويمكنهم أن يحظوا من خلالها بالمكانة التي تليق بهم بين الأمم، دون حاجة لإثارة المشاكل.

ومع نشر الصحف لخطاب الرئيس أحمددي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة كاملاً، إلا أن صحف المعارضة تناولته بالنقد، فقد أكدت أن أحمددي نجاد يجمع ما بين التمني وتقرير الواقع، فليست لدى أحمددي نجاد أسانيد يستطيع أن يقدمها حول انتهاء عهد الفكر الرأسمالي، بما يدعم رأيه من عدم امكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، ربما حدث تطور في مفاهيم العولمة، لكن ليس إلى الحد الذي يوجد بديلاً لها، مع تلك القوة التي تستند إليها قيادة هذا النظام، وأنه مازال هناك صراع بين الأديان والثقافات، يسعى لتقسيم العالم إلى طبقات ثقافية ودينية، فضلاً عن إطلاق يد الليبرالية الفكرية في دفع المجتمع الإنساني في اتجاه العلمانية. لذلك فالمطالبة بتغيير جذري لنوع النظرة للعالم والإنسان، على أساس تنظيمات عادلة وإنسانية جديدة تبني غداً مشرقاً، يتعاون الجميع على إيجادها، مرتبط بالذات بالدول الكبرى ومدى استعدادها لتغيير بنى المنظمات التي أقامت من قبل على أسس جديدة. وقد انتقد مرتضى كاظميان في افتتاحية صحيفة ابتكار (٥ مهر ١٣٨٨ هـ.ش.) الخطاب بقوله: إن أحمددي نجاد لا يستطيع أن يحقق أهداف السياسة الخارجية بابتسامة أمام الصحفيين الكبار في أجهزة الإعلام الغربية والعالمية، أو بالطعن أو الانتفاض أو سؤال في الرد على سؤال أو ببرودة الأعصاب في الرد، أو بالتعميم

كانت المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية أهم الموضوعات التي جذبت انتباه الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر مهر ١٣٨٨ هـ.ش. الموافق سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٩ م، ويأتي على رأسها حضور الرئيس أحمددي نجاد اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والكلمة التي ألقاها هناك، حيث واجه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد العديد من المشاكل مع النخبة بسببها، سواء في النقد الموجه لها، أو في رد فعل تكتل الدول الكبرى في مواجهة طرحه وانسحاب بعض الوفود أثناء إلقاء كلمته. وقد أشارت الصحف الإيرانية إلى وجود إشكاليات في السياسة الخارجية لأحمددي نجاد هي التي تسبب له هذه المشاكل، أهمها عدم انسجام هذه السياسة مع ظروف الساحة الدولية، وثانيها المبالغة في المثالية لرؤى وبني وتصورات هذه السياسة، وثالثها عدم قدرة الآليات التي اتخذها أحمددي نجاد على تنفيذ هذه السياسة، مما أوجد نوعاً من الغموض، وأحياناً التضارب، وأحياناً عدم الفهم أو الفهم الخاطيء لهذه السياسة. وقد أبرزت الصحف المعارضة قول محسن رضائي أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام: أنا قلق من أن يعتقد العالم من المشاكل التي بيننا وبين الدول الأخرى أنه ليست لدينا قيم، أو نظريات للتعامل، أو الحوار الدولي، وأنا نسعى لملأ الفراغ الفكري لدينا بإيجاد هذه المشاكل، وهذه نقطة خطيرة. ومع تأييد محسن رضائي لطرح رؤية إيران حول إصلاح المجامع الدولية، إلا أنه لا يتفق مع أسلوب أحمددي نجاد وأكلياته، ومن ثم فإنه ينصح بتجنب إيجاد أي نوع من المشاكل يؤدي إلى سوء الفهم هذا على المستوى الدولي، مؤكداً أن الإيرانيين أصحاب قيم ونظريات

في مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بالاعتماد على النفس في الخطاب، أو الإشارة إلى تغيير الواقع الداخلي في إيران، لقد انكشف العمق الاستراتيجي الذي كان أحمد نجاد يتحدث عنه في دعاياته الانتخابية، فهو يبحث عن هذا العمق في دول البحر الكاريبي أو الدول الأفريقية والآسيوية مثل موريتانيا وليبيريا ونيبال التي تعاني من آلاف المشاكل الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف يحقق العمق الاستراتيجي هذا لأحمد نجاد وآلياته المصالح الوطنية الإيرانية، وهل يتوازن فيه المكسب مع الخسارة، وهل تتوافق هذه الاستراتيجية وآلياتها مع الأهداف القومية، ورأي أغلبية المواطنين والنخبة؟

وأبرزت الصحف المعارضة اقتراح أحمد نجاد التخطيط للتغيير على خمسة محاور، وانتقدت هذه المقترحات بأنها تبدو نظرية ولم يتم التمهيد لها بإيجاد آليات تساعد على تحقيقها، في حين أبرزت الصحف المؤيدة للرئيس قول رحيم مشائي: إن كل عمل صحيح ينبغي أن يكون له منطق، والكلام المؤثر له بنية ونظرة يمكنه أن ينقل المفهوم إلى المجتمع، وهو ما اتصف به كلام الرئيس إلى الجمعية العامة خلال الدورات الخمس السابقة، وقد عرض الرئيس موقف إيران الأصولي والمنطقي، وكلامه لم يكن سياسياً بقدر ما كان عقائدياً، ينظر للمستقبل بوضوح ويمنح الأمل للبشر، والإصلاحات التي طرحها لإدارة شئون العالم تأخذ المستقبل في اعتبارها، وهي مأخوذة من مدرسة الإسلام وخاصة مدرسة التشيع. إنهم يريدون لإيران أن تنزوي وتترك الساحة، ولكنهم هم الذين اضطروا لترك الساحة، وإن تقييم اهتمام الحاضرين أو عدم اهتمامهم بحديث الرئيس يتعلق بصمت القاعة وتعليق سماعيات الترجمة في أذانهم، وليس بانسحاب بعض الوفود. كما أبرزت رأي حشمت الله فلاحت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني أن الرئيس أحمد نجاد كان دبلوماسياً في حديثه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من السابق، فقد أثار الموضوعات التي تهم الجميع وكان نقده لحق الفيتو فلسفياً، وكان طرحه لفكرة الاستفتاء من أجل حل المشكلة الفلسطينية تفسيراً لفكرة إزالة إسرائيل دون النباش في قبور التاريخ، ومؤكداً لمقترحات إيران العملية في حل المشاكل الدولية، ورغبتها في إزالة التوتر.

كان المشروع النووي الإيراني أحد أهم الموضوعات التي تناولتها الصحف هذا الشهر، حيث أبرزت قول الرئيس أحمد نجاد في دفاعه عن موقف بلاده: الملف النووي متعلق بالوكالة الدولية ومسيرته واضحة، ونحن نقوم بواجباتنا، وندافع أيضاً عن حقوقنا، ونحن نعتبر القنبلة الذرية عملاً غير إنساني، وقد انتهى عهدنا، ويؤكد تقرير الوكالة الدولية أنه لا يوجد أي انحراف في البرنامج النووي الإيراني عن مساره السلمي. وأبرزت الصحف اتهام أحمد نجاد الرئيس

الأمريكي «باراك أوباما» بالكذب عندما قال: إنه كان على علم بمحطة تخصيب اليورانيوم الثانية التي أعلنت إيران مؤخراً عن امتلاكها لها، وزعم أن بناء هذه المحطة بدأ قبل سنوات. وقد أبرزت الصحف دفاع المسؤولين بأن اتهام إيران ببناء محطة تخصيب ثانية لليورانيوم بشكل سري غير صحيح، وأنه لو كانت محطة سرية لما أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه طبقاً لقوانين الوكالة الدولية ينبغي التبليغ عن إنشاء مجمع لتخصيب اليورانيوم قبل حقن الغاز بستة أشهر، وبذلك نكون قد أبلغنا الوكالة قبل الموعد القانوني بثمانية عشر شهراً، وهو ما يستحق التقدير وليس الضجة. وقد أبرزت الصحف دعم المسؤولين العسكريين موقف الرئيس. كما أبرزت الصحف المناورات العسكرية التي أجراها الحرس الثوري الإيراني بالصواريخ، والتي أعلن خلالها عن اختباره بنجاح صاروخاً طويل المدى قادراً على ضرب إسرائيل وقواعد أمريكا في الخليج، وأبرزت قول العميد حسين سلامي قائد السلاح الجوي في جيش الحرس أن كل الأهداف بالمنطقة مهما كان موقعها ستكون داخل مدى هذه الصواريخ. كما أشارت إلى أن هذه المناورات تأتي مع اجتماع القوى الدولية مع إيران في جنيف، حيث نجحت طهران في فرض أمر واقع على الغرب يتمثل في تخطي مسألة تخصيب اليورانيوم في برنامج المحادثات والتفاوض مع إيران في إطار الاعتراف بوصولها إلى مرحلة الشراكة النووية، وعرض إيران على دول الغرب شراء وقود نووي لأنشطتها النووية التي تستخدم في الأغراض السلمية، ومن ثم فإن هذه المناورات تحمل أيضاً رسالة للغرب منها استمرار إيران في الاستعداد للدفاع عن أراضيها، والرد على ما تروجه وسائل الإعلام الإسرائيلية حول الإعداد لضربة عسكرية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية.

وتظل مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد الموضوعات التي تشغل بال الصحف الإيرانية، بدءاً من نوع المباحثات التي يمكن أن تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستعداد إيران للتباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية في كل القضايا دون شروط مسبقة، أو تصريحات الزعيم خامنئي بأن الولايات المتحدة تخوض حرباً ناعمة ضد إيران، تستهدف إضعاف مقام الزعامة وولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية، وإيجاد هوة بين النخبة والمجتمع، وتقليل شعبية القوات المسلحة بين الجماهير، وضرب الوحدة السياسية والانسجام الوطني، وتعميق عدم الثقة بين جماهير الشعب والمسؤولين وأجهزة الإعلام الوطنية. كما أبرزت الصحف انتقاد أحمد توكلّي نائب طهران في مجلس الشورى الإسلامي حديث أحمد نجاد بأنه رغم أصالته ومنطقيته وأدبياته، به نعومة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية مضرّة ولا تفيد، لأن أمريكا والغرب لم يبدوا حتى الآن أية مرونة لإيران، وكلامهم ليس دليلاً على المرونة.

إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدي نجاد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

على العالم باسم العولمة، فقد انتهى عصر الإمبراطوريات. والإشكالية في هذه النقطة أن أحمدي نجاد يجمع ما بين التمني وتقرير الواقع، فليست لدى أحمدي نجاد أسانيد يستطيع أن يقدمها حول انتهاء عهد الفكر الرأسمالي، بما يدعم رأيه من عدم إمكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، ربما حدث تطور في مفاهيم العولمة، لكن ليس إلى الحد الذي يوجد بديلاً لها، مع تلك القوة التي تستند إليها قيادة هذا النظام.

ثانيها: وجود اتجاه إيماني بالله ورسالاته ورغبة في اتباع تعاليم الأنبياء، واحترام كرامة الإنسان ومحبة الإنسانية، وإقامة عالم فياض بالأمن والحرية والرخاء والسلام الدائم القائم على العدل والقيم المعنوية للجميع. وهذه النقطة أيضاً تمثل رغبة لا توابها أحداث واقعية، فهازال هناك صراع بين الأديان والثقافات، يسعى لتقسيم العالم إلى طبقات ثقافية ودينية، فضلاً عن إطلاق يد الليبرالية الفكرية في دفع المجتمع الإنساني في اتجاه العلمانية.

ثالثها: المطالبة بتغيير جذري لنوع النظرة للعالم والإنسان، على أساس تنظيمات عادلة وإنسانية جديدة تبني غداً مشرقاً، يتعاون الجميع على إيجادها. وتحقيق هذه النقطة مرتبط بالدول الكبرى ومدى استعدادها لتغيير بنى المنظمات التي أقامتها من قبل على أسس جديدة. رابعها: موقف إيران واضح ومحدد في أن شعب إيران راغب في إقامة عالم من الجمال والمحبة لكل البشر، وأنه من خلال دفاعه عن حقوقه القانونية المشروعة يحرس السلام والأمن الدائمين لكل الشعوب على أساس العدالة والقيم المعنوية وكرامة الإنسان، وعلى أتم استعداد للمشاركة الفعالة في الإصلاحات الجذرية للنظام العالمي. إلا أن موقف إيران يشوبه بعض التصرفات التي توحي بالغموض وتؤدي إلى الشك في حقيقة الموقف الإيراني، ولا تنفي عنه الأطماع أو التوجهات المتطرفة. يقول مرتضى

من الواضح أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد يواجه بسبب سياسته الخارجية العديد من المشاكل، سواء في النقد الموجه لها من النخبة في الداخل، أو في تكتل الدول الكبرى في مواجهة هذه السياسة، وإيجاد مشاكل ومضايقات وعقوبات ضد إيران بسببها. وإن رؤية فورية للموقف العام تشير إلى وجود إشكاليات في السياسة الخارجية لأحمدي نجاد هي التي تسبب له هذه المشاكل، أهمها عدم انسجام هذه السياسة مع ظروف الساحة الدولية، وثانيها المبالغة في المثالية لرؤى وبني وتصورات هذه السياسة، وثالثها عدم قدرة الآليات التي اتخذها أحمدي نجاد على تنفيذ هذه السياسة، مما أوجد نوعاً من الغموض، وأحياناً التضارب، وأحياناً عدم الفهم أو الفهم الخاطيء لهذه السياسة. يقول محسن رضائي أمين عام مجمع تحديد مصلحة النظام: أنا قلق من أن يعتقد العالم من المشاكل التي بيننا وبين الدول الأخرى أنه ليست لدينا قيم، أو نظريات للتعامل، أو الحوار الدولي، وأنا نسعى لملأ الفراغ الفكري لدينا بإيجاد هذه المشاكل، وهذه نقطة خطيرة. وأنا أطالب المسؤولين بالابتعاد عن الانفعال في إدراك المصالح القومية لإيران في العلاقات الدولية وعلى المستوى العالمي، لأن الأوضاع ستزداد سوءاً إذا لم تتوصل إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مبتكر، يجعل التعامل مع الاتحاد الأوروبي هامشياً، إن حديث أحمدي يشجع أوروبا على اتخاذ مواقف متشددة ليست لصالح إيران.

إن نظرة متأنية لخطاب الرئيس أحمدي نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة توضح جوانب من إشكاليات سياسته الخارجية، فقد أكد في هذا الخطاب على عدة نقاط أساسية، أولها: عدم إمكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، وانتهاء عهد فرض الفكر الرأسمالي القاسي لمجموعة معينة من الدول على المجتمع الدولي، وتوسيع مجال السيطرة

كاظميان في مقال له بصحيفة ابتكار (٥ مهر ١٣٨٨ هـ. ش.): إن أحمدني نجاد لا يستطيع أن يحقق أهداف السياسة الخارجية بابتسامة أمام الصحفيين الكبار في أجهزة الإعلام الغربية والعالمية، أو بالطعن أو الانتفاض أو بسؤال في الرد على سؤال أو ببرودة الأعصاب في الرد، أو بالتعميم في مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بالاعتماد على النفس في الخطاب، أو الإشارة إلى تغيير الواقع الداخلي في إيران، لقد انكشف العمق الاستراتيجي الذي كان أحمدني نجاد يتحدث عنه في دعاياته الانتخابية، فهو يبحث عن هذا العمق في دول البحر الكاريبي أو الدول الأفريقية والآسيوية مثل موريتانيا وليبيريا ونيبال التي تعاني من آلاف المشاكل الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف يحقق العمق الاستراتيجي هذا لأحمدني نجاد وآلياته المصالح الوطنية الإيرانية، وهل يتوازن فيه المكسب مع الخسارة، وهل تتوافق هذه الاستراتيجية وآلياتها مع الأهداف القومية، ورأي أغلبية المواطنين والنخبة؟ ومع تأييد محسن رضائي لطرح رؤية إيران حول إصلاح المجتمع الدولية، إلا أنه لا يتفق مع أسلوب أحمدني نجاد وآلياته، ومن ثم فإنه ينصح بتجنب إيجاد أي نوع من المشاكل يؤدي إلى سوء الفهم هذا على المستوى الدولي، مؤكداً أن الإيرانيين أصحاب قيم ونظريات بالقدر الكافي، ولديهم صرح هائل لها في الجامعات والنخبة، ويستطيعون أن يطرحوها على العالم من أجل حل المشاكل البشرية والإنسانية في المجتمع العلمية والدولية، ويمكنهم أن يحظوا من خلالها بالمكانة التي تليق بهم بين الأمم، دون حاجة لإثارة المشاكل.

اقترح أحمدني نجاد التخطيط للتغيير على خمسة محاور، هي: إصلاح بنية منظمة الأمم المتحدة على أساس عصري وشعبي ومحاييد وحر وعادل ومؤثر على العلاقات الدولية. إصلاح مجلس الأمن على أساس إلغاء التمييز بحق الفيتو، ومنح الشعب الفلسطيني حقه كاملاً وفوراً بإقامة استفتاء حر بين جميع الطوائف المسلمة والمسيحية واليهودية في فلسطين، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وأفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا. إصلاح البنية الاقتصادية، وإقامة علاقات اقتصادية دولية على أساس عادل وأخلاقي وإنساني، تستهدف الرخاء للشعوب والأجيال القادمة. إصلاح العلاقات السياسية الدولية على أساس السلام الدائم وإلغاء سباق التسلح، ونزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي، والاستفادة العامة من التقنية المتقدمة في الأغراض السلمية وتقديم البشرية. إصلاح البنية الثقافية باحترام آداب وعادات وتقاليد الشعوب، وترويج القيم المعنوية والأخلاق، ودعم نظام الأسرة، والمحافظة على البيئة والمصادر الطبيعية.

هذه المقترحات تبدو نظرية ولم يتم التمهيد لها بإيجاد آليات تساعد على تحقيقها، كما لم تسع إيران إلى إيجاد رأي عام عالمي يساعد على إيجاد ضغوط على الدول الكبرى لتعديل مواقفها

تجاه الدول الأخرى. يقول رحيم مشائي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي كان مرافقاً له في نيويورك: إن كل عمل صحيح ينبغي أن يكون له منطق، والكلام المؤثر له بنية ونظرة يمكنه أن ينقل المفهوم إلى المجتمع، وهو ما اتصف به كلام الرئيس إلى الجمعية العامة خلال الدورات الخمس السابقة، وقد عرض الرئيس موقف إيران الأصولي والمنطقي، وكلامه لم يكن سياسياً بقدر ما كان عقائدياً، ينظر للمستقبل بوضوح ويمنح الأمل للبشر، والإصلاحات التي طرحها لإدارة شئون العالم تأخذ المستقبل في اعتبارها، وهي مأخوذة من مدرسة الإسلام وخاصة مدرسة التشيع. إنهم يريدون لإيران أن تنزوي وتترك الساحة، ولكنهم هم الذين اضطروا لترك الساحة، وإن تقييم اهتمام الحاضرين أو عدم اهتمامهم بحديث الرئيس يتعلق بصمت القاعة وتعليق سماعات الترجمة في أذانهم، وليس بانسحاب بعض الوفود.

ويظل المشروع النووي الإيراني أحد أهم إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدني نجاد، حيث قال في دفاعه عن موقف بلاده في هذا الخصوص: إذا وضعت القوانين الدولية تحت الأقدام سوف يتضرر الجميع، والملف النووي متعلق بالوكالة الدولية ومسيرته واضحة، ونحن نقوم بواجباتنا، وندافع أيضاً عن حقوقنا، ونحن نعتبر القنبلة الذرية عملاً غير إنساني، وقد انتهى عهدنا، وإلا كانت قد أنقذت الاتحاد السوفيتي من الانهيار، أو حققت النصر للناتو في أفغانستان والعراق، ويؤكد تقرير الوكالة الدولية أنه لا يوجد أي انحراف في البرنامج النووي الإيراني عن مساره السلمي. هذا التصريح يأتي في وقت اتخاذ واشنطن وتل أبيب خطوات جديدة لتشديد الحناق على طهران ولزيادة الضغوط الدولية عليها، مع تهديد قادة دول أمريكا وفرنسا وبريطانيا بتشديد العقوبات المفروضة على طهران ما لم تتخذ الأخيرة إجراءات سريعة وفعالية للتخلي عن برنامجها النووي وما لم تعلن التزامها بقرارات مجلس الأمن المنصوص عليها في هذا الإطار، تصعيداً تزامناً مع إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران أبلغتها بامتلاكها محطة ثانية لتخصيب اليورانيوم، وفي ظهور مشترك مع رئيس الوزراء البريطاني «جوردون براون» والرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» أمام قمة مجموعة العشرين المنعقدة في مدينة «بيتسبرج» الأمريكية، قال الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»: إنه كان على علم بمحطة تخصيب اليورانيوم الثانية التي أعلنت إيران مؤخراً عن امتلاكها لها، وزعم أن بناء هذه المحطة بدأ قبل سنوات. وطالب أوباما إيران بالتخلي عن برنامجها النووي والالتزام بقرارات الأمم المتحدة المنصوص عليها في هذا الخصوص، وكذلك بالسماح بتفتيش دولي فوري لمحطتها النووية الجديدة. ووصف نشاطات إيران بأنها تحد مباشرة لنظام حظر الانتشار النووي، وقال إن الوقت قد حان لأن تعمل إيران وفوراً من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي. كما اتهم الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» إيران بدفع

المجتمع الدولي إلى مسار خطير وتوعد بتشديد العقوبات ما لم يحدث الزعماء الإيرانيون تغييرا جوهريا في السياسات بحلول ديسمبر المقبل. واتهم رئيس الوزراء البريطاني «جوردون براون» إيران بالخداع في برنامجها النووي، وقال إن المجتمع الدولي مستعد لفرض المزيد من العقوبات المشددة ضد طهران. ونقلت صحيفة «كومرسانت» الروسية عن مصدر دبلوماسي روسي، قوله إن واشنطن تريد مقابل التخلي عن مشروع الدرع المضادة للصواريخ أن تعتمد موسكو موقفا أكثر حزمًا بشأن البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» فقد اشترط في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل لوقف البرنامج النووي لإيران، وما أسماه بالآصولية الإسلامية، في مقابل أن تتحمل حكومته ما أسماه مخاطر إحلال السلام مع الجانب الفلسطيني الذي اشترط عليه بدوره الإقرار بإسرائيل كدولة يهودية خالصة.

وقال المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية «مارك فديريكير»: إن الوكالة فهمت من إيران أنها لم تدخل أي مواد نووية إلى المنشأة، وأضاف أن الوكالة طلبت من إيران تزويدها بمعلومات فورية والسماح لها بدخول المنشأة في أقرب وقت ممكن، حتى يتأكد المفتشون من استخدام المحطة لأغراض سلمية. وكشف دبلوماسيون عن أن إيران أخطرت الوكالة بوجود المحطة الثانية في خطاب أرسل إلى المدير العام للوكالة محمد البرادعي الإثنين الماضي ٢١-٩-٢٠٠٩م. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية اليوم الجمعة أن واشنطن كانت تتبع محطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية السرية منذ سنوات، وقرر أوباما الإعلان عن الأمر بعدما علمت إيران في الأسابيع الأخيرة أن وكالات مخابرات غربية اخترقت السرية التي تلف الموقع. وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن موقع المحطة الإيرانية الجديدة بني في منطقة جبلية بقرب مدينة قم الإيرانية، مشيرة إلى أن الموقع قادر على أن يضم ٣ آلاف وحدة طرد مركزي تقوم بتخصيب اليورانيوم سواء للاستخدام السلمي لتوليد الطاقة الكهربائية أو لصناعة القنابل الذرية. وقد صرح مسئول إيراني رفيع المستوى في الأمم المتحدة لوكالة رويترز للأنباء إن اتهام إيران ببناء محطة تخصيب ثانية لليورانيوم بشكل سري غير صحيح، وأضاف: لو كانت محطة سرية لما أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه طبقا لقوانين الوكالة الدولية ينبغي التبليغ عن إنشاء مجمع لتخصيب اليورانيوم قبل حقن الغاز بستة أشهر، وبذلك نكون قد أبلغنا الوكالة قبل الموعد القانوني بثمانية عشر شهرا، وهو ما يستحق التقدير وليس الضجة. وقال أمير سرتي دره باغي قائد جامعة الشهيد ستاري الجوية إن تردد العدو في مهاجمة إيران ناتج عن عدم تقييم القوة المعنوية لإيران وثقافة الاستشهاد والبنية الدفاعية والقوة الشاملة لإيران. وتظل مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

أحد أهم إشكاليات السياسة الخارجية الإيرانية، بدءا من نوع المباحثات التي يمكن أن تتم مع أمريكا، يقول أحمد نجاد: نحن مستعدون دائما لهذه المباحثات، ومن الموضوعات التي يمكن أن تتضمنها هذه المباحثات الأمن العالمي والعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، ويمكن أن نتباحث أيضا حول شراء وقود مفاعل طهران الذي ينتج الأدوية الحيوية، ونحن نعمل على دعم العلاقات بين الجامعات الإيرانية والجامعات الأمريكية. وذلك في نفس الوقت الذي يعلن فيه الزعيم خامنئي أن الولايات المتحدة تخوض حربا ناعمة ضد إيران، وقال رحيم صفوي المستشار العسكري للزعيم خامنئي في تعريفه للحرب الناعمة ضد إيران: إنها تستهدف إضعاف مقام الزعامة وولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية، وإيجاد هوة بين النخبة والمجتمع، وتقليل شعبية القوات المسلحة بين الجماهير، وضرب الوحدة السياسية والانسجام الوطني، وتعميق عدم الثقة بين جماهير الشعب والمسؤولين وأجهزة الإعلام الوطنية. ويقول العميد قاسم رضائي قائد حرس الحدود الإيراني موضحا: إن إيران أكبر عائق أمام الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق القرية الكونية. وقد صرح أحمد نجاد لمراسلي واشنطن بوست ونيوزويك بأن إرسال قوات إلى أفغانستان سياسة خاطئة، وإن إيران مستعدة للتعاون من أجل إيجاد الأمن في أفغانستان لأنه في مصلحتها. مع العلم أن إيران قد ساعدت الولايات المتحدة في عملية غزو أفغانستان، لكن هذا التعاون لم يثمر حتى الآن في إيجاد أمل في انتهاء الأزمة الأفغانية، بل عمل كل طرف لمصلحته الخاصة، مع اختلاف كل طرف عن الآخر في أهدافه ومنطلقاته ووسائله. في حين أكد أحمد توكللي نائب طهران في مجلس الشورى الإسلامي أن حديث أحمد نجاد رغم أصالته ومنطقيته وأدبياته، به نغمة تجاه أمريكا مضرة ولا تفيد، لأن أمريكا والغرب لم يبدوا حتى الآن أية مرونة لإيران، وكلامهم ليس دليلا على المرونة. ويمثل موقف أحمد نجاد من الوجود اليهودي في فلسطين، وإنكاره قيام دولة إسرائيل بسبب قضية لم تثبت واقعيتها، إشكالية أخرى، حيث قال حول مسألة إنكار محرقة اليهود: إن كلامنا كلام علمي وإنساني، ونحن نقول إنه قد وقعت في الأزمنة الماضية حوادث مختلفة، مثل الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها ملايين القتلى والمشردين، والمناخ العام للإعلام لا يسمح بنشر إجابات مقنعة على كل التساؤلات. ويرى حشمت الله فلاحت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني أن الرئيس أحمد نجاد كان دبلوماسيا في حديثه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من السابق، فقد أثار الموضوعات التي تهم الجميع وكان نقده لحق الفيتو فلسفيا، وكان طرحه لفكرة الاستفتاء من أجل حل المشكلة الفلسطينية تفسيرا لفكرة إزالة إسرائيل دون النباش في قبور التاريخ، ومؤكدا المقترحات إيران العملية في حل المشاكل الدولية، ورغبتها في إزالة التوتر.

هل انتهت الأزمة السياسية في إيران؟

مجيد محمدى ■ راديو فردا ٢١/١٠/٢٠٠٩

السيطرة والقمع. فهل مثل هذا الوضع يعد وضعاً مستقراً. هناك ثلاثة عناصر جوهرية توضح القدرة غير المحدودة لمواصلة حركة الاعتراض على الحكومة الموجودة في إيران هي: القوة البشرية الضخمة التي تلقت تعليماً عالياً ومتوسطاً ولم تتخرب في الاقتصاد الحكومي، وتزايد عدد سكان المدن، وتزايد المتعلمين بشكل عام في المجتمع الإيراني.

يوجد في إيران اليوم ملايين الطلاب وملايين الخريجين العاطلين الذين لا يرون في النظام الموجود مستقبلاً لحياتهم، فهم لا يستطيعون الحصول على حياة كريمة في الداخل، ولا يستطيعون الهجرة إلى الخارج، وقد تحلت الحكومة الإيرانية عن هذا القطاع من المواطنين بشكل كامل، واكتفت بمد مؤيديها من القطاعات التي هي من غير المتعلمين في الأغلب، ومن سكان المناطق العشوائية المحيطة بالمدن، بكافة إمكانات الحياة.

كذلك يوجد ملايين من النساء يعدون من مواطني الدرجة الثانية، إذ لم تتجاوز نسبة النساء العاملات ١٢٪ من مجموع العاملين بالدولة، في حين أن أكثر من ٦٠٪ من طلاب الجامعات الإيرانية من الفتيات فضلاً عن عدم وجود مستقبل للنساء في إيران من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي، هذه الملايين من الفتيات الشابات لا يؤمن بياؤهن به أباً وهن في الأغلب الأعم.

في نهاية عقد الثمانينيات أصبح أكثر من ٧٠٪ من عدد سكان إيران يعيشون في المدن بحيث لم يعودوا خاضعين للبنية الاجتماعية القروية المتمثلة في العلاقات الاجتماعية المباشرة والسيطرة الاجتماعية داخل نسق رب الأسرة. وحتى الآن لم تصل هذه الأعداد من مهاجري من القرى حتى الآن

في الأشهر الأربعة التالية على حدوث التظاهرات وقيام الحركة الخضراء انشغل نظام ولاية الفقيه بسبع تحركات:

١- قمع المتظاهرين في الشوارع باستخدام عشرات الآلاف من قوات الأمن التي خلفت وراءها مئات القتلى وآلاف الجرحى.

٢- شن حركة اعتقالات موسعة ضد الناشطين السياسيين، والتي أدت إلى اعتقال ٤ آلاف ناشط سياسي معارض.

٣- ممارسة ألوان التعذيب والاعتداء الجنسي على المعتقلين داخل المعتقلات لنشر الرعب بين المعارضين والحصول على اعترافات وإقرارات.

٤- إقامة محاكمات صورية.

٥- الاستدعاءات المتكررة للناشطين السياسيين للمثول أمام ممثلي الأجهزة الأمنية والعسكرية وتوجيه إنذارات وتهديدات لوقف الأنشطة السياسية، وخاصة من قبل الطلبة.

٦- تنفيذ حرب نفسية ودعائية لإحداث عملية تشتيت وبلبلة في عملية نقل الأخبار من داخل إيران، وتعبئة وسائل الإعلام الحكومية لتقديم معلومات مشوشة وأخبار كاذبة عن الشعب.

٧- طرد الطلاب المعارضين من المدن الجامعية ومنعهم من مواصلة الدراسة.

في كل إجراء من هذه الإجراءات التي اتبعتها نظام ولاية الفقيه لم تراعى مصالح الشعب والدولة ولا المصالحة بينها، ولا تضيق الفجوة التي حدثت بين فصائل رجال الدين، ولا بين التيارات السياسية الموجودة في السلطة وتلك التي خارجها، وإنما تمت مواصلة خلق الأجواء البوليسية، وفرض

الحياة سكان الحضر، ومع ذلك لم تعد ترى نفسها بحاجة على ولي عليها في مختلف أمور الحياة.

إن وسائل الإعلام الرسمية وأجهزة دعاية النظام لم تعد بلا منافس، ولهذا السبب قامت الحكومة الإيرانية بحجب أكثر من ١٠ ملايين موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية، وترسل إشارات تشويش على المحطات التلفزيونية الفضائية. لقد أتاحت وسائل الإعلام الإيرانية التي تبث من خارج إيران القدرة على الإطلاع على أحوال إيران لجميع الإيرانيين في الداخل عبر عشرات القنوات التلفزيونية والإذاعية ومئات المواقع الإلكترونية، وهذه الأسباب زاد اعتماد خامنئي على الأجهزة العسكرية والأمنية.

استمرار حركة الاعتراض:

حتى إذا استطاع النظام التغلب على الانقسامات داخل الهيئة الحاكمة فإنه قد أذل فعليا السياسيين الذين قدموا اعترافات تدينهم. وبغض النظر عن النتائج التي سيصل إليها طريق الأمل الأخضر (حركة موسوي) لا يمكن استمرار الوضع القائم في إيران لستة أسباب هي:

١- استمرار الاعتراضات في الأجواء العامة بشكل سري مع تقليل عامل المخاطرة للمعتضين عبر وسائل مبتكرة مثل الصراخ بالشعارات المعادية للنظام من فوق أسطح المنازل أثناء الليل خاصة في أوقات المناسبات الدينية والسياسية، وكتابة الشعارات المعادية للنظام على الجدران وأوراق العملة، وتدمير اللوحات الجدارية التي تحوي صور زعماء السياسيين وبخاصة خامنئي، وترديد شعارات ضد الدولة في بعض التجمعات مثل الساحات الرياضية ومحطات المترو، ولا تستطيع الحكومة الإيرانية حتى مع تعبئة جميع قواتها وسيطرتها الكاملة على الشارع الإيراني أن توقف هذه الأمور.

٢- استمرار ردود أفعال عناصر النخبة المجتمعية ضد الحكم الديكتاتوري للنظام، ومن بين ردود الأفعال هذه الدعوة إلى تسجيل الأحداث الأخيرة، وتحريم الاحتفالات، وإدانة الكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات والسينائيين الإيرانيين لعمليات القمع الممارسة ضد الشعب، للدرجة أن المئات منهم وقعوا تحت بيانات أصدرتها نقاباتهم لإدانة أعمال القمع، وقد قوى هذه الحركة دور النخبة الإيرانية المقيمة بالخارج.

٣- إعلان تفاصيل جرائم الحكومة من قبل الصحافة الإيرانية ومواقع الإنترنت (معتقل كهريزك) وفي كل يوم تعرض تفاصيل أكثر عن عمليات التعذيب والاعتداءات الجنسية والمقابر الجماعية والأجساد المهروسة والمتجمدة، وذلك في روايات شخصية وبيانات سياسية.

وقد اختلقت الحكومة آلاف القصص غير المعقولة عن

الضحايا لتقديمها لأسرهم، هذه الروايات المختلفة وردود الأفعال غير الطبيعية من قبل أجهزة الدولة أعطت المبرر للشباب المعتضين أن يستمروا في اعتراضهم وإحيائه من جديد حتى تبقى النار مشتعلة تحت الرماد.

٤- استمرار الحركة الاعتراضية من خلال الفن والأدب، فخلال مدة وجيزة بعد قمع مظاهرات الشوارع أنتج الشباب الإيراني عشرات الأناشيد الثورية، وآلاف البوسترات، ومئات من قصائد الشعر والأغاني، ومئات من النصوص الأدبية، وعشرات الأفلام الوثائقية، ومئات اللوحات التشكيلية ذات الموضوعات المتعلقة بالحركة الخضراء. هذه الحركة الفنية استمرت بشكل جيد سواء داخل إيران أو خارجها.

٥- رد فعل الشعب والأسر والناشطين السياسيين على التمثيلات القضائية والمحاكم الستالينية، فالمهمة الرئيسة لهذه المحاكم هي الحفاظ على حالة الرعب من الدولة، كما أن عرض صورة لندم الناشطين السياسيين والصحفيين المعارضين يرضى عناصر حزب الله والبسيج الأوفياء للحكومة، لكن أفراد الشعب مع عرض مسلسل أخذ الاعترافات أصبحوا يشعرون أنهم أكثر انفصالا عن الدولة.

٦- إن الحكومة الديكتاتورية صارت تشعر بالوحدة أكثر من أي وقت مضى، ولهذا دججت القوات الأمنية المرتدية ملابس مدنية وقوات الدعم الأمني مع قواتها العسكرية وشبه العسكرية والبوليسية، فهي لا تشعر بأى تأييد من أفراد الشعب، وحتى القوى الأصولية التقليدية لم تؤيد تصرفات النظام في الفترة الأخيرة، ولم تستطع الحكومة الإيرانية تنفيذ أى استعراض لقوتها بعد الاحتفال بفوز أحمدى نجاد في ميدان (ولي عصر) الذي تم بتجميع أفراد من أطراف طهران جاءوا بحافلات حكومية.

إن الزعماء السياسيين الذين كانوا أوفياء لنظام الجمهورية الإسلامية لن يستطيعوا الوقوف ثانية إلى جوار الهيئة الحاكمة بعد الجرائم التي ارتكبت والمحاکمات التي أقيمت، وسيحدد مستقبل حركة الاعتراض وفق كيفية الاستفادة من هذه الملاحظات.

التحديات:

بالإضافة إلى النقاط سالفة الذكر تواجه الحركة الخضراء تحديات ضخمة:

١- عدم اتفاق الفاعلين السياسيين داخلها على استراتيجيات وأساليب الوصول إلى مجتمع وحكومة ديمقراطية.

٢- وجود أيديولوجيات وأحزاب وبرامج سياسية مختلفة داخل الحركة الخضراء يمثل نقطة قوة لها بنفس القدر الذي يعد نقطة ضعف، لكن هذا التنوع يجب أن تتم إدارته في إطار المجتمع السياسى والمجتمع المدني الإيراني.

داخل إيران لم يحدث حوار كاف فيما يتعلق بإدارة التنوع بين الجماعات السياسية، ويستطيع الإيرانيون المقيمون بالخارج البدء في بحث هذا الأمر لتمتعهم بالهدوء والاستقرار الكافي بعيداً عن النضال ضد الحكومة، وقدرتهم الكبيرة على التواصل فيما بينهم، في حين أن الحركة في الداخل محرومة من استخدام وسائل الإعلام، وهو ما يمثل التحدي الثاني الذي تواجهه الحركة، وإن كان يمكن التغلب عليه من خلال التواصل مع الشبكات الإذاعية والتلفزيونية المستقلة الموجودة خارج إيران وتبث برامجها باللغة الفارسية.

٣- وجود معاقل داخل المجتمع الإيراني لم تتمكن الحركة من السيطرة عليها. لقد كانت الجامعات والمدارس والمصانع والشركات الخاصة مؤيدة للحركة في الفترة السابقة، لكن

القطاع العام والبازار لم يقوموا حتى الآن بأي تحرك. إن حدوث إضراب في البازار والقطاع العام يمكن أن يصيب الحكومة الإيرانية بالشلل ويطل أكتها القمعية، وارثكاب الحكومة لخطأ كبير مثل قتل الآلاف في يوم واحد يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا الأمر، لكن توجد طرق أقل تكلفة يمكن أن تؤدي إلى نفس النتيجة.

٤- إدارة المؤسسات الدينية التي هي غارقة حتى مفرق الرأس في مستنقع الدولة، وترى أي نوع من التغيير في الحكومة بمثابة زلزال سيطيح بها، ومن أجل ضم هذه المؤسسات (الحوزة العلمية والمساجد ورجال الدين في الأقاليم) إلى الحركة يجب طمأننتها بأن وجود نظام ديمقراطي سيضمن استقلالهم عن الدولة، ويكفل لهم حرية العمل.

لماذا لم تنتشر الحركة الخضراء في جميع أرجاء إيران؟

نحستين (الأول) ٢٦/١٠/٢٠٠٩

من المنطقي أن تظهر الحركة المسماة بالخضراء بين المواطنين غير الراضين عن الحكومة في أقاليم ومدن إيران، ولكن هذا لم يحدث لسبب واضح هو: رؤية قطاع كبير من أهالي طهران تجاوز موقف المقاطعة. وبعبارة أخرى، بعد أن جرب أهالي طهران موقف المقاطعة في انتخابات المجلس السابع والانتخابات الرئاسية التاسعة في عام ٢٠٠٥ قرروا لأسباب مختلفة الإقلاع عن سياسة المقاطعة، واختبار البدائل الموجودة.

لكن هذه الرؤية المتجاوزة لموقف المقاطعة لم تتشكل بين الناشطين السياسيين والنسيج الاجتماعي في المدن الصغيرة، لقد كان الوثوق في مير حسين موسوي كممثل للعقد الأول للثورة، ومهدي كروبي بشعاراته التنويرية وكونها معاً الخياران اللذان استطاعا العبور من مصفاة مجلس صيانة الدستور أمراً صعباً، كما أن القوى المجتمعية مثل الحركة الطلابية لم تكن من القوة بحيث تدفع بقية طبقات وفئات المجتمع إلى المشاركة السياسية الواعية في الانتخابات الرئاسية العاشرة.

المعارضون من خارج طهران لا يزالون متعلقين بالموقف القديم الذي يختار بين المقاطعة وعدم الاهتمام بمسألة الانتخابات أو المشاركة في الانتخابات والاستفادة من فرصة احتمالية التغيير، ولعل هذا الموقف هو أحد أسباب الوضع القائم.

بغض النظر عن بحث الجوانب القانونية والسياسية فيما يتعلق بصحة الانتخابات الرئاسية من عدمها، والأحداث التي وقعت على مدار الشهرين الأخيرين، يمكن إلقاء نظرة مختلفة على ملف هذه الانتخابات، ومن ثم التساؤل حول طبيعة الأسباب التي أدت إلى ظهور مجموعة القوى الاجتماعية المؤيدة لمير حسين موسوي، والتي أطلقت على نفسها بعد الانتخابات الحركة الخضراء، في بعض مناطق طهران فقط، ولماذا لم تنتشر هذه الحركة في بقية مناطق إيران؟

ربما تكون أبرز التحليلات التي قيلت حول هذا الشأن هو ما قاله أحمدى مقدم قائد قوات الشرطة الإيرانية بعد عدة أيام من أحداث الانتخابات حيث قال: نحن نواجه في طهران مشكلة وبالتحديد في منطقة (بلوازكشاووز) وهي منطقة مولدة للأزمات، وقد أعطى أكثر من ٨٠٪ من أهالي هذه المنطقة أصواتهم لمير حسين موسوي.

الواقع أن جميع المظاهرات المعارضة على نتائج الانتخابات حدثت في مناطق وسط وغرب وشمال طهران، وحدثت تجمعات محدودة في بعض المدن الأخرى، وفي مناطق محدودة منها، مثل بعض مناطق مدن شیراز وأرومية.

حتى في المناطق التي يسكنها الفقراء، والتي يوجد بها عادة دوافع اقتصادية للتمرد والتظاهر لم يحدث فيها اعتراضات، ووفق ما كان يشاهد، كانت الاعتراضات تتزايد يوماً بعد يوم على صفحات الإنترنت فقط.

الاضطرابات في منطقتي أذربيجان وكردستان في عام ٢٠١٦م هي عدم حدوث مظاهرات في هذه الأقاليم ذات الوضع الأمني الحساس.

كما يجب ذكر الفجوة التقليدية بين أهالي طهران وأهالي الأقاليم كأحد أسباب عدم انتشار الحركة الخضراء في الأقاليم الإيرانية. لكل ما سبق ويمكن وصف الحركة الخضراء إجمالاً بشئ من التجاوز بأنها حركة البورجوازية الصغيرة الطهرانية.

يبدو أن المنخرطين في هذه الحركة لم يعد لديهم الرغبة في الاشتراك في أي انتخابات أو منافسات سياسية قادمة، وسيفضلون مواصلة أنشطتهم عن طريق الاعتراضات الرقمية، فضلاً عن اعتراضات الشوارع، إلا أن حدوث مثل هذه الحالة سيزيد من تعقيدات المشهد السياسي الإيراني.

يمكن القول في تحليل الوضع بالنسبة لأهالي طهران وتجاوزهم لمرحلة مقاطعة الانتخابات في السنوات الأخيرة، أن تركز أنشطة وسائل الإعلام الافتراضية، والاهتمام الشديد بالإنترنت في مدينة طهران، ووجود نوع من النقد الدائم والحوارات السياسية الإعلامية، لم يجعل من طهران اليوم عاصمة رسمية لإيران فقط، وإنما عاصمة لوسائل الإعلام الافتراضية أيضاً.

المثال الدال على صحة هذا الإدعاء هو الدور المباشر لشبكات الاتصال الافتراضية على الإنترنت في تكوين وتسيير كثير من المظاهرات الأخيرة، وصنع الثقافة، ونحت الكلمات السياسية الإعلامية. ومع عدم وجود متلقين لهذه الرسائل الإعلامية بأعداد ضخمة إلا في طهران لم تحدث المظاهرات والاعتراضات.

كما ينبغي ألا ننسى أن النتيجة الطبيعية لأحداث

موسوى الثاينيات وموسوى الستينيات

محمد مهدي تقوى ■ جوان (الشباب) ٢/٩/٢٠٠٩

السياسية؛ فقد كان يوماً مدافعا عن القيم والفكر الذاتى وغير الذاتى، ولكنه في بيانه الأخير كان يتصرف كديموقراطى لا مبادئ له فأى تناسب بين شخص يعارض تحطيم البناء، ولكنه يصادق الجميع ومن بينهم محطى البناء. كما كانت أهم صورة لموسوى من قبل هي صورة المدافع عن الاستقلال والمعارض لتدخل



أثبتت التجارب أن الانتخابات في إيران تعد مسرحاً لأفول الشخصيات السياسية وسقوطها وكأن صناديق الانتخاب مختبرا يقوم فيه رجال السياسة وأدعيائها بتجربة حظهم.

كان هناك العديد من الأحداث المفزعة التي تلت الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية لعل من أبرزها

تهميش بعض الشخصيات السياسية وكشف حقائق جديدة حول النهج السياسى للأفراد والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. ويبدو لنا أن المرشح الإصلاحى ميرحسين موسوى قد تعرض لهذا الاختبار الصعب أكثر من غيره؛ فقد كان ينعم بحسن السيرة والسمعة الطيبة لمدة عشرين عاماً قضاها في صمت، وكان يمثل بالنسبة لنا ذكرى مرحلة إيجابية لمرافقة الإمام الخمينى والزعيم، وإذا به الآن يأتى مرتدياً زى المعارض. فموسوى الأمس وموسوى اليوم يشير إلى محيط دورة في الفكر والرؤية لدى أحد رجال الدولة، حيث لا تناسب على الإطلاق بين موقفه في مرحلتى حياته

الغرب، ولكنه في الحوادث الأخيرة أثار الشكوك حول هذه الصورة، وقليلون هم من يصدقون أن موسوى اليوم هو نفس الشخص الذى كان يمتدح من قبل استقلالية الحكومة التاسعة وسياستها النووية، ويعتبر أن مقاومة الحكومة الأصولية في مواجهة الغرب هي نقطة تميز هذه الحكومة عن الحكومات السابقة عليها. ومن أعجب ما جاء في البيان أن مرشح الإصلاحيين كان يعمل لمدة تقرب من ثلاثة أسابيع بعد الانتخابات على رسم الحدود مع اللاعبين الخارجيين والقوى التي تريد التدخل في السياسة الإيرانية. "أحداثنا رغم كل مرارتها هي خلاف عائلى إذا أشركنا الغرباء فيها

فسرعان ما سنندم". ورغم أن معظم الدوائر السياسية في بلادنا أبدت ترحيباً بموقف مرشح الإصلاحيين السابق إلا أن معظمهم في الوقت نفسه يبدوون دهشهم من اتخاذ هذا الموقف بعد كل الأضرار التي تحملها المجتمع والنظام من التدخلات الخارجية. كما أن الشواهد الموجودة تثبت أن المسرح السياسي الإيراني شهد في هذه الانتخابات أكبر وأسوأ أشكال التدخل الخارجي حتى إن المراقبين وأصحاب الرأي قد قالوا إن جبهة أوروبا والولايات المتحدة حولت الانتخابات الإيرانية إلى تجربة لنظرية "التحريك" لم يقتصر الأمر فيها على تجربة الأدوات المعتادة من التأثير على الرأي العام، بل تم تجربة نماذج جديدة من الارتباط مع الساخطين والمعارضين السياسيين. ولا يمكن لمرشح الإصلاحيين إنكار الأدلة على هذا النوع من التأثير الذي قامت به الأطراف الخارجية.

قام موسوي بدعوة رفاقه إلى الابتعاد عن اللاعبين الخارجيين بعد أن كان الريح الأكبر قد استقر في جيوب الولايات المتحدة وأوروبا. كان الرأي العام يتوقع منه على الأقل ألا يلتزم الصمت أمام هذه التدخلات، والجميع يسأل أليس هذا الموقف متأخراً الآن بعد أن هدأت الأوضاع ولم يحقق الغرباء شيئاً من ثورتهم المخملية.

وفضلاً عن هذا، يعد التدخل الأوروبي والأمريكي في

الأحداث الانتخابية الإيرانية قضية شائكة وربما تعد أهم قضية في إيران حالياً. وكما تفيد الأخبار أن الجبهة الليبرالية الرأسمالية في الغرب مازالت تحتفظ بترسانتها السياسية والدعائية للضغط على التيار الثوري الفاتر في الانتخابات الإيرانية. والسؤال هنا هو: هل تكفي هذه العبارة البسيطة الصادرة من فريق موسوي لحل هذا اللغز المعقد؟ فأقل ما ينتظر من شخص يقوم الغرب بتنظيم حركاته لحمايته ويمنحه ألقاب مثل زعيم المحتجين أن يصدر بياناً مستقلاً حاسماً للدفاع عن حدود الاستقلال والسلطة الوطنية في مواجهة الغرباء.

ولكن لأسباب معروفة قام مستشارو مرشح الإصلاحيين بمنعه من الدخول في مواجهة مع الغرب، ولهذا فضلوا أن يضمن بيانه عبارة مجاملة. وقد بدأ هذا التحول حتى قبل الانتخابات. فمعظم القائمين على إدارة الأحزاب الإصلاحية كانوا في حواراتهم مع وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية يقدمون الوعود بتحسين العلاقات حتى إن موسوي نفسه في حوار له مع صحيفة تايم قال صراحة إنه إذا نجح في الانتخابات فسوف يفتح باب التعامل مع حكومة أوباما، ولكن ما يبدو الآن أنه ليس من السهل على الإطلاق إصلاح صورة موسوي الذي كان بالأمس داعياً للاستقلال ومطالباً به فشل مخطط اللاعبين الخارجيين وتفككت حلقة اتصالهم بالداخل.

الأحزاب المؤيدة لمير حسين موسوي ومهدي كروبي

اعتماد (الثقة) ٢٠٠٩/١٠/١٩

تعلقت أفئدتهم بالأساليب الإصلاحية. ويعد الدكتور محمد رضا خاتمي، والدكتور محسن مير دامادي، والدكتور عبد الله رمضان زاده، والدكتورة إلهة كولائي، والدكتور سعيد حجاربان من أشهر زعماء جبهة المشاركة.

٣- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية:

حتى لو ظل بهزاد نبوي، وفيض الله عرب صرخي، ومصطفى تاج زاده لفترات طويلة في السجن، وحتى لو صار تنظيم منافس اعتماداً على كونه حوزوياً بلا مشروعية حزب قانوني، فإنه لا يمكن فصل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية وأعضائها الإعلام عن موضوعين تاريخيين في عقد الثمانينيات والثورة الإسلامية، هذا الحزب من أشهر وجوهه الدكتور محسن آرمين، والمهندس بهزاد نبوي، والدكتور هاشم

١- مجمع روحانيون مبارز:

مجمع روحانيون مبارز هو التنظيم السياسي - الروحاني الأهم المؤيد لأفكار ورؤى مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان رجال هذا التنظيم هم الذين يتولون المناصب المهمة في الدولة في عهد الإمام الخميني، ويعد آية الله موسوي خوييني ها، وآية الله موسوي بجنوردي، ومحمد خاتمي، ومجيد أنصاري من أبرز الوجوه في هذا التنظيم.

٢- جبهة المشاركة:

جبهة المشاركة هي المكان الذي يتجمع فيه ثلاث طوائف من الناشطين السياسيين: الأولى خريجو أقسام الهندسة والطب، والثانية طلبة وأساتذة العلوم الإنسانية في الجامعات الإيرانية، والثالثة الشباب أصحاب الطموح والمغامرة الذين

آقاجري.

٤- حزب كوادر البناء الإسلامى الإيراني:

مع أنه الحزب والتنظيم الوحيد الذى منذ بدايته أخذ ينظر إلى الساحة السياسية بنظارة التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية فإن حزب كوادر البناء هو مركز تجمع التكنوقراط الإصلاحيين، والذى منذ ٢٢ بهمن يوم - وقوع الثورة الإسلامية وهو يسيطر دائما على المناصب المهمة. من أعلام هذا الحزب غلامحسين كرباستشى، وسيد حسين مرعشى، ومحمد هاشمى رفسنجانى، ومحمد عطريانقر.

٥- مجمع محققى ومدرسى الحوزة العلمية بقم:

هذه المجموعة من رجال الدين رفيعى القدر الذين تجمعوا منذ أواخر عقد الثمانينات بدلا من التفرغ للعمل السياسى المحض اتجهوا إلى التدريس والتحقيق فى الحوزة العلمية، وتجمعوا فى تنظيم فى قم ليكونوا تكتلا موازيا لجامعة مدرسين الذين كانوا يدعمون الأصوليين، كان هذا التنظيم من أنصار الإصلاح فى قم، ومن أبرز الوجوه فى هذا التنظيم السياسى الدينى آية الله سيد حسين موسى تبريزى، وآية الله ايازى، وحجة الإسلام فاضل ميبدي.

أنصار مهدي كروبي:

أنصار مهدي كروبي فى الانتخابات على الرغم من أنهم لم يكونوا جزءا من الحركة الخضراء إلا أنهم يشتركون مع أنصار مير حسين موسى فى أنهم من المصوتين الذين قالوا "لا" لأحمدى نجاد.

١- غلامحسين كرباستشى:

رئيس بلدية طهران ذى الشعبية الجارفة فى فترة البناء، كان من أهم أنصار كروبي فى الانتخابات العاشرة. كان من المناضلين السياسيين فى عهد الثورة الإسلامية، ومن طلاب مدرسة الحقانية، نظرا لما أبداه من جدارة عند توليه منصب محافظ أصفهان أصبح رئيس بلدية طهران، وأحدث تطورات عميقة فى عاصمة إيران.

٢- مرتضى الوبرى:

فدائى مسلم معارض للنظام البهلوى كان من النواب الأكثر شبابا فى الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامى، أيد شيخ الإصلاحات فى الانتخابات العاشرة. فى حكومة رفسنجانى كان من المستشارين المقربين، ورئيس هيئة المناطق الحرة، وأصبح فى عهد الإصلاحات رئيس بلدية طهران. كان للوبرى تاريخ فى سجون نظام الشاه، تم اعتقاله عقب أحداث الانتخابات ولا زال فى السجن.

٣- محمد على نجفى:

وزير التربية والتعليم فى حكومات مختلفة، ورئيس التخطيط والموازنة فى حكومة خاتمي، كان المستشار الاقتصادى لكروبي فى الانتخابات العاشرة، وهو أستاذ بالجامعة، وعضو بالمجالس البلدية عن دائرة طهران.

٤- سيد جواد طباطبائى

الأستاذ الدكتور سيد جواد طباطبائى العالم البارز المعاصر الذى فتحت مؤلفاته ودراساته فى مجال الفكر السياسى فى إيران خصوصا عصر الثورة الدستورية فصلا جديدا فى تيار الاستنارة الإيراني، فى آخر أيامه أدلى بحديث مفصل تأييدا لترشيح مهدي كروبي، ومعارض بشكل صريح لأحمدى نجاد.

٥- عبد الكريم سروش:

الدكتور سروش واحد من أهم المفكرين الذين أحدثوا حراكا على ساحة التنوير الدينى، ويعتبره الكثيرون منظرا للإصلاحات الإيرانية. فى الانتخابات العاشرة كما فى الانتخابات التاسعة كان من مؤيدى ترشيح مهدي كروبي، وهو دائما بسبب مواقفه موضع هجوم من جانب رجالات الحكومة.

٦- عماد الدين باقى:

ناشط فى مجال حقوق الإنسان وصحفى بارز كان فى الانتخابات العاشرة من المؤيدين بقوة للسيد مهدي كروبي، اتجه باقى فى سنوات ما بعد الإصلاحات للعمل التخصصى فى مجال حقوق الإنسان، أيد كروبي بسبب توجهاته الجادة فى مجال حقوق الإنسان.

٧- عباس عبدى:

صحفى إيرانى رئيس تحرير الصحيفة الموقوفة (سلام)، وعضو مؤسس فى جبهة المشاركة كان من الطلبة أتباع خط الإمام، ومن المشاركين فى عملية احتلال السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩. من المنظرين الحقيقيين فى عهد الإصلاحات. ذاق مرارة السجن لفترة طويلة مرتين. كان من مؤيدى الشيخ مهدي كروبي فى الانتخابات الأخيرة.

٨- بابك أحمدى:

كاتب ومفكر ومترجم معاصر. فى عقد التسعينيات بذل جهودا حثيثة لنشر الفكر السياسى الحديث فى إيران، وفى عقد العشرينيات تبنى مواقف سياسية صريحة، ونادى بحقوق الطلبة والمثقفين. كان من أنصار خاتمي وعقب انصرافه اتجه لتأييد الشيخ مهدي كروبي.

الجلسة الخامسة للتحقيق في اتهامات المسيبين في الانقلاب المخملي

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٤/٩/٢٠٠٩

ونقل معلومات بشأن صدامات الشوارع بعد الانتخابات، والاتصال بوسائل إعلام أجنبية، وتشويش الرأي العام عن طريق توزيع المنشورات، والتخطيط للنيل من أمن الدولة، أعتقل عام ٢٠٠٢، و٢٠٠٣، و٢٠٠٧م، قبل اعتقاله للمرة الرابعة مؤخرًا.

نأثر مكتب تحكيم الوحدة بالمنافقين:

كما صرح "ع م ر" بعدما طالبت المحكمة بتوكيل محام للدفاع عنه، أن مكتب تحكيم الوحدة قد تحول إلى تشكيل معاد للنظام، مضيفًا أن الحياد عن المبادئ والافتقار إلى الشفافية حول هذا التشكيل إلى مصاف الجماعات المتأثرة بآراء الماركسيين والمنافقين معترفًا أن المكتب قد خاض في إجراءات غير شرعية عندما طالب "خافير سولانا" مسئول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوربي بالتدخل لدعم الإصلاحين خلال انتخابات مجلس الشورى السابع بما يعد تدخلًا في الشؤون الداخلية لإيران، مؤكدًا أن المكتب قد تحالف مع التيارات الماركسية عندما أجرى مراسم الاحتفال بيوم الطالب للإخلال بنظام الجمهورية الإسلامية وأن سياسات المكتب تتفق مع سياسات الجماعات المعارضة للنظام، والتي تعارض امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، وأن المكتب استغل نشاطاته بين صفوف الطلبة بوصفه تكتلاً معارضاً من الداخل للعب دور محوري على الساحة والضغط على السيادة السياسية.

وفيما يتعلق بما أورده موقع "أدوار نيوز"، اعترف هذا الناشط الطلابي بدور المكتب في نشر أخبار مغلوطة ومنافية للإحصاءات الرسمية والواقعية بشأن نسبة التضخم والبطالة والفساد الحكومي خلال عملية الانتخاب في إطار من التعاون مع الجماعات المعارضة بالداخل والخارج للنيل من النظام داخل الجمهورية الإسلامية.

التعليم الموجه وترشيح عبد الله نوري:

على صعيد آخر اعترف "ع م ر" بقيامه بزيارة إلى ألمانيا يرافقه عدد آخر من أعضاء مجلس الشورى المركزي لأدوار التحكيم بهدف المشاركة في محاضرات تعليمية لمدة أسبوع بدعم مالي أمريكي في إطار منظمة حقوقية، ثم تطرق إلى دور المكتب خلال الانتخابات مؤكداً أن المكتب أظهر أنه لن يشارك في الانتخابات اعتراضاً على النظام، لكنه عقد

عقدت الجلسة الخامسة لمحكمة المتهمين بالتورط في الإعداد لثورة مخملية وإثارة الاضطرابات الأخيرة في طهران، برئاسة القاضي صلواتي داخل المحكمة العامة بطهران بحضور المتهمين. وخلال المحاكمة اتهم ستة أشخاص بالضلوع في تسميم الأجواء خلال الانتخابات للنيل من استقرار طهران، لكن تلك المحاكمة اختلفت عن غيرها من المحاكمات، لأن القاضي صلواتي طالب بمنع وكالات الأنباء من نشر هوية المتهمين، طبقاً للفقرة رقم ١ من المادة ٨٨ لقانون لائحة المحاكمة.

تلك الجلسة شهدت محاكمة كل من أمين عام المنظمة المعروفة بـ "أدوار تحكيم الوحدة"، وأحد مديري موقع جمهوريت، وأمين عام لجنة IT، وبعض أعضاء المركز الانتخابي لمير حسين موسوي، وبالإضافة إلى المسئول عن تعطيل شبكة الكهرباء في الدولة خلال الانتخابات - بتهمة التخطيط لثورة مخملية وإشاعة التوترات في العاصمة طهران.

بعد تصريحات القاضي صلواتي، تطرق ممثل المحكمة قبيل التطرق إلى الاتهامات إلى حجم الأضرار بمجال الإنترنت والحرب النفسية من جانب وسائل الإعلام الأجنبية والغربية، مشيراً إلى أن ٢٥ مليون مستخدم إيراني استغلوا شبكة الإنترنت وحشدوا رأي ودعم ٢٠٠ مليون شخص عبر العالم من خلال موقع الفيس بوك، وأن الولايات المتحدة استثمرت قدراتها في هذا المجال لإثارة التوتر وإضعاف نظام الجمهورية الإسلامية.

من ناحية أخرى، تطرق "ع م ر"، الأمين العام السابق للتنظيم غير القانوني مكتب تحكيم الوحدة الداعم لمهدي كروبي في الانتخابات الرئاسية، إلى مهام عمله في إطار رده على الاتهامات الموجهة له مضيفاً: "لقد التحقت بمكتب تحكيم الوحدة عام ١٩٧٩، وكنت حينها أعتقد أن هذا التشكيل السياسي يتطابق مع توجهاتي السياسية، لكنني أدركت بعد ذلك أن علاقات هذا التشكيل تختلف جذرياً عن دوافع انضمامي لهذا المكتب، وأن خروجي من هذا التشكيل قد يؤدي إلى اغتيال، وأن من مهامى الرئيسية العمل على توطيد ركائز علاقات هذا التشكيل.

هذا المسئول البارز في مكتب تحكيم الوحدة والبالغ من العمر ٣٢ عاماً، والمتهم بإجراء نشاطات معادية للنظام،

العديد من الندوات مع الأحزاب المعارضة، داعيا العديد من الشخصيات المعارضة، والمنظمات النسائية والحقوقية، بهدف وضع إشكاليات وعقبات أمام النظام الإسلامي، وأن المكتب أكد دعمه لترشيح ناطق نوري قبل الانتخابات من أجل إمامة حاشية حملة دعائية ضد النظام في حالة رفض صلاحيته من جانب مجلس صيانة الدستور، وإما عرض برامج سياسية ضد النظام في حالة قبول صلاحيته، مضيفا أنه في أعقاب التأكد من خبر عدم ترشيحه بالغ المكتب في شرح الأسباب التي أدت إلى عزوفه عن العملية السياسية، مؤكدا دعمه لترشيح مهدي كروبي.

خلال تلك المحاكمة أيضا كان "م. ر. ن" عضو مجلس الشورى المركزى لموقع "جمهوريت" أحد المتهمين بالإخلال بأمن الدولة عن طريق مشاركته في الصدمات التي تلت عملية الانتخابات حيث مارس دعايات مغرضة ضد النظام مثيرا الرأي العام من خلال نشر أكاذيب وإساءات طالت مسئولى الجمهورية الإسلامية. وفي دفاعه عن نفسه قال إن هذا الموقع يتبع "مهدي هاشمي" ويدار من جانب "حمزة كرامى"، وأنه موقع يساند "مير حسين موسوي" مؤكدا أن كرامى طلب

منه نشر دعايات مناهضة للرئيس احمدى نجاد للحيلولة دون وصوله إلى هذا المنصب بتوجيه من مهدي هاشمي من منطلق دور هذا الموقع وتأثيره في الرأي العام الإيراني، ومن ثم أشاع هذا الموقع العديد من الأخبار المغلوطة إما نقلا عن مهدي هاشمي أو عن معلومات ادعى كرامى سماعها من أصدقائه في مؤسسات حكومية.

خلال المحاكمة الخامسة أيضا تلا نائب محكمة طهران "احمد على أكبري"، الاستجواب الانفرادى للمتهم "ألف. ل"، وبعد قراءة الاستجواب دافع المتهم "ألف. ل" عن الاتهامات الموجهة له مؤكدا أنه كان مكلف بإدارة وتشغيل موقع عمل لصالح المركز الانتخابى للمرشح "مير حسين موسوي"، معترفا أنه شارك في إذاعة خبر التجمع أمام مجلس الشورى، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه أوقف التعامل على هذا النحو بعد تأكده من زيف تلك الأخبار، خاصة بعدما أعلن أن "موسوي" لن يشارك في هذا التجمع، مضيفا أنه كان ضحية المخططين الرئيسيين لتلك الصدمات وأنه تورط فيها دون علم.

تغيير في تركيبة المعارضة

مرتضى كاظميان ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ١١/١٠/٢٠٠٩

ولو افترضنا أنه منذ الثورة النيابية فصاعدا كانت الهوة الأساسية والتحدى الأكثر أهمية في إيران هو صراع القوى الداعية إلى الديمقراطية والقوى المعادية للديمقراطية؛ في هذه الحالة يبدو أنه مع انعقاد الانتخابات الأخيرة، ووقوع الأحداث التالية لها قد خلق تغييرا له مغزى في التركيبة السياسية (ويشكل واضح في تركيبة المعارضة).

وبعيدا عن أن (المعارضة البنيوية) في الغالب تقيم خارج إيران؛ فإن انتخابات الثانى والعشرين من خرداد أدت إلى أن قطاعا جديرا بالاهتمام من شبه المعارضة (الإصلاحيون العاملون تحت راية النظام السياسى أو المرتبطون به) ينضوون تحت لواء المعارضة. بعبارة أخرى، السلطويون والديكتاتوريون من خلال التوجه الذى تبنيه خلال الانتخابات الأخيرة والأحداث التالية جعلوا قطاعا كبيرا من الإصلاحيين المرتبطين بمعسكر السلطة ينتقلون إلى الجبهة المقابلة (دعاة الديمقراطية خارج بنية السلطة)، وهم بهذا الأمر لم يجعلوا المعارضة أكبر حجما فقط، بل إنهم جعلوها

كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران بمثابة منعطف في مسيرة التطورات السياسية في الجمهورية الإسلامية، فقد أصبح هناك ما يسمى بما قبل الانتخابات وما بعد الانتخابات. ويات كثير من الموضوعات والمقولات السياسية - الاجتماعية بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة يحمل مضمونا مختلفا، ومن هذه الموضوعات (المعارضة).

من الممكن تعريف المعارضة على وجه الإجمال بأنها الأحزاب السياسية المنظمة أو المنظمة إلى حد ما التى تعارض الحكومة القائمة وتتقددها وتسعى لاستبدالها وتغييرها. وهذا مرتبط بأن النظام السياسى يتمتع من الداخل بأساس سياسى (يعتبر ديمقراطيا أو استبداديا سلطويا) وستختلف كيفية النضال ومساره والمساعى السياسية للاستحواذ على السلطة. وبعيد عن المفهوم الأخير الوارد ذكره ومن دون قصد لتصنيف المعارضة سنقوم بتقييم تغيير الترتيب في المعارضة من زاوية أساسية في التاريخ السياسى على مدى المائة عام الأخيرة في إيران زاوية (الديمقراطية / الاستبداد).

أكثر ثقلاً ووزناً.

وكانت أهم التيارات المنظمة في شبه المعارضة؛ أي جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية هما أهم جزء أصبح في فجوة الديمقراطية/ الاستبداد من تلقاء نفسه في معارضة مع أداء وهيمنة الديكتاتوريين. ويكشف التعاطي الأمني - القضائي مع كبار أعضاء هذين التنظيمين بوضوح عن صحة هذا الطرح. وقد حدث هذا الأمر مع شخصيات سياسية كانت على مدى العقود الثلاثة الأخيرة تعتبر جزءاً من النظام، ويعتبر مير حسين موسوي وكروبي، ومحمد خاتمي أبرز هذه الشخصيات وأكثرها شهرة. وتأتي مراسلات موسوي وكروبي لآية الله منتظري أبرز الوجوه السياسية في النظام على مدى عقدين من الزمان في إطار المعارضة. وهناك شاهد وحيد مهم على هذا الأمر أنهم ورفاقهم ومؤيدوهم بعد انتخابات ٢٢ خرداد قد حددوا موقفهم بوضوح من نظام الحكم واتخذوا جانب الديمقراطية، وأصبحوا بالكامل من نقاد السلطوية والديكتاتورية.

وهناك بعض الشخصيات السياسية - الدينية مثل (آية الله صائعي، وآية الله بيات، وآية الله دستغيب، وآية الله طاهري) أو بعض أعضاء مجمع روحانيون مبارز، وأيضاً تنظيمات أصغر مثل مجمع المحققين ومدرسي الحوزة من الممكن تصنيفهم ضمن المعارضة بمعناها الحقيقي، وهناك أشخاص وجمعيات يؤيدون ويدعمون الحركة الديمقراطية في إيران من خلال دعمهم لأشكال الاعتراض المدني التي يقوم بها (الخضر). وخير شاهد على ما طرحه هذه المقالة التعاطي القضائي والأمني وردود الفعل المتطرفة والهجوم والتهديد الإعلامي الدعائي من جانب الديكتاتوريين ضد الإصلاحيين الذين حددوا موقفهم من الديكتاتورية وأعداء الديمقراطية. وعلاوة على الاعتقالات الكثيرة في صفوف الإصلاحيين فإن وسائل الإعلام المتواطئة مع الديكتاتوريين والمنابر

الصحفية المعادية للديمقراطية تسعى لتنفيذ مشروع القمع من خلال اعتقال موسوي وكروبي وخاتمي، بل ومقاضاة مراجع التقليد المنادين بالديمقراطية مثل (آية الله صائعي). إن اعتقال علي رضا بهشتي أو مرتضى الويري هو أصدق دليل على (المعارضة الجديدة).

ومع خروج أو إخراج الإصلاحيين من بنية السلطة، ودفعهم إلى مربع المعارضة، يطرح تصور أنه جاري تبلور (شبه معارضة جديدة) في معسكر السلطة، وتأتي انتقادات أشخاص مثل علي لارييجاني، وعلي مطهري، وأحمد توکلي، أو محمد باقر قاليباف في هذا الإطار، هذه الرؤية من المؤكد أنها تغفل نقطة أساسية، وهي أن النقاد الجدد لم يقفوا على فجوة الديمقراطية / الاستبداد ولم يحددوا موقفهم في الموضوع المهم، هذا الفريق من النقاد من الممكن اعتباره تيارات متطلعة للسلطة، ونقاد من داخل النظام يقومون بنقد بعض السياسات أو الإجراءات بشكل انتقائي طمعا في الحصول على مناصب أكثر. هذا الفريق، من المؤكد أنه يتمتع بقدر كبير وكاف من حيث الحرية الأمنية وإمكانات الدعايا والإعلام. ويقدر ما يكون نقد النقاد قائماً على المبادئ وأكثر عمقا بالنسبة لنظام الحكم وأصحاب السلطة وما يقدمون من سياسات بقدر ما يقتربون من موقع المعارضة (من بين هذا الفريق يأتي عماد افروغ، ومحمد نوري زاد).

ويدرك الديكتاتوريون تماماً أن المعارضة والتيارات الديمقراطية تربطها الآن أكثر من أي وقت مضى (علاقات وأهداف مشتركة)، والحركة الاعتراضية الخضراء لشعب إيران باتت أكثر قوة من خلال اتصالها بالديمقراطيين الجدد والشخصيات التي فاقت من غيوبتها ولم تستطع أن تمر مر الكرام على ما كان من أحداث مريرة بعد الانتخابات. إن الوضع الجديد الذي يعنى تغييرا ملموسا في تركيبة المعارضة في إيران اليوم سيكون له تأثير ونتائج متوقعة بشكل كبير على التطورات السياسية - الاجتماعية في إيران.

الزعامة تريد تداول السلطة، الآخرون لا يريدون!

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٥/٩/٢٠٠٩

بوضع الدستور كانت تضع في الاعتبار حتمية تداول السلطة في الدولة، لكن إذا تأملنا تلك المسيرة في الدولة لوجدنا تبايناً شديداً في الرؤى تجاه تلك المسألة، فخلال حياة الإمام الخميني الراحل لم تكن لتلك المسألة (تداول السلطة) هذا البعد الذي ظهر منذ وفاة الإمام، حيث كنا نشعر حينها

تقدم معظم الأنظمة السياسية على حل مشكلاتها الداخلية عن طريق تداول السلطة، وهو الأسلوب الأمثل للقضاء على عثرات التيارات السياسية وعزوف المواطنين عن ممارسة النشاطات السياسية.

في النظام الإسلامي من الواضح أن المجموعة التي قامت

بضرورة الالتفاف حول شخصيات مماثلة متشابهة من حيث انتماءاتها السياسية.

قبل ظهور تيار الثاني من خرداد عام ١٩٩٧، كانت التوجهات السائدة في الساحة السياسية، تفيد بعدم قبول أى تداول للسلطة، وبينما كانت السلطة حينها في يد الحزب الواحد، إلا أن الزعامة في ذلك الوقت تصدت للحكومة المحافظة في العديد من المواضع، وبدت أكثر تصميماً على تنفيذ مبدأ تداول السلطة.

وخلال الانتخابات الرئاسية التي شارك فيها الرئيس السابق محمد خاتمي، شهدت إيران للمرة الأولى تداول للسلطة استمر على مدى دورتين، ويمكن القول إن تلك المرحلة أثمرت عن حراك داخلي تميز بنشر أفكار ومعتقدات لترشيد وتوجيه الرأي العام للعب دور فاعل بشأن تعديل بعض بنود الدستور لتحقيق أعلى قدر من المشاركة الشعبية في منظومة اتخاذ القرار، الأمر الذي لقي معارضة شديدة من التيار المحافظ الذي كان يمثل أقلية برلمانية في ذلك الوقت. من ناحية أخرى، يجب الأخذ في الاعتبار أن مسألة تداول السلطة لازالت مطروحة على الساحة الإيرانية بعد ما شهدته إيران من أحداث أعقبت الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ويمكن القول إن ما حدث في أعقاب الانتخابات دليل على

بزوغ مرحلة جديدة في الثورة الإسلامية، فبالإضافة إلى تداول السلطة من الملاحظ أن الأحداث الأخيرة فتحت الباب أمام توجيه النقد لرموز النظام، الأمر الذي اعتقد أنه من تخطيط الزعامة، لأن مثل هذا النقد بمثابة جراحة دقيقة داخل أركان النظام، وهي جراحة تيسر لعامة الناس التعرف على ما يجري داخل النظام للتغلب على مشاكلهم، وهي مسألة غاية في الأهمية، وقد ظلت لعقود موضع نقد وشجب ممن يقفون في وجه تداول السلطة.

ومن الملاحظ أن عدداً كبيراً من الشخصيات التي ظلت لعقود على رأس هرم السلطة في إيران باتت حالياً أبعد ما تكون عن السلطة. ومن الملاحظ أيضاً أن الساحة امتلأت بالتكتلات المتراصة، إحداها حمل لواء الاعتراض على رئيس الحكومة التاسعة، وبالغ في اتهام رئيس الجمهورية، بينما سار الآخر مع الموجة وظهر كأنه الملتزم بدور الزعامة في نشر العدالة والقيم وأسس الثورة.

أما الأشخاص الذين تصدوا للزعامة واتهموها، فهم أشخاص لا يقبلون بالقانون أو الدستور، يدعمون المخالفات الظاهرة التي لن تحقق بأي حال من الأحوال العدالة المرجوة، بينما أرادت الزعامة إقناع الرأي العام أن التغيير وتداول السلطة لن يتم إلا من خلال الانتخابات ورأى الشعب وحده في إطار النظام وتحت رقابته.

اجتماع الخبراء والنتائج المتوقعة

سعيد رضوى فقيه ■ روز أونلاين ٢٧/٩/٢٠٠٩

قليل من النماذج على هذا. وبناء على ما سبق، فإن تحليل الأوضاع في أى مرحلة يفترض علينا القيام بعملية تقييم دقيق للقوى المتصارعة من حيث درجة القوة والنشأة والتوجه وذلك قبل الإقدام على توقع أية نتيجة للمنافسات والصراعات بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يفترض علينا تجنب التهوين أو التهويل في تأثير إحدى القوى.

ففي الانتخابات الأخيرة مثلاً والأحداث المترتبة عليها، أخطأت السلطة في حساب درجة تأثير المعارضين والمنتقدين خطأ فادحاً. وبينما كانت تظن في نفسها القدرة على تشتيت الحركات الاحتجاجية، إذا بها تواجه حركة جماهيرية ضخمة. وبينما كانت تظن أنها ستتمكن من إخلاء الشوارع من المتظاهرين وإعادتهم إلى منازلهم بانتهاج سياسة الإزعاب

يعد الحصول على المعلومات والتقديرات الدقيقة الواقعية للقضايا والأحداث من أهم ضرورات فهم التطورات السياسية. وعلى سبيل المثال، تعد المبالغة في درجة تأثير الأشخاص والأحداث في الصراعات السياسية من الأشياء التي تؤدي إلى الخطأ في إدراك توازن القوى، ويؤدي في النهاية إلى الغرق في توقعات غير واقعية حول نتائج الصراعات. وفي مثل هذه الحالة عادة ما تكون النتائج المخالفة للتوقعات والخادعة أحياناً سبباً في اندهاش وحيرة أصحاب الشأن، بل والمراقبون والمحللون الذين لا يقوون على هضم وإدراك التطورات الواقعة في إطار نظامها التحليلي والتفسيري. وكثيراً ما يحدث هذا، خاصة في الأوقات التي تشهد تطورات تتسم بالسرعة والشمولية والعمق ويشهد المجتمع الإيراني الحالي، بوصفه مجتمعاً معقداً يمر بمرحلة انتقالية عدداً غير

والقبضة الحديدية إذا بها ترتكب خطأ أكبر، حيث تغيرت معادلة القوة في غير صالح السلطة، وكانت النتيجة أن هبطت قوة الحكومة إلى أقل مستوى لها في العشرين عاما الأخيرة، وتم توجيه إمكانات جميع الأجهزة الدعائية الحكومية لإصلاح الشرعية الشعبية والدينية المفقودة للنظام السياسى الحاكم.

ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن مثل هذه الأخطاء الحسابية التى تتسبب في نتائج غير مرضية وأحيانا كارثية لا تقتصر على الحكومات المنتشية باستقرار السلطة فقط، فالمعارضة إذا لم تكن متمتعة بدقة النظر والرؤية الواقعية الضرورية لتحليل الأحداث والمواقف فإنها يمكن أن تقع في مثل هذه الأخطاء التى تؤدي إلى نتائج يمكن أن يكون منها ما هو غير قابل للتعويض، وتاريخنا المعاصر مليء بالكثير من القصص المريرة الحافلة بالعبر في هذا المجال.

الآن وبعد هذه المقدمة الطويلة نسبيا يمكننا القيام بإجراء مقارنة بين بعض التوقعات التى سبقت الاجتماع الأخير لمجلس الخبراء وردود الفعل التالية له، والتى تشير في بعض الحالات إلى فقدان الواقعية اللازمة في تقدير قدرات ومنشأ وتأثير الكتل المختلفة للسلطة في البناء الواقعي والقانوني لنظام الجمهورية الإسلامية.

إذا وضعنا في الاعتبار أن قسما مهما من نواب الدورة الحالية لمجلس الخبراء هم من علماء الدين الذين يفتقدون الشخصية السياسية المستقلة القائمة بذاتها، وأن قسما آخر منهم من ممثلي ونشطاء اليمين التقليديين فسوف ندرك أن توقعاتنا من مواجهة هذا المجلس للقضايا والأحداث الأخيرة لن تكون واقعية كثيرا. ولعل طبيعة المواقف التى اتخذها رئيس مجلس الخبراء قبل الانتخابات الأخيرة وبعدها، ووقوفه غير المرغوب في مواجهة أحمدى نجاد سببا لظهور التوقعات غير الواقعية سواء من مجلس الخبراء أو من السيد هاشمى رفسنجاني. ولكن يجب أيضا أن نضع في الاعتبار أن مجلس

الخبراء وأعضائه ورئيسه يتمون إلى نظام الجمهورية الإسلامية باعتبار شخصياتهم القانونية أو باعتبار شخصياتهم الحقيقية، ولديهم مساحة محددة ومحدودة للتحرك والتأثير في مسار المشكلات المختلفة ومنها الأحداث الأخيرة. وإذا أرادوا الخروج من هذا الإطار فأنهم سيفقدون كل تأثير إيجابي، بل إن مراجع التقليد وعلماء الدين الكبار رغم كل ما أبدوه من سخط وخوف مما يمكن أن تسفر عنه الأحداث الأخيرة إلا أنهم كانوا مقيدون بقدره محددة ومحدودة على التأثير في مسارات خاصة ومحددة لا يمكنهم التحرك خارجها إلا إذا كانوا يريدون إلقاء أنفسهم في معركة شديدة لا طاقة لهم بها.

كما أننا إذا وضعنا في الاعتبار أن مرشحي مجلس الخبراء يجب أن يمروا من مصفاة مجلس صيانة الدستور، فإننا لا يمكن أن نتوقع من الدورة الحالية لمجلس الخبراء أى شئ أكثر من الدورة الحالية لمجلس الشورى الإسلامى، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أنه منذ عشرين عاما لم يكن علماء الدين المشهورون يقبلون على خوض انتخابات مجلس الخبراء لأنهم لم يكونوا يرون هذا المجلس في موقعه الحقيقي كمشرف ومراقب للزعامة (وليس تابعا لها).

ولكل هذا فإن بعض التوقعات السابقة على الاجتماع لم تكن واقعية، وكذلك بعض ردود الفعل التى أعقبت الاجتماع. فمجلس الخبراء الحالى وتوزيع القوى بداخله يمتلك إمكانات محددة للتأثير على مسيرة التطورات الجارية، وهو يجب أن يسعى إلى استغلال هذه الإمكانيات لا أن يتخذ مواقف متسارعة تكون سببا في تنازله عن هذه الإمكانيات للطرف المقابل. ولنضع في اعتبارنا أن إلقاء آية الله دستغيب خطبة في هذا الاجتماع يعد أمرا مهما في ذاته، وهو على الأقل يعبر عن استعداد أعضاء مجلس الخبراء للاستماع إلى مثل هذه الخطب، فالقاء هذه الخطب والاستماع إليها داخل مجلس الخبراء يعبر عن إمكانات المجلس الى يجب أن تحظى باهتمام كبير.

رفسنجاني طرف في المشكلة لا يمكن أن يكون وسيطا

ابتكار ٢٦/٩/٢٠٠٩

فإنه ينبغي أن يكون لهذا الشخص موقف محايد، وألا يكون له دور في ظهور الفتن. وفي نفس هذا الإطار إشارة محسن كوهكن عضو هيئة الرئاسة في البرلمان إلى الدور المحورى الذى من الممكن ان يلعبه بعض الأشخاص مثل مهدي كنى وناطق نورى

نشر ضمن أخبار الجلسة الأخيرة لمجلس "خبراء القيادة" الخبر الخاص بطرح إسم هاشمى رفسنجاني كأحد الحلول لإعادة الهدوء إلى الساحة السياسية بالدولة، وفي الوقت الذى يرى فيه الخبراء السياسيون أنه إذا تقرر أن يبادر شخص ما بتنفيذ مشروع مثل "الوفاق الوطنى"، ويؤدي دور الوسيط

وساحة النظام، وقال تعقياً على ذلك:

في هذه القضايا، بالنظر إلى الأمور الحادثة ينبغي على سيادته ان يأتي ويقول بصدق إن هذه المعلومات التي أمدوني بها كانت خاطئة، ويعلم أن مثل هذه المواقف من الممكن ان تعيد إليه مكانته السابقة عند المؤمنين والمتدينين.



وقال نائب اهالي لبخان في المجلس موضحاً أن هاشمي مزيج من الخبرة والذكاء: لو كان في الانتخابات هو ذلك الهاشمي الذي كنا نعرفه وتعامل مع الجميع بروح الأب وقال رسمياً: يمكن أن تكون لي وجهات نظر، ولكن أي شخص سيتم انتخابه سأضع خبراتي وتجاربي تحت أمره بالطبع، ما كانت شريحة كبيرة من المجتمع كهذه على الأقل اتجهت هنا وهناك، وأكد أن المحافل الصهيونية والرأسمالية قالت إنها تريد أن ترشح السيد كروبي لجائزة نوبل للسلام، وأول شخص يجب أن يخرس السنة هؤلاء ولا يصمت هو كروبي نفسه، فيجب أن يقول أنا كنت رجل دين، وكنت داخل النظام، والآن أيضاً أنا داخل النظام وجائزتك لا تمثل لي أي قيمة.

وهاشمي رفسنجاني لتجاوز الوضع الحالي حيث قال: يمكن لبعض الأشخاص الذين كانت لهم مواقف محايدة في السابق أن يكونوا محوراً للوساطة من أجل الوفاق الوطني، فمثلاً يستطيع آية الله مهدي كني وناطق نوري الذي قال بصراحة أنا أحد جنود القيادة الإيرانية ونقي قلبه للنظام ان يكونا محورين أساسيين لهذا

البحث، أما هاشمي الذي كان طرفاً في القضية فإنه لا يمكن ان يؤدي هذا الدور، وأشار محسن كوهكن إلى تصريحات هاشمي رفسنجاني الأخيرة فيما يتعلق بأن هناك مجموعة من محبي النظام يسجلون مشروعا للخروج من الوضع الحالي، حيث قال تعقياً على ذلك: ينبغي على هاشمي ان يوضح قصده من عبارة الوضع الحالي لأن كل شخص من الممكن ان يفسرها على هواه، وأضاف أن المشكلة اساساً ليست ذات طرف واحد وإنما بين مجموعتين ويجب أن يتضح من هم أطراف هذه المشكلة، وطرح كوهكن هذا السؤال وهو: هل ينتظر هاشمي أن يأتي شخص في النظام ويعتذر لكروبي الذي يعتبر أحد اطراف هذه القضية، وأدل بكم كبير من التصريحات بدون بحث او تحقيق، وظلم في النهاية النظام

مجلس الخبراء: مؤسسة «مفعمة بالسلطة» لكنها عاجزة!

فرج سرکوهی ■ إيران ۲۵/۹/۲۰۰۹

الظلال الضخمة لمثل هذه المخاوف والقلق الجدية يمكن إدراكها في الكلمة الافتتاحية لهاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء.

من الثابت أن بحث القضايا الخارجية والداخلية الحادة والصعبة في الدولة في جلسات مجلس الخبراء السرية ليست أمراً جديداً أو غير مسبوق، لكن هذه الجلسات والمناقشات غالباً ما كانت توصي في العقدين السابقين - على أكثر تقدير - بالتأييد الكلي للسياسات الجارية للدولة.

هذه المرة ولأسباب مختلفة ومعقدة مثل طرح قضية "صلاحية المرشد" في بعض الأوساط الدينية ذات النفوذ، والاختلاف الكبير في النتائج المتصاعدة فيما بين بعض مراجع التقليد وحكومة أحمدی نجاد والتي بلغت أوجها بسبب قرار نجاد توزيع بعض السيدات في حكومته الجديدة، وموقف

يمثل اختيار سعيد جليلي، مستول فريق التفاوض الإيراني بشأن الملف النووي، ومحسن آجني وزير الاستخبارات إبان الانتخابات الرئاسية الماضية، والمدعى العام الحالي للدولة، بوصفهما المتحدثين الرسميين للدورة السادسة لاجتماعات مجلس خبراء الزعامة التي استمرت ثلاثة أيام مؤشراً على أن السياسة النووية، والاعتراضات المتعاقبة التي نشبت في داخل الدولة عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، هما المحور الأصلي والرئيسي الذي دارت حوله اجتماعات ومناقشات مجلس خبراء الزعامة، وأن أعضاء هذا المجلس قد باتوا قلقين للغاية جراء النتائج الحقيقية الجدية المتوقعة حدوثها بالنسبة للملف النووي الإيراني على صعيد السياسة الخارجية من جهة، وعدم رضائهم عن الانفجارات العامة والشعبية التي شهدتها الدولة من جهة أخرى.

رئيس المجلس - مجلس الخبراء - وبعض من الأعضاء ضد بعض من السياسات التي تحظى بتأييد المرشد، والتضاد والاختلافات النظرية والسياسية العميقة فيما بين أعضاء مجلس الخبراء، والانفجارات الشعبية الغاضبة والساخطة التي أعقبتها تظاهرات غير متوقعة، واحتمالات التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة من ناحية، وتشديد العقوبات ضد إيران من ناحية أخرى، وتعمق الشرخ والفجوة الحادتين للأجنحة داخل الحكومة إلى حد الاستبعاد والتصفية إلخ.... كل هذه التداعيات والعوامل والأسباب وضعت مجلس الخبراء تحت ضغوط شديدة لدرجة طرح بعض الأسئلة المستحدثة بشأن هذا المجلس، وبشأن دوره وصلاحياته، إلخ.

والوقوف على المزيد في هذا الصدد، أفاد هاشمي رفسنجاني بوجود مساع وجهود للخروج من الأزمة وقال: يمكن للخبراء في المجلس أن يقلصوا من عمل المرشد ومكانته عبر دراسة سلوكه وممارساته.

هذا صحيح؛ ذلك أن الاختصاصات والسلطات والصلاحيات التي يحددها الدستور لمجلس الخبراء تفيد بأن هذا المجلس يتمتع بحق الرقابة على عمل المرشد، وكذلك الحق في عزله وتنصيبه، لكن هذا الدستور نفسه قد أعطى فقهاء مجلس صيانة الدستور الحق في البت في صلاحية مجلس الخبراء للترشح لعضويته، وهؤلاء الفقهاء المختصين بهذه المهمة يُعينهم المرشد في مجلس صيانة الدستور.

وفقاً للدستور فإن لجنة منتخبة من مجلس الخبراء يتم تعيينها للدراسة ومتابعة عمل وأداء المرشد والمؤسسات التابعة له. لكن مجلس الخبراء لا يتمتع بالميكانيزمات المؤثرة بشأن التحقق من أداء وعمل مؤسسات مثل الحرس الثوري، وقوات الأمن الداخلي، والمؤسسات الاستخباراتية التابعة لمكتب المرشد، والمؤسسات الاقتصادية القوية وغيرها من المؤسسات الأخرى، ومن هنا تبدو عملية التحقق من أداء وعمل مثل هذه المؤسسات القوية أمراً غير هين وربما خارج نطاق السيطرة الفعلية.

خلال العقدين الماضيين سُلمت نتائج هذه الدراسات السرية التي قام بها مجلس الخبراء إلى المرشد وعملياً لم يخرج عن هذا المجلس سوى التوصيات.

يعد "عزل المرشد" من أهم السلطات والصلاحيات القانونية والدستورية لمجلس الخبراء. قانونياً يعد هذا الأمر ممكناً وبسيطاً، وذلك من خلال تصويت الأكثرية المطلقة.

لكن عزل المرشد وهو الذي يتولى بنفسه قيادة الجيش، والحرس الثوري، والباسيج، والقوى الأمنية الداخلية والذي يتولى - ويقوم بنفسه - بتعيين رؤساء المؤسسات الاستخباراتية والأمنية، هذا الوضع يجعل من عملية عزل المرشد في الأزمات السياسية الحادة أمراً غير ممكن، حيث من

شأن مثل هذا الحدث - إن تم - أن يؤدي إلى حدوث خطر "الانهيار الكامل للنظام".

تتحد صلاحية المرشحين لانتخابات مجلس خبراء القيادة - مثلما سبق القول - عبر الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور الذين يعينهم المرشد. هذه المادة الدستورية تعد بدورها سيفاً حاداً مصلطاً على رقاب أعضاء مجلس الخبراء، وهذا الوضع نفسه يمنعهم من - أو يحول بينهم دون - الإقدام على خطوة قاطعة وحاسمة ضد المرشد.

"الخوف" ليس فقط - أي الخوف من حذف واستبعاد مجلس صيانة الدستور من الترشح لانتخابات مجلس الخبراء - هو العامل الحاسم الوحيد، بل إن "نسيج وهيكل السلطة" الخاص بمجلس الخبراء، والذي تبلوره وتنسجه المواد الدستورية ذات الصلة يجعل من "الرقابة" على عمل المرشد ومن ثم "عزله" أمراً غير ممكن إلى حد ما، بل إن النسيج الدستوري البنائي لهيكل "سلطة مجلس الخبراء" يقلل فعلياً من فرص وإمكانات الضغط على المرشد من جانب مجلس الخبراء، ومن ثم يجد فعلياً من سلطاته فيما يتعلق بعزل المرشد ومراقبته.

في العقود الثلاثة الماضية لم يتم مجلس الخبراء بمثل هذه المهام الجسيمة إلا مرتين فقط، الأولى هي تدوين ووضع الدستور في البداية الفعلية للثورة، والثانية هي تعيين آية الله على خامنئي بوصفه زعيم ومرشد للثورة وللجمهورية.

عادة وتقليد "الشيعية" ومجلس الكاردينالات:

الواقع أن عجز مجلس الخبراء عن أداء مهامه القانونية والدستورية لا يرجع فقط إلى الخلل الكامن أو القائم في المواد الدستورية ذات الصلة وإنما يرجع إلى عامل آخر يتمثل في فلسفة وجود هذا المجلس من جهة، وتركيبه ونسيج هذا المجلس من جهة أخرى.

تاريخياً.. يعتبر هيكل وفقه المذهب الشيعي من المنظور التقليدي، ذلك أن "الشيعية المقلدين" هم أحرار في اختيار مرجع التقليد الخاص بهم. وكان تعدد المراجع هو الأمر الغالب والشائع على مر التاريخ الشيعي، ونادراً ما كان يوجد مرجع تقليد واحد أو مرجعين فقط.. مثلما كان حادثاً بالنسبة لآية الله بروجردي الذي كانت له منزلة فريدة، وهي "مرجع التقليد العام" على مستوى كل مراجع التقليد الكبار.

فقط مع انتصار الثورة الإسلامية، خاصة بعد وفاة آية الله الخميني، اقتضت الضرورة اختيار مرشد أو زعيم واحد - وفقاً للدستور - كي يحل محل الخميني، وهو الأمر الذي أصبح في تضارب وتضاد مع ما كان قائماً، من تعدد كبير في مراجع التقليد آنذاك.

ثمة قراءات ومذاهب مختلفة ومتعددة - في الفلسفة السياسية للشيعية - بشأن طبيعة وماهية العلاقة التي تحكم

علاقة رجال الدين والدين نفسه مع الحكومات التي كانت ولا زالت قائمة وموجودة، لكن الدستور الإيراني الآن تم تدوينه ووضعته ليس على أساس تعدد القراءات المتنوعة بشأن - وعن - الإسلام وإنما وفقاً - وعلى أساس - نظرية ولاية الفقيه.

هذه النظرية التي تسند وتضع الإدارة السياسية والاقتصادية الرئيسية للدولة إلى الولي الفقيه - المرشد أو مجلس الخبراء - لا تتوافق أو تتفق - في السياسة العلمية - مع التقليد الشيعي القائم على أساس تعدد المراجع من جهة، وحرية اختيار مرجع التقليد من جهة أخرى؛ ذلك لأن توحيد القوانين تجاه جميع المواطنين، وفي كل أنحاء الدولة، ووحدة الرؤية في "الإدارة" هو من المستلزمات والضروريات الأصلية "للحكومة"، وهنا فإن تعدد الفتاوى عبر تعدد مراجع التقليد سوف يبدو مشكلة كبيرة، ومن ثم لن يتوافق مع وحدة القوانين والإدارة والرؤية.

الدستور الإيراني يعتبر ويرى أن الفتوى، والحكم ورأى الزعيم المرشد أو مجلس الخبراء هي من الأسس التي يقوم عليها التشريع، ومن ثم وضع السياسات في الدولة. واستناداً إلى هذا الاعتبار فإن تنفيذ الفتاوى الأخرى المختلفة لمراجع التقليد الآخرين سيصبح محدوداً إلى حد ما في الدائرة الحياتية والمعيشية الخاصة للمقلدين.

الواقع أن مشروعية الزعيم آية الله الخميني - التي كانت قد جعلته عقب انتصار الثورة - مرجعاً عاماً للدولة وللشيعية على العموم لم تكن في حاجة إلى وضع قانون أو مفاهيم ومصطلحات جديدة، لكن الطرق والآليات النظرية والعملية اللازمة لتفضيل أحد المراجع على بقية مراجع التقليد عقب وفاة الإمام الخميني كانت من أصعب الأسئلة التي واجهها واضعو الدستور الإسلامي في إيران؛ ذلك لأن المعروف في الفقه الشيعي وبشكل مستقر ومتفق عليه أنه لا توجد مؤسسة ما أو آليات وطرق ما بعينها هي التي تعترف ب- وتعطي المشروعية ل- هذا المرجع أو ذاك لكي يكون موضع تقليد من جانب الشيعية.

الواقع أن رجال الدين الشيعية لم يجربوا مسألة "انحصار السلطة السياسية" حتى قيام الثورة الإسلامية، فقط ما كانوا عليه هو التعاطي مع القضايا والمسائل النظرية فحسب، وذلك على العكس من رجال الدين المسيحيين في العصور الوسطى في أوروبا الغربية، والذين كانت لهم تجربة غنية في مجال إدارة الدولة والحكومة، حيث كانوا قد ابتكروا "مجلس الكاردينالات" من أجل إدارة الحكومة الدينية بطريقة اختيار الزعيم الديني الكبير، وهو المجلس الذي كان متمتعاً بطرق وآليات واضحة في هذا الصدد.

المعروف أنه في المذهب الكاثوليكي يقوم الكاردينالات

بتعيين البابا، ويقوم مجلس الكاردينالات باختيار البابا الجديد. ولما كان البابا في هذا المذهب ليس زعيماً سياسياً له مرجعية إلهية وقدوسية فحسب، لكنه أيضاً "روح القدس"، فإن "البابا الجديد" يكون قد تم تعيينه وتحديد من جانب الله لأعضاء مجلس الكاردينالات. من هنا يقوم الكاردينال الذي يختار إلى مقام الباباوية بتغيير اسمه لأنه منذ لحظة اختياره لهذا المقام لم يعد ذلك الشخص الذي كان وإنما حلت فيه شخصية جديدة تماماً لأن الله هو الذي قد اختاره.

هنا يبدو أن واضعي الدستور الإيراني بعد الثورة قد ابتكروا "مجلس الخبراء" ليكون مناظراً - وعلى غرار - مجلس الكاردينالات في المذهب الكاثوليكي. لكن الألوهية والقدوسية والارتباط المباشر بالخالق - والتي يتمتع بها البابا من وجهة نظر المؤمنين به - منحصرة فقط في الفقه الشيعي في النبي محمد والأئمة.

فعلى الرغم من أن مراجع التقليد والفقهاء الشيعة يتمتعون بمنزلة رفيعة وعالية لدى أتباعهم ومقلديهم إلا أنهم لا يتمتعون مطلقاً بألوهية وقدسية الأنبياء والأئمة، وربما لهذا السبب نفسه اعترف واضعو الدستور الإسلامي لإيران بمنح حق الرقابة على عزل "المرشد" إلى مجلس الخبراء.

دستورياً، فإن منهج ومسيرة اختيار مرجع التقليد في المذهب الشيعي وحرية المقلدين في اختيار مرجعهم يبدو أنه قد تقوّل - عن طريق الدستور - في أعضاء مجلس الخبراء أو أنه قد أسندت لهؤلاء مثل هذه المهمة، مطبقين في ذلك - وهم واضعو الدستور الإيراني - نظرية مجلس الكاردينالات، مع ملاحظة أن عضوية مجلس الخبراء غير ممتدة حتى آخر العمر كما هو الحال في مجلس الكاردينالات، شئ من هذا التوفيق والتركيب تم تطبيقه عبر التنصيب السريع للسيد علي خامنئي، أي بعد وفاة الإمام الخميني وفي وقت حساس عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مباشرة، وهو الأمر الذي لم يتكرر منذ تلك اللحظة حتى الآن نظراً لاسبغادها هذه الأطروحة جانباً.

"الكشف عن" - أو اختيار - "الولي الفقيه":

أمام كل هذا فإن السيد خامنئي كان - وربما لازال - يحتاج إلى تأييد مراجع التقليد والفقهاء المشهورين، وهي المهمة التي قام بها مجلس الخبراء على أكمل وجه. وكما هو ثابت فإن التمتع "بالقدرة على التنظير" في الحكومات الأيديولوجية والمذهبية هي من المعايير والأدوات اللازمة للحصول على السلطات التي تستمد منها الشرعية.

هذا ما رأيناه في الحكومات الشيوعية السابقة، فالسكرتير العام للحزب كان دائماً إما من بين المنظرين المشهورين للمكتب الرسمي للحزب أو من المنظرين المشهورين من خارج الحزب، وهو ما كان يضمن له دائماً مشروعية وشرعية الاعتراف بشخصيته وسياساته.

لقد تم تثبيت آية الله الخميني كمرجع تقليد قبل أن تتحقق له الزعامة ولم يكن - بهذا الشكل - في حاجة إلى تأييد آخر سواء من مجلس الخبراء أو من جانب مراجع التقليد الآخرين، لكن السيد "علي خامنئي"، نظراً لأنه لم يكن قد حصل على مرتبة "مرجع تقليد" كان محتاجاً بشدة إلى تأييد مراجع التقليد الكبار لإضفاء شرعية على موقعه الجديد، وذلك لأن أشد مؤيديه كانوا يعتقدون "بالأصلحية الشريعية" لغيره من مراجع التقليد، وأن هذه "الأصلحية الشريعية" (الأهلية والجدارة الشرعية) لا يجب أن تكون للسيد خامنئي الذي يقلد غيره من المراجع الكبار.

لكن الحادث أن سطوة نظرية "الكشف عن المرشد" التي راجت وانتشرت فيما بين رجال الدين والأعضاء الخبراء في مجلس الخبراء في السنوات الأخيرة، هذه النظرية قوت السيد علي خامنئي في مواجهته مع بعض مراجع التقليد المحافظين ذوي النفوذ، وكذلك الأعضاء المتقدمين له في داخل مجلس الخبراء.

لقد وضع الدستور الإيراني على أساس مفهوم اختيار وانتخاب المرشد على نحو يتقارب جيداً في المنهج مع ما كان قائماً بالنسبة للخلفاء لدى أهل السنة وليس وفقاً لنظرية "الإمامة" في الشيعة التي بمقتضاها أن الله عز وجل - وليس الأمة - هو الذي يختار خلفاء النبي، وأن الأمة يجب عليها فقط "الكشف عن" هؤلاء الخلفاء واتباعهم.

الواقع أن نظرية "الكشف عن الزعيم" أصبحت لها مفهوم رباني مناظراً لنظرية "الكشف عن الإمام" لدرجة باتت سبباً لجعل المرشد في منزله ومكانة تقارب ما كان قائماً بالنسبة للملوك الساسانيين قبل الإسلام الذين كانوا يدعون أنهم "اختيارات الله" في أرضه.

هذه النظرية - الكشف عن الزعيم - تعتمد إلى إضفاء مشروعية للزعيم مناظرة ومماثلة لمشروعية الإمام بوصف

أن كليهما من "المنبع الفيضي والاختيار الإلهي" لله عز وجل، ومن ثم فإن مهمة أعضاء مجلس الخبراء تنحصر فقط في "الكشف عن" الزعيم.

الواضح أن عدد أعضاء مجلس الخبراء المعتقدين في نظرية "الكشف عن الزعيم" ليس معلوماً، لكن بعض الأعضاء ذوي النفوذ في المجلس - من بينهم آية الله مصباح يزدي ومحمد يزدي - طرحوا هذه النظرية صراحة ودافعوا عنها.

الواقع أيضاً أن السيد علي خامنئي وجهازه الإعلامي التابع له يجتهدان بقوة من أجل عمال "تناظر إبداعي" بين إمام الشيعة الأول (الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه) والزعيم الحالي للجمهورية الإسلامية. هذه الدعايات الضخمة وتأكيد السيد علي خامنئي على توافق ذاته وطبيعته مع الإمام علي بن أبي طالب تحكي لنا هي الأخرى عن "ميل" الزعيم - هو الآخر - لتأييد قناعاته "بنظرية الكشف عن الزعيم".

عود على بدء .. الواقع أن المخاوف المفزعة والمقلقة التي طرحت في الكلمة الافتتاحية للسيد هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء في الدورة الأخيرة للمجلس، والتراجعات الأخيرة للمرشد تحكي لنا عن "موجة" من القدرة والسلطة يبدو أنها أوسع وأشمل وأكبر - وخارج نطاق عمل - مجلس الخبراء، بل وحتى أوسع وأشمل من كافة المتضادات والأضداد النظرية والسياسية للأجنحة والتيارات والقوى الحكومية، وإذا ما نفذت وانتشرت مثل هذه الموجة من خارج الطبقة المتوسطة في المدن الكبرى إلى سائر الفئات من الشعب فإنها سوف تطرح بدورها مسيرات مختلفة ومباحث جديدة، بل وتوقعات مستقبلية أخرى قد تكون مختلفة تماماً عن كل ما يدور في أذهان الجميع الآن بداية من الصفوة أعضاء مجلس الخبراء ومراجع التقليد، وانتهاءً بسكان القرى والمناطق الفقيرة والمحرومة.

حركة المحافظين تبدأ الأسبوع القادم

تهران امروز (طهران اليوم) ٢٦/٩/٢٠٠٩

الذي خلال فترة الحكومة التاسعة لم يطله خطر التغيير، وكان موضع رضا أعضاء المجلس، طاله التغيير هو الآخر وحل محله "مهدي محمدی فر"، وكان من مديري وزارة الدفاع ومساعد مصطفى نجار في هذه الوزارة. تغييرات في المساعدين:

بالطبع لم يكن تغيير موسى بور هو أول تغيير في مساعدي

أكد مصطفى محمد نجار وزير الداخلية الأسبوع الماضي ثبات مديري الوزارة في أماكنهم على الرغم من أن الأخبار المنتشرة تشير إلى عكس هذا الكلام.

وكان وزير الداخلية بعد أسبوع من القيام بمهام منصبه قام بتغيير المستشار البرلماني والقانوني في هذه الوزارة، وكان حجة الإسلام "موسى بور" من بين مديري وزارة الداخلية

وزارة الداخلية، لأنه في ٢١ سبتمبر، حل "ارشادي منش" أحد مساعدي "نجار" في وزارة الدفاع "محل "نيكزاد" مستشار الشؤون المعمارية في وزارة الداخلية، والذي ارتقى إلى مكانة رفيعة في وزارة الإسكان خلال الحكومة التاسعة. وبشأن المستشار السياسي لوزارة الداخلية فقد تأجل لمدة أسبوعين بسبب وجود "كامران دانشجو" في وزارة العلوم، وأفاد مصدر مطلع أن المرشحين لهذا المنصب هم "مرتضى تمدن" محافظ طهران "ومهدي هاشمي" قائم بأعمال وزارة الطرق، وعهد إليه فترة للإشراف على وزارة الداخلية، والمباحثات القائمة تؤكد تولى هاشمي لهذا المنصب. وكان قد عهد لهاشمي بالإشراف على وزارة الداخلية عقب رحيل موسى بور، وهاشمي، مثل سابقه اللذين قدمهم نجار، لديه خبرات عسكرية سابقة، وكان في وقت ما المدير والمنفذ لمشاريع وزارة الدفاع في مجالات مختلفة دفاعية، وثقافية وسكنية، وكان أيضا المستشار الهندسي للبيسج. تغيير المحافظين:

بعيدا عن تغيير مستشار ومعاوني وزارة الداخلية، فإن المطروح الآن هو تغيير المحافظين، وهذا الموضوع لم تعلن عنه وزارة الداخلية أي شيء صراحة، ونجار مثل أسلافه السابقين يرفض تغيير المحافظين، ويقول "إن ثبات واستقرار المحافظين تدفعهم للعمل بقوة على مستوى الأقاليم". وإذا كان نجار يتحدث عن ثبات المحافظين فإن المعلومات تؤكد عكس ذلك، وأن هناك تغييراً لعدد من المحافظين سيبدأ الأسبوع القادم.

وكان خبر تغيير المحافظين انتشر عقب إعلان خبر تعيين

لجنة ثلاثية من مستشاري رئيس الجمهورية لتعيين المحافظين الجدد، وأعلن في ذلك الوقت إن كردان ومشائي ورحيمي خلال الأيام المقبلة سيتخذون القرار النهائي بشأن تغيير المحافظين، وهو الخبر الذي كذب فور انتشاره.

جدير بالذكر أن تغيير المحافظين وصل خلال فترة بور محمدی في وزارة الداخلية في الحكومة التاسعة إلى ٣٨ تغييراً وفي عهد كردان كان أقل عدد ووصل إلى ستة تغييرات. وبالطبع خلال الدورة الأولى للسيد أحمدی نجاد في رئاسة الجمهورية كان تعيين المحافظين يصاحبه ضجة كبيرة وعليها تمنح الثقة من المجلس لوزير الداخلية بناء على عودته للأعضاء، ولا ننسى ما حدث عند تعيين "حبيب الله دهمرده" محافظا لسيستان وبلوشستان، هدد نائبان في المجلس بالاستقالة بناء على عود وزير الداخلية آنذاك لهما بتعيينهما في وظيفة محافظ.

ومع أحداث إقليم كردستان والتي راح ضحيتها إمام مسجد، ومندوب مجلس الخبراء، وقاضيان من الإقليم قد ألفت بظلالها على موضوع التغيير، انشغل وزير الداخلية بمتابعة الموقف من أجل بحث أبعاد هذه الجريمة، وقبل سفره للإقليم أكد محمد نجار "أنه سيعقد اجتماعاً في محافظة كردستان للوقوف على أسباب الحادث والقبض على المتهمين"، وأضاف "أن الأعداء يسعون بعد انتصار الثورة الإسلامية إلى إيجاد فرقة واضطرابات في الدولة، ولحسن الحظ أنهم غير قادرين على ذلك".

ومن خلال تصريحات نجار يتضح أن اللجنة المشكلة في الوزارة للوصول إلى المتهمين غير قادرة على القبض على مرتكبي الجريمة.

امتزاج دماء الحرس بدماء زعماء قبائل البلوش

جمهورية إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٩/١٠/١٩

عملية اغتيال ضدهم فاختلفت دماؤهم بدماء زعماء قبائل البلوش.

إن ما حدث يمثل أكبر جريمة معاداة للثورة ترتكب في حق مستولي النظام الذين يبذلون قصارى الجهد في خدمة الشعب الإيراني وتحقيق الوحدة بين طوائفه، وفضلاً عن ضخامة عدد الضحايا فإن شخصيات الضحايا جعلت من هذه العملية الإرهابية أمر لم تتعرض إيران لمثله من قبل.

استشهد في هذه العملية الإجرامية كل من الفريق نور على شوشتری نائب قائد القوات البرية في الحرس الثوري في إقليم

أودت تفجيرات عملية بلوشستان الإرهابية الأخيرة بحياة عدد من قادة الحرس الثوري، وعدد من قادة وزعماء القبائل البلوشية، وبلغ عدد الضحايا ٣١ قتيلاً و٢٨ جريحاً، وذلك في اجتماع كان قد عقد بهدف تدعيم الوحدة بين شيعة إيران وأهل السنة فيها، والسعي لحل المشكلات الحياتية لأهالي منطقة بلوشستان.

لقد حضر قادة الحرس الثوري إلى هذه المنطقة بهدف تقديم خدمات لأهالي بلوشستان، ولهذا قابلهم زعماء القبائل البلوشية بالترحيب، لكن أعداء الشعب الإيراني نفذوا

بلوشستان، وكذلك قائد الحرس في مدينة إيرانشهر، وقائد فيلق أمير المؤمنين، وما يزيد من فجاعة هذه العملية أيضا استشهاد عدد من زعماء القبائل البلوشية.

من بين وقائع تلك الجريمة يجب أن نهنم بأميرين أساميين هما:

أولا، أن هذه الجريمة أوضحت أن جيش حراس الثورة الإسلامية على وجه الخصوص، والقوات العسكرية والأمنية الإيرانية بشكل عام لازالت حتى الآن ليس لديها سيطرة كاملة على الوضع الآمن في المناطق الحدودية الحساسة مثل إقليم بلوشستان، وهذه ليست أول مرة يتمكن فيها أعداء نظام الجمهورية الإسلامية من توجيه ضربات موجهة للنظام من خلال الاستفادة من أوجه القصور تلك، الأمر الذي يعطى لأعداء الشعب الإيراني مادة دعائية ضخمة.

جميع القوات العسكرية والبوليسية، بخاصة جيش حراس الثورة الإسلامية يتولون الآن مسئولية أمن إقليم بلوشستان، ويجب الاهتمام بهذا الأمر أكثر من ذي قبل، لمعالجة أوجه القصور في السيطرة الأمنية على الإقليم.

من الممكن أن تكون هناك مشكلات أخرى في الإقليم يمكن حلها من خلال الرؤية الأمنية والاستخباراتية الخاصة. إن أهمية الموضوع وحساسية إقليم بلوشستان تبلغ حدا يجب معه العمل بأقصى قدر من السرعة وعدم الإرجاء بأي حال من الأحوال.

النقطة الثانية تتعلق بالظروف الخاصة لإقليم سيستان وبلوشستان والأطماع التي لدى أعداء الشعب الإيراني في هذه المنطقة، فهذا الإقليم له حدود مشتركة مع أفغانستان الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأمريكي البريطاني، وهو من ناحية أخرى، يجاور باكستان التي تعاني من عدم الاستقرار على مدار سنوات مضت حتى أصبحت معقلا لقوات حركة طالبان، ويضاف إلى هذه العوامل نفوذ بعض الدول العربية على حركة طالبان، وبالتالي تغلغل نفوذهم في باكستان.

من خلال تجميع أطماع الدول الغربية والدول العربية الإقليمية يمكن التوصل بسهولة إلى أن إقليم سيستان وبلوشستان ذات حساسية أمنية واستخباراتية كبيرة، ويجب التعامل معه من خلال نظرة خاصة.

لاشك أن هناك عناصر أجنبية قامت بدور في العمليات الإرهابية التي نفذت في الإقليم على مدار السنوات الأخيرة بما فيها عملية الأمس، والجماعات الإرهابية المحلية التي قدمت نفسها تحت مسميات مختلفة، ماهي إلا أذرع تنفيذية لتلك العمليات، في حين أن التخطيط كان من قوى أجنبية. وبناء على هذا، نرى أن الدراسة الدقيقة لظروف المنطقة والخطط التي تنفذ فيها على المستوى الإقليمي والدولي من الضروريات الحتمية للحفاظ على أمن إقليم سيستان وبلوشستان.

تطورات جديدة في الحرس الثوري

دمج الباسيج في القوات البرية للحرس وإنشاء مؤسسة للاستخبارات

تهران امروز (طهران اليوم) ٢٠٠٩/١٠/١٠

زيادة صلاحيات المحافظات والاستعداد للتهديدات الجديدة.

وتوصلا مع هذه التغييرات تردد أواسط الأسبوع الماضي خبرا مهما بخصوص دمج الباسيج في القوات البرية للحرس الثوري. وكان قد جاء في تقرير وكالة أنباء مهر أن موضوع التغيير الهيكلي في القوات البرية للحرس الثوري هو أحد الموضوعات التي بحثها ودرستها منذ بداية التغيير والتطوير في الحرس، وفي هذا الإطار تم دمج قوات الباسيج في قوات

لازال الحرس الثوري موضع تغييرات أساسية على مختلف المستويات، بدأت بعد أن أصبح اللواء محمد علي جعفري على رأس هرم القيادة لهذه القوة العسكرية.

بعد أن ودع سيد رحيم صفوي القيادة العامة للحرس الثوري وتعيين اللواء جعفري من جانب القائد العام للقوات المسلحة لرئاسة قوى الحرس الخمس بدأت تغييرات واسعة النطاق في بنية هذه القوة أهمها تحويل لواءات المحافظات (القوات مقسمة إلى لواءات) إلى ٣١ لواء يأتي هذا في إطار

الحرس البرية من أجل مزيد من التنسيق، وهذه المرحلة من التغيير هي المرحلة الثانية، حيث كانت المرحلة الأولى إحداث تغييرات بنيوية في قوات الحرس على مستوى المحافظات.

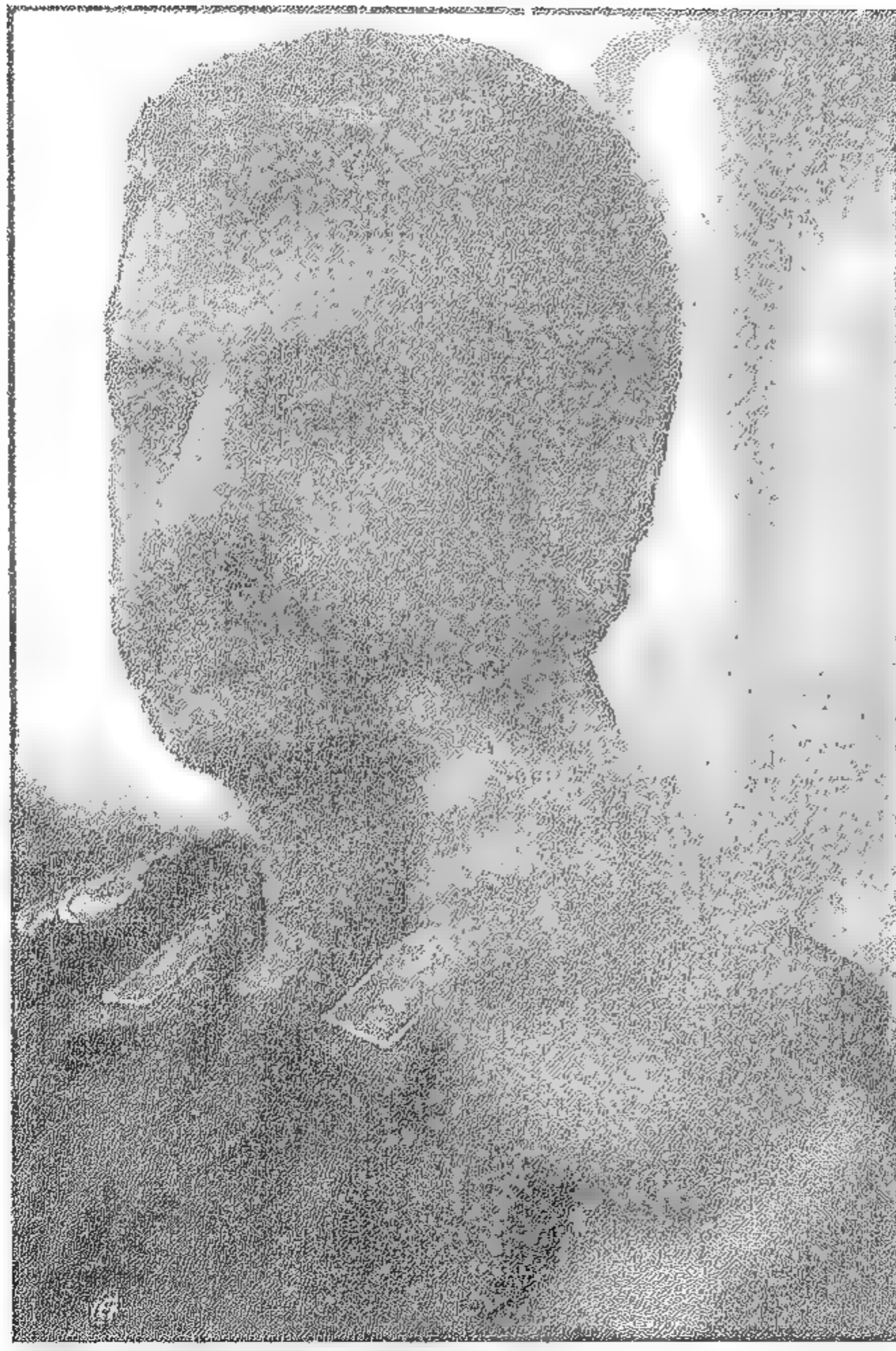
وأضاف التقرير أنه في تلك المرحلة سيكون حسين طائب القائد الحالي لقوات المقاومة الباسيج نائباً للقائد العام للحرس الثوري، ومن المحتمل أن يعين في منصب آخر، وكذلك أيضاً تناول أسماء محمد رضا نقدي وحسين نجات قائد حرس ولي الأمر والسردار باكبور قائد قوات الحرس البرية باعتبارهم أهم الوجوه المرشحة لتولي القيادة الجديدة لقوات المقاومة الباسيج. أما الحدث الذي وقع بعد يومين فقد أصدرت القيادة المجلة العامة

للقوات أوامر منفصلة لقادة الحرس الجدد، وتم تعيين محمد رضا نقدي قائداً للباسيج.

وقد عين القائد العام في أوامر منفصلة رئيس هيئة باسيج المستضعفين ونائب الإمداد والأبحاث الصناعية بالأركان العامة للقوات المسلحة نائباً للقائد العام لحرس الثورة الإسلامية وقائداً للقوات الجوية التابعة للحرس، وهذا الأمر يراه المراقبون بداية لمهام جديدة تضطلع بها هذه القوات، ومما لا شك فيه أن قرار التعيين الأهم هو قرار تعيين محمد رضا نقدي في قوات المقاومة الباسيج. وعلاوة على تعيين نقدي تم تعيين سيد محمد حسين زاده حجازي النائب السابق للحرس مكان محمد رضا نقدي كنائب للإمداد والدعم الأبحاث الصناعية بالقيادة العامة لأركان القوات المسلحة، وتعيين العميد بالحرس حسين سلامي نائباً لقائد الحرس العام، كما تم تعيين العميد بالحرس أمير علي حاجي زاده في قيادة القوات الجوية التابعة للحرس، حتى تبدأ المهام الجديدة لهذه القوات. على أية حال تغيير اسم بعض القوات التابعة للحرس مثل القوات الجوية إلى قوات الجو والفضاء والارتقاء بقوات المقاومة الباسيج وكذا قسم الاستخبارات إلى منظمة الاستخبارات هو خير دليل على تغيير طبيعة مهام هذه القوات. هذا في حين أن قرار دمج قوات الباسيج في قوات الحرس الثوري البرية لم يأخذ الصفة الرسمية حتى الآن.

من هو نقدي؟

مما لا شك فيه أن اسم محمد رضا نقدي من الأسماء الجديدة



بالذكر، حيث إنه منذ السنوات الأولى لعملية الإصلاحات قد ارتبط اسمه ببعض تطورات تلك الفترة. وكانت صحيفة (جوان) الشباب قد كتبت يوم الخميس الماضي (في حين أن وسائل الإعلام المعادية للثورة بناء على أجندة محددة قد شنت هجوماً على مؤسسات النظام المقدسة مثل الباسيج، ففي أحدث إجراء تم تعيين رئيس جديد على رأس هذه المؤسسة والذي طبقاً لاعتقاد الكثيرين من رفاقه واحداً من أظهر وأنقى قادة الدفاع المقدس وأكثرهم شعبية، وقد أصبح في مرمى هذا الهجوم) وبالنسبة لتاريخ نقدي يمكن الإشارة إلى إنشاء جهاد التعمير بمحافظة جيلان، والانضمام للحرس والاضطلاع بالمسؤولية الثقافية في الحرس بنفس

المحافظة، وتولي مسؤولية الاستخبارات بالحرس، وقسم استخبارات الحرس غرب البلاد المنطقة السابعة ومؤسس ثكنة حمزة سيد الشهداء، وتأسيس ثكنة الحروب غير المنتظمة غرب وشمال غرب البلاد، وقائد فيلق بدر، ويقال أنه بعد الحرب بعام ترك قيادة فيلق بدر للسردار مرتضى قرباني من أجل الدراسة في دورة قيادة وأركان القوات البرية لجيش الجمهورية الإسلامية. وبعد الانتهاء من دورة دافوس تولى نقدي قيادة كلية الإمام علي للحرس. وحتى الآن لم يمر العام على المسؤولية الجديدة التي كان مضطرباً بها حيث كان يتولى مسؤولية الإمداد بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك ممثلاً عن آية الله جنتي.

وفي شهر يور ١٣٧٩ هـ.ش سبتمبر ٢٠٠٠م بناء على اقتراح رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة وبناء على أوامر آية الله خامنئ القائد العام للقوات المسلحة تم تعيين نقدي في منصب نائب الإمداد والدعم والأبحاث الصناعية بالقيادة العامة للأركان. وبعد أحداث ٩/١١ حيث بدأت مرحلة جديدة من التهديدات العسكرية الأمريكية للجمهورية الإسلامية اقترح نقدي تشكيل هيئة أركان للدفاع غير عاملة بالبلاد وبعد التصديق على الاقتراح عين لرئاسة هذه الهيئة، هذا إلى جانب عملية التأسيس. ومع تولي الحكومة التاسعة سلم نقدي رئاسة الأركان غير العاملة للسردار جلاي حتى يركز بشكل أكبر على مهمته الأساسية، ولكن بناء على طلب أحمد نجاد وموافقة الأركان العامة مع الاحتفاظ بمنصبه

في هيئة استعداد الأركان العامة للقوات المسلحة خولت له مسئولية رئاسة أركان مكافحة تهريب البضائع والعملية، ذلك المنصب الذي تركه فيما بعد لإلهام، ومنذ العام ٢٠٠٥م وهو يعد رسالة للدكتوراه في الأمن القومي والعلاقات الدولية بالجامعة العليا للدفاع الوطني.

الارتقاء بقسم الاستخبارات إلى مؤسسة

لكن القصة لم تنته عند هذا الحد. يوم الثلاثاء نشر موقع (ألف) المقرب من أحمد توكللي خبراً جديراً بالاهتمام مفاده تحويل قسم استخبارات الحرس الثوري إلى مؤسسة الاستخبارات. وكان الخبر كالتالي بعد دراسات مطولة في القيادة العامة للحرس والقوات المسلحة وفي النهاية مكتب القيادة العامة سيتم تطوير قسم استخبارات الحرس الثوري إلى مؤسسة للاستخبارات، ومع هذا التطوير سيتم تعيين

حسين طائب القائد السابق لقوات المقاومة الباسيج كرئيس لمؤسسة استخبارات حرس الثورة الإسلامية. كان طائب نائب وزير الاستخبارات في الحكومة الأولى لرفسنجاني والذي أقيمت منها بسبب علي فلاحيان، وهو من بين الوجوه التي كانت في بداية الحكومة التاسعة والعاشر مرشحاً لخطبة الاستخبارات، وقبل طائب كان غلامحسين رمضاني قسم استخبارات الحرس.

هو الآن في سن الـ ٤٦ درس الفقه الأصول وكان لفترة نائب منسق مكتب زعيم الثورة، وكذلك أيضاً كان لأكثر من ثلاث سنوات النائب الثقافي بالأركان المشتركة بين الحرس والجيش وكان قائد الكلية الثقافية بجامعة الإمام الحسين للحرس، وعين كقائد لقوات المقاومة الباسيج، وهكذا يقال أنه سيتولى مسئولية إنشاء مؤسسة استخبارات الحرس.

مرحلة جديدة من الخلافات الدينية بين قم والحكومة

اعتقاد (الثقة) ١٧/٩/٢٠٠٩

على خشبة المسرح في احتفال لهيئة التراث الثقافي في الحكومة التاسعة، وقال كلمات مثل أن هناك ملائكة يطوفون في سماء إيران، وبعد كل هذا عرج إلى فلسفة الخلق والوجود والعدم "أنا لا أريد أن أتكلم كلاماً فلسفياً، أنا أتكلم معبراً عن ذاتي، إن الله لم يكن مديناً للإنسان بخلقه ويبدو أن الله كان مديناً لنفسه بخلق الإنسان، حيث كان يريد أن يعلم فكان يجب أن يخلق أحداً حتى يتمكن من العلم، وأهمية الإنسان ترجع إلى هذا العلم. وإذا انتزعنا العلم من الإنسان لانتفى الإنسان، وإذا نفى الإنسان لن تكون هناك حاجة لنفى الله لأنه سيكون قد نفى نفسه بنفسه". كما أكد "إن البشر سعيهم لإثبات حجية الانتساب لدعوى إمام الزمان سيطلبون منه المعرفة، والمعرفة واحد وعشرون وحدة وحدتان حتى عصره، وأهل الرياضيات يعلمون أن معادلة نمو المعرفة ليست خطية، والمعرفة أياً كانت مرهونة بالنهايات؛ أي أنه يكفي أن يقدم لنا ولي الزمان وحدة واحدة من العلم ولا يمكن مقارنة هذه الوحدة بكل الإمكانيات العلمية في التاريخ البشري". وقد قال محمد تقى رهبر "ما معنى أن يحضر مدير مكتب إلى حفل توديع وزير والترحيب بآخر فتصدر عنه هذه التجاوزات ويتحدث عن الله بهذه الطريقة المشوبة بالكفر". وأضاف رهبر قائلاً إنه في النصوص الإسلامية لم يكن أحد حتى المتصوفة يؤمن بهذه الكلمات المتضاربة غير المترنة.

يقوم مستشار رئيس الجمهورية للشئون الدينية هذه الأيام بتكذيب الأنباء المتعلقة بوجود فجوة بين أنصار الرئيس وعلماء الدين، والرد على الشبهات الدينية المطروحة بشأن المسؤولين في الجهاز التنفيذي، وهو مضطر إلى الحديث يوماً عن عدم وجود أي خلاف بين أحمدى نجاد وقم والتأكيد في اليوم التالي على أنه يعرف رأى مراجع التقليد بشأن معارضة وجود النساء في الحكومة، ولكن أحمدى نجاد يجب أن تكون قراراته متوافقة مع فتاوى مرجع التقليد الخاص به. ويعد هذا أحدث التبريرات الدينية الموثوقة التي ساقها رئيس السلطة التنفيذية بشأن الضجة التي ثارت مؤخراً حول قضية تعيين المرأة في منصب وزاري وعدم رضا قم عن الحكومة. والمؤكد أنه حتى الآن لم يعبر عن موقفه من التصريحات الأخيرة التي أطلقها اسفنديار رحيم مشائي الرجل الثاني في الحكومة العاشرة وآرائه الخاصة حول الإله ورد فعل العديد من الأصوليين على تصريحات مشائي التي دفعت محمد تقى رهبر رئيس تكتل علماء الدين بالبرلمان إلى الرد عليه بقوله "لقد نطق مشائي بالكفر". وفي يوم الثلاثاء الماضي تم تغيير مكان إقامة حفل الترحيب بكامران دانشجو بعد توليه منصب وزير العلوم لتهميش الرجل الثاني في الحكومة العاشرة. وكان رحيم مشائي قد تكلم عن الصداقة مع الشعب الإسرائيلي وحمل المصحف على أنغام الموسيقى

وقد كان بعض المراقبين السياسيين يتحدثون في فترة ولاية أحمدى نجاد الأولى عن العلاقات الآخذة في الأفول بين أحمدى نجاد ومراجع التقليد وعلماء الدين في قم، وتشير بعض الدلائل إلى صحة هذه الأحاديث. فالأحداث التي سبقت والتي تلت الدورة العاشرة لانتخابات الرئاسة ومنها ما قام به أحمدى نجاد من التشكيك في بعض الشخصيات المعتدلة في النظام ونفى إنجازات الحكومات السابقة في المناظرات التي شارك فيها كانت هي السبب في زيادة السخط على أعضاء الحكومة الذين اعتمدوا في حملاتهم الانتخابية على نفى الإصلاحيين وإنجازاتهم في القضايا الدينية والعقائدية بهدف تشكيل حكومة "يرضى عنها إمام الزمان". ولكن سخط علماء الدين البارزين وبعض مراجع التقليد الكبار في قم تزايد تدريجياً حتى وصل إلى حد أن مدير الحوزة العلمية بقم - حسيني بوشهرى - قال بلهجة اعترافية أن حكومة الإصلاحيين والسيد محمد خاتمي كان يولى آراء علماء قم اهتماماً أكبر، وكانت العلاقات بين حكومة الإصلاح وعلماء الدين أكثر قوة ووداً. ولكن في الأسابيع التالية أعلن بعض المراجع معارضتهم لتعيين النساء في مناصب وزارية، ولكن مؤيدى أحمدى نجاد من علماء الدين يحاولون إنكار هذه المعارضة. وفي الوقت نفسه يهتم الكثيرون بأن حكومة الإصلاح إذا كانت قد أقدمت على مثل هذه التصرفات لقام علماء الدين المتشددون بالثورة وتعطيل الدراسة والاعتصام احتجاجاً على تصرفات حكومة الإصلاحيين، ولكن ما نسمعه من علماء الدين المحيطين برئيس الحكومة لا يزيد عن مجرد القول إن هناك معارضة. وكان أن قال ناصر سقاي بى رداً على سؤال حول قيام رئيس الجمهورية بالتشاور مع مراجع التقليد بشأن تعيين النساء في مناصب وزارية: "ليس من الصواب أن يسافر رئيس الجمهورية إلى قم عندما يعن له أى سؤال أو يرفع إليها كل قضية، ونحن نرى أنه يجب احترام مراجع التقليد وفقاً للقاعدة العامة، ونقدر آراءهم بوصفهم مراجع وخبراء إسلاميين". وبين أن العلماء يعبرون عن آرائهم في صورة فتاوى قائلين: "إن هناك اختلاف في الفتاوى بين مراجع التقليد في العالم الشيعي، وعندما يريد رئيس الجمهورية تعيين نساء في حكومته فيجب عليه أن يرى ماذا سيقول مرجعه فإذا رأى مرجعه أن هذا الأمر مخالف للشريعة فعندئذ يجب عليه أن يحترم رأى مرجعه ويطبق فتوى هذا المرجع الفاضل". فالحكومة الإسلامية بعد تشكيل مجلس الخبراء الذى يضم علماء على أعلى مستوى تقوم

بانتخاب شخص مجتهد تتوافر فيه كل الشروط بوصفه الولي الفقيه ليكون هو المرشد. وليسوا قليلين أولئك الذين يرون ارتباطاً بين ترشيح أحمدى نجاد لبعض الشخصيات النسائية لمناصب وزارية، والمناخ السائد بعد الانتخابات والأحداث التي وقعت أثناء الانتخابات وبعدها؛ فالنساء يرون أن مطالبهم لم تحظ بأى تقدم في السنوات الأربع السابقة، ولهذا فإن النساء لن يعتبرن موقف ترشيح النساء لمناصب وزارية بمثابة خطوة إلى الأمام ما لم تتحقق مطالبهن، كما لا يمكن إنكار ما أبداه النساء من عدم رضا في الأحداث التي وقعت بعد الانتخابات، خاصة أن معدل البطالة بين الشباب (بين ١٥ و ٢٩ عاماً) في العام الماضى كان يبلغ ٤, ٢٠٪، وبلغت نسبة البطالة بين الذكور ٤, ١٧٪ وبين الإناث ٨, ٣١٪، بينما كانت النسبة إلى مجموع القوة القادرة على العمل تبلغ ٧, ١٦٪ من الإناث و ١, ٩٪ من الذكور وهى النسبة التي كانت منذ أربع سنوات ١٠٪ من الذكور و ١٧٪ من الإناث.

وعلى الجانب الآخر، بعد التصريحات التي أعلنتها طيبة صفائى رئيس تكتل المرأة في البرلمان والمؤيدة لأحمدى نجاد التي تدور حول وعد رئيس الجمهورية بأنه سوف يقدم شخصيات نسائية لمنصب الوزارة بدلاً من تم رفضهن، صرح محمد تقى رهبر رئيس كتلة علماء الدين بالبرلمان وأول المدافعين عن عدم رضا مراجع التقليد عن مشاركة النساء في الوزارة بأنه لا يرى أى ارتباط بين رفض تعيين الشخصيتين النسائيتين في الوزارة والمشكلات الدينية المتعلقة بهذا الأمر، حيث قال "ليس الأمر كله كذلك، ولو كان الأمر كذلك فإن السيدة وحيدى دستجردى أيضاً لم تحصل على الموافقة، وهناك نسبة من النواب الراضين يرجعون رفضهم إلى عدم كفاءتها، بالإضافة إلى أنى سمعت من أحد مراجع التقليد قوله إنه إذا وصلت المرأة إلى منصب الوزارة فإنى سوف أشكك في شرعية الدولة لأن الأمر إذا وصل إلى هذا الحد فإنه يكون في منتهى السوء".

يرى بعض المحللين أن الحكومة التي كانت تقدم نفسها في البداية على أنها أمل المتدينين في مواجهة وصول الإصلاحيين إلى السلطة، هى نفسها التي تواجه اعتراضاً من شطر المجتمع بسبب آرائها المتضاربة. والأمر غير المعروف هو التوابع التي ستجرها هذه القضية، ولكن هناك مبدأ مؤكد، وهو أن الصدام مع الحكومة في فترة الإصلاح كانت تتسم بالصيغة السياسية أكثر من الصيغة الدينية، وقد تأكدت هذه القضية اليوم أكثر من ذى قبل.

الطبقات الاجتماعية والحركة الخضراء

عباس عبدی

صنعت وتوسعه (الصناعة والتنمية) ٢٦/٩/٢٠٠٩

من الثابت أن كل "حركة اجتماعية" إنما تتم عقب تحقق المطالبات والاستحقاقات. فوفقاً لماهية المطالبات يمكن تصنيف الموافقين والمعارضين أيضاً لهذه الحركة أو تلك. ولفهم الجماعات الاجتماعية المؤيدة للحركة الاجتماعية الموجودة في إيران اليوم والمعروفة باسم "الحركة الخضراء" يجب أولاً معرفة مطالباتهم من جهة، ومكانة الطبقات والجماعات الاجتماعية المشكلة لها من جهة أخرى. لكن قبل التطرق إلى هذا الأمر ثمة نقطة مهمة لا بد من ذكرها. ففي المجتمعات المغلقة نسبياً لا توجد فيها الفرصة لإمكانية الإعلان عن - ومتابعة - المطالبات من خلال الطرق السلمية، وفي الأوقات الطبيعية العادية، بل إن مثل هذا العمل وهذه المطالبات غالباً ما تواجه برد فعل حاد وقمعي، ومن ثم لا يكون هناك إدراك عام واضح وشفاف لطبيعة تلك المطالبات.

على سبيل المثال، إذا ما حدث في مجتمع غربي أن قامت الجماعات المجتمعية بطرح "مطالب" ما محددة، فغالباً ما تقوم جميع الأطراف ذات الصلة وذات المصلحة سواء من الحكومة أو من الشعب أو من القوى والجماعات المعارضة، والموافقة لهذه المطالب - تقوم بدراسة مثل هذه المطالب والبحث في طرق وآليات تحقيقها. وفي الظروف العادية قلما نجد أثراً سلبياً لهذه المطالبات التي غالباً ما تجد طرقاً فعالة لتحقيقها من جهة، أو يتم استيعاب المطالبين بها، ومن ثم دعوتهم إلى "تغيير ما" في تلك المطالبات من جهة أخرى. ولما كان جميع الأطراف بإمكانهم التطرق لدراسة ومناقشة وفهم ما حدث فإن بإمكانهم أيضاً إظهار الرأي في الموافقة أو المعارضة. والمعتاد هو أن هذه الحركة المجتمعية تبدو كأنها غير قابلة للتكرار ثانية، ولا يمكن أن تشكل "انفجاراً مجتمعياً" ما جراء عملية

ومؤسسات الدولة، ثم تجد نفسها وقد تلاشت وذهبت في برامج التخطيط الإداري والاجتماعي على النحو الذي يؤدي فعلياً إلى إصلاح حقيقي في الآليات والأساليب الخاصة بإدارة الدولة.

لكن هذا السيناريو غير متحقق بأي حال من الأحوال في المجتمعات المغلقة، فلا وجود لفهم مستقيم وصحيح واضح للمطالب من جانب الجماعات والقوى ذات الصلة وذات المصلحة أيضاً، بل إنه لا وجود لإدراك مشترك لدى أعضاء الجماعة الواحدة ذات المصالح الواحدة فيما يتعلق بإدراك هذا التحرك الاجتماعي أو ذاك، وهو ما يأخذ بعملية توضيح وعرض المطالبات إلى حالة الانفجار.

الأكثر من ذلك أن الأبعاد المختلفة للمطالبات المجتمعية غالباً ما تتسع وتتهدد مع مرور الوقت، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إدراك متأرجح بين الزيادة والنقصان لدى الموافقين والمعارضين لتلك المطالبات. النقطة المهمة هنا هي أنه بسبب عملية "التفجر المجتمعي" لأصحاب تلك المطالبات، وكذلك عدم الوضوح الكافي فيها تجاه الأسلوب التنفيذي والسياسي فإن متابعة تنفيذ هذه المطالبات غالباً ما لا تحظى بالوحدة الجماعية للتعاطي معها، ومن ثم يقوم كل شخص بالتحرك وفقاً لظنونه هو، وإدراكاته هو. "الحركة الخضراء" في إيران ليست مستثناة من هذه القاعدة. فالوضع المتفجر، بسط وتمدد وانتشار المطالبات، والتصدي للأزمة وقمعها، وظهور التطورات والتغيرات الجديدة المحيطة بمناخ الأزمة، كل هذه العوامل وغيرها غالباً ما تؤدي إلى عدم ثبات القوى والجماعات المؤيدة أو المعارضة لها على موقف واحد طوال الأزمة وعلى المدى البعيد.

الصناعة والتنمية ٢٦/٩/٢٠٠٩

أيضاً هو أن الأحداث الظاهرة على السطح تلعب دوراً مهماً في بلورة المصالح والمطالب الاقتصادية وإعادتها إلى ما كانت عليه.

هنا تجب الإشارة إلى نقطة جوهرية مفادها أن إدراك خصائص الطبقات المشكلة للحركة الخضراء في إيران دون التوجه إلى مسألة ودور النفط سيكون عملاً عبثياً وغير ممكن. إن وقوع ثورة ١٩٧٩ قد أدى إلى إضعاف الطبقة المتوسطة والرأسمالية الصناعية والإنتاجية إلى حد ما.

لقد انخفضت وبشكل لافت للنظر حصة المتحصلين على الأجور في تشكيل الطبقة الوسطى في إيران، وبالمقابل نمت وتسارعت حصة ذوى الأعمال الحرة المستقلة في هذا الصدد. فخلال العقدين السابقين ومع مرور الوقت فقدت الطبقة الوسطى الحديثة مكانتها السابقة. ومع زيادة مستوى التعليم في الدولة فقد أصبح لهذه الطبقة قدرة أعلى. كذلك تشكل الأفراد والجماعات الإنتاجية والصناعية، وجزء مهم من هؤلاء تمكن فعلياً من الاستفادة الكبرى من المشروعات الحكومية الطارئة التي كانت تنفذها الحكومات الإيرانية خارج نطاق الموازنة العامة للدولة في العقدين الأول والثاني من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهم الذين انضموا إلى - أو التحقوا ب- جماعة الصناعيين والإنتاجيين (رجال الصناعة والإنتاج)، وشيئاً فشيئاً تشكلت طبقة جديدة من الرأسماليين العاملين في قطاعي التصنيع والخدمات الرئيسية. إلى جوار هاتين الطبقتين يمكن أيضاً ذكر جماعات وقوى مجتمعية أخرى. فالقرويون والمزارعون والعمال والطبقة الوسطى التقليدية من سكان المدن، والتي تمتلك أعمالاً مستقلة في الغالب، وكذلك جزء مهم من القوى الاجتماعية التي باتت تتمتع بحقوق ما في المؤسسات الحكومية الخاصة، والتي انضمت إلى المقيمين في جماعات عشوائية متعددة حول المدن، والتي شكلت بالفعل جماعة أو كتلة مجتمعية قوية.. كل هؤلاء يمكن ذكرهم بوصفهم من المتنعمين من - والمستفيدين ب- "مائدة العائدات النفطية".

إلى جانب هذا التقسيم الاقتصادي يوجد أيضاً تصنيف وتقسيم آخر يجب وضعه في الاعتبار، وهو التقسيم الثقافي، وهو مرتبط أساساً بتلك القوى المجتمعية المرتبطة بجدية بالإسلام والثورة والموجودة في كافة أنواع الطبقات الاقتصادية المذكورة سابقاً بشكل أو بآخر، إلا أن الدور الرئيسي لهؤلاء قائم أو كائن في الطبقة الوسطى التقليدية من ذوى الأعمال الحرة، وبعض من موظفي الدولة، وإلى حد ما العمال.

أيضاً يجب أن نضع في اعتبارنا تقسيم آخر، وهو التقسيم المستند إلى القوميات واللغات. فهاتين الطبقتان الأخيرتان يتمتعان بنوع من "الوجود الطبقي العرضي - الأفقي" في المجتمع، وهو الوجود اللازم إدراكه جيداً إلى جانب التصنيف الطبقي أو "الوجود الطبقي الاقتصادي - الطولي - الرأسى"

وذلك من أجل فهم ماهية الطبقات المشكلة للحركة الخضراء في إيران.

وفق هذا التصنيف السريع للمجتمع الإيراني يمكن إلقاء النظر على "القاعدة الطبقيّة" المشكلة للحركة الخضراء.

مع الزيادة الكبيرة في العائدات النفطية صارت قوة وسلطة الحكومة أقوى وأكبر من السلطات الأخرى، فعمدت الحكومة إلى تقوية "الجماعات المهمشة والمستنفة أو المتمتعة بمزايا خاصة في الدولة (كالشهداء وأسراهم)، كذلك جذبت الحكومة إليها - عبر تصرفات مالية محدودة - جذبت إليها طبقة العمال والقرويين.

ومع ركوب الحكومة وامتنائها موجة مكافحة الفساد.. عمدت الحكومة إلى دمج كل الطبقات السابقة وتوحيدهم في مواجهة الطبقة المتوسطة والرأسمالية الجديدة التي تشكلت في الدولة.

وإلى جانب كل هذا، عمدت الحكومة على مدار السنوات الأربع الأخيرة - من المنظور الثقافي والنظام الإداري والإدارة الاقتصادية للدولة - إلى تحقير وإهانة الطبقة المتوسطة والحديثة في الدولة بأشد الصور الممكنة، وهو ما دفع هؤلاء جميعاً إلى الخروج للمشاركة في الانتخابات انطلاقاً من قناعة مفادها أن الانتخابات تعد طريقاً للخلاص والخروج من هذا الوضع، غافلين عن واقع مفاده أن وجود العائدات النفطية لا يمكن اعتباره مصدراً مهماً للطبقة المتوسطة ومؤيديها لأن حصصهم من نفود النفط كانت توزع فيما بين الطبقات الدنيا ومن ثم - كنتيجة طبيعية لهذا المنهج أو المسلك - لم تتحقق للطبقة الوسطى أية نتائج كانت تبغيها عندما خرجت للمشاركة في الانتخابات الأخيرة. ولهذا السبب فإن الإشكالات الموجودة في الانتخابات كانت قد شكلت أفضل مناخ من أجل إظهار - والكشف عن - المطالبات المتراكمة عبر السنوات لهذه الطبقات.

من هنا واستناداً لما ذكرناه فإن القاعدة الأولية والأصلية لهذه الحركة الخضراء هي الطبقة المتوسطة، وفي مرحلة لاحقة انضمت إليها جماعة من الرأسماليين غير الحكوميين. من الممكن ولأسباب واضحة الاستمرار في عملية التقاسم - الانقسام - الطبقي المشكلة للحركة الخضراء، وهو ما حدث فعلياً بعد ذلك، لكن في بادئ الأمر كان قد تحقق على يد الطبقة المتوسطة الجديدة، فهؤلاء هم الذين حملوا لواء وراية التحرك المعارض للحكومة.

على الرغم من أن موتور - ووقود - الحركة الخضراء هو الطبقة المتوسطة إلا أن جماعة أخرى - ضمن المستثمرين غير الحكوميين - كان لها دور كبير في تأييد الطبقة المتوسطة في تحركاتها المعارضة، ذلك لأن هذه الجماعة لازالت دون تشكيلات واتحادات واضحة من جهة، ولأنها تعتمد - غريزياً - إلى التحوط من أن تتلاشى في حال ما إذا فقدت مكانتها

بشكل كامل من جهة أخرى.

ومن الناحية المقابلة للطبقة المتوسطة، يمكن ذكر الجماعات السكانية المقيمة حول المدن في تجمعات عشوائية. الثابت أن هذه الجماعة لا تتمتع بأي وزن زائد في المجتمعات الطبيعية، لكن في المجتمع النفطي الذي تخضع فيه العائلات النفطية للمواقف السياسية، والاستقرار الحكومي فالغالب أن عدد هؤلاء السكان يتجه إلى الازدياد، ويتحول الأمر برمته إلى استثمار لروح التهميش المجتمعي من جهة، والتمتع بالتأييد الحكومي من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى ظهور هؤلاء كقوة جدية، خصوصاً إذا ما اتحدوا مع جزء مهم من العمال. هذا التكتل الطبقي من شأنه أن يقف - كأمر طبيعي - في خندق مقابل لمواجهة "الحركة الخضراء". الطبقات الأخرى مثل العمال والقرويين - لأسباب كثيرة - صارت بدورها مؤيدة لهذا التكتل الطبقي أيضاً، ومن هنا فإنها لم تدل بأصواتها لصالح "الحركة الخضراء".

من جانبها بقيت الطبقة المتوسطة منقسمة إلى جماعتين: الأولى كانت مؤيدة للحركة الخضراء والجماعات المعارضة الأخرى، وذلك نتيجة لمخاوفها القائمة داخلها جراء الممارسات والسياسات الرسمية التي قامت بها الحكومة على مدار السنوات الأربع الماضية. لقد اتخذت هذه الجماعة مواقفها تلك جراء الأحداث التي تلت الثاني والعشرين من خرداد / ١٢ يونيو ٢٠٠٩ والتي أظهرت ثقل التحول نحو تأييد الحركة الخضراء بمرور الوقت. النموذج البارز لهذا الوضع هو التوافق والتوافق الذي كان عليه الأبناء والأسر الأصلية المشكلة للثورة مع الحركة الخضراء والذين يمكن ذكر أسر المرحوم الإمام، وبهشتي، ومطهرى وأمثالهم فيما عدا المراجع الدينين المهمين في قم.

إلى جوار الطبقات الاقتصادية يمكن ذكر الجماعات الثقافية، المذهبية والقومية التي كانت مؤيدة - أو متجهة نحو تأييد - الحركة الخضراء في إطار نوع من الحراك القومي. لكن الجماعة المذهبية المقيدة صار لها سلوك مشابه بما كانت عليه الطبقة الوسطى التقليدية، حيث أخذ تحولها نحو تأييد الحركة الخضراء يزداد بشدة في أعقاب الثاني والعشرين من خرداد. ما قيل سابقاً يكشف عن "الميل الغالب" - الذي كان غالباً - على هذه الطبقات المجتمعية، لكن داخل كل منها كان ولا زال يوجد المؤيد والمعارض للحركة الخضراء. حتى داخل الطبقة الوسطى الحديثة توجد "عروق" رئيسية قامت بتغيير وجهتها من تأييد الحكومة القائمة إلى التصويت إلى المرشح المنافس؛ أي مرشح الحركة الخضراء، وذلك على الرغم من أنه عقب أحداث الثاني والعشرين من خرداد أخذ هذا التحول يشهد تراجعاً وضعفاً ما. هذه الظاهرة ناتجة إلى حد كبير من عدم الوضوح الكافي في الواقعية الخاصة بالظواهر السياسية والمطالب الإعلانية في إيران الآن. عدم

الوضوح هذا قائم جراء الشعارات الشعبوية الغوغائية الدياجوجية مثل مكافحة الفساد ومواجهة السيد هاشمي رفسنجاني.

بعد الثاني والعشرين من خرداد / ١٢ يونيو ٢٠٠٩ كانت المواجهة الرئيسية بين الطبقة المتوسطة الجديدة والجماعات الهامشية المقيمة حول المدن، والتي وقعت في إطار من العنف المصاحب لها. الأحداث والحوادث التي وقعت في منطقة "كهريزك" (شمال طهران) هي نموذج لهذه المواجهات. القرويون والمزارعون كانوا أيضاً في موقف غير مختلف عن هذا. أما العمال فمن الممكن أنهم قد مالوا إلى الجبهة الخضراء كنتيجة لزيادة البطالة والركود أو التضخم.

أما الجماعات الهامشية الفعالة في الساحة فسيظلون محافظين ومدافعين عن منبع ومصدر تغذيتهم بالأموال طالما أنهم لازالوا متمتعين بالمصادر المالية النفطية، وكذلك المشروعات الحكومية التي يتم تنفيذها خارج الموازنة العامة للدولة.

من الممكن - ولأسباب متعددة - أن تصبح طبقة العمال والطبقة المتوسطة التقليدية، وجزء من الطبقات الدينية والقومية، وأيضاً طبقة الرأسماليين المستقلين، مترافقة وعلى وفاق هام مع الطبقة الوسطى الجديدة ويمكن معه تحقيق شهر عسل سياسي مهم، لكن هذه المسألة ذاتها مرتبطة بالظروف الاقتصادية والعائدات النفطية. لكن في مقابل ذلك لا يجب نسيان أنه في حالة تحقق النجاح لشهر العسل هذا فإنه لن يستمر إلا لفترة قصيرة، وذلك لأن التصور الخاص بكل من هؤلاء بشأن مطالباته الاقتصادية والاجتماعية يختلف تماماً عن الآخرين. من هنا يجب القول بأن القمع القطعي للحركة الراهنة القائمة الآن يبدو أمراً صعباً للغاية.

إن الطبقة الهامشية المقيمة حول المدن والمرتبطة أصلاً بالعائدات النفطية ليست قادرة على إدارة الأمور الخاصة بها، وهي أيضاً ليست قادرة على استرداد - وتجديد - الثقة والاحترام الأخلاقي الذي فقدته، خاصة أن سلوك هذه الطبقة يشبه كثيراً السلوك الخاص بتقسيم الغنائم، وهؤلاء غير قادرين على ترميم وتجديد المناخ السياسي في ظل الوضع القائم.

لكن من ناحية أخرى، فإن انتصار "الحركة الخضراء" يحتاج إلى توازن بين القوى السياسية، وحتى إذا تحقق هذا التوازن فعلاً فسوف تخرج إلى السطح مشكلات عميقة ومتجذرة فيما بين هذه القوى السياسية عقب الانتصار. من الواضح أنه في هذا الجو العام لا وجود لـ "حلم" واحد، بل "لأحلام" متعددة قد باتت تری، وكلما خلد الجميع إلى النوم فإن لكل شخص الحق في أن يسعد بحلمه وبالروية التي يعيشها وهو في سباق عميق. المؤكد أن المجتمع الإيراني ليس لديه خلاص من هذه النتائج، فكلما زاد الانسداد والاحتقان السياسي كلما زادت العوارض الخاصة بمثل هذه الأحداث.

مستقبل التحولات السياسية الإيرانية

بيان منظمة مجاهدي خلق ديدكاه (الرؤية) ١٧/١٠/٢٠٠٩

لقد هبطت مكانة خامنئي أثناء دفاعه المعلن غير المشروط عن أحمدى نجاد من زعيم لجميع تيارات الحكومة الإسلامية إلى زعيم لأحد التيارات السياسية.

نرى اليوم ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية عدداً من رجال الدين الإصلاحيين يطالبون بإلغاء ولاية الفقيه من نظام الجمهورية الإسلامية.

لقد أدى إصرار تيار خامنئي - الحرس الثوري على رئاسة أحمدى نجاد إلى تعميق الخلافات داخل تيار الأصوليين، وقد صرحت جماعة من كبار الأصوليين علانية عن معارضتها لأحمدى نجاد، وخوفها من سيطرة الحرس الثوري على أركان الدولة، كما أن بعض رجال الدين يخشون من استيلاء الحرس الثوري على السلطة.

إثر مراسم تنصيب أحمدى نجاد، عاد أحمدى نجاد من جديد يهدد ويتوعد بعد أن صمت لفترة، ولم يكن من الممكن أن تحل مشكلة الحصول على موافقة المجلس على أعضاء حكومته بدون تدخل خامنئي، الأمر الذي يعد مؤشراً على بدء مرحلة جديدة من الصراع داخل أركان النظام الإيراني، وأبرز سمات هذه المرحلة تصفية الشخصيات التي تعارض أحمدى نجاد علانية بإبعادها عن ساحة العمل السياسي.

من خلال سعي فصيل خامنئي - الحرس الثوري إلى الانفراد الكامل بالسلطة في الجمهورية الإسلامية تصل قاعدة تقسيم السلطة بين فصائل النخبة المتبعة داخل النظام الإيراني إلى نقطة النهاية، ومن خلال هذه النقطة تنتهي عملياً لعبة الانتخابات في النظام الإيراني بعد عملية التزوير الموسعة التي شهدتها الانتخابات الرئاسية العاشرة، وتفقد معناها بعد أن عاش الشعب الإيراني لثلاثة عقود بفضل الاختيار بين السعي والأسوأ بدلاً من مقاطعة العملية الانتخابية برمتها، لتتحول إلى عملية تعيين من داخل الفصيل الواحد.

في هذا الوضع يضطر النظام الإيراني إلى حذف أو استبعاد قطاع كبير من شركائه السياسيين القدامى، وبذا تقل قدرته على المناورة ويزيد اعتماده على القمع والترهيب، ومنذ الآن فصاعداً سيصير خامنئي أكثر من ذي قبل هدفاً للاعتراضات الشعبية.

في نفس الوقت يسعى كل من موسوي وكروبي إلى الحصول على تأييد كبار رجال الدين لمطالبتهما، وكذلك رفسنجاني يقوم بتحركات لمواجهة مساعي خامنئي وفصيله الرامية إلى الانفراد بالسلطة.

في ظل انعدام التوازن السياسي الحالي في إيران، تبرز أهمية استمرار حالة الاعتراض وانتشارها بين جميع طبقات وفئات الشعب أكثر من أي شيء آخر، ويساعد على استمرار حالة الاعتراض هذه سعي فصيل من رجال السلطة إلى الانفراد بالحكم، الأمر الذي أدى إلى حدوث تصدع في جبهة رجال النظام الإيراني، لكن الحركة الديمقراطية الشعبية لا يمكن أن تستند إلى ذلك العامل بمفرده وإنما يلزمها لكي تقوى وتتدعم أن يمد أذرعها داخل الصدع الحاصل بين النخبة السياسية للنظام والطبقات الجماهيرية.

على حركة الاعتراض أن تقدم شعارات عامة جاذبة لقطاعات كبيرة يمكن من خلالها تعبئة أغلب القوى المجتمعية.

إن مطلب إقصاء حكومة أحمدى نجاد والدفاع عن حرية الانتخابات يمكن أن يتحول إلى شعارات أكبر وأشمل، كما أن عمليات فضح الجرائم التي حدثت في السجون الإيرانية قد أعطت المطالبة بتحرير المسجونين السياسيين أبعاداً أوسع.

تعيش الجمهورية الإسلامية في أشد أزمة واجهتها على مدار حياتها، إذ تحاصرها عدة أزمات في وقت واحد، فهناك أزمة سياسية، وأزمة اقتصادية اجتماعية، وأزمة الملف النووي، وعلى الجانب الآخر، هناك صدع يتزايد يوماً بعد يوم بين الشعب والحكومة.

لقد تزايدت حالة التفسخ داخل صفوف النخبة الحاكمة بسبب سعي فصيل خامنئي - الحرس الثوري الانفراد بالسلطة بشكل كامل واستبعاد بقية الفصائل، ومن خلال مواجهة الشعب وقوى الإصلاحيين لها، ومع إصرار خامنئي على مواصلة برنامجه وتجاهل مطالب الشعب، تحولت إلى حركة اعتراض شعبية لم يحدث مثلها على مدار ثلاثين عاماً مضت هي عمر الجمهورية الإسلامية.

يمكن رصد نتائج الصراع بين الشعب الإيراني والحكومة الإسلامية في النقاط التالية:

- مشروعية ولاية الفقيه، فمنذ بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشروعية ولاية الفقيه تتعارض مع سيادة الشعب وأسس الديمقراطية، وقد تعرضت الآن بعد أحداث انتخابات الدورة الرئاسية العاشرة لكثير من الانتقاص والتشكيك فيها سواء داخل النظام أو خارجه، إذ عبر الكثيرون من كبار شخصيات نظام الجمهورية الإسلامية علانية عن آراء ومواقف مغايرة لمواقف الولي الفقيه.

وتركز تحركات رفسنجاني على تأليب أعضاء مجلس الخبراء على خامنئي، وذلك بهدف الحفاظ على مكانته الحكومية، ومكانة أسرته الاقتصادية.

إن تشكيل جبهة تأييد من رجال الدين داخل نظام يحكم باسم الدين يمكن أن يؤثر في توازن القوى داخل النظام، خاصة عندما يكون هناك تغلغل متزايد للقادة العسكريين والأمنيين في أركان الدولة بما يعرض امتيازات رجال الدين للخطر، لكن مساعي تشكيل جبهة من رجال الدين المعارضين لأحمدي نجاد والحرس الثوري لم تحقق شيئاً يذكر على أرض الواقع غير تجميع عدد محدود جداً من رجال الدين المشاهير، وذلك لأن أغلبية رجال الدين إن لم يؤيدوا خامنئي وأحمدي نجاد فقد اختاروا الصمت.

طبقة رجال الدين داخل المجتمع الإيراني حصلت على امتيازات ضخمة بفضل قيام الحكومة الإسلامية. ولذا، أغلبهم إما محافظين أو محتاطين، وكثير منهم بدءاً من آيات الله العظام إلى المداحين ملوثين بالفساد المالي والاقتصادي أو مقترضين مبالغ من الدولة، وعلى هذا الأساس لا يوجد لدى رجال الدين الجرأة على الاصطدام بمؤسسة ولاية الفقيه، ولا حتى النية لذلك.

اتسعت الهوة بين الحكومة الإيرانية والشعب تدريجياً على مدار ثلاثين عاماً، واتخذت أبعاداً أعمق مع تصاعد الخلافات بين فصائل السلطة. وأتاحت المواجهة العلنية من قبل قطاع من داخل بنية الحكومة للقطاع المسيطر حالياً، أن يرفع الشعب الإيراني أيضاً صوته بالاعتراض، ونجح في إرساء دعائم حركة تنادي بالحرية وإحقاق حقوق الشعب، ونتيجة لذلك لجأت الحكومة الإيرانية لسياسة القمع، واعتمدت أسلوب التعذيب والاعتداء، وإدارة المحاكم الصورية، والحصول على اعترافات من شخصيات إصلاحية عامة بالتآمر على النظام، وما ذلك إلا لنشر الخوف وإرهاب الشعب والناشطين السياسيين.

على الرغم من تصاعد سياسة القمع استمرت الحركة الشعبية، واستخدم أفراد الشعب الإيراني أساليب متنوعة للتعبير عن اعتراضهم.

على الرغم من المغالاة في استخدام القهر من قبل الحكومة، والذي قام كروبي بفضح جوانب منه إلا أن الناس لم يتراجعوا، وواصلوا حركتهم الاعتراضية بأساليب سلمية.

الحركة الاعتراضية التي بدأت بهدف إبطال نتائج الانتخابات وإعادة إجرائها لم تنجح في فرض إرادتها على الحكومة، وتم تعيين أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية، لكن نظراً لاتساع قاعدة هذه الحركة لم تتوقف الحركة ولن تتوقف عن النضال من أجل تحقيق مطالبها الديمقراطية.

استمرت حركة الاعتراض على مدار الأشهر الأربعة الماضية تحت شعارات جديدة، وصارت أكثر تنظيمياً وتجذراً. لقد طرحت بين الناس شعارات مثل (الموت للديكتاتور)،

(إقامة حكومة الانقلاب)، (الحرية، الاستقلال، الجمهورية الإيرانية)، الشعارات التي على الرغم من أنها تستدعي في الأذهان مضامين قومية، ولكنها قبل كل شيء تقف في مواجهة الحكومة الدينية للجمهورية الإسلامية.

كان لحركة الاعتراض الشعبي داخل إيران انعكاسات كبيرة في الخارج، فلقد عمل الإيرانيون المقيمون بالخارج على إبراز الوجه الحقيقي للحكومة الديكتاتورية في إيران، وسعى الشعب الإيراني لإرساء الحرية والديمقراطية، ومن خلال ذلك جذبوا اهتمام شعوب العالم لنضال الشعب في إيران.

لا شك أن أزمة شرعية النظام الإيراني صارت واضحة للعيان، وقد أصبحت حكومة أحمدي نجاد والحكومة الإسلامية في وضع أضعف بكثير مما كانت عليه في علاقاتها مع بقية دول العالم، مما يجعلها تقع تحت ضغط أزمة الشرعية السياسية في معاملاتها مع الآخرين، مما يضطرها إلى منحهم امتيازات أكبر.

إن جهود تيارات سياسية من داخل النظام الرامية إلى تنفيذ إصلاحات داخلية في مرحلة حكومة خاتمي لم تؤد إلى نتيجة، وقد ثبت بالتجربة أن نظام الجمهورية الإسلامية ليس لديه القدرة على تقبل الإصلاح، والأحداث الأخيرة تؤكد ذلك أيضاً.

لقد أظهر نظام الجمهورية الإسلامية أنه ليس لديه القدرة حتى على قبول فرد مثل ميرحسين موسوي الذي يطلق على نفسه مسمى إصلاحى أصولي، لقد واجهت استراتيجية الإصلاحيين هزيمة نكراء، ولا يملك خطاب الإصلاحيين الحكوميين حالياً رؤية مستقبلية واضحة. لكن القوى السياسية الإصلاحية لازالت حتى الآن تحاول الاستمرار على الساحة السياسية الإيرانية من خلال اتخاذ مواقف أكثر ديمقراطية على مستوى الشعارات التي ترفعها، والمطالب التي تنادي بها، وهي في هذا تواجه تحدياً صعباً يتمثل في الجمع بين الحصول على رضا الجماهير من خلال رفع سقف المطالبات الديمقراطية، وفي نفس الوقت الاستمرار في العمل داخل إطار النظام.

لقد منحت مقاومة موسوي وكروبي لعملية تزوير الانتخابات مكانة خاصة بين جماهير الشعب لهذا التيار من الإصلاحيين وعلى رأسهم موسوي، وتزداد مع استمرار المقاومة وفضح فظائع النظام التي ترتكب في السجون، ودعم هذه المكانة تأييد بعض رجال الدين لهذا التيار الإصلاحى الحكومى.

يسعى مير حسين موسوي برفقة الإصلاحيين إلى السيطرة على الحركة الشعبية وتوجيهها لتحقيق برامجهم. ولذا، قد اقترح تشكيل جبهة طريق الأمل الأخضر.

نشر مير حسين موسوي بيانه الحادى عشر منذ نحو شهر مضى تحت عنوان مطالب المواد التسع من أجل عودة الهدوء والاستقرار.

موسوى في هذا البيان دافع بشفافية أكثر من السابق عن قضايا مثل حرية التعبير، وحرية الانتخابات، وحرية الأحزاب والجمعيات الأهلية، وحرية عقد الاجتماعات متأثراً في ذلك بنضال الشعب في الشوارع ضد الحكومة الإسلامية، كما أن موسوى يقبل بوجود تعدد في المعتقدات والرؤى داخل المجتمع الإيراني، مثلما يطالب الشعب الإيراني بالتعايش السلمي بين جميع الطبقات والأعراق والمذاهب والأديان، لكن موسوى من ناحية أخرى، يؤكد على الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية، وإحياء الهوية الأخلاقية للنظام، ويطالب بالعودة إلى الإسلام المحمدي الخالص، وقد أعلن موسوى أن طريق الوصول إلى أهدافه تلك هو تنفيذ بنود دستور الجمهورية الإسلامية، ويؤكد على وجود بنود في الدستور تضمن حقوق الشعب وتصونها.

بيان السيد موسوى كما أنه يتضمن جوانب إيجابية، لكنه يواصل طريق البحث عن إصلاح النظام في إطار الحكومة الدينية ودستورها، وهو ما كان قد طرح قبلاً في عهد السيد خاتمي عبر محاولات عدة مثل تعديل قانون الانتخابات، ومشروع قانون تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية، وقانون تعريف الجريمة السياسية والتي لم يتم التصديق عليها جميعاً على الرغم من سيطرة الإصلاحيين على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

إن سقف مطالب الجماهير الآن تجاوز بمراحل الحدود الضيقة لبرامج الإصلاحيين.

إن القوانين نفسها في نظام الجمهورية الإسلامية هي مصدر التفرقة وعدم المساواة بين أفراد الشعب على جميع أصعدة الحياة الاجتماعية، خاصة سلب السيادة من الشعب لصالح رجال الدين وهم الذين ألبسوا كل هذا ثوب القانون في دستور الجمهورية الإسلامية.

تتطابق بعض البنود المقترحة في بيان موسوى مع جزء من مطالب الشعب، مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومعاقبة الذين قاموا بتنفيذ الأحداث التي وقعت بعد الانتخابات أو أصدرها أوامرهم بذلك، وضمان حرية الصحافة، ومنع تدخل العسكريين في الشؤون السياسية.

إن ما يحتاجه المجتمع الإيراني هو إقرار الديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، لكن مع الأسف تأكيد موسوى على دمج الدين والدولة يمثل عقبة أساسية أمام أي تحول ديمقراطي في إيران.

إن تحجيم حركة الاعتراض الشعبي بجهود الإصلاحيين في إطار النظام الإسلامي يؤدي إلى تبديد طاقة النضال الشعبي، وبالتالي القضاء على حركة الاعتراض.

إن تيار خامنئي - الحرس الثوري اليوم بامتلاكه للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وسيطرته الكاملة على قوات الشرطة القمعية، يعلم جيداً أنه هو نفسه واضع

القوانين ومفسرها ومنفذها، وجميع محاولات الاعتراض في إطار القانون ستواجه بالفشل الحتمي.
رؤية مستقبلية:

تزامنت مع التحولات السياسية والاجتماعية في الداخل، أحداث على الصعيد الدولي تتعلق بالملف النووي، والسياسة الخارجية للنظام الإيراني، بحيث أصبحت الحكومة الإيرانية في وضع متأزم للغاية بسبب التأثير المتبادل بين الأزمة الداخلية، وأزمة الملف النووي.

على الرغم من أن الهدف من الانقلاب الذي نفذ عبر الانتخابات الرئاسية هو التعامل مع حكومات صيغة (١+٥) من منطلق القوة، لكن الفضيحة التي لحقت بالنظام من جراء افتضاح عملية التزوير، أدت إلى إضعاف النظام على الصعيد الدولي.

يبدو في الوقت الحالي، خاصة بعد مباحثات جنيف أن النظام الإيراني سيتراجع بعض الشيء وسيمنح بعض الامتيازات القليلة للدول الغربية حتى يخفف ولو مؤقتاً من أزمته الدولية، لكن الأمر الأكيد أن النظام الإيراني لن يتنازل بهذه البساطة عن برنامج النووي، خاصة أن المعروف عن هذا التيار أنه يستخدم إثارة التوتر على الصعيد الخارجي كأداة لتحقيق أهدافه في الداخل، وبالتالي سيعارض حدوث اتفاق مع مجموعة (١+٥)، وبالتالي سيخلق أجواء مليئة بالتوتر، وسيصعد من احتمالية اشتعال الحرب، وذلك لاستكمال انقلابه السياسي، وإقصاء جميع المنافسين من داخل النظام، وتنفيذ سياسات قمعية أشد تجاه أفراد الشعب.

وفي نفس هذا الإطار أعلنت الحكومة الإيرانية خبر صدور حكم إعدام بحق أربعة من الأشخاص الذين اشتركوا في المظاهرات.

إن حركة الاعتراض الشعبي الموجودة في إيران حالياً ليست من القوة لدرجة أن تستطيع إحداث تحولات وتغيرات جذرية في الحكومة الإيرانية، لأن المجتمع الإيراني الآن ليس في حالة الثورة الكاملة، لكن كل ما يمكن قوله إن العلاقة بين الشعب والحكومة في إيران قد تغيرت، وهناك قطاع هام من المجتمع وقف علانية في وجه الحكومة وجرها إلى تحدى واضح.

تقف مع حركة الاعتراض الشعبي حركات مطالبات اجتماعية فتوية ينبغي ألا تقف في مواجهتها وإنما تكملها وترافقها، ويمدان بعضهما بعضاً بقوة الدفع المتمثلة في الطلاب والشباب الذين نهضوا مع الحركة النسائية بالدور الأبرز في التحرك الأخير المطالب بالديمقراطية والحرية.

تتمتع الحركة الطلابية بقاعدة تمركز لا يستطيع النظام الإيراني القضاء عليها مادامت الجامعات مفتوحة، وليس من المستبعد أن يلجأ النظام الإيراني إلى غلق الجامعات، لكن هذا الأمر سينطوي على خسائر كبيرة للنظام.

النظام الإيراني يستسلم لخامنئي

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

وإسلاميته وأحسن قيادة، ومن هنا يعلن مجلس الخبراء تجديده بعبته لآية الله خامنئي كزعيم للثورة الإسلامية، ودعمه الحاسم له من أجل استمرار المسيرة التي بدأها آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية، واعتبار آية الله خامنئي الخيار الوحيد لتولي الزعامة، ولاشك أن تدابير الحكمة لإخماد نار الفتنة وأحداث ما بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، ومقاومته للتشكيك في صحة هذه الانتخابات تستحق الثناء، وتعتبر دليلاً حاسماً على تعقله وتدبيره، وكان لتوجيهاته الواعية في خطب أيام ٢٩ خرداد (١٩/٦/٢٠٠٩م) و٢١ رمضان (١٢/٩/٢٠٠٩م) الأثر العميق في فضح المؤامرة، وإبراز دور ولاية الفقيه الذي لا بديل عنه في قيادة سفينة الثورة الإسلامية. وقد ذهب مجلس الخبراء في بيانه الختامي إلى أبعد من ذلك عندما قدم التهنئة للرئيس أحمدني نجاد على ولايته الثانية وتشكيل حكومته، متمنياً له التوفيق في تنفيذ توجيهات الزعيم، وبذل الجهد في العمل بنصائح المراجع العظام، والاستفادة من آراء النخبة المخلصة التي يستفيد النظام من دورها الواعي، والاهتمام بأجيال الشباب، والسعي لإيجاد نهضة علمية.

وقد أشاد بيان مجلس الخبراء بالتغيرات التي أحدثها الزعيم خامنئي في السلطة القضائية، وتعيين آية الله لاريجاني رئيساً لها، مما يساعد على الارتقاء بالسلطة القضائية، وعلى دعم العدالة والقضاء على الفساد الاقتصادي، والحفاظ على الأمن العام في أبعاده المختلفة، والتحقيق العادل والحاسم في الأحداث الأخيرة.

وقد حاول البعض تبرير غياب آية الله رفسنجاني رئيس المجلس عن جلسته الأخيرة بانشغاله ببعض مسؤولياته، إلا أن أعضاء المجلس أشاروا إلى أن سبب الغياب هو عدم تجاوب المجلس مع مشروعه حول الخروج من الأوضاع الراهنة في البلاد، والتي أكدوا أنها لم تطرح على المجلس ضمن جدول أعماله، وأكد آية الله سيد أحمد خاتمي عضو هيئة رئاسة المجلس أن هذا المشروع يمثل رأي رفسنجاني الشخصي،

لقد كانت أحداث انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة في إيران، وتداعياتها التي أدت إلى ما يشبه الثورة المخملية لأول مرة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كانت إعادة لموقع الزعيم آية الله سيد علي خامنئي إلى بداية انتخاب مجلس خبراء الزعامة له عام ١٩٨٩م، أي إعادته لمواجهة مرحلة الشك في قدراته وصلاحيته كزعيم للثورة الإسلامية، حيث تم تسميته زعيم الجمهورية الإسلامية، وليس زعيم الثورة الإسلامية، والتأكيد على زعامته السياسية دون الدينية أو الفقهية، وهو مادفعه آنذاك لإثبات جدارته بهذه الزعامة من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والإدارية والعلمية التي أكدت قدرته على القيادة، وأعادت له تسميته زعيم الثورة الإسلامية. ويبدو موقفه بعد أحداث انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة ٢٠٠٩م أسوأ بكثير من موقفه عند انتخابه للزعامة، حيث لم يتوقف اعتراض أعدائه على كفاءته، بل انسحب أيضاً إلى خيانة الأصل الذي يستند عليه في حكمه وهو ولاية الفقيه، وهذه هي المرة الأولى التي مهاجم بها ولاية الفقيه بهذه الضراوة. ولقد استطاع خامنئي هذه المرة أيضاً أن يجعل أعداءه يستسلمون له فضلاً عن المترددين، وجاء بيان مجلس خبراء الزعامة في جلسته الختامية بعد الأحداث الأخيرة مؤكداً على هذه الحقيقة بصراحة ودون مواربة. فقد جاء في البيان: أن دعم وحماية نظام ولاية الفقيه المقدس فرضية لا شك فيها، بعد أن دخل عقده الرابع في سبيل تحقيق أهداف الأنبياء والأولياء والصالحين السامية. واعترف البيان بما رده الزعيم خامنئي من أن اشتراك حوالي أربعين مليون ناخب في انتخابات رئاسة الجمهورية يمثل بيعة شعبية للنظام ودعمه وتقديره لمنجزاته. وأكد البيان أن النظام قد أثبت عدم قدرة الاستكبار العالمي على إسقاطه أو إضعافه بعد كل محاولاته الفاشلة في الجبهات المختلفة من ثقافية وسياسية واقتصادية وعسكرية. وأشار البيان إلى أن ولاية الفقيه هي الركن الركين للنظام الإسلامي، ومحور وحدة الشعب، ومشروعية جميع أركانه وقوانينه التي حافظت على سلامته

وأكد آية الله محي الدين حائري شيرازي أن جميع الأعضاء كانوا حاسمين في تأييدهم الزعيم خامنئي، وكان المجلس متوحدا في هذا الشأن، وهو ما عبر عنه بيانهم الختامي.

وكان من الطبيعي أن يلتقي خامنئي بأعضاء مجلس الخبراء بما فيهم رئيسه رفسنجاني، ويعرب لهم عن شكره وتقديره لموقفهم، مؤكدا على تميز هذا المجلس في تعبيره عن الطموحات العامة والوطنية في إطار الإسلام والثورة، وذلك لتمتعه بخصوصيات لم تتوفر من قبل، سواء في تجاوزه الحزبية السياسية، أو المطالب الشخصية، أو العصبية في اتخاذ القرارات، أو الإدلاء بالتصريحات، وهو ما يدعم تقدير الناس له باعتباره ساحة للدفاع عن القيم. كما أكد خامنئي في هذا اللقاء أن معارضة النظام لم تكن شيئا جديدا، ولكن هذه الضربات التي وجهت للنظام لم تضعفه بل ساعدت على تقويته رغم تعقد مؤامرات الأعداء. وأشار خامنئي إلى خطر الحرب الناعمة التي يقودها الأعداء ضد النظام، بعد الفشل في تنفيذ فكرة الحرب النظامية، حيث يسعى الأعداء إلى شن حرب ثقافية ومعنوية لزعزعة الإيمان والثقافة والإرادة وقواعد النظام وأركانه، وهو ما يتطلب وعيا وتديبرا محكما لمواجهة، وانتهاز الفرصة فشرح أبعاد المؤامرة التي حاولت استغلال تداعيات أحداث الانتخابات، والتي أستهدف إيجاد الفرقة، والوقية بين أركان النظام، ملقيا اللوم أساسا على العدو الخارجي، وخص بالذكر المملكة المتحدة، مشيرا إلى محاولة التفرقة بين الشعب والحكومة، ومؤكدًا على ضرورة وجود البصيرة في مواجهة الفتنة سواء من جانب المسؤولين أو النخبة أو التنظيمات والجماعات السياسية. وشرح خامنئي كيفية ارتباط إسلامية النظام بشعبه، مشيرا إلى أنهما يمثلان بعدي النظام، وأن الإسلام دين شعبي، ومن ثم فإن الجمهورية الإسلامية منظومة مجمعة في وحدة لها أبعاد، يمثل إضعاف أحدها إضعاف للمنظومة كلها، ولولاية الفقيه أساس هذه المنظومة، لأن ولاية الفقيه متابعة لولاية الأئمة المعصومين، واستمرار لهذه الولاية. ومن هنا فإن العمل لا يحتاج إلى شجاعة فقط بل وفهم فقهي، وإدراك صحيح لمباني الدين، والمشاركة دون توقف ولا انزواء، نتيجة الخوف من كلام الناس، أو الحرص على متاع الدنيا، أو المحافظة على العزة الشخصية، أو اتقاء الفتنة نتيجة عدم الفهم، لأن تقوى الله هي التي تفتح الطريق للإنجازات. وأشار خامنئي إلى قضية اختلاف الفقهاء حول تحديد ظهور هلال شهر شوال وعيد الفطر المبارك، مؤكدا أن هذا الاختلاف جائز، ولا ينبغي التركيز عليه، والمهم أن من اختلف مع حكمي الفقهي من العلماء لم يتظاهر ضد حكمي، وهذا أمر إيجابي لأن معناه عدم الانسياق وراء محاولات العدو النيل من النظام. وقد أكد خامنئي في هذا اللقاء أن النظام ملتزم بتحقيق الرؤية العشرينية حتى عام ١٤٠٤ هـ. ش. ٢٠٢٤ م، والتي تجعل إيران تخرج من نطاق الدول النامية إلى مجتمع الدول المتقدمة.

ومن الواضح أن سلسلة الإجراءات التي اتخذها آية الله

خامنئي لمواجهة أحداث انتخابات الرئاسة الأخيرة كانت مقنعة للفقهاء، ومدعمة لأنصاره، ومحبطة لأعدائه الذين استسلموا له في النهاية على مضض، حتى منافسة آية الله رفسنجاني. لقد كان أهم إجراء قام به الزعيم أن أعطى زمام الأمور لجيش حراس الثورة الإسلامية، الذي تمكن من إخماد التمرد بإجراءات مبتكرة، لم يظهر خلالها أفراد بالزي الرسمي بل بملابس مدنية لا تدل على صفتهم، وهو ما أدى إلى مكافأة قيادة هذا الجيش وميليشيات البسيج فيما بعد بقرارات ترقية وتعيين في المناصب المختلفة، ودعم كل من جيش الحراس وجيش التعبئة العامة (البسيج).

كان الإجراء الثاني الاستمرار في مراسم تنصيب رئيس الجمهورية دو تعويق أو إبطاء، بغض النظر عن مواقف الأطراف المعارضة أو حضورهم المراسم، بل ودعم الأشخاص الذين اختارهم الرئيس لمعاونته أو كوزراء في الحكومة، مع توجيهاته بتبديل مواقع البعض منهم، ودعوة العلماء وأعضاء البرلمان لتأييدهم ومنحهم الثقة، بما يعني اتخاذ موقف حاسم إزاء التشكيك في صحة انتخابات الرئاسة.

أما الإجراء الثالث فتمثل في حسن تعامله مع المعارضة، فعامل قادتهم مثل رفسنجاني وحسين موسوي وسيد محمد خاتمي ومهدي كروي باللين والصبر والمداواة والمالأة أحيانا، خاصة مع رفسنجاني وموسوي، ثم طلب من السلطة القضائية التعامل بحزم مع أنصار الفتنة، فقامت بالقبض على الصف الثاني من قيادات المعارضة ومنهم مساعد رئيس الجمهورية السابق وبعض الوزراء السابقين، وقادة الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة، ومحاکمتهم وعرض اعترافهم على الجماهير.

تمثل الإجراء الرابع في تغيير جذري في السلطة القضائية بتغيير رئيسها، وتعيين رئيس مقرب ومؤيد للنظام والحكومة، هو آية الله صادق لاريجاني، وقد قام بدوره بتغيير قيادات أجهزة هذه السلطة وكبار معاونيه.

وقد قام خامنئي بالإيعاز لأمانة هيئة خطباء الجمعة بتغيير ترتيب الخطباء في طهران والمحافظات، وهو ما حجب هاشمي رفسنجاني عن إلقاء خطبة الجمعة عدة مرات، مع تعيين خطيب جديد لطهران مقرب من الزعيم خامنئي، وهو آية الله كاظم صديقي.

فضلا عن ذلك قام آية الله خامنئي بلقاءات متعددة مع علماء الدين في الحوزة العلمية، ومع النخبة العلمية والثقافية والسياسية والعسكرية والشباب ورجال الجامعات، منتهزا المناسبات المختلفة، مثل أسبوع الحكومة وأسبوع الدفاع المقدس ويوم القدس، وذكرى شهداء الثورة والحرب، وغير ذلك، كما قام بزيارات ميدانية للمحافظات والتقى مع جماهير الشعب بفئاته المختلفة.

وهكذا استطاع الزعيم خامنئي أن يستعيد ثقة الجماهير والنخبة فضلا عن أجهزة الدولة كحاكم مقتدر يمكن الاعتماد على حسن تصرفه، ويليق بمنصب الولي الفقيه.

التركيبة السياسية العراقية على أعتاب الانتخابات

حسن هاني زاده ■ إيران ٢٠/١٠/٢٠٠٩

الاستراتيجي للعراق. وبسبب التجربة المريرة وبأس الأمة العراقية من سيادة القوميين على مدى أربعة عقود مضت لم يتمكن هذا الطيف من تكوين قاعدة له داخل العراق، خاصة في محافظات الجنوب والفرات الأوسط ذي الأغلبية الشيعية. وبالأساس فإن قاعدة هذا الطيف تقع في المحافظات الراقعة غربى وشمالى العراق مثل الرمادى والموصل وفى بغداد أيضا لكن بالمقارنة بالشيعية فإنها أقلية. وتسعى مصر بسبب نفوذها الثقافى والسياسى فى العالم العربى لتنظيم مجموعة القوميين والعلمانيين بشكل أعم من الشيعة والسنة للوصول إلى السلطة فى العراق. أما الأردن بسبب القرب الجغرافى مع العراق فإنه يعمل على ضمان نفوذه السياسى والاستفادة من ثروات العراق الطبيعية. ولذا، يعمل على تضيق المسافة بينه وبين القوميين. وكان نظام الأردن خلال الحرب المفروضة قد قدم مساعدات هائلة لوجيستية واستخباراتية لنظام صدام، وقد أطلق الملك حسين عاهل الأردن السابق أول قذيفة مدفعية باتجاه إيران يوم ١٠/٩/١٩٨٠. أما السعودية فنظرا لعائدات النفط الضخمة فإنها تسعى على الرغم من ضعف مكانتها السياسية، وعدم امتلاك الكوادر البشرية والإمكانات السياسية المطلوبة للعب دور ما فى إدارة العراق، وقد بدأت هى الأخرى تحركات جديدة للتأثير فى المستقبل السياسى للعراق. وكانت السعودية قد أنفقت نحو ٧٥٠ مليون دولار على الانتخابات اللبنانية لصالح التيار السياسى الذى يتبعها، وهى الآن على أعتاب الانتخابات العراقية تضع قواعد نفس اللعبة، يؤكد هذا الأمر توافد الشخصيات القومية والإسلامية العراقية على السعودية لأجل الحصول

على الرغم من التحرك الماراثونى فى العراق من أجل تكوين نظام ديمقراطى، ووضع أسس منظمات مدنية لا زال هذا البلد يعيش تناقض الاتجاهات الدينية والعرقية. على أعتاب الانتخابات البرلمانية القادمة يستعد الطيف القومى ونظيره الدينى لاقتناص مقاعد البرلمان وتشيت موقعهما فى هذه المؤسسة المدنية. الائتلاف العراقى الموحد الذى أسسه المرحوم سيد عبد العزيز الحكيم، الرئيس السابق للمجلس الإسلامى الأعلى، فى البرلمان الحالى يلعب دورا مؤثرا على الساحة العراقية داخليا وإقليميا باعتباره التكتل البرلمانى الأقوى فى العراق. وهناك طيف الائتلاف الكردى (طالبانى وبارزاني) وائتلاف العراقية بزعامه أياد علاوى يأتیان فى المراحل التالية. ومع وجود التعدد العرقى والمذهبى فى العراق هناك ثلاثة أطياف محددة (الشيعة والأكراد والسنة) كانت تسعى دائما لتوجيه العراق باتجاه أهدافها. طيف القوميين الذى يتكون من الشيعة العلمانيين واليساريين وأهل السنة الإسلاميين يعمل على إعادة عمقه العربى. ووجهة نظر القوميين هى أن العراق دولة عربية ويجب أن يلعب دوره الإقليمى والدولى فى إطار جامعة الدول العربية وعلى محور القرارات العربية، هذه المجموعة التى تضم شخصيات مثل أياد علاوى (شيعى) وطارق الهاشمى (سنى) وأياد السامرائى (سنى) وعدنان الديلمى (سنى قومى) وظافر العنانى (سنى بعثى) تؤمن بضرورة تقليص نفوذ الشخصيات الدينية على الساحة السياسية. وتتجه أنظار هذه المجموعة بشكل أساسى نحو السعودية والأردن ومصر؛ لأن هذه الدول الثلاث ترى فى نفسها العمق

على المساعدات المالية. وتفيد الشواهد أن هذه المجموعة تسعى للتأثير على الانتخابات العراقية، وأنه حال تكوين ائتلاف قوى سيقدمون أياد علاوى باعتباره رئيس الوزراء القادم. هذا ويميل الأخير مع الاحتفاظ بالهوية العربية للعراق أن يجد من نفوذ مراجع النجف والشخصيات الدينية في عمليات اتخاذ القرار السياسي. الطيف الآخر القوى في العراق هم الشيعة والذين ينضوي معظمهم تحت لواء الائتلاف الوطني العراقي بزعامة السيد عمار الحكيم، وهم يعدون أنفسهم لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة، وكان هذا الطيف قد حصد في الانتخابات الماضية ١٢٨ مقعداً من إجمالى ٢٧٥ مقعداً، ولعب دوراً أساسياً في القرار السياسى العراقى باعتباره التكتل الأقوى. ومع هذا فإن الشيعة بسبب التوجهات المختلفة قد كونوا ائتلافين: الائتلاف الأول يؤمن بوحدة العراق مع الحفاظ على هويته المذهبية والدينية، وهو الائتلاف الوطنى الذى يتزعمه حجة الإسلام السيد عمار الحكيم بن السيد عبد العزيز الحكيم.

هذا الائتلاف يضم كل الاتجاهات السياسية بشكل أعم من الشيعة والسنة والليبراليين؛ لأن زعماء هذا الائتلاف يؤكدون على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق أكثر من التوجهات القومية المتطرفة، والقاعدة الأساسية لهذا الحزب تتركز في المحافظات الجنوبية مثل البصرة والعمارة والناصرية والساوة ومحافظات الفرات الأوسط مثل كربلاء والنجف والحلة والديوانية، وأيضاً جزء من شمال العراق.

من الأطياف العراقية المهمة الأحزاب الكردية التى تتكون من ثلاثة أحزاب قوية هى الاتحاد الوطنى بزعامة جلال الطالبانى، والحزب الديمقراطى بزعامة مسعود البارزانى، والاتحاد الإسلامى الكردستانى بزعامة صلاح الدين محمد بهاء الدين. وترتكز قاعدة هذه الأحزاب بالأساس في شمال العراق وبالتحديد في السليمانية وأربيل ودهوك وجزء من كركوك، وكان هذا الطيف قد حصد في الانتخابات الماضية ٥٨ مقعداً.

وتكشف التركيبة الجديدة للأحزاب السياسية العراقية على أعتاب الانتخابات البرلمانية أن رقعة الشطرنج السياسى للأحزاب بالمقارنة بالانتخابات السابقة قد تغيرت تماماً، حيث إن نوري المالكي رئيس وزراء العراق والذي كان يعمل في السابق تحت راية الائتلاف العراقى الموحد قام في الوقت

الحاضر بتشكيل ائتلاف حكومة القانون. ومن عجائب هذا الائتلاف أنه يضم عناصر ما تسمى بعشائر الصحوة والتي لا تتوافق إلى حد كبير مع الشيعة. كما أن أياد علاوى لا يخفى رغبته في الانضمام للائتلاف الوطنى بزعامة عمار الحكيم، في حين أن أياد لا يؤمن أساساً بالنفوذ الدينى في البنية السياسية العراقية، كما أن وقوف إبراهيم الجعفرى (الشيعى المتدين) زعيم تيار الإصلاح وأحمد شلبى زعيم المؤتمر الوطنى العراقى (الشيعى العلماني) إلى جانب أياد علاوى (الشيعى العلماني) يعد من الكوادر في عملية الاصطفاف الجديدة في الأحزاب العراقية. كما أن ظهور حزب جديد من داخل الأحزاب الكردستانية العراقية تحت اسم (الائتلاف من أجل التغيير) بزعامة أنوشيروان مصطفى جعل عملية الاصطفاف الحزبى تدخل مرحلة جديدة، فهذا الائتلاف الجديد يتعارض مع الحزب الديمقراطى والاتحاد الوطنى ومن المقرر أن يدخل الانتخابات البرلمانية تحت مظلة الائتلاف الكردستانى العراقى.

ولا زالت هناك مجموعة أخرى لم تضع بعد خريطة طريق لها للمشاركة بشكل منظم في الانتخابات، فالأكراد الفيلة وهم من الأكراد الشيعة ويميلون بشكل أكبر للشيعة، وبسبب الاختلاف في وجهات النظر انقسموا إلى مجموعتين: الأكراد الفيلة بزعامة (نائر الفيل) من المقرر أن يشارك تحت مظلة ائتلاف حكومة القانون بزعامة نور المالكي، في حين مؤتمر الأكراد الفيلة بزعامة حجة الإسلام الشيخ محمد سعيد نعمان قد انضم للائتلاف الوطنى العراقى.

فضلاً عن جبهة التوافق بزعامة (عدنان الديلمي)، والتي تتبع السعودية بشكل واضح، ومن المقرر أن تدخل الانتخابات بشكل قوى. وهناك طيف آخر انقسم إلى مجموعتين شيعة وسنة، وهو طيف التركمان العراقيين، وتيار التركمان التابع لعباس البياتى (الشيعة) قد انضم لائتلاف حكومة القانون، في حين أن جبهة التركمان العراقية بزعامة سعد الدين اركج (السنية) لا زالت حتى الآن لم تحدد موقفها من الانتخابات.

وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات سيتم تأجيلها بسبب وجود أشياء غامضة في القانون المسمى بالقوائم المفتوحة والمغلقة إلا أنه حتى الآن قد استعد ٢٩٦ حزباً وتياراً سياسياً للمشاركة في الانتخابات البرلمانية.

المهمة الثقيلة للجيل الجديد من زعماء الشيعة في العراق

روز (اليوم) ٧/٩/٢٠٠٩

إنقاذ العراق من كبوته، ولذلك نجد أن عبد العزيز الحكيم كان بعيداً كل البعد عن مسألة التعلق بالسلطة أو الاهتمام بالطائفية.

ويكفي أن ننظر على لائحة وقائمة قاعدة السلطة العراقية لنجدها تخلو من عبد الحكيم وأسرته باستثناء السيد عادل عبد المهدي البالغ ٦٥ عاماً المتصدر لمنصب نائب رئيس الجمهورية مع مختلف أسماء القائمة الأخرى من أمثال الطالباني، والبارزاني من الجناح الكردي، والمالكي، والجعفري، وعلاوي من الجناح الشيعي.

زعماء المجلس الأعلى بين النظرية والتطبيق كانت هناك أزمة واضحة بالعراق حينما رجع المجلس الأعلى استراتيجياً الإرشاد على الدور الرئاسي، حيث جعل هذا الاختيار زعماء المجلس الأعلى يقومون في بعض الفترات بدور رجل السياسة ورجل الدين والزعامة الدينية في آن. ومع السعي لتأسيس نظام سياسي جديد حاول هذا المجلس تحقيق التوازن بين المذهب والسياسة، ما يعني أن تقوم الحكومة العراقية الجديدة في الوقت التي تنتهج فيه النظام الديمقراطي الاعتراف رسمياً من خلال دستورها بالهوية المذهبية والإسلامية للعراق.

ولعل محمد باقر وعبد العزيز الحكيم زعيمى المجلس الأعلى قد أقرأ هذا النموذج المتوازن في سلوكهما بعد الدخول إلى الساحة السياسية العراقية عام ٢٠٠٣، مع التأكيد في الوقت نفسه على مبدأ الوفاء للوطن والمحافظة على استقلاله ونسيج العراق الواحد والإقرار بالتدين كأحد عناصر الهوية العراقية الجديدة. ولا شك أن زعماء المجلس الأعلى وهم يخططون لمثل هذه النظرية أو النموذج الديني كانوا يضعون في اعتبارهم أفكار الجماعات المتشددة التي تسعى إلى فرض أيديولوجيتهم على كافة الطوائف العراقية، ومن ثم فقد أقر القاموس الفكري السياسي للحكيم وأسرته بمبدأ التعددية والتعايش بين جميع المذاهب والفرق المختلفة، وكلا الزعيمين ومعهم خليفتهما عبد العزيز الحكيم في المجلس الأعلى دائماً ما كانوا يعتبرون أن مسألة الانفرادية والأيديولوجية المفروضة بمثابة الرصاصة القاضية للدولة العراقية ذات القوميات المتعددة.

وما لا شك فيه أن مثل هذه النظرية التي قام عليها الميراث الفكري للمجلس الأعلى والمستمدة من أفكار مراجع النجف

فقدت العراق وشيعة العراق بوجه خاص سياسى مخضرم بقدر "عبد العزيز الحكيم"، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، البالغ ٥٦ عاماً، الذي رحل تاركاً العراق وسط تطورات مهمة، إذ أخذ التيار الشيعي على عاتقه باعتباره قوى الأغلبية سواء في البرلمان أو الحكومة العراقية الدور الأساسي في تلك التطورات والتحويلات التي تتحدد في أربعة محاور رئيسية:

١- مسألة خروج القوات العسكرية الأمريكية من العراق واستكمال قرار ٢٠١١.

٢- التصدي للموجة الجديدة المتصاعدة حيال سفك الدماء وحالات العنف سواء من قبل تنظيم القاعدة أو حزب البعث.

٣- إقرار مشروع السلام الوطنى بين مختلف الانتماءات السياسية، بخاصة بين جماعات المعارضة من ناحية، ومختلف الأقاليم الكردية مع الحكومة المركزية من ناحية أخرى.

٤- إقامة انتخابات برلمانية - غاية في الأهمية - بالعراق في الأيام القليلة القادمة.

وما لا شك فيه أن دور رئيس المجلس الأعلى في أى من المحاور الأربعة كان واضحاً للجميع، حيث لعب عبد العزيز الحكيم إزاء بعض الاطروحات الهامة من نظير أطروحة السلام والوثام الوطنى وتشكيل حكومة ائتلافية، وكذلك في وضع خطة الخروج الأمريكى من العراق، وهو الدور المؤثر، إضافة قطعاً إلى القضايا الأخرى مثل الخلافات الواقعة بين جماعات الأكراد مع الحكومة المركزية، ولعب دور الوساطة في نبذ التوتر الموجود من قبل الجماعات السنية في حكومة "نورى المالكي". فقد كانت مكانة هذا الزعيم الفقيه على الساحة العراقية الممتلئة بالزخم والحراك السياسى المشتعل مقبولة من قبل كافة التوجهات والانتماءات، بسبب حياده وترجيح فكره. ولعل هذه الخصائص نفسها هي ما أكسبته تلك المكانة حينما كان الصراع على أشده بالعراق بعد إسقاط النظام السابق، حيث اشتدت الأزمة بين مختلف العشائر والجماعات على السيادة العراقية. ورغم ضغط أسرة الحكيم عليه آنذاك لكسب موقع من السلطة والتصدي لمناصبها القيادية غير أنه لم يقبل برئاسة الحكومة سواء في الفترة الانتقالية أو في الفترة التالية لها وإنما حذر أعضاء أسرته أيضاً من التصدي لمناصب الدولة، وبالفعل فقد كانت رسالته منذ بدايات تأسيس المجلس الأعلى في عام ١٩٨٢، تكمن في

أخرى، هناك اعتقاد ساد بين أوساط المنافسين لهذا الجناح بأن ثمة معركة ستحدث داخل هذا المجلس، وقد تفضي إلى إقصاء هذا التيار الشيعي، لاسيما بعد رحيل الحكيم عن العراق.

والجدير بالذكر أن الزعيم الجديد للمجلس الأعلى الإسلامي بالعراق، ورغم حداثة سنه (٣٨ عاماً)، غير أنه شخصية معروفة بين الأوساط السياسية، وكان له حضوره الفاعل خلال السنوات الست الأخيرة في العراق، ليس باعتباره شاهداً وإنما باعتباره واحد من متخذي القرار الشيعي داخل هذا الجناح. هذا ويرى معظم المراقبين أن عمار الحكيم من الشخصيات الجديرة بأرث أسرة الحكيم، صحيح أن سيرته الذاتية لا تتميز بالكفاح، حيث إنه لم يرد على قائمة الملاحقات البعثية في المرحلة السابقة، غير أنه كانت لديه تجارب هامة في المرحلة الأخيرة إبان الاحتلال الأجنبي للعراق.

وقد اتضح من خلال أولى تصريحاته القائل فيها "إن سلوكيات الأحزاب الشيعية يجب ألا تحيد عن صورة الاعتدال والعقلانية"، وهذا بدوره يعكس منهجه الذي يبدو أنه استلهمه من الحكيم الأب والعم، يعنى أن فكرة السياسي سيقوم على حماية المصالح الوطنية العراقية، والحيولة دون الصراع مع التيارات المحلية والدولية، لذا يرجح أن يشهد المجلس الأعلى زعيماً جديداً، ولكن على نفس نهج المراجع الدينية وأسرة الحكيم الأمر الذي قد يجعله يكتسب الكثير من الأصوات في الانتخابات المنتظرة.

والواقع أن هناك مهمة ثقيلة تقع على عاتق هذا الجيل الجديد من زعماء الشيعة في العراق إزاء هذه المرحلة التي تشهد تموجات من العنف والصراع الداخلي، إضافة إلى الانقسام الواقع داخل الجسد الشيعي والمقسم إلى طوائف ثلاث كبرى: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى، وجماعة الصدر، ومن أبرز تلك المهام الثقيلة: المحافظة على النسيج الاتحادي داخل الحكومة المركزية في بغداد، والمحافظة كذلك على انسجام الأحزاب الشيعية الواقعة في الجنوب، وفي الوقت ذاته، الثبات في المنافسة الشديدة الدائرة مع التوجهات المحلية والإقليمية.

ولعل مثل تلك الظروف الواقعة تفرض على كبار الشيعة، وعلى رأسهم المرجع الأعلى لهذا التيار، آية الله السيستاني، الدخول وسريعا في مشاورات مع بعضهم بعضاً، وتعمل على تجنب الصراعات والعنف الذي لا يتوافق مع مرحلة التهديدات من قبل بعض المنافسين سواء الشيعة أو بعض الحكومات العربية المحافظة والمتعصبة أو الصديقة للغرب والتي تعد للإطاحة بالدولة الشيعية، وهذه ستكون أخطر رسالة تقع على عاتق الزعيم الجديد للمجلس الأعلى الإسلامي.

الكبار على مدى السنوات الطويلة المتعاقبة هي المحورية التي تقوم عليها كذلك المرجعية الحالية في العراق على يد آية الله السيستاني، ولذلك نجد أن أهم الامتيازات التي ميزت التيار الشيعي في الصراعات الأخيرة الجارية بالعراق هي التعددية ونبذ الانفرادية - سواء في بعدها القومي أو الإيديولوجي - باعتبارها خطأ فكريا لمرجعية النجف. وهكذا الحكيم، شأنه شأن مرشده آية الله السيستاني في اعتباره أن الدستور والإرادة الشعبية هي المرجعية لحل كافة الصراعات الجارية في العراق فقد كانت استراتيجيته قائمة على "التواصل مع الأصدقاء والتصدي للأعداء". ومن هذا المنطلق، كان عبد العزيز الحكيم دائم التشاور مع كافة العشائر والطوائف العراقية من أكراد وسنة إلى تركمان وغيرهم، ولكن الخط الأحمر لديه كان البعثيون والتكفيرون، وكذا نجد أنه رغم اختلافه مع حزب الدعوة أو جماعة مقتدر الصدر إلا أن جبهة الشيعة قد ظلت متوحدة، حتى مع تعرض بعض المتشددین من الجناح الصدري لمكاتب ومراكز المجلس الأعلى في النجف، فلم يتخذ الحكيم ورفاقه ما يحول دون وحدة نسيج الشيعة في النجف ومختلف مدن العراق المقدسة (أي المدن التي يوجد بها مراقد الشيعة)، رغم التنافس الحادث بينهم، لذلك أيضاً رفع المجلس الأعلى شعاره في هذه المرحلة "عبور المجتمع - سياسياً - من أزمة التعصب الطائفي إلى مجتمع متعايش سلمي".

ولعل إلقاء نظرة عابرة خلال فترة الست سنوات من العمل السياسي (المقصود الفترة التي أعقبت الإطاحة بنظام الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٣ وحتى الآن) لبرنامج الحكيم السياسي إزاء النزاع الدامي في العراق لسوف يتضح هذا الواقع - سالف الذكر - إذ قامت أسرة الحكيم إزاء مسيرة هذا التحول وانتقال المجتمع العراقي من بنية استبدادية إلى بنية ديمقراطية جديدة إلى تسوية كافة الصعوبات، فقد أعلن الزعيم الفقيد لمرات أن المجتمع الشيعي لن يسمح لعودة العراق إلى عهود الديكتاتورية مرة أخرى، صحيح أن النظام البعثي الديكتاتوري قد سقط، إلا أن الأفكار والبنى الاستبدادية مازالت بمقدورها العودة من جديد، وانتفاضة الشائينيات والتسعينيات تؤكد أن المقاومة الشيعية المستمرة هي التي قد تحول دون عودتها مجدداً.

قيادة أخرى على غرار الحكيم:

من المؤكد أن مسألة اختيار قائد جديد لمثل هذه المؤسسة يعد من الأمور المعقدة والصعبة، خاصة مع الأخذ في الاعتبار أن تداول السلطة داخل المجلس الأعلى دائماً ما كان يصاحبه العنف والصراع، لكن على ما يبدو أن المجلس الأعلى الإسلامي قد اتفق فيما بينه وخلال وقت قصير على اختيار السيد عمار الحكيم كزعيم جديد للمجلس، وبالفعل كان هناك أصداء استحسان بين الأوساط السياسية، لكن من جهة

الأيدي الخفية في الأزمة اليمنية

سعد الله زارعي ■ كيهان (الدنيا) ٧/١٠/٢٠٠٩

في لعب دور الوساطة بين رغبة المصريين في حل أزمة اليمن على المستوى الإقليمي.

تدويل الأزمة اليمنية لن يجدي نفعا في إنهاء الحرب، وبالأساس لن يخفف من حدة المعارك الدائرة، تدخل الحكومات فوق الإقليمية والإقليمية سيفاقم من الأزمة وسيطيل أجلها، وما سيحدث بالضبط أن تكشف الدعم الدولي والعربي لحكومة صنعاء في مواجهة حركة الشمال سيجعل علي عبد الله صالح يتشدد في موقفه، وفي المقابل ستزداد المقاومة من جانب الحوثيين بل من الممكن القيام بهجوم متقدم على مناطق أبعد من محافظتي عمران وصعدة، الأهم من كل هذا أن هذه المعارك ستضطر مناضلو الجنوب للقيام بتحريك جديد بل إنهم قد رفعوا أصواتهم منادين بالانفصال عن الشمال، وبهذا يمكن القول بكل تأكيد أن تدويل الأزمة وأقلمتها هو خدمة لمن افترضوا لأنفسهم مظلة في حال تدويل الأزمة.

٢- احتدام المعارك في صعدة وعمران وانتقالها إلى ثلاث محافظات من إجمالي ست محافظات جنوب اليمن يكشف وبوضوح عن عجز الجيش اليمني في السيطرة على الأزمة فعلى الرغم من مرور شهرين على الحرب السادسة لم يستطع إحراز أي تقدم بل طبقا لتقرير الفضائية السعودية - الإسرائيلية (العربية) نجح الحوثيون في السيطرة على طرق الاتصال بين صعدة وصنعاء، كما سيطروا على مناطق وادي واسط ورهضة والخوفان وحباشة، وبهذا فإن الجيش اليمني مضطر للبحث عن صيغة غير تكثيف الهجمات العسكرية للتخفيف من وطأة المعارك، وإلا بالنظر إلى اتساع نطاق هذه المعارك في ثلاث محافظات جنوبية يجب أخذ موضوع انفصال الجنوب عن الشمال على محمل الجد. هذا الانفصال من المؤكد أنه في غير صالح الأمة اليمنية ويصب في مصلحة السياسات السعودية التي تضع على أجندتها الهيمنة على اليمن.

٣- دور السعودية في عملية التسليح بات أكثر جلاء بحيث لا يمكن القول أنه مجرد دعايا سياسية وإعلامية، ومع هذا يتحدث هذه الأيام المسئولون السعوديون واليمنيون عن وجود أسلحة صينية، الأسلحة التي زورت وهي تخص دولة أخرى! بالطبع لن يصدق أحدا أن هذه الأسلحة دخلت المناطق الشمالية والجنوبية من خارج شبه الجزيرة؛ ولهذا فهم

الآن ينصرف الشهر الثاني على بداية (الحرب السادسة) بين الحكومة اليمنية وبين (مناضلي صعدة) ولكن على الرغم من هذا تفيد الشواهد والأدلة جميعها تفاقم الأوضاع.

زيادة الهجمات العسكرية التي يشنها الجيش على مواقع الحوثيين، وتقدم (مناضلي صعدة) في المحافظتين الشمالييتين (عمران وصعدة) وامتداد المعارك إلى مناطق خارج هاتين المحافظتين، والزيارات المتتالية للوفود الدبلوماسية إلى اليمن، كل هذا يكشف عن مصاعب الحرب السادسة وعجز الجيش اليمني عن إنهاء المعارك.

وكان السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية قد قام بزيارة لصنعاء، وفي هذا الوقت قام سكان المحافظات وخاصة في الجنوب بمسيرات بحيث يرسلوا عن طريقه رسالة للزعماء العرب مفادها أن الدعم المطلق لعلي عبد الله صالح لن يساهم في حل الأزمة الراهنة. انتهت هذه المظاهرات في الضالع بوقوع اشتباكات مع قوات الشرطة. أما في منطقة (ساقين) بمحافظة صعدة ومناطق (العند) و(الطلح) فقد اشتعلت المظاهرات بالأحجار وبالدم، حتى الجيش اليمني قام بقصف المتظاهرين بالمروحيات! أما الاشتباكات في محضه وعثمان وبني معاذ وآل عقاب ومنبه فقد أسفرت عن تلفيات وخسائر كثيرة.

وقد كتبت من قبل عن هذه الحرب القائمة في المناطق الشمالية من اليمن ولكن مع احتدام الموقف وتفاقم الاشتباكات وانتقالها إلى مناطق أخرى من البلاد لا بد من وقفة تأملية حيال هذا الأمر. وسألخصها فيما يلي:

١- معارك اليمن قد دخلت الآن وبشكل واضح مرحلة التدخل الإقليمي والدولي، فقبل أسبوعين زار الجنرال (ديفيد بترينوس) قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط اليمن، ثم توجه إلى اليمن أيضا الجنرال (وليام مكراون) المبعوث الأمريكي الخاص وأجرى حوارا مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وتفيد تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص ضد مناضلي صعدة رغبة الولايات المتحدة في تدويل الأزمة اليمنية. أما زيارة وزير الخارجية المصري ورئيس الاستخبارات المصري لصنعاء وإعلان دعمهما الصريح لحكومة اليمن ثم زيارة الدبلوماسي المصري البارز عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية وإبدائه الرغبة

مضطرون لتلقيق خبر بحيث يمكن إثبات أن هذه الأسلحة قد أرسلت عن طريق حزب الله إلى صعدة. وقد ادعت مؤسسة استرادفورد الأمريكية أنه قتل في معارك صعدة ١٢ من أعضاء حزب الله! هذا في حين أن اليمنيين بالأساس ليسوا في حاجة لحزب الله وهم يدركون جيدا أن وجود عضو من حزب الله بينهم سيثير حفيظة الحكومات العربية في شبه الجزيرة والدول المحيطة بمنطقة القرن الإفريقي وسيشجعها على تقديم مزيد الدعم لعلي عبد الله صالح. وقد تم إقحام حزب الله في معارك اليمن لتبرير التدخل السافر من جانب الوهابيين السعوديين على جبهتي الحرب.

٤- بناء على الشواهد والقرائن الإخبارية، أن وصلت العمليات الحربية ضد مناضلي صعدة إلى طريق مسدود، تكون مثلث استخباراتي من أجهزة الاستخبارات اليمنية والسعودية والإسرائيلية حتى يقدم أولا: دراسات ورؤى مشتركة لإيجاد حل لمواجهة مناضلي صعدة. ثانيا: وضع أسس نظام أمني لاحتواء الثورة الإسلامية في المنطقة العربية. وطبقا لوجهة نظر مسئول تل أبيب والرياض أنه لتأسيس مثل هذا النظام والتنسيق بين الدول العربية وبينه فهم في حاجة إلى تفاهل واحتدام المعارك في اليمن. ومن وجهة نظر هذا المثلث، مع تفاهل المعارك ستضطر إيران إلى الخروج عن حيادها وتنحاز لأحد أطراف الصراع وفي هذه الحالة من الممكن اتهام إيران بنشر المد الشيوعي في المنطقة العربية وتسخين الأجواء ضدها وحشد الجبهة العربية على قلب رجل واحد ضدها. ودخول مؤسسة استرادفورد الأمريكية على الخط واختلاق الأكاذيب

بخصوص وجود حزب الله في صعدة وعدم قبول دور إيران كوسيط من جانب الحكومة اليمنية والتأكيد على ضلوع إيران السليبي في المشكلة كل هذا يأتي في إطار جر رجل إيران ٥- حكومة علي عبد الله صالح مع أنها وافقت خلال الأسابيع الأخيرة على خطط الأمريكيين والسعوديين والصهاينة، لكن لها مخاوفها الخاصة، فهي تدرك جيدا أن انفصالي الجنوب - قوات علي سالم البيض الرئيس السابق لجمهورية اليمن الجنوبية - ومناضلي صعدة لو حدث اتفاق بينهم سيكون الأمر صعبا على الحكومة ولا يمكن لمساعدات مثلث الرياض تل أبيب واشنطن حل مشكلتها؛ ولهذا على العكس من تأكيد هذا المثلث على ضرورة استخدام القمع وبشدة مع (مناضلي الشمال) فإنها تبحث حلول توافقية مع الحوثيين. من ناحية أخرى خلال الأيام الماضية اتصل على عبد الله صالح ببعض المشايخ من بينهم شيخ طائفة آل حميد ودعاهم للتوسط، ومن ناحية أخرى فإنه يفكر في العمل على المحور المصري أكثر من العمل على المحور السعودي، وكان الرئيس المصري بإرساله رسالة للملك عبد الله وأخري لعبد الله صالح قد قام بالخطوة الأولى لمساعدة الحكومة اليمنية في السيطرة على الأزمة، ثم مع إيفاده وزير خارجيته والاستخبارات إلى العاصمة اليمنية قد قام ببحث الحلول التوافقية. هذا وللوجود المصري في أزمات اليمن تاريخ لم يكن مطلقا موضع قبول من جانب السعودية، وبهذا سنشهد خلال الأسابيع القادمة نوعا من التنافس الدبلوماسي والأحلاف بسبب أزمة اليمن.

مبادرة آل حوثي لإنهاء الصراع في اليمن

أيرنا ١٩/٨/٢٠٠٩

الجمهورية على الأنسى، ووزير الدولة لشئون مجلس النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، عدداً من النقاط أهمها: رفع النقاط العسكرية وانسحاب الجيش إلى معسكرات ما قبل المواجهات مقابل انسحاب الحوثيين من المواقع التي يسيطرون عليها وتعيين مدراء مديريات وأمن وتربية وتعليم في هذه المناطق من الحوثيين، وإبقاء منطقتي مطرة والنقعة تحت سيطرتهم، وسحب الآليات العسكرية الثقيلة التابعة للحوثيين إلى هاتين المنطقتين، ومن ثم يتم تسليمهما للدولة، فضلا عن إطلاق المعتقلين على ذمة الحرب، وعدم منع تدريس المذهب الزيدي.

وقال الدكتور عبدالله يحيى الحوثي أحد المتقدمين بالمبادرة

قامت مجموعة من آل الحوثي بتقديم مبادرة لإنهاء الصراع بين السلطة وجماعة عبد الملك الحوثي في صعدة، وأرفقت المبادرة برسالة إلى رئيس الجمهورية مذيلة بتوقيع أربعة عشر شخصا من أبناء عموم القائد الميداني لجماعة الحوثيين عبد الملك بدر الدين الحوثي، معبرين عن أسفهم لوصول خلاف أقربائهم مع الدولة والشعب إلى الاصطدام المسلح وإراقة الدماء وإفلاق السكينة العامة وإلحاق الضرر باليمن ومنجزاته، وأن مبادرتهم جاءت من هذا المنطلق الذي وصفوه بالموجع والمأساة الفادحة.

وتضمنت المبادرة -التي نشرتها صحيفة الوسط (اليمنية) وسلمها أقرباء عبد الملك الحوثي لمدير مكتب رئيس

-وهو وكيل سابق لمحافظة الجوف، ومستشار وزير العدل حالياً، ورئيس جمعية علماء اليمن في عمران- إن المبادرة عرضت على الطرفين، وأن السلطة أبدت تحفظها فقط على النقطة التي تنص على إبقاء منطقتي مطرة والنقعة تحت سيطرة الحوثيين. وعما إذا كانت دعوتهم لعودة التفاوض نابعة من استشعارهم لقرب الحسم العسكري قال الدكتور عبدالله الحوثي في اتصال هاتفى بالـ"الوسط" إن الحسم العسكري بعيد جداً باعتباره غير ممكن في حرب العصابات". وخاطبت الرسالة المرفقة بالمبادرة رئيس الجمهورية بالقول "نتقدم إلى فخامتكم - وأنتم محطة الأمل والرجاء- أن تفسحوا لنا المجال مع أولاد عمومنا من آل الحوثي في صعدة، لنذهب إلى مواقعهم أينما تكان ونستمع منهم عن قرب، ونرشدهم بالنصح الذي يفرضه علينا ديننا، وندعوهم بحق الأخوة والقرابة أن يستجيبوا لصوت العقل والمنطق". وفيما لم تتضمن الوساطة ما يضمن نجاح مساعيها فإنها ألححت إلى قيام الدولة بواجبها حال فشلت "فإن حققنا ما نرتجيه فذلك ما ينبغي، وإن فشلنا - لا سمح الله - فقد أرحنا ضميرنا وأديننا واجبنا أمام الله والشعب والدولة". وختم المتقدمون بالمبادرة رسالتهم للرئيس بالقول «أملنا يا فخامة الرئيس الموافقة على تكليفنا بهذه المهمة الشاقة إن رأيتم في ذلك خيراً.. وقد يلد الأمل من رحم اليأس». ويأتى هذا الطلب بالتزامن مع اتجاه السلطة نحو مواصلة الحسم العسكري، حيث أكدت الحكومة على أهمية مواصلة العمليات العسكرية والأمنية ضد من سمتهم بعناصر التخريب والتمرد في صعدة.

وحددت الرسالة (١٤) اسماً للجنة الوساطة من أسرة آل الحوثي موضحة أنه لم يسبق لها أى خلاف أو حساسية مع طرفي النزاع وهى كالآتى:

-الدكتور عبدالله يحيى الحوثي مستشار وزير العدل ورئيس جمعية علماء اليمن في عمران.

-يحيى حسين زيد الحوثي عضو جمعية علماء اليمن إمام مسجد البتول بحوث.

-إسماعيل على الحوثي تربوى ومدرس في الجامع الكبير بصنعاء.

-العميد أحمد عبدالله الحوثي متقاعد.

-حسين محمد مطهر الحوثي مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل/م عمران.

-القاضي عبدالسلام حسن الحوثي محكمة جنوب غرب الأمانة.

-القاضي عبدالملك يحيى الحوثي رئيس محكمة - موزع والوازعية.

-على محمد زيد الحوثي مستشار محافظة الحديدة.

-مطهر زيد الحوثي - مدرس بالمعهد العلمى بحوث.

-عبدالمجيد محسن الحوثي باحث بجامعة صنعاء.

-م/ أمير الدين محمد الحوثي مهندس في وزارة الأشغال.

-عبدالغنى عبدالله زيد الحوثي وزارة العدل.

-على عبدالله الحوثي مصلح اجتماعى بحرف سفيان.

-عبدالله حسين الحوثي شخصية اعتبارية بمديرية رازح.

بنود مبادرة أقارب الحوثي:

* رفع النقاط العسكرية والانسحاب الكامل للحوثيين من جميع المواقع التى يسيطرون عليها، يقابل ذلك سحب الجيش إلى معسكرات ما قبل الحرب.

* يتم تعيين مدراء مديريات وأمن وتربية وتعليم في المناطق التى كانت تحت سيطرة الحوثيين وذلك من قبل الحكومة وعلى أن يكونوا من جماعة الحوثيين.

* تلتزم جماعة الحوثيين بأوامر الدولة شأنهم في ذلك شأن أى مواطن يمني.

* تبقى منطقتا مطرة والنقعة تحت سيطرة الحوثيين لمدة ثلاث سنوات ثم يتم تسليمها للدولة.

* يتم سحب جميع الآليات العسكرية الثقيلة إلى منطقتي النقعة ومطرة ثم يتم تشكيل لجنة محايدة لحصر تلك الآليات، ومن ثم تسليمها إلى الدولة وعلى مرحلتين.

* يتم إطلاق المساجين على ذمة الحرب وعدم المضايقة أو المساءلة لهم مستقبلاً، وكذلك المنتمون لجماعة الحوثي ومعاملتهم كبقية المواطنين اليمنيين.

* عدم حمل السلاح، خاصة الأماكن المحظور حمل السلاح فيها على جميع اليمنيين.

* إعادة إعمار ما خلفته الحرب، على أن تشكل لجنة لهذا الغرض يكون للحوثيين نسبة من بين أعضائها.

* لا يمنع تدريس المذهب الزيدى أو أى مذهب منهجه الاعتدال والوسطية، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة.

* يمنع تدريس أى كتاب يدعو إلى التفرقة وإثارة الفتن وسب الصالحين من الصحابة وآل البيت وغيرهم من المسلمين.

* على وسائل الإعلام المختلفة بث روح التسامح والمودة والتقارب ونبد كل ما من شأنه إثارة النعرات والتوترات وخلق الأزمات والافتعالات المغرضة على اعتبار أن الإعلام ملك للجميع.

* على وسائل الإعلام المختلفة بث روح التسامح والمودة والتقارب ونبد كل ما من شأنه إثارة النعرات والتوترات وخلق الأزمات والافتعالات المغرضة على اعتبار أن الإعلام ملك للجميع.

حروب بالنيابة عن إيران والسعودية في الشرق الأوسط من لبنان إلى فلسطين ومن العراق إلى اليمن

لادن سلامي | اعتماد (الثقة) ١١/١٠/٢٠٠٩

لماذا؟ لأنه يبدو أن السياسة العامة لنزع التوتر وفعل الجمهورية الإسلامية ورد فعلها الإيجابي في هذه الفترة جعل دول المنطقة تتجهج سلوكاً أفضل مع إيران. لكن عندما أصبحنا في تحد مع مجمل النظم الدولي، ويزداد التحدي في كل يوم أثر ذلك على علاقات دول المنطقة بإيران.

في أي حالة يمكن تصنيف العلاقات الإيرانية السعودية في حالة عداوة أم تنافس أم تعاون؟

لا يمكن مطلقاً حصر هذه المسألة في حالة خاصة، فإيران في الوقت الحاضر تتعاون في بعض المسائل، وفي البعض الآخر تتجه نحو المواجهة. هاتان الدولتان تتواجهان على صعيد العراق ولبنان وفلسطين. أما في بعض الأحيان كما في المسائل الاقتصادية ربما نشهد تعاوناً بين البلدين. بصفة عامة على مدى العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة تسود العلاقات الإيرانية السعودية حالة هي أقرب إلى التنافس والتوتر منها إلى التعاون.

كيف تحلل دور فضائية العربية وجريدة الحياة والشرق الأوسط السعودية في مقابل فضائية العالم الإيرانية في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين؟

في العالم المعاصر لن تكون الفضائيات بوق دعايا اللاعبين الدوليين، وخصوصاً الفضائيات التي لها تأثير ولها جمهورها، وترسخ المفاهيم والأحكام المسبقة في أذهان النخبة والسياسيين على اختلاف توجهاتهم. انظر إلى دور وسائل الإعلام في رسم صورة ما بعد الانتخابات في إيران، إذ كان لها تأثيرها على أحكام زعماء المنطقة فيما يخص إيران. وهذا الجور الإعلامي المفتعل كان له تأثيره في بلورة الذهنية السلبية لدى زعماء المنطقة فيما يخص إيران.

هل السعودية ستكون راضية عن حالة من الانفتاح في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وإذا ما تحسنت العلاقات الأمريكية الإيرانية ما الأضرار التي ستعود على السعودية جراء هذا الأمر؟

على المدى البعيد إذا تحولت إيران إلى لاعب متعاون في النظام الدولي سيكون الأمر أفضل بالنسبة للسعودية، أي

أخذت الحروب التي تدور بالنيابة عن إيران والسعودية في الشرق الأوسط تتمدد في لبنان وفلسطين والعراق والآن يمتد نطاقها إلى اليمن فهناك مواجهة بين التيارات المؤيدة لطهران والرياض. في لبنان تدعم السعودية تيار ١٤ مارس بزعماء سعد الحريري، بينما تدعم إيران تيار ٨ مارس بزعماء السيد حسن نصر الله. وفي فلسطين تدعم إيران حركة حماس، بينما تدعم السعودية حركة فتح. وفي العراق تقف السعودية إلى جانب السنة وخاصة العرب بينما تساند إيران الشيعة، وأخيراً في الأزمة المتصاعدة في اليمن السعودية متهمة بدعم الجيش اليمني عسكرياً وحكومة علي عبد الله صالح سياسياً وإيران متهمة بدعم فدائيي الشيعة الزيدية هذه هي الاتهامات التي توجه للسعودية وإيران، لكن ما جذور وأسباب هذه التحديات المتنامية بين إيران والسعودية؟ هذا السؤال سيكون محور الحديث مع الدكتور حسين سليمي الأستاذ بالجامعة والخبير في العلاقات الدولية.

لماذا هناك حالة من التوتر بين إيران والسعودية على مدى الأعوام الماضية؟

العلاقات السعودية الإيرانية مرتبطة بشكل أكبر بما هو قائم بين زعماء البلدين وهي نتاج علاقة إيران بالنظام الدولي وواقعة تحت تأثير هذه العلاقة فالنظام عبارة عن أجزاء شيء واحد متصلة ونحن لا نستطيع الفصل بين عضوي هذا النظام الدولي ونعتبرهما وحدتين منفصلتين. وهذه العلاقات كانت في فترات إيجابية وفي فترات أخرى سلبية. وكل عضو في النظام الدولي يكون فعله ورد فعله مبنياً على نوعية علاقته بمجمل النظام.

لماذا حدث اختلاف في مستوى العلاقات الراهنة بين البلدين عما كان عليه الوضع في عهد رفسنجاني وخاتمي؟ في النصف الثاني من رئاسة رفسنجاني وفي عهد خاتمي بناء على سياسة نزع التوتر التي انتهجها خاتمي في النظام الدولي، بصفة عامة كان لهذه الرؤية الإيجابية أثرها على بشكل ما على سلوكيات الدول المحورية في المنطقة، وكانت هذه المسألة محسوسة بشكل أكبر في أواخر عهد رفسنجاني وعهد خاتمي.

أن السعودية ستكون راضية أن يكون لإيران دورا إيجابيا في النظام الدولي، إن المصالح القومية السعودية تتطلب أن تكون إيران متعاونة في دور إيجابي إلى جانب السعودية، أما المنافسة والعداء مع إيران ليس في صالح السعودية.

أين تقع نسبة مطالب الشيعة والوهابية في الخلافات السياسية والأمنية السعودية؟

السعودية منذ بداية تكوينها في بدايات القرن العشرين وهي مرتبطة بالمذهب الوهابي. إيران أيضا بعد الثورة ارتبطت بالشيعة. هذه الهويات نظرا لتصورات مختلفة تماما تتضاد مع بعضها. الوهابية في مواجهة الشيعة، وهناك جماعات مثل الجماعة الإسلامية في باكستان ومصر واقعة تحت تأثير الوهابية وتقدم هويتها في إطار الوهابية، لكن لا ننسى أننا نعيش في عالم تلعب فيه المصالح القومية دورا مهما. ومن الممكن حله الإشكاليات المذهبية والإيديولوجية العالقة بين السعودية وإيران في إطار المصالح القومية للبلدين. وأكرر ثانية أن إيران لديها مصالح قومية أكثر بالنسبة للسعودية.

هل الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة ساحة للمنافسة

بين اللاعبيين العراقيين المقربين من إيران والسعودية؟

المنافسة بين الجماعات الموالية للسعودية والشيعة المواليين لإيران في العراق جدية، ولها جذور في التنافسات القبلية، وهذه المواجهة ليست على مستوى البرلمان فقط بل هي على المستوى الاجتماعي في العراق، وهذه المنافسة موجودة بشكل من الأشكال ومن الممكن أن تقود البلدين إلى حافة المواجهة.

هل المصالحة بين السعودية وسوريا تعني حل الخلافات الإيرانية السعودية في لبنان؟

لا؛ لأن سوريا وإيران خصوصا في الفترة ليست سلوكياتهما متشابهة، إذ أن سوريا خلال العدة أشهر الأخير قد عدلت من سلوكياتها مع النظام الدولي خصوصا أمريكا، وعاد السفير الأمريكي إلى سوريا. وأيضا تغير سلوك سوريا مع السعودية في المؤتمرات الدولية. لكن هذا الأمر لم يحدث على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية، وسيأخذ دور السوريين في لبنان والمنطقة شكلا آخر، ولا يمكن اعتبار أن هناك حالة من التطابق التام بين مواقف إيران وسوريا.

العرب وشرك «إيران فويا»

محسن شرفي

تهران امروز (طهران اليوم) ٢٠/١٠/٢٠٠٩

دراسة مواقف الدول العربية وإجراءاتها حيال الملف النووي الإيراني تكشف أن هذه الدول واقعة تحت تأثير ظاهرة إيران فويا التي اختلقها الغرب، ومن هذه الزاوية فإن قلب الأوضاع وتسليط الضوء على فكرة التهديد الإيراني لسيادة الدول العربية في إطار مواصلة إيران التقدم في ملفها النووي قد أدى إلى ردود فعل سلبية بل وباعثة على وقوع أزمات من جانب هذه الدول، وتأتي إجراءات الدول العربية في إطار الإقبال على شراء الأسلحة التقليدية والتعاون العسكري مع القوى الغربية، وأخيرا اللجوء إلى الأسلحة غير التقليدية النووية والكيميائية والبيولوجية وذلك لأجل مواجهة وهم التهديد الإيراني.

أ- شراء الأسلحة.

بنظرة عامة على السياسة المعلنة من جانب الدول العربية يتضح أن شراء الأسلحة هو نوع من السياسة التقليدية والمعتادة في البرامج الاستراتيجية لهذه الدول خاصة دول الخليج لكن التحليل الدقيق لنوعية الأسلحة التي يتم شراؤها يكشف أن اختيار نوعية خاصة من الأسلحة والتأكيد عليها تقف نظرة مخترقة ترمي إلى أهداف عسكرية خاصة.

وبصفة عامة بناء على تقرير "مركز السيطرة وعدم انتشار الأسلحة" منذ عام ٢٠٠٣ وما تلاه بلغت مشتريات دول الشرق الأوسط من الأسلحة رقما فلكيا حوالي ٤٩٥ مليار دولار كان الجزء الأكبر منها من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال بلغت مشتريات دول الخليج في عام ٢٠٠٨م حوالي ٨٢ مليار دولار ومن الممكن بالنظر إلى الأهداف الكامنة وراء عمليات التسليح هذه تصنيف نوعية هذا السلاح وانه لأغراض بحرية وجوية أكثر من أي شيء آخر. ففي المجال البحري تركز الدول العربية الخليجية على "الحفاظ على المدى القصير" من خطوطها الساحلية والمنطقة الاقتصادية الخاصة بها. ولهذا السبب فإنها رصدت استثمارات هائلة "للدوريات العائمة" بمشاركة وحدات الهليكوبتر المجهزة بالدفاع. هذه الدوريات قد اشترت برامج تدريب نموذجها الأساسي "بوارج كلاس بينونه" للقيام بأهداف إقليمية، أما في المجال الجوي تركز الدول العربية في منطقة الخليج على شراء نظم الدفاع الجوي. على سبيل المثال في سبتمبر ٢٠٠٨ اشترت الإمارات المتحدة نظم دفاع جوي من طراز THAAD بقيمة ثمانية مليارات دولار من أمريكا.

وطبقا لتقرير Defense News في شهر ديسمبر سلمت الإمارات أول نظام لتتبع الصاروخ Patriot-3 لأمريكا، وبالنظر إلى إمكانيات هذا النظام من الممكن أنه قد صمم للقيام بهجمات جوية إقليمية وقريبة وبناء على مضمون هذه الاتفاقية هذا النظام هو جزء من أنظمة صاروخية متوسطة المدى لإنشاء "درع دفاعية متعددة الطبقات" للدول العربية الواقعة في منطقة الخليج. والكويت المجهزة حتى الآن بمجموعتين من نظام بترتوت تسعى للحصول على نوع أكثر تقدما لهذا النظام. وقطر بصدد شراء هذا النظام.

ب- التعاون العسكري الواسع النطاق مع القوى الغربية.
الدول العربية نظرا لفقدان التجربة العسكرية والجغرافيا السياسية المحدودة والعنصر البشري قليل الفاعلية فإنها لا تعتمد على القوى الداخلية في تحقيق أهدافها، ولهذا السبب مع تضخيم وهم التهديد الإيراني يتهاى المجال لوجود القوى الغربية بهدف توفير الأمن العسكري الخارجي. وتقدم الدول الخليجية على أشكال التعاون هذه متأثرة بهذه الأوهام. على سبيل المثال في ١٥/١/٢٠٠٨م أثناء زيارة ساركوزي للإمارات العربية المتحدة تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية مشتركة بين الإمارات وفرنسا في منطقة ميناء أبوظبي التجاري. وفي ذات الإطار في ٢٣/٢/٢٠٠٨ كانت هناك مناورة مشتركة بين قطر والبحرين وبين فرنسا باسم (درع الخليج) أثناء المناورة كان هناك كلام من جانب زعماء الإمارات عن جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى، إلى جانب هذه الأشكال من التعاون من الأهمية بمكان ذكر انضمام دول الكويت والإمارات وقطر والبحرين والسعودية لمبادرة التعاون مع الناتو في ٢٠٠٤ في اسطنبول. وفي نفس

الإطار قامت القوات البحرية الكويتية بمناورة مشتركة مع الناتو.

ج- انتشار الأسلحة غير التقليدية للوصول إلى التوازن الإقليمي.

أدى تضخيم وهم التهديد الإيراني إلى أن تسعى الدول العربية للحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية وبسبب ضعف البنية العلمية والافتقار إلى البنية التحتية والمعدات المطلوبة، فإنه لا توجد إمكانيات لإنشاء مؤسسات نووية بغرض تخصيص اليورانيوم على مستوى عال وإعادة انتاج اليورانيوم بالنسبة لهم لكن بعض التقارير مثل تقرير السفير الأمريكي السابق في السعودية "نشاس فريمن" تتحدث عن سعي السعودية لشراء سلاح نووي من باكستان، ونظر لضعف النظم الرقابية الباكستانية فإنه يدق ناقوس خطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. هذه المخاوف تنطبق على الحالة المصرية أيضا.

وأخيرا بالنظر إلى الصورة الذهنية التي رسمها الغرب لإيران والقائمة على تضخيم التهديد الإيراني لسيادة العرب القومية يبدو أن العرب قد سقطوا في فخ إيران فويا. وهذا الأمر من الناحية الاستراتيجية سيؤدي إلى الإقبال على عمليات التسليح وزيادة الوجود الأجنبي في المنطقة وهذا الأمر في حد ذاته سيكون عاملا مساعدا لاختيار الفتنة. ولهذا يتعين على مسئولى الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الحفاظ على العزة والاستقلال والتأكيد على السيادة الوطنية ووحدة الأراضي وخصوصا الدفاع عن الجزر الإيرانية للأبد في الخليج الفارسي العمل على إضعاف فرص الـ "إيران فويا" عن طريق التعاون مع الدول المعتدلة في المنطقة مثل قطر وعمان.

تحرك السعودية للسيطرة على آسيا الوسطى

على رمضانى جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٩/٣

توجه المسلمين والشباب في بلاده نحو الجماعات والتيارات المتشددة مثل حزب التحرير والوهابية بأنه أمر مثير للقلق. ويضاف إلى هذا أن حكومة طاجيكستان أيضا قامت بمنع انتشار نفوذ دعاة الوهابية والتيارات المتشددة في أراضيها عن طريق حدودها الجنوبية مع أفغانستان.

وإذا نظرنا إلى البنية الدينية والسكانية لدول آسيا الوسطى نجد أن البناء الدينى في هذه المجتمعات يقوم على أفرع الإسلام السنة والشيعية الإسماعيلية والفرق الصوفية وبعض الأقليات الأخرى. وهذه اللوحة الدينية كانت طوال العقود

رغم مرور ما يقرب من عقدين من الزمان على استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتى السابق، إلا أن المشكلات الاقتصادية وقلة اطلاع المسلمين على هذه المناطق من العالم الإسلامى قد مكنت الدعاية الوهابية المؤثرة الموجهة من توسيع نفوذها فيها، ويمكن إدراك هذا الأمر في دول مثل أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وقد أثار المد الوهابى المتزايد مخاوف المسئولين السياسيين والدينيين في هذه الدول، ويذكر في هذا المجال قيام "سويون حاجي" رئيس الإدارة الدينية بإحدى ولايات جمهورية قيرغيزستان بوصف

السابقة حائلا ضد انتشار الأصولية السلفية في هذه المناطق، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة الفراغ الديني بين المواطنين والشباب في هذه البلاد بسبب القصور الحكومي في إدارة الشؤون الدينية. وفي الوقت نفسه بدأت المملكة العربية السعودية بوصفها القطب الأصلي والداعية الرئيسي لعالم الإسلام (خدام الحرمين الشريفين) في تكثيف جهودها لنشر أفكار ومذهب الوهابية عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية، وإقامة المؤسسات الدعوية في هذه المناطق.

ونظرا لأن عناصر الجذب المالية هي الدافع الأصلي وراء اعتناق شباب هذه المناطق للفكر الوهابي؛ فإن تقديم المنح الدراسية والقروض للشباب ودعمهم ماليا للدراسة في المراكز العلمية والدينية الوهابية قد حولهم إلى جنود ينشرون الوهابية في آسيا الوسطى، وهما المجال لتزايد وانتشار الأصولية السلفية القائمة على الأفكار الوهابية. ونظرا لحالة الضعف التنظيمي، والمشكلات الاقتصادية، وانخفاض معدل الدخل في هذه البلاد، فإن كثيرا من الخبراء ينظرون

إلى الوهابية باعتبارها "الخطر الرئيسي" الذي سوف يؤثر على مستقبل المنطقة بأسرها إذا استمرت غفلة حكومات المنطقة عنه. يحدث هذا في ظل قيام الرياض بوصفها داعية العالم الإسلامي اعتمادا على عوائد النفط الضخمة في عام ٢٠٠٤ بتوجيه مزيد من الاهتمام بنشر الوهابية في مناطق مثل آسيا الوسطى وأفريقيا وشرق آسيا حتى إن هذا الأمر قد أثار اعتراضات لدى بعض التيارات الإصلاحية في السعودية، وفي النظام الملكي السعودي.

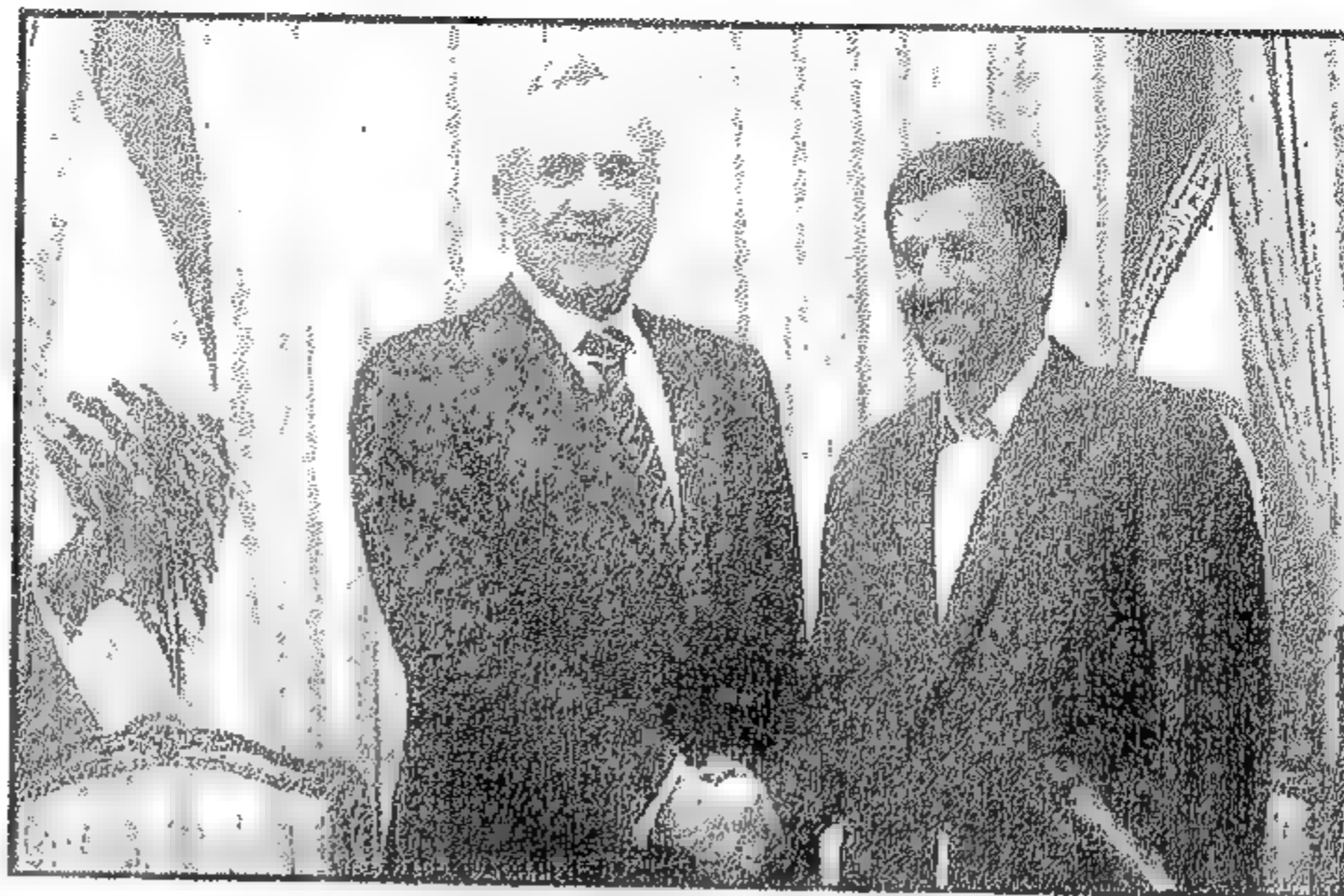
يرى خبراء شئون آسيا الوسطى أن المد الوهابي المتزايد في آسيا الوسطى يمكن أن يجعل مستقبل المنطقة في مواجهة مع تزايد الأحزاب والجماعات الأصولية، كما يمكن أن يكون لهذا المد آثار خطيرة على البلاد، خاصة أن بعض المناطق مثل وادي فرغانة الذي تشترك فيه أكثر من دولة يشهد تناميا في التوجهات الأصولية، بالإضافة إلى أن الضعف الأمني في هذه البلاد المجاورة لأفغانستان يمكن أن ييسر الانتقال السريع للأصوليين السلفيين من دولة إلى أخرى.

مستقبل العلاقات الإيرانية - اللبنانية في ظل التطورات الأخيرة

سيد مهدي مدني

تهران امروز (طهران اليوم) ٢٣/٩/٢٠٠٩

حزب الله أحد هذه التيارات السياسية الذي بمقدور مستقبله المنتظر في لبنان أن يؤثر على طبيعة العلاقات الإيرانية-اللبنانية. سوف نسعى في هذا المقال إلى بحث المتغيرات والتطورات السياسية الأخيرة في لبنان، وتداعيات تلك التطورات على العلاقات بين إيران ولبنان. الانتخابات البرلمانية - يونيو



: ٢٠٠٩

في آخر انتخابات برلمانية، والتي جرت في التاسع من يونيو ٢٠٠٩ يمكن ملاحظة وجود رقابة ومنافسة شديدة بين جناحين رئيسيين هما جماعة الثامن من مارس التي تشكلت في أعقاب الاعتصامات التي جرت في عام ٢٠٠٥، ونظمها حزب الله في بيروت، وقد كانت معارضة لنزع سلاح حزب الله من جهة، وتحظى بتأييد من سوريا ودعم المقاومة في مواجهة إسرائيل من جهة أخرى. تشكلت هذه الجبهة من حزب الله، وبنية برى عن حزب

مما لا شك فيه أن الانتخابات النيابية اللبنانية التي جرت في التاسع من يونيو ٢٠٠٩ قد أدخلت لبنان في مناخ سياسي جديد، وعلى عكس ما كان يحلله الكثيرون، فإن حزب الله لم يتمكن من الاستمرار في مسيرته الناجحة التي كان عليها، بل وعجز عن تحقيق النصر في الانتخابات.

وكنتيجة لهذه الهزيمة فإن

جماعة ١٤ مارس استطاعت - بتأييدها رئاسة نبيه برى للبرلمان للمرة الخامسة على التوالي - استطاعت أن تعين "فريد مكارى" - من جناحها - نائبا للرئيس برى، بل وبدت مستعدة لحالة التبعض القومي في لبنان ووجود أكثر من ثماني عشرة طائفة وتيارا سياسيا فيما بينها، وذلك جعل تشكيل الحكومات في لبنان أمرا معقدا وصعبا، على النحو الذي يبدو معه أنه لا سبيل أمام اللبنانيين سوى التوافق فيما بينهم من أجل إدارة شئون الدولة.

أمل والحزب العلماني الحر بقيادة الجنرال ميشيل عون. وعلى عكس نصر الله ونبيه بري وكلاهما مسلم فإن عون مسيحي ماروني، ومن ثم فقد كان يحظى بدعم وتأييد المسيحيين اللبنانيين.

في مقابل هذا الجناح، كان يوجد تحالف ١٤ مارس الذي تشكل في عام ٢٠٠٥ بعد شهر من اغتيال رفيق الحريري، وذلك عبر تظاهرات ضخمة نظمت في العام ٢٠٠٥ ورفعت شعارات المعاداة ضد سوريا، وهو الأمر الذي أدى إلى خروج القوات السورية من لبنان بعد (٢٩) سنة، وقد تشكل هذا التحالف من السنة الدروز والأحزاب المسيحية.

أثناء هذه الانتخابات التي أقيمت وسط تدابير أمنية شديدة، وبمشاركة مراقبين محليين وأجانب، أدلى ثلاثة ملايين و٢٦٠ ألف لبناني بصوتهم لانتخاب (١٢٥) نائباً من مجموع ١٢٨ مقعداً هي عدد مقاعد البرلمان اللبناني. (الجدير بالذكر أن المقاعد الثلاثة المتبقية يتم اختيار أفرادها بالتعيين).

من جانب، كان وزير الداخلية اللبناني - خلال حوار مع مراسل قناة العربية الإخبارية في بيروت - قد أعلن عن رضائه تجاه مسيرة الانتخابات البرلمانية، وذلك في إطار حديثه عن تمكن جماعة الثامن من مارس المشكلة من حزب الله وحلفائه في الانتخابات، من الحصول على ٥٧٪ من مقاعد المجلس.

في هذه الانتخابات قام الجناحان الرئيسيان - بدلاً من طرحهما المشكلات والقضايا الداخلية في الدولة - عمداً إلى طرح قضايا السياسة الخارجية، وجعلها محور برامجهما الانتخابية، فجماعة حزب الله المعارضة من جانبها كانت تتهم الأغلبية بأنها تابعة للولايات المتحدة، وأنها تسعى في النهاية إلى التقارب مع الحكومة الإسرائيلية. من جانبهم فقد كان سعد الحريري والجناح المسيحي المؤيد له يتهم حزب الله والحزب المسيحي المؤيد له برغبتهم وسعيهم نحو تحويل قبلة القرار اللبناني صوب سوريا وإيران.

مع إعلان نتيجة الانتخابات قام المسئولون في حزب الله بقبول الهزيمة بشكل صريح معلنين تسليمهم ومؤكدين على "أننا نحترم رأي الشعب اللبناني الذي خرج عبر صناديق الانتخابات". الجدير بالذكر هنا هو أن أحد عشر مقعداً فقط هي التي حصل عليها حزب الله في حين حصل مؤيدو ميشال عون على بقية المقاعد التي حصل عليها تحالف نصر الله، وهو التحالف المدعوم من سوريا كما سبق القول. المؤكد هنا أن بعض المحللين يعتقدون في أن حزب الله قد تمكن من إرسال جميع مرشحيه إلى المجلس، ولكنه لم يتمكن من أن يحقق لنفسه حصة أو نصيباً أكبر مما كان له قبل ذلك.

حزب الله والانتخابات الأخيرة:

يشخص بعض المحللين أسباب فشل وإخفاق حزب الله في الانتخابات الأخيرة على النحو التالي:

أ- المساعدات المالية الغربية لجماعة ١٤ مارس، وهو الدعم الذي دفع هذه الجماعة لتقوم بشراء الأصوات، وذلك بحسب الاتهامات التي وجهتها القوى المعارضة لها.

ب- هجوم اللبنانيين المقيمين في الخارج للتصويت في الانتخابات، الأمر الذي أصاب جماعة الثامن من مارس بالهزيمة.

الجدير بالذكر هنا أن اللبنانيين المقيمين في خارج لبنان يشكلون رقماً سكانياً يفوق ما يشكله اللبنانيون في الداخل.

ج- بعض التدايعات السلبية لحرب الثلاثة والثلاثين يوماً التي جرت في أغسطس ٢٠٠٦، والتي أسفرت بدورها عن عدم رضا بعض الأجنحة والطبقات في المجتمع اللبناني.

حزب الله ومستقبل العلاقات الإيرانية - اللبنانية:

على الرغم من أن حزب الله لم يتمكن إلا من الفوز بأحد عشر مقعداً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا أنه قد تمكن من المحافظة على - وحماية - وزنه ومكانته في الساحة السياسية اللبنانية، وهو ما سيجعل الحكومة الجديدة برئاسة سعد الحريري مضطرة إلى التوافق مع السيد حسن نصر الله لتشكيل هذه الحكومة. في هذا الصدد يُذكر أن الجلسات والاجتماعات المتعددة التي جرت بين حسن نصر الله وقادة التيارات السياسية في لبنان قد دلت على استعداد حزب الله للدخول في مرحلة جديدة من حيث طبيعة نشاطاته وممارساته في داخل لبنان. إن نصر الله يعلم جيداً أن سياسة الغرب تهدف إلى عزل حزب الله من الساحة السياسية اللبنانية ونزع سلاحه بالكامل، وعلى هذا فإن حسن نصر الله قد تمكن عبر سياسة ذكية وعاقلة أن يخرج موضوع نزع سلاح حزب الله من دوائر النقاش بين القوى السياسية اللبنانية الداخلية، بل ووضع الحكومة في شروط وظروف جعلتها ملزمة بالتعاون مع حزب الله.

خلال الشهور الأخيرة أخذ تيار جديد يتشكل في الدول العربية ويروج في المناخ السياسي الإقليمي أن ثمة أفقاً جيداً لإقامة السلام مع إسرائيل قد بدا قائماً، ويقف على رأس هذا التيار الرئيس المصري حسني مبارك، رئيس الدولة التي أنزلت ضربة شديدة على الفلسطينيين عندما انفصلت عن الجبهة العربية المناهضة لإسرائيل، والقيام بتطبيع العلاقات معها. ومن ناحية أخرى، فإن ثمة تيارات خفية تعمل داخل سوريا - حليف إيران وحزب الله - من أجل ترجيح عقد صفقة، والتعاطي مع إيران باتت في حيز التنفيذ.

في هذا الصدد أيضاً تعمل الحكومة التركية على تهيئة الأجواء المطلوبة من أجل عقد اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل يتم بمقتضاها اقناع إسرائيل بإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا.

على الرغم من أن تصرفات الحكومة اليمينية الإسرائيلية

بزعامه نتانياهو يمكن أن تدفع المشروع التركي إلى التأخير إلا أن تحطيم تابوت منع إقامة العلاقات مع إسرائيل لدى القادة العرب قد بات يشكل جرس إنذار للجماعات والقوى الفلسطينية المقاومة، ولحزب الله على السواء.

على الرغم من أن حزب الله لن يتمكن مستقبلاً - على الأقل في المستقبل القريب - من تحقيق الأغلبية اللازمة من مقاعد الحكومة من أجل التمتع بسلطة الفيتو، إلا أنه سيتمكن من خلال وجوده من الحيلولة دون تحقق التوجهات الغربية الحادة للحكومة سعد الحريري المزمع تشكيلها. وعلى هذا الأساس يتوقع أن تودع العلاقات اللبنانية الإيرانية مسيرة استقرارها ووتيرتها التي كانت عليها في السنوات الماضية.

في ظل هذا المناخ الجديد، يتوقع أن تعتمد السياسة الخارجية لدولتنا أن تؤسس علاقاتنا مع حزب الله ولبنان في قالب جديد مع الاحتراز من أية انزلاقات في دوائر صراعية داخل لبنان.

من هنا فإنه من شأن حفظ التعامل مع الحكومة اللبنانية الحالية أن يمنع - ويؤمن إلى حد ما - من الانزلاق الكامل للحكومة الجديدة في ثياب الغرب، وأن يقلل من سوء ظنها تجاه العلاقات الكائنة والقائمة بين إيران وحزب الله.

في ظل هذه الظروف، يجب أن يسعى حزب الله إلى تهدئة الأجواء ومهيئتها من أجل أن يتمكن مجدداً من استرداد وتجديد، بل وتحديث فعالياته السياسية داخل لبنان.

ليبرمان في وادي النيل

ما الأهداف التي يسعى إليها؟

د. صبرى انوشه ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٩/٥

صرح وزير الخارجية الإسرائيلي أثناء إقامته في إثيوبيا قائلاً "إن أفريقيا أيضاً يمكنها المساعدة في عملية السلام بالشرق الأوسط"، ثم انتقل ليبرمان من إثيوبيا إلى أوغندا للمشاركة في الاحتفال بذكرى عملية "انتبه"، تلك العملية التي حدثت في عام ١٩٧٦، حينما قامت الوحدات الخاصة بالجيش الإسرائيلي بالذهاب إلى "انتبه" لتحرير رهائن إسرائيليين من بينهم يوني نتانياهو شقيق رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي والذين كانوا قد اختطفوا من قبل بعض الميليشيات الفلسطينية هناك.

فقد كانت أوغندا موضعاً لاهتمام إسرائيل على الدوام، حيث كانت الأخيرة تعمل على تمويل الجماعات الجنوبية في السودان بالأسلحة والذخيرة، ثم جاءت كينيا المحطة التالية لزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي والتي تعد مركزاً لعمليات الموساد في القارة الأفريقية، ومركزاً للتجمع الاقتصادي الصهيوني، خاصة تجارة الشاي والبن والتبغ، وقطعاً راح ليبرمان يعمل على تأمين الأهداف الاستراتيجية الصهيونية في هذه المنطقة الحساسة سواء في إثيوبيا، أو كينيا وأوغندا (المصدرين لمصادر مياه النيل)، وتباعاً كانت هناك مخاوف في السودان ومصر خاصة خلال فترة العقود الستة الأخيرة من التحركات الشيطانية للنظام الصهيوني في دول منابع مياه النيل، وقد استطاع هذا النظام الاستفادة من حضوره بتلك

لقد تصاعد الاهتمام العالمي بالقارة السوداء في عام ٢٠٠٩، ولعل الزيارات الرسمية من قبل رؤساء الدول لهذه القارة إحدى مؤشرات هذا الاهتمام المتزايد، ففي فبراير من هذا العام، قام "هوجين تاو" الرئيس الصيني بزيارة ثمانى دول أفريقية (الكاميرون - ليبيا - السودان - زامبيا - نامبيا، جنوب أفريقيا - موزامبيق وبيوتل)، وكذا سعت روسيا لإحياء دورها في قارة أفريقيا عبر تنظيم زيارة رسمية للرئيس الروسى ميدفيدف، إذ قام بالفعل في يونيو بزيارة مصر - نيجيريا، نامبيا - وأنجولا. وكذا قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون بزيارة في أغسطس الماضى لسبع دول أفريقية (كينيا - جنوب أفريقيا - أنجولا - الكونغو الديمقراطية - نيجيريا، ليبيا وغانا).

ومن ناحية أخرى، رأينا زيارة "ليبرمان" رئيس الحزب الصهيونى المتشدد "إسرائيل بيتنا" ووزير خارجية حكومة احتلال الأراضي الفلسطينية للقارة السوداء من أجل تفعيل العلاقات الصهيونية الثنائية مع دول القارة، والتي بدأت في بداية شهر سبتمبر بزيارة إثيوبيا.

لقد كانت إثيوبيا على الدوام ثقل النظام الصهيونى حيال أفريقيا، وفي هذا السياق، نشرت صحيفة "السياسة" الكويتية قبل عامين عن وثيقة كشفت من خلالها الدور الصهيونى في تشجيع الجيش الإثيوبى في الحرب على الصومال. وقد

التواحي الاستراتيجية من القارة في إدارة علاقاته مع مصر. وهنا نلاحظ أن تلك الدول الأفريقية تحديداً تتحكم في مياه النيل، فإثيوبيا تشرف على مياه بحيرة تانا النابعة من مياه النيل الأزرق، وكذا بحيرة فكتوريا المكونة لمياه نهر النيل الأبيض، الواقعة في سيادة كلا من أوغندا وكينيا.

وقد سبق وأكد وزير الخارجية الصهيوني على الدخول مع ثلاثتهم (إثيوبيا - أوغندا - كينيا)، في مشروعات كبرى خاصة بمياه النيل والسدود ومشروعات الري، ثم سرعان ما توجه ليبرمان من الشرق إلى غرب أفريقيا، لزيارة نيجيريا وغانا، وقطعاً هناك جملة من الأهداف الاقتصادية والأمنية ومن أهمها:

١- تعدد نيجيريا من أكثر دول أفريقيا كثافة سكانية، وأكثر سكانها ٦٠٪ مسلمين، إضافة إلى دور قائدها المؤثر في سائر دول غرب أفريقيا، علاوة على الدور التي تقوم به الكنيسة النيجيرية إزاء الحركة التنصيرية في دول هذه المنطقة. ومن هذا المنطلق قام النظام الصهيوني وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية بتوطيد علاقاته مع القيادات النيجيرية السياسية لاسيما أسرة السلطان سوكتو (أحفاد الشيخ عثمان دان فوديو مؤسسة

الحكم الإسلامي في شمال نيجيريا).

٢- تدعيم العلاقات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية - النيجيرية، مع الأخذ في الاعتبار أن الحرس الرئاسي لنيجيريا يتم تدريبه من خلال الموساد الإسرائيلي، إضافة إلى تحديث وتقوية "أبوجا" قواتها البحرية بالأسلحة والتجهيزات من إسرائيل.

٣- البترول هو المحور الاقتصادي النيجيري، وهناك أكبر شركات البترول الأمريكية "شيفرون" والشركة البريطانية "بريتش بتروليوم" لصناعة البترول في نيجيريا، والأهم أن رؤوس أموال هاتين الشركتين هي صهيونية بالأساس.

٤- والأهم أيضاً أن مدينتي أبوجا ولاجوس النيجيريتين من أهم بؤر غسل الأموال في العالم، ويلاشك أن النظام الصهيوني يقوم بالدور المؤثر في تنشيط هذه التجارة.

إضافة إلى زيارة الرئيس الأمريكي أوباما لدولة غانا والتي دائماً كانت محط اهتمام السياسة الأمريكية، والتي ستضيف كذلك وزير الخارجية الصهيوني من أجل التنسيق على تدعيم نفوذ الدور الأمريكي والإسرائيلي هناك، حتى تكون مركزاً لنشر السياسة الأمريكية الإسرائيلية في غرب أفريقيا.

الحرب الحادية عشرة الحرب التي دارت رحاها في الشرق الأوسط

كيهان (الدنيا) ١٩/٩/٢٠٠٩

كل ست سنوات يتعرض قطاع من الأمة الإسلامية في الشرق الأوسط لعدوان وغزو مثلث الاستكبار الذي كان قد عسكر في قلب المنطقة. وقد اشتدت هذه الحملات في العقد الأخير بحيث فرضت على الأمة الإسلامية أربع حروب على يد مثلث الاستكبار (من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨، أي في أقل من ثمانى سنوات، حربان في حدود إيران الشرقية والغربية، وحربان في شمال وجنوب فلسطين المحتلة (لبنان وغزة).

وليس من الصعب علينا تحليل هذا الوضع؛ أي أننا كلما تقدمنا قام ذلك المثلث المشثوم بتوسيع جرائمه وذباثحه وتهديداته في المنطقة، وكان ظاهر الأحداث استعراض القوة أما باطنها فكان يظهر خوف المستكبرين، فقد كان فراعنة العصر يبرزون مخالبهم وأسنانهم على المملأ ويسفكون الدماء،

عشر حروب في أقل من ستين عاماً ليست مزحة، فالشرق الأوسط الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية قد فتح ذراعيه لعشر حروب كان مؤسسها الأصليون هم مثلث الصهيونية الدولية والولايات المتحدة وانجلترا، هذا بالإضافة إلى بعض الأزمات والصراعات الأقل حدة التي حدثت في هذه المنطقة الإسلامية، فعام ١٩٤٨ كان بداية احتلال فلسطين وبعد ذلك حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ١٩٨١ (حملة صدام على إيران الثورية بتحريض من الخارج)، و ١٩٨٢ (حملة الصهاينة على لبنان) و ٢٠٠١ (احتلال أفغانستان)، ٢٠٠٣ (احتلال العراق) و ٢٠٠٥ (حرب الثلاثين يوماً على لبنان) و ٢٠٠٨ (حرب الإثنين وعشرين يوماً في غزة)، وقد حدثت سبع حروب من هذه الحروب العشر في الدود الفلسطينية، وثلاث حروب منها في حدود إيران الثورية؛ أي في المتوسط

لا يسفكون الدماء بل يبيدون البشر من فلسطين ولبنان إلى العراق وأفغانستان. عشر حروب (مريرة) فرضت على الشعوب المظلومة بالمنطقة حتى يجثوا أم قرى العالم الإسلامي (إيران) من ناحية، وقضية المسلمين وقبلتهم الأولى (فلسطين والقدس) من ناحية أخرى، بعمل كماشة هجومية، وقد ظل العدو دائماً في حركة وسعي، خاصة من النصف الثاني من الستين عاماً التي أعقبت عام ١٩٤٨ حتى يقضى تماماً على الحركة واليقظة الإسلامية. وفي سبيل ذلك، لم يتورع عن تجاهل كافة القوانين الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلقائها خلف ظهره، ولكن اختلف هذان النصفان تماماً. ففي الثلاثين سنة الأولى كلما حدث انتصار كان لصالح العدو الصهيوني، وفي الثلاثين عاماً الثانية برغم أن الأمة الإسلامية كانت قد تعرضت أيضاً للظلم مرة ثانية إلا أن النصر كان حليفها، وكانت الهزيمة من نصيب الاستكبار، لأن حركة التاريخ كانت قد تغيرت من الأساس.

وقد بدأت حروب الفترة الثانية بتحريض صدام حسين بشن الحرب على أم قرى اليقظة الإسلامية، وإنه يجب عليه أن يطفى نور الله في إيران بالدعم الأمريكي والبريطاني والفرنسي والألماني والسوفيتي وبمساندة جبهة العرب الرجعيين وغيرهم، ولكن أصبحت هذه الشعلة ناراً على روح صدام نفسه وجعلت جسد الأمة الإيرانية جسداً صلباً، وفي الواقع فقد أظهر الشرق الأوسط الجديد صورته الحقيقية ليس بمشروعه العقيم لحكومة المحافظين الجدد وعلى رأسها بوش بل انتصار الأمة الإيرانية في حرب الثماني سنوات المفروضة. وظل مثلث الاستكبار بعد ذلك في حركة دائبة في الحد الفاصل بين الحدود الإيرانية والفلسطينية حتى يعثر على ثغرة أو نقطة ضعف يبدأ منها ضرباته المتتالية.

ووقف المكر الإلهي ومكر الفراعنة المعاصرين وجهاً لوجه، وظل الفراعنة الجدد من ناحية، يمارسون القتل الجماعي في الحروب الضارية، ومن ناحية أخرى، يتبعون سياسة التقسيم والفرقة بالجلوء إلى الحرب الناعمة.

الإسلام الإرهابي، إيران الإرهابية، المذهب الشيعي الإرهابي، فقد كانت هذه مشروعات تم تنفيذها مرات ومرات وبمیزانيات ضخمة لجعل المستضعفين في المنطقة شيعاً وأحزاباً على الطريقة الفرعونية وتهيئة المجال لاستبعاد الشعوب مرة ثانية.

ولكن ماذا كان يفعل فرعون بجانب عمليات القتل الواسعة؟ "إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم أنه كان من المفسدين" آية ٤ سورة القصص. ولكن الله تعالى كانت له إرادة أخرى ولم يكن من الممكن أن يكون هناك معارض لتلك الإرادة "ونريد أن نمن على الذين استضعفوا

في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون" (الآيتان ٦٥، ٦٦ سورة القصص) صدق الله العظيم، وقد رأينا بأعيننا طليعة إرادته القاهرة في نفس الشرق الأوسط الإسلامي.

وقد بدأت الآن الحرب الحادية عشرة. فعندما أصابت شوكة حزب الله عين النظام الصهيوني ومثلث الاستكبار في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً في لبنان وبعد ذلك تحولت غزة الصغيرة ولكن العزيزة في حرب الاثنين وعشرين يوماً إلى لقمة محشورة في حلق - أكثر ضرراً من العظمة - بالإضافة إلى الهزائم المحزنة في أفغانستان والعراق، بدأت أجهزة التجسس وإدارات الموساد والسياسة ووكالة الاستخبارات وغرفة الحروب الثقافية القذرة، بدأت في التأمل وتقييم الأوضاع. أربع هزائم كبيرة ومذلة في بداية القرن الميلادي الجديد؟!

وهذا الشكل ليس بعيداً أن تنهار إسرائيل أو حتى تتردد نغمة الثورة الإسلامية على الألسنة في أوروبا، وكانت خلاصة أسابيع أو شهور من البحث في أجهزة الاستخبارات وغرف التفكير، مشروع الحرب الحادية عشرة بأبعادها المتشعبة، ذلك المشروع الذي كان من الممكن في نهايته أن يؤدي إلى الحرب الشرسة ولكن كانت مرحلته الأساسية هي نفس الحرب الناعمة وهي الحرب الصامتة وتسميم الأفكار وتثبيط الهمم والعزائم وبث الفرقة في أم القرى وشق جبهة المقاومة الإسلامية في إيران وإثارة التوتر الداخلي، وبالتالي إما أن يحقق المشروع أقصى النتائج وتنهار إيران من الداخل ويصبح ذلك الأمر بداية هزيمة الأمة الإسلامية أو يصل إلى أقل النتائج وهو انشغال مركز قيادة الجبهة الإسلامية الكبرى بنفسه بحيث يستطيع مثلث الاستكبار أن يطوى سجل العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين وسوريا وغيرها من الدول دفعة واحدة ويجبر إيران أيضاً في التحدي النووي على الجلوس على مائدة المفاوضات من موقف الضعف، وقد بدأت المرحلة الجديدة للحرب الحادية عشرة - الحرب الناعمة - أثناء انتخابات الرئاسة الإيرانية وما وقع من أحداث غريبة من النزول إلى الشوارع وتنفيذ تمثيلية الديمقراطية وغرس شبهة التزوير في الأذهان والتشكيك في الانتخابات وسلب الثقة من الشعب، وسلب شرعية النظام وعمليات الاغتيال الغامضة والمثيرة للشكوك من شوارع طهران إلى حدود كردستان وسيستان وبلوتشستان، وافتعال المواقف والتمثيلات الفنية - الاستخبارية! من الفتن والجرائم، واستغلال نقاط ضعف بعد شخصيات الأحزاب السياسية على أساس النموذج الصهيوني القذر "نظرية التمثيل" ودفعهم نحو المسارات الانتحارية وطرق اللا عودة وأخيراً استثمار عدة أسابيع من أجل يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، أي نفس يوم الأس ٢٧ شهر يور ١٣٨٨ آخر جمعة من شهر رمضان المبارك يوم

القدس العالمى وهؤلاء الذين تصدروا الساحات الإعلامية والانترنت والقنوات الفضائية فى الأسابيع الأخيرة، يؤيدون ان العدو لم يقصر فى هذا الزحف العسكرى من أجل الحرب الحادية عشرة، وكان مقررأ أن تنفجر المرحلة الثانية من انقلاب "الناعمين" الفاشل من قلب مسيرة يوم القدس العالمى وأن يقضى الصهاينة المجرمون وحلفاؤهم الخبثاء فى الولايات المتحدة وبريطانيا على القضية الفلسطينية وقضية "الحكم الإسلامى" فى شوارع طهران، وكانت هذه التعبئة وهذا الزحف غير مسبوق، وكانوا قد زرعوا التلسكوبات ووجهوا أنظارهم نحو أم قرى العالم الإسلامى، ولم يدعوا زئيراً إلا وأطلقوه، نعم فقد كان الفراعنة يريدون تقسيم الشعب الإيراني وتحويله إلى شيع وأحزاب، وقد استعدوا للقرار البريطانى الأمريكى "فرق واسحق" والذى كان قد أيده الإسرائيليون أيضاً، وأحدثوا ضجة كبيرة، ولكن فى منتصف نهار يوم الجمعة - من أيام الله العظيمة - وبينما كانت سماء الله تسقط قطرات الرحمة بهدوء على جسد وروح أمة عظيمة - انطلق ملايين الشرفاء فجأة قى شوارع هذه العاصمة كالسيل وكنسوا غبار إدعاءات آلة الحرب الناعمة للعدو، وبالأمس انطلقت فى طهران واحدة من أفضل مسيرات يوم القدس - وربما أفضلها على الإطلاق - وكانت حماقة العدو فعلت فعلتها، فإذا كان البعض كان يعتقد فى السابق أن مسيرة يوم القدس فرض كفاية!

- والآن بحمد الله تعالى شارك فيها الشعب ولا يصح ألا نشارك فيها نحن أيضاً - فقد تصور العدو بحماقته أن الحضور فى هذه المعركة الكبرى فرض عين...، فهذه الأمة التى سجلت فى انتخابات ٢٢ خرداد رقماً قياسياً فى عدد الناخبين وهو ٤٠ مليون ناخب قد سجلت بالأمس رقماً قياسياً جديداً لمسيرة يوم القدس، وبالأمس ولثانى مرة خلال الثلاثة أشهر تم استفتاء كبير على الجمهورية الإسلامية وكشف المعدن الحقيقى للشعب الإيراني، فأين هذه الملايين من الشعب

الثائر، وأين هذه الآلاف من الأشخاص الغافلين! قل لأعداء الأمة الإيرانية! "موتوا بغيظكم".

إن الحرب باقية لا محالة طالما بقى الظلم والاستكبار والاستضعاف، ومادام العدو موجود فالحرب موجودة، ومادامت الحرب موجودة فأمتنا أيضاً موجودة، ولكننا هنا لن ننسى أبداً لطف الله ورحمته وعنايته الخاصة، تلك العناية التى رافقت الأمة الإيرانية فى الثلاثين عاماً، وردت كيد الأعداء فى نحورهم، ونحن فى هذه الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك نتضرع أمام العزيز القهار ونقدم له خالص الشكر والحمد على أنه ألبس الأمة الإيرانية خلال الثلاثين عاماً الدرع الواقية التى لا تنكسر.

وندعو بدعاء الإمام موسى الكاظم عليه السلام التحية والثناء:

"إلهى كم من عدو انتضى على سيف عداوته، وشحذ لى ظبة مديته وأرهف لى شباحده، وداف لى قواطل سمومه، وسدد لى صوائب سهامه ولم تنم عنى عين حراسته، وأضمر أن يسومنى المكروه، ويمزغننى زغاف مراراته نظرت لى ضعفى عن احتمال الفوادح وعجزى عن الانتصار ممن قصرنى بمحاربتة، ووحدتنى فى كثير ممن نالونى وأرصد لى فيما لم اعمل فكرى فى الإرصاء لهم بمثلة فأيدتنى بقوتك وشددت أزرى بنصرتك وقللت لى حده وخذلته بعد جمع عديده وحشده وأعليت كعبى عليه، ووجهت ما سدد لى من مكائده إلية، ورددته عليه، ولم يشف غليله ولم تبرد حزازات غيظه، وقد عض على أنامله وأدبر مولياً قد أخفقت سراياه، فلك الحمد يا رب من مقتدر لا يغلب وذى اناة لا يعجل، صل على محمد وآل محمد واجعلنى لنعمائك من الشاكرين ولأولئك من الذاكرين".

(دعاء الجوشى الصغير)

محمد ايمانى

قراءة في الأزمة اللبنانية..!

وطن امروز (الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٩/١٥

فإن تقديم مثل هذه القائمة لرئيس الجمهورية اللبنانية من جانب رئيس الوزراء المكلف - كان هو الدعم الخارجي الواسع لسعد الحريري، فخلال السبعين يوماً التي انشغل فيها الحريري بالتشاور من أجل تشكيل الحكومة اللبنانية كرر الإتصال بالسعودية عدة مرات خاصة بشخص "خوجه" السفير السعودي وهذا السفير السعودي السابق في لبنان يتمتع بنفوذ كبير في هذه الدولة الشرق أوسطية الصغيرة، ولديه قدرة كبيرة على تغيير المعادلات التي تحكم لبنان، بل إن الحريري سافر إلى السعودية بنفسه مرتين خلال هذه الفترة القصيرة من أجل الحصول على تكليف، حيث كانت إحدى هاتين المرتين قبل نحو يومين من تعريف أعضاء الحكومة وبعد عودته من هذا السفر وبينما حظي بالدعم السعودي التام قدم الحريري حكومته المقترحة لميشيل سليمان بحضوره في قصر بيت الدين. وخلال فترة السبعين يوماً بدلاً من أن يخصص الحريري زعيم تيار المستقبل وقته للتشاور مع زعماء المعارضة، ويجادل الأخذ برأيهم في حكومته جلس يتشاور مع سفراء الدول الأجنبية في لبنان وعلى رأسهم السفير الأمريكي، وكانت السيدة ميشيل سيسون السفيرة الأمريكية في لبنان، والتي حلت مؤخراً محل جفري فيلتان السفير الأمريكي السابق في لبنان كانت من بين الأشخاص الذين قدموا أغلب المشاورات للحريري الشاب عديم الخبرة في إطار تشكيل الحكومة. ولذا، فإنه بالنظر إلى أن سعد الحريري لم يستطع كسب رضا سائر الطرق اللبنانية في إطار تشكيل الحكومة فقد كان واضحاً من البداية أن ميشيل سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية لن يرضى بهذه الحكومة. وبرغم كل هذه الأوضاع يبدو أن استقالة سعد الحريري كانت سيناريو تم إعداده مسبقاً، وكانت قد جرت كافة التجهيزات من أجل الوصول إلى هذه النقطة، وسعد الحريري على يقين الآن من أنه سيحظى بالأغلبية في البرلمان، وأنه سيكلف مرة أخرى من جانب رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة، ومع هذا لو استمرت شطحات سعد الحريري كما كانت من قبل فإنه من الممكن أن يوقع لبنان في أزمة كبيرة، وفي تلك الدولة التي تشتهر لدى الخاص والعام بسبب وجود الفرق والقوميات المتعددة، والبنية المتنوعة الفريدة من نوعها لا يستطيع أي تشكيل أن يكون هو الحل باستثناء حكومة الوحدة الوطنية، ذلك القالب الذي إن زاد أو قل قليلاً من الممكن أن يصل بعروس الشرق الأوسط إلى نقطة الانفجار.

بقدر ما كان تعريف الحكومة اللبنانية من جانب سعد الحريري أمراً مفاجئاً وغير متوقع، فقد كانت استقالته وانصرافه عن تشكيل الحكومة أمراً محتملاً ومتوقفاً، فبعد مرور أكثر من سبعين يوماً قدم الحريري لرئيس الجمهورية اللبنانية قائمة بأسماء أعضاء حكومته في الوقت الذي كانت قد زادت فيه مطالبات الفرق والأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة كان يبدو أن لبنان لن تتحمل هذا الوضع السيئ المضطرب أكثر من ذلك، ومع هذا أحدثت حكومته المقترحة ضجة كبيرة، ولم تقلل الأزمات المشتعلة في هذه الدولة الشرق أوسطية الصغيرة، ليس هذا فحسب، بل تسببت في تصاعدها بشكل ملحوظ. وبرغم أن الفرق اللبنانية المختلفة قد اتفقت بعد فترات من الصراع بشأن تشكيل حكومة مؤلفة من ٣٠ وزيراً منهم ١٥ للأغلبية وعشرة للمعارضة وخمسة لرئيس الجمهورية، إلا أن الحريري رفض هذا التشكيل لأنه كان سيتعين عليه بناءً على هذا التشكيل أن يختار وزراء المعارضة وفقاً لمشورتهم ورأيهم وليس طبقاً لرأيه الشخصي، وهنا ظهر أكبر خلاف مع حزب الله والتيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون. وفي آخر مرحلة وهي تحديد نصيب ميشيل عون لم يتمكن الطرفان بعد وقت طويل من التوصل إلى اتفاق، وفضل سعد الحريري أن يقدم لرئيس الجمهورية حكومته المقترحة بدون أخذ موافقة التيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون وسائر فرق المعارضة. وكان ميشيل عون قد طلب من سعد الحريري قبل هذا أن يخصص للتيار الوطني الحر عدة وزارات هامة واستراتيجية، وتعيين صهره جبران باسيل وزيراً للمواصلات، وكان هذان المطلبان هما المطلبان اللذان لم يكن ميشيل عون مستعداً للتخاذهما بشأنهما، وكان الحريري أيضاً لديه عزم أكيد على عدم قبولهما، وفي آخر الأمر كانت قائمة الحريري المقدمة لميشيل سليمان أيضاً هي القائمة التي لم يراعى فيها أي مطلب من مطالب الجنرال ميشيل عون. وعلى عكس والده الذي كان يحاول دائماً مراعاة مطالب المعارضة وسائر الفرق اللبنانية في تشكيل الحكومة، لم يطلب الحريري عديم الخبرة أي رأى من المعارضة، وقام بتعريف الحكومة دون الإلتفات إلى ملاحظاتهم. وبدلاً من أن ينظر إلى نفسه كرئيس للوزراء، والذي يهيمه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وحفظ الانسجام الداخلي نظر إلى نفسه في هيئة زعيم تيار المستقبل ومجموعة ١٤ آذار / مارس، والتي رسالتها حفظ مصالح مجموعته وأنصاره. ولهذا السبب

الكشف عن تفاصيل جديدة حول الانقلاب المخملي الفاشل

جوان (الشباب) ٢/٩/٢٠٠٩

من أوكرانيا، هذا بالإضافة إلى تدعيم قواتها البحرية بأنواع جديدة مثل بالجرّد من الولايات المتحدة وتركيا وروسيا. وتفيد المعلومات أيضاً، أن كازاخستان قد قامت في عام ٢٠٠٤، بزيادة حجم قواتها البحرية من ثلاثة آلاف جندي إلى خمسة آلاف، علاوة على دخول عدد ١٠ فرقاً لحراسة الحدود، وبعض الفرقاطات الصغيرة المحملة جواً، بالشكل الذي يجعلها ثاني دولة بعد روسيا من حيث تدعيم القوات البحرية من الدول المطلة على قزوين.

ومن ناحية أخرى، نجد أن تركية القوات البحرية الأذربيجانية بها وحدات من الفرقاطات المحملة جواً، والإمداد والحراسة، إضافة إلى كتائب المدفعية والقوات الخاصة الموجودة بالقوات البحرية من نوع "كريتون"، والمعروف أن القوات البحرية الأذربيجانية تلقى تدريباتها سواء في الولايات المتحدة أو تركيا.

وفي هذا السياق، نجد أن البتاجون يهتم بشكل خاص بقزوين حتى إنه خصص ١٣٠ مليون دولار لتنفيذ طرح "حراسة قزوين"، هذا الطرح الذي قد تم تدوينه في البتاجون منذ عام ٢٠٠٣، وهو عبارة عن وحدات خاصة لعناصر شرطية من الدول المطلة على قزوين للتصدي السريع في حالة الطوارئ، لاسيما أي هجمات إرهابية قد تحدث على المنشآت البترولية أو خطوط الطاقة، وهذا بالقطع غير إحداث التجهيزات التي يمكن إلحاقها بتلك القوات مثل، إحداث أجهزة الرادار التي تعتمز أمريكاً تركيبها في باكو.

هذا ويعتقد معظم الخبراء بأنه لو أن مكافحة التهريب والسيطرة الحدودية وحماية المنشآت (البترول، الغاز)، وخطوط الطاقة في محيط بحر قزوين تحتاج لترتيبات أمنية خاصة من قبيل زيادة فعالية القوات البحرية العسكرية والتنسيق بينها إلا أن تجهيز القواعد العسكرية البحرية بالأسلحة الثقيلة والمتطور غير مقبول منطقياً.

أما الإجراءات كتلك التي تقدم عليها تركمانستان فهي بالقطع تتعارض مع ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر قمة الدول المطلة على قزوين الذي عقد في طهران عام ٢٠٠٧، حيث أكد هذا البيان ضرورة العمل على الاستفادة من بحر قزوين بالشكل الذي يدعو للتعايش السلمي بين دول المنطقة دون اللجوء لاستخدام القوات العسكرية.

أقدمت تركمانستان على تأسيس قاعدة عسكرية مجهزة بالأسلحة الثقيلة والمتطورة على بحر قزوين، كما ورد في تصريحات كبار مسئولى الحكومة التركمانية، الأمر الذي قد أثار المخاوف لدى الدول المطلة على قزوين من حدوث تغييرات في المنطقة.

ووفقاً لتقرير "جوان" أي الشباب، ونقلًا عن إذاعة أخبار عن تأسيس قاعدة عسكرية جديدة لتركمانستان على بحيرة قزوين من قبل المحطة الإخبارية الأذربيجانية First The News، ضمن تقريرها الذي انتقد محاولات بعض الدول المطلة على البحيرة عسكرة هذه البحيرة من جانب واحد في ظل عدم وجود نظام قانوني واحد متفق عليه للبحيرة، واعتبر مثل تلك الخطوة المقدمة لحلبة سباق في نشر التسليح بهذه المنطقة.

وقد أشار هذا التقرير كذلك أنه علاوة على هذه الخطوة التركمانية، هناك أيضاً الوجود الروسي العسكري حول البحيرة، والذي يرجع إليه المقام الأول بين الدول المطلة على البحيرة في نشر القوات البحرية العسكرية، لاسيما وجود الأساطيل العسكرية الروسية حول البحر الأسود وبحيرة قزوين.

وفي هذا السياق، أفاد تقرير News First عن تركية الوحدات الروسية المتمركزة هناك، أن ثمة وحدات مجهزة بقوات محمولة جواً منتشرة على السواحل، إضافة إلى الوحدات المتمركزة في نقطة "ماخاتش قلعه" وكاسبسك، بحيث تشتمل هذه الوحدات الروسية على فرقاً لإطلاق الصواريخ، وقوات محمولة جواً وأنواع مختلفة من الفرقاطات البحرية، وكذا هناك في (ماخاتش قلعه) وحدة مدفعية وخفر سواحل روسية.

وأوضح التقرير أنه بالإضافة إلى القوات البحرية التركمانية، سعت تركمانستان إلى وجود بعض الأسلحة المتطورة في القاعدة العسكرية الجديدة على بحيرة قزوين مثل سرب فرقاً من نوع "جريف" مع مدفعية مسلحة بأحدث الأنواع.

وجدير بالذكر، أنه حتى عام ٢٠٠٣، كان هناك قاعدة للقوات البحرية التابعة لكازاخستان متمركزة في ميناء أكتائو على بحيرة قزوين بها فرقاً حدودية، غير أنها بعد ذلك أضافت لها فرقاً من نوع "جريف" كانت قد استقدمتها

أفريقيا وإسرائيل وضرورة التعقل في السياسات الإيرانية

جاويد قربان اوغلي | اعتماد (الثقة) ١/٩/٢٠٠٩

تأتى جولة وزير الخارجية الإسرائيلية ليبرمان في القارة الأفريقية التي تستغرق ثمانية أيام يزور خلالها خمس دول أفريقية، وذلك في إطار الجهود الإسرائيلية لمواجهة نفوذ إيران في القارة السوداء. لهذا من المهم هنا تقييم هذا الهدف والأهداف المحتملة لهذه الجولة عن طريق استعراض العلاقات الإيرانية - الأفريقية، والإشارة السريعة إلى جولة وزير خارجية إسرائيل.

ونشير في البداية إلى مبدأ "توسيع النفوذ كهدف دبلوماسي رئيسي"، وهو الهدف الذي تسعى إليه إيران وإسرائيل أيضا، فإيران تسعى مثل أى دولة أخرى إلى توسيع نفوذها في مناطق العالم ومنها أفريقيا. في السنوات الأولى للثورة كان تصور السياسة الإيرانية لأفريقيا مختلف تماما عنه في الوقت الحالي؛ حيث كان يغلب على المسؤولين السياسيين الرؤية الاستراتيجية تجاه هذه القارة، ونذكر في هذا الإطار بعض الإجراءات (مثل الأعمال الإنسانية كافتتاح مكاتب الجهاد للبناء، وإقامة المراكز العلاجية وغيرها) والفعاليات الدبلوماسية. وفي سنوات الحرب كانت هناك إلى جانب المعارك بالأسلحة في الميدان معارك دبلوماسية بين إيران والعراق لكسب التأييد الدولي، وكانت أفريقيا جزءا من ميدان هذه المعارك. ونظرا لأن الدول الأفريقية تشكل ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ونحو ثلث أعضاء الأمم المتحدة، فقد كان يمكن لهذا الأمر أن يكون دافعا قويا للدبلوماسية الإيرانية، ولهذا يمكن القول إن النسبة العظمى من الأنشطة الإيرانية في أفريقيا في العقد الأول للثورة كانت تتركز على توسيع مناطق النفوذ، وقضية تصدير الثورة، وكسب التأييد والدعم، خاصة فيما يتعلق بالحرب مع العراق. وفي تقييم عادل يجب أن نعترف بأن إيران حققت إنجازات طيبة في القارة السوداء على المستوى السياسي، ويجب أن ننتبه إلى أن إيران في الثلاثين عاما الأخيرة كانت في صدام دائم مع النظام الدولي، وبالطبع يجب اعتبار العلاقات الإيرانية - الأفريقية طيبة في ضوء تربص الدول المنافسة لنا في ميادين سياستنا الخارجية في أقصى مناطق العالم ومنها أفريقيا، وأنا أذكر أنه سواء في زيارات السيد رفسنجاني أو زيارات السيد خاتمي عندما كان كل منهما رئيسا للجمهورية كانت الدول الأفريقية ترحب بهما ترحيبا جديرا بالاهتمام. ولكن كان

العنصر المفقود في العلاقات بين إيران وأفريقيا هو العنصر الاقتصادي أو ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية، وهي الدبلوماسية التي بدأت في فترة ولاية السيد رفسنجاني والثلاثين سنوات التي تولت فيها حكومة البناء. وكانت زيارة السيد رفسنجاني لست دول أفريقية بالرغم من أنها جاءت متأخرة سنوات إلا أنها كانت تمثل ذروة التعامل الاقتصادي بين إيران وقارة أفريقيا. ففي هذه المرحلة كانت إيران مشغولة بالهجوم الدبلوماسي على أفريقيا انطلاقا من أهدافها السابقة التي خفت بعضها لتحقيق أغراض أبعد من القضايا الأيديولوجية. وقد اصطحب السيد رفسنجاني معه في هذه الزيارة وزراء اقتصاديين، ورئيس البنك المركزي وغيرهم. وقد استمر هذا التوجه حتى العام الأخير لرئاسة السيد رفسنجاني، ويجب الاعتراف بأن عهده شهد صياغة وتطبيق استراتيجيات مستدامة نسبيا لتسيير العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية. وقد بدأ الوجود الإيراني في منظمة الوحدة الأفريقية بمشاركة وكيل وزارة الخارجية الإيراني في اجتماع هراري قبل ثلاثة عشر عاما، وظلت إيران تشارك في اجتماعات المنظمة الأفريقية بصفة عضو مراقب حتى سبع سنوات مضت، ورغم أن هذه المشاركة كانت تحمل طابعا رمزيا إلا أنها هيأت الظروف الملائمة للوجود في أهم المحافل السياسية الأفريقية، كما هيأت مجالا طيبا للتشاور مع كبار مسئولى القارة الأفريقية.

وللأسف بدأت مع تولي الحكومة التاسعة الاستفادة السياسية (أو بالأحرى الدعائية) من الوجود الإيراني في الاجتماعات الأفريقية، وطرح القضايا غير المتعلقة بالشئون الأفريقية، وهو الوجود الذي أدى إلى تعرض الدول الأفريقية الأكثر ضعفا وفقر للضغوط دولية، خاصة من الدول مانحة المساعدات مما أثار حفيظة منافسينا ضد وجودنا في القارة الأفريقية. ومنذ ثلاث سنوات قام رئيس جامبيا بدعوة كل من الرئيس الإيراني أحمدى نجاد والرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز كضيوف اجتماع القمة الأفريقي المنعقد في بلاده. وكان رد الفعل الأول لحضور أحمدى نجاد هذا الاجتماع هو قطع الميكروفون عنه مما أدى إلى عدم إتمامه كلمته إلا بعد أن تدخل مسئولو الخارجية الإيرانية الذين كانوا مرافقين له وبذلوا جهودا كبيرة انتهت بإعادة إلقاء كلمة أحمدى نجاد في

الاجتماع الذي عقد بعد الظهر. ولكن هذا الأسلوب أدى إلى منع مشاركة الرئيس الإيراني في الاجتماع الذي أقيم بمدينة سرت الليبية، فقام أحمدى نجاد في الساعات الأخيرة بإلغاء سفره إلى ليبيا للمشاركة في القمة الأفريقية. ورغم أن السبب الأصلي لعدم مشاركة إيران في هذه القمة هو القرار الإيراني بإلغاء السفر، ولم يتم الإعلان عن أسباب هذا القرار المتسرع، حيث كانت الأخبار تتناول مشاركة الرئيس في القمة الأفريقية حتى قبل انعقادها بساعات. ورغم عدم الإعلان عن الأسباب إلا أن الحقيقة أن دولاً أفريقية ومنها ليبيا قد تعرضت لضغوط من جانب الدول الأفريقية الأعضاء والدول المراقبة (الأوروبية تقريباً) للوقوف ضد خطاب أحمدى نجاد مما استتبع إلغاء سفره في الساعات الأخيرة.

تأتى زيارة ليبرمان للدول الأفريقية كأول زيارة لمسئول كبير في النظام الصهيوني إلى أفريقيا منذ عشرين عاماً. ويمكن إيراد تفسيرين لهذا الغياب الطويل: أولهما أن أفريقيا لا تحتل مكاناً متقدماً في أولويات السياسيين الإسرائيليين، والثانى هو انعزال النظام الصهيوني عن القارة الأفريقية، ولهذا فمن الواضح أن زيارة السيد ليبرمان لأفريقيا قبل أن تكون مواجهة للتنفوذ الإيراني في أفريقيا إنما تهدف في المقام الأول إلى تحسين صورة إسرائيل بعد أحداث الأعوام الأخيرة، وتوسيع نطاق النفوذ السياسى والاقتصادى الإسرائيلى في أفريقيا، ويتأكد هذا من النظر في تشكيل الوفد المرافق لليبرمان وأسماء الدول المستهدفة بالزيارة، ولا تغفل أن من الطبيعى أن تعمل إسرائيل بوصفها منافساً أو عدواً لإيران على إضعاف موقف الأخيرة في العالم.

ومن حيث العلاقات الدبلوماسية لا يحظى الإسرائيليون حالياً بالوجود إلا في عشر دول أفريقية فقط، وهناك ١١ دولة أفريقية فقط لديها سفارات في تل أبيب وترتبط مع إسرائيل بعلاقات سياسية باهتة للغاية.

إيران وإسرائيل طرفان متنافسان ومتعاديان على الساحة العالمية، ومن الطبيعى أن يتوجه جزء من النشاط الدبلوماسى

لكل منهما نحو إقصاء الآخر أو تهميش نفوذه. وأنا أرى أن النظرة التى تتلخص في استغلال القارة الأفريقية كأداة تعد من العوائق التى يمكن أن تتسبب في أضرار بالغة على العلاقات بيننا وبين هذه القارة ويجب أن نتخلى عن هذه النظرة. فإيران إذا أدركت الاحتياجات الأفريقية إدراكاً واقعياً وتخلت عن السياسات الدعائية والمغامرات فسوف يمكنها الارتقاء بموقعها في أفريقيا، ويمكنها أيضاً إحباط المخططات التى تدبرها ضدها إسرائيل، بل والدول الغربية التى تعد أكبر مانحى المساعدات لأفريقيا.

فالسلك المتزن والالتزام بالقوانين والقواعد الدولية التى نعترف بها تعد من السبل التى تؤدى إلى وقوف أصدقائنا في صفنا أو على الأقل على الحياد في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، حيث يمتلك اللوى اليهود القوى، الذى يضم كبار المليارديرات اليهود والشركات الصهيونية التى تمتلك شبكات عالمية واسعة، ممارسة الضغوط على الدول في العالم، ولكن ما دمنا نواصل السياسات الدعائية التى هى في الغالب للاستهلاك المحلى، ونتصور أن السياسات الدعائية (مثل طرح قضية الهولوكوست أو محو إسرائيل من على وجه الكرة الأرضية) سوف تجعلنا كما كان يقول الشيوعيون سابقاً حماة الشعوب المحرومة في أفريقيا، فإننا يجب أن نعترف أننا بهذا نعطي إسرائيل والدول المنافسة الحجج للعمل لدى هذه الدول ضدنا، بل ولا نبقي أى طريق لمعارضة الدول الصديقة للممارسات الدبلوماسية الإسرائيلية ضدنا.

في رأى إن النظرة الاستغلالية إلى القارة الأفريقية تعد من العوائق التى يمكن أن تصيب علاقاتنا بالدول الأفريقية بأضرار بالغة ويجب أن نتخلى عنها، ولا يجب أن نعطي الآخرين الحجج، فالتخطيط والتعقل لا السياسات التى يطلق عليها السياسات الهجومية البعيدة عن العقل والمنطق يمكن أن تحد من قدرة منافسينا وأعدائنا على المناورة في العالم وفي أفريقيا على وجه الخصوص.

أهداف وأولويات زيارة ليبرمان إلى أفريقيا

وطن امروز (الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٩/٦

و حرباً نفسية ضد النفوذ الإيراني في تلك المناطق، أما فيما يخص القارة الأفريقية، خاصة دول شرق أفريقيا فلها أهمية خاصة من حيث دورها المكمل لبقاء إسرائيل. ويرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أن تلك المنطقة تحولت بالفعل إلى تكتل مناهض للنفوذ الإيراني، الذي ضاعف من استثماراته في تلك المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأسس مراكز اقتصادية وثقافية عدة بها.

أما الخبراء العرب فيعتبرون أن زيارة ليبرمان إلى أفريقيا لها أهداف استراتيجية على النحو التالي:

سيجري وزير الخارجية الإسرائيلي زيارة إلى كل من (إثيوبيا وكينيا وأوغندا ونيجيريا وغانا)، يصحبه فيها وفد من التجار والمستثمرين الصهاينة، ويعتقد العرب كما يقول المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية "إيجال بالمر"، أن الهدف الرئيسي من تلك الزيارة هو توطيد العلاقات مع دول أفريقيا.

تشير العديد من التقارير والأخبار أن عدداً من تجار ووكلاء الأسلحة الإسرائيلية سيراافقون وزير الخارجية الإسرائيلي في زيارته تلك، بينما أجرى النظام الصهيوني مباحثات موسعة مع دولة نيجيريا بشأن بيع أسلحة ومعدات عسكرية، حيث من المتوقع أن تساهم إسرائيل في مد نيجيريا بأسلحة ومعدات عسكرية لتطوير وتحديث القوات البحرية بها.

يتفق المحللون العرب مع الخبر الأمني بصحيفة "هاآرتس" بشأن مساعي ليبرمان إثبات مدى مقدرة إسرائيل على الحفاظ على وجودها ونفوذها في تلك الدول الأفريقية، موصلاً رسالة مفادها أن النظام الصهيوني مهتم بأزمات واحتياجات القارة الأفريقية وشعوبها.

من ناحية أخرى، يرى "عبد اللطيف الحناشي" الخبير في شئون الشرق الأوسط أن أهم أولويات ليبرمان من تلك الزيارة، هي تهميش دور إيران، وتقليص ومحاصرة نفوذ مصر، خاصة فيما يتعلق بمياه نهر النيل، حيث لازالت الخلافات قائمة بين مصر وكل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا بشأن حصة كل دولة من مياه النيل، من منطلق أن تفاقم الخلاف في هذا الشأن يلقي بتبعات بالغة الخطورة على الأمن القومي المصري، ويضر بمصالح السودان التي تمثل أيضاً حليفاً استراتيجياً لحركة حماس.

يرى المحللون الإسرائيليون أن الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي إلى خمس دول أفريقية تطابقت إلى حد كبير مع مساعي تل أبيب في دول أمريكا اللاتينية، حيث نشرت صحيفة معاريف عقب زيارة ليبرمان لأمريكا اللاتينية - وتحديدًا إلى (البرازيل والأرجنتين وبيرو وكولومبيا)، والتي استمرت عشرة أيام - أن زيارة ليبرمان إلى خمس دول أفريقية تمثل استكمالاً لمساعي الدبلوماسية الإسرائيلية الرامية إلى الحيلولة دون تنامي قدرة ونفوذ الدبلوماسية الإيرانية في أمريكا اللاتينية وقارة أفريقيا.

وفي هذا الصدد يقول وزير البنية التحتية الإسرائيلي عوزي لنداف، والمنتسب إلى حزب ليبرمان "إسرائيل بيتنا، وحليف حزب الليكود في الحكومة الائتلافية": لدى ليبرمان دبلوماسية فريدة ومبتكرة يسعى من خلالها لفتح قنوات اقتصادية وسياسية أمام إسرائيل في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حتى لا تتكرر في المستقبل تجربة قطع العلاقات مع فنزويلا وبوليفيا مثلما حدث خلال حرب ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩ ضد قطاع غزة.

من ناحية أخرى، يقول أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين، أن إيران تسعى لتكوين حلفاء جدد لها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وفي هذا الصدد تحدث مدير إدارة أمريكا اللاتينية في وزارة الخارجية الإسرائيلية "الكس بن تسيقي" قائلاً إن تكتلاً كبيراً من بين دول أمريكا اللاتينية لديه الرغبة في توطيد العلاقات مع إيران، ويعتقد بن تسيقي أن تلك العلاقات مع دول تلك المنطقة تتجه نحو التنسيق مع إيران في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بينما يرى معظم الخبراء في شئون أمريكا اللاتينية أن وزير خارجية إسرائيل لم ينجح في زيارته التي أجراها إلى أمريكا اللاتينية، حيث تزايد الشعور المعادي للصهيونية في تلك المنطقة، أما غالبية الإسرائيليين فيعتقدون أن الوجود الإيراني في تلك الدول سيثير كراهية شعوبها للصهيونية، وسيشوه صورة إسرائيل في أذهان الرأي العام العالمي.

من هذا المنطلق تبنت وسائل الإعلام والمحطات الإخبارية التابعة للنظام الصهيوني برامج واستراتيجيات من أجل احتواء الدور الإيراني في أمريكا اللاتينية، وشنت دعايات

الأحزاب الفلسطينية بين الماضي والحاضر

عصر إيران ١٠/٩/٢٠٠٩

الفلسطينية"، والثاني "الأصولية الإسلامية"، وقد تعهدت الحركة بالقضاء على إسرائيل وقيام الدولة الإسلامية في فلسطين. ويعتقد أنصار هذه الحركة أن رفع راية الله فوق كل أرض فلسطين أمر واجب، لأن هذه الأرض إسلامية واحتلت من غير مسلمين.

وتعتبر حماس أن الجهاد هو الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال، وأن الجهاد مسئولية المسلمين كافة، وحماس رفضت الاعتراف بالكيان الصهيوني على عكس منظمة التحرير التي اعترفت به رسمياً عام ١٩٨٨.

كانت لحماس أنشطة اجتماعية كبيرة، باتت سبباً في حسن شهرتها وشعبيتها الكبيرة بين أبناء الشعب الفلسطيني، وكان من بين صنيع حماس إنشاء المدارس والمستشفيات.

كانت ميزانية حماس السنوية نحو ٧٠ مليون دولار تصرف في المشاريع الاجتماعية، ومشاريع الخدمات وتنفيذ برامج التعليم وإنشاء المدارس والمستشفيات ودور الأيتام ومساكن الإيواء وإطعام الفقراء.

يقول "رودن باز" خبير يهودي "أن ٩٠٪ من قوة عمل المقاومة تعمل في الأنشطة الاجتماعية والثقافية".

من جانب آخر، كانت استراتيجية الجهاد عند حماس هي الأصل، وتعتقد الحركة أن السبيل الوحيد لمواجهة الكيان الصهيوني هو تعبئة الأمة الفلسطينية وقدراتها ورفع راية الجهاد ضد الكيان الصهيوني.

والأنشطة العسكرية لحماس هي إحدى آليات واستراتيجيات الحركة لمواجهة الاحتلال، وقد تشكلت كتائب "عز الدين القسام" الجناح العسكري لحماس في نفس الإطار.

وقد بدأت هذه الكتائب نشاطها عام ١٩٨٠، تؤكد أن الأراضي المحتلة هي التي تحتلها إسرائيل ولا فرق لديها بين أراضي ١٩٤٨ أو أراضي ١٩٦٧، وأن الهدف واحد، وهو استعادة كافة أراضي فلسطين المحتلة التاريخية التي تعد وقفاً إسلامياً وواجب على الأمة الإسلامية استعادتها.

وخلال حرب غزة الأخيرة قامت هذه الكتائب بعمل بطولي وصمدت أمام جيش إسرائيل ٢٢ يوماً حققت خلالها انتصاراً عظيماً وهي لا تملك غير أسلحة خفيفة محلية الصنع، لكنها انتصرت بإيمانها ولأنهم أصحاب الحق.

مرت ستون عاماً على احتلال الأراضي الفلسطينية، ارتكب خلالها الكيان الصهيوني الكثير من المجازر والتخريب في حق الأمة الفلسطينية، في المقابل كان صمود الأمة الفلسطينية في وجه هذا الكيان المحتل درساً للأمم والشعوب الحرة من أجل الدفاع عن كياناتها وحقوقها، استمر هذا الكفاح حتى يومنا هذا من أجل تحرير الأرض من أيدي الصهاينة.

وخلال تلك الفترة كانت الأحزاب والجماعات الفلسطينية قد اتخذت استراتيجيتها العسكرية والسياسية حتى تستعيد حق الشعب الفلسطيني المسلوب وأن تحرر هذه الأرض المقدسة التي لا تهم الفلسطينيين وحدهم، بل كل المسلمين في شتى بقاع الأرض.

اليوم أصبح فشل إسرائيل في فلسطين أمراً مقبولاً، وتحول إلى واقع عملي، وكانت هزيمة إسرائيل في جنوب لبنان وقطاع غزة قد أكدت صحة المقولة، لكن انتصار الشعب الفلسطيني اليوم بات مرهوناً بوحدة الشعب أمام الأعداء.

بعبارة أخرى، أن جميع الأحزاب والجماعات الفلسطينية يجب أن تعمل لهدف واحد، وهو إنهاء الاحتلال، لأن عدم التوحد يعني الفشل واستمرار الاحتلال، ومن هنا لا بد من إلقاء الضوء على أهم الجماعات والأحزاب المؤثرة في الشارع الفلسطيني منذ الزمن الماضي وحتى اليوم.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

تأسست حركة المقاومة عام (١٩٨٧) على يد الشيخ "أحمد ياسين"، وجذور الحركة ترجع إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٧٣، وصارت الحركة هي الذراع السياسية والإقليمية للإخوان المسلمين في ديسمبر ١٩٨٧ عقب الانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلة، وصارت شهرة حماس أكبر بعد العمليات الاستشهادية لأفرادها ضد قوات الاحتلال.

وبدأت الحركة في البداية على نموذج الإخوان المسلمين كحركة اجتماعية، ولازالت حماس تقوم بأنشطة اجتماعية حتى اليوم، لكن صار الكفاح المسلح هو الهدف الرئيسي للحركة، وتعتبر حماس أن حرب العرب - إسرائيل هي حرب بين الإسلام واليهودية، وأن فناء إسرائيل من الوجود هو الحل لهذه القضية.

رؤى ومعتقدات:

حماس لديها توجهان مختلفان: الأول هو "الاشتراكية

حركة فتح:

تعد حركة فتح من أهم المنظمات السياسية والعسكرية الفلسطينية، وقد تأسست عام ١٩٥٩ على يد الرئيس الراحل "ياسر عرفات" و"خليل الوزير (أبو جهاد)"، بهدف تحرير فلسطين من خلال حرب الميلشيات المسلحة.

وفتح هي أهم وأكبر جماعة في منظمة (ساف) منظمة التحرير الفلسطينية والتي تضم نحو ١٣ جماعة وحزب، وفتح ذات توجه اشتراكي، تولى زعامتها محمود عباس "أبو مازن" بعد موت عرفات عام ٢٠٠٤.

وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦ ولأول مرة يصوت الناخبون لحماس بدلا من فتح لتصبح حماس الأغلبية وتشكل الحكومة.

ويرجع تشكيل هذه الحركة لعام ١٩٥٠ على يد المهاجرين الفلسطينيين في الخليج واللاجئين في قطاع غزة والطلاب الفلسطينيين في القاهرة وبيروت. وتقوم أيديولوجية هذه الحركة على تحرير الأرض من خلال الشعب الفلسطيني نفسه. وقد شكل عرفات وأصدقائه هذه الحركة في القاهرة واستمرت في الكويت.

ومنذ عام ١٩٦٩ بدأت الحركة عملياتها العسكرية ضد إسرائيل من داخل الأراضي الأردنية، ولكن مع قبول الملك حسين القرار ٢٤٢ لإقرار السلام في المنطقة والسماح للسفن الصهيونية بالعبور في خليج العقبة، ساءت علاقات أعضاء المنظمة مع الأردن.

وفي سبتمبر ١٩٧٠ هاجم الجيش الأردني مقر اللجنة المركزية للحركة وقتل عددا كبيرا من أعضائها، وأعلن الجيش وقتها أن السبب هو محاولة الحركة اغتيال الملك حسين. دخل الفلسطينيون سوريا ومنها إلى لبنان واستقر أعضاء فتح جنوب لبنان وبدأوا من جديد بناء منظماتهم.

بعد موت ياسر عرفات انهارت المنظمة مرة أخرى، على يد أبو مازن واتهمت بالفساد، ولنفس السبب صوت الشعب لصالح حماس، وفي أول مؤتمر شعبي لفتح اتهم المشاركون "أبو مازن" بأنه المسئول عن انهيار فتح وفشله في خلافة عرفات.

وكانت حماس قد أعلنت مقاطعتها للحركة ورفضها التعاون معها بعد اعتقال فتح لأعضاء من حماس.

حركة الجهاد الإسلامي:

تأسست حركة الجهاد الإسلامي أواخر عقد ١٩٧٠ من خلال ثلاثة طلاب فلسطينيين هم "عبد العزيز عودة" و

لبنى فتحى شفاقي "و" بشير مرسى "باعتبار انهم جزء من الجهاد الإسلامي في مصر، ثم استقلت الحركة عن الحركة المصرية واتخذت استراتيجية الجهاد ضد الكيان الصهيوني، وإقامة الحكم الإسلامي في فلسطين وتنفيذ الشريعة الإسلامية، والجناح العسكري لهذه الحركة "كتائب القدس" نفذت عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين، وكان أحد أسباب الهجوم على غزة عام ٢٠٠٨ هي صواريخ القسام وكتائب القدس، وكانت أهم عملياتهم تفجير أتوبيس إسرائيل عام ٢٠٠٢.

والجهاد الإسلامي هي أقرب الجماعات الفلسطينية لحماس، ولديهم عقائد وأهداف مشتركة، وكلاهما حركة إسلامية رفضت الاعتراف بشرعية إسرائيل، والجماعتان رفعتا راية الجهاد لتحرير فلسطين ورفضتا اتفاق أوسلو ومسيرة السلام منظمة التحرير الفلسطينية (ساف):

ساف اختصار لمسمى منظمة التحرير الفلسطينية والتي تأسست عام ١٩٦٤ من خلال الجامعة العربية، وكان العرب يسعون من وراء هذه المنظمة السيطرة على الجماعات الفلسطينية، وكان هذا التوجه لهدفين:

أ- الوجود في الساحة الفلسطينية، وامتلاك خيوط اللعبة، وتأمين مصالح الدول العربية.

ب- منع ظهور حزب أو جماعة فلسطينية مستقلة تكون مصالحتها متقابلة مع مصالح الدول العربية.

منظمة التحرير تشمل ١٣ جماعة فلسطينية، ليس بينهم حماس أو الجهاد، وإن كان مؤخرا طرح انضمامهما إلى المنظمة، لكن الحركتين تطالبان بإعادة النظر في هيكل المنظمة.

ويعهد لساف اليوم مسئولية تعيين سفراء فلسطين في دول العالم، وكانت المنظمة قد فقدت مكانتها بين الشعب الفلسطيني بسبب الملفات الثلاثة: "عودة اللاجئين"، و"الأسرى"، والاعتراف بشرعية إسرائيل.

لجان المقاومة الشعبية:

هي مجموعة من الميلشيات المسلحة في غزة والضفة، وقد أعلنت عن وجودها عقب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ونفذت هذه اللجان عدة عمليات ضد الجيش الصهيوني، وكان أغلب أعضائها في الماضي أعضاء في فتح وكتائب الأقصى.

هذا بالإضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة "أحمد جبريل"، وقد تشكلت في سوريا، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

تحرك إسرائيل في آسيا الوسطى

كيهان (الدنيا) ٢١/١٠/٢٠٠٩

هذا وتتولى السيدة كرشن باثوم في الكنيست الإسرائيلي مسئولية تطوير العلاقات بين المجالس مع قزاقستان، كما تتولى أيضا شئون التعاون مع كل دول آسيا الوسطى في حزب (إسرائيل بيتنا).

وكان الأمين العام لحزب (إسرائيل بيتنا) قد زار قزاقستان في شهر إبريل الماضي، ووعد بتكرار الزيارة مرة أخرى قرب نهاية العام ٢٠٠٩، هذا في حين أنه من المقرر أن يتوجه وزير الخارجية ليبرمان لزيارة قزاقستان في وقت قريب. وكان ليبرمان قد زار هذا البلد في ربيع العام ٢٠٠١ عندما كان وزيرا للبيئة التحتية.

وطبقا لقول الخبراء لعبت آيتيم آوا دورا مهما في إتمام هذه الزيارة عندما كان سفيراً لبلادها في إسرائيل في الفترة من يناير ١٩٩٧ وحتى يونيو ٢٠٠٢.

وقبل توليها هذا المنصب كانت وزيرة للشباب والسياحة والرياضة، وكانت فترة عملها سفيراً في إسرائيل متزامنة مع بداية مرحلة إقامة علاقات دبلوماسية بين النظام الصهيوني ودول الاتحاد السوفيتي السابق.

وتفيد التقارير أن النظام الصهيوني عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كان حريصاً على علاقات وطيدة وجيدة مع قزاقستان بغرض أن يكون له نفوذ سياسي واقتصادي في آسيا الوسطى.

وفي العام ١٩٩٥ وقع شيمون بيرز أثناء زيارته لـ (آلما آتا) أربع وثائق للتعاون مع قزاقستان، ولا زالت هذه الوثائق هي الإطار الأساسي للعلاقات القزاقية الصهيونية.

وكانت أول زيارة لنظير بايف إلى تل أبيب في ديسمبر ١٩٩٥ عندما كان بيريز رئيساً للوزراء، وكانت الزيارة الثانية في العام ٢٠٠٠ عندما كان بيريز وزيرا للتعاون الإقليمي.

أما المرحلة الثانية من تطوير العلاقات بين قزاقستان وإسرائيل فقد بدأت بعد تولي بيرز رئاسة وزراء إسرائيل العام ٢٠٠٧، وكانت كل مشروعات التعاون مع قزاقستان وتنفيذ البرامج المشتركة معها تتم تحت إشرافه.

وكان بيريز قد أمر بتنفيذ أهم المشروعات والبرامج المشتركة باستخدام أحدث التقنيات الإسرائيلية في قطاع الزراعة والصحة والبيئة التحتية، وكان الرد من جانب نظير بايف مزيداً من العلاقات الوطيدة المتمثلة في الاتصالات التليفونية المتواصلة مع نظيره الصهيوني لدرجة أنه كان

على مدى عقدين من الزمان بعد استقلال دول آسيا الوسطى، والنظام الصهيوني يسعى لملء الفراغ في هذه الدول حتى يوظفهم بعد ذلك لمصلحته في المحافل الدولية.

وفي هذا الصدد تحظى مكانة قزاقستان ودورها باعتبارها دولة إسلامية في آسيا الوسطى بأهمية خاصة.

وستتناول في هذا المقال تنامي النفوذ الإسرائيلي في قزاقستان، وتعاون الزعماء القزاقيين مع الصهاينة لتوسيع قاعدة هذا النفوذ.

وكان (بيرجنيم آيتيم آوا) النائب الأسبق لرئيس وزراء قزاقستان، وأول سفير لبلادها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ١٠/٨/٢٠٠٩ قد أعلنت خلال لقاءها مع (فاينا كرشن باثوم) الأمين العام لحزب "إسرائيل بيتنا"، وعضو الكنيست أن بلاده لن تتورع عن أي عمل لتطوير العلاقات الثنائية.

وكان الجانبان قد بحثا إطار التعاون الثنائي في مجالات التعليم والصحة والزراعة والبيئة وتبادل الوفود الرسمية في هذه القطاعات.

وكان موقع (ايزروس) التابع للنظام الصهيوني قد كتب مشيراً إلى هذا الموضوع: في هذا اللقاء طلب مبعوث دولة إسرائيل من مبعوثة دولة قزاقستان والتي تمثل بلادها في الوقت الحاضر في الأمم المتحدة أن تبلغ دعوته لنواب المجلس القزاقى لإيفاد وفد عن المجلس لحضور المنتدى الدولي لمجالس دول المنطقة في (بوينس ايرس).

ومن المقرر أن يعقد هذا المنتدى بناء على مبادرة صهيونية وبالاتفاق مع المسؤولين الأرجنتينيين في شهر نوفمبر القادم. وتفيد الشواهد أنه على الرغم من أن لقاء النواب القزاقيين والصهاينة يبدو إجراءً شرفياً إلا أنه ينم عن العلاقات الجيدة بين تل أبيب وأستانه.

وبعد يوم واحد كتب موقع (ايزروس) عن انعقاد هذا اللقاء على مدى ساعة، ووصف نتائج المحادثات بأنها مهمة: فقد اقترحت آيتيم آوا على عضو الكنيست زيارة قزاقستان للتباحث بشأن بعض القضايا وإعداد سبل التعاون الجديد، وأن يجري محادثات مع (نورلان اسحاق اف) وزير البيئة القزاقى بخصوص مواجهة آثار ونتائج التجارب النووية التي كانت تجرى على عهد الاتحاد السوفيتي في محافظة (سيمى بالاتينسك).

الأكثر اتصالاً من بين زعماء جامعة الدول المشتركة المصالح مع الرئيس الإسرائيلي.

ولورجعنا إلى الإحصائيات ونتائج العلاقات الاقتصادية، سندرك أن كل هذه الزيارات لم تكن بلا نتيجة؛ لأن دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان الاستقلال السياسي، بسبب عدم وجود الإمكانيات الاقتصادية الداخلية، كانوا بحاجة إلى التعاون مع الدول التي تتمتع بإمكانات مالية واقتصادية كبيرة.

هذه الدول بناء على تمسكها بالتراث وبالثقافة الإسلامية كانت تعقد الأمل على التعاون مع الدول العربية والإسلامية، خصوصاً إيران وباكستان، أكثر من أي طرف آخر.

لكن هذا الأمل سرعان ما تبخر مع إهمال هذه الدول وعدم الالتفات إليها مما جعلهم يتجهون إلى دول مثل إسرائيل والولايات المتحدة والصين وبريطانيا....

ومنذ العام ٢٠٠٠ سجلت قزاقستان نحو ١٨٠ مصنعا وشركة مشتركة باسم رجال الأعمال الإسرائيليين، وهم يستحوذون على ٦٠٪ من التجارة الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

هذا وقد تنامي الميزان التجاري بين إسرائيل وقزاقستان، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في العام ٢٠٠٧ نحو نصف مليار دولار، وفي التسعة أشهر الأخيرة تجاوز مليار دولار.

نظرة على العلاقات الإسرائيلية - الروسية من المواجهة إلى التعاون

اله كولاىى ■ اعتماد (الثقة) ٢٣/٩/٢٠٠٩

حيث كانت الحكومة الإسرائيلية الجديدة تأمل في الاستفادة من قدراتهم لسد احتياجاتهم الواسعة.

أما حكومة ستالين التي كانت قد انتهت إلى أهداف الولايات المتحدة الإقليمية في الشرق الأوسط والدور الإسرائيلي، فقد أدرجت في جدول أعمالها دعم الحكومات العربية في مواجهة إسرائيل وقد زاد من عمق الهوة حرب كوريا في عام ١٩٥٠، والدعم الإسرائيلي للولايات المتحدة في هذه الواقعة، فقام الاتحاد السوفيتي بتوسيع مساندته المستمرة والمؤثرة للحكومات العربية في مواجهة إسرائيل منذ منتصف الخمسينيات، وبعد انتصار هذه الدولة على العرب في حرب ١٩٦٧ أو حرب الستة أيام قطع الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، ورفع حجم مساعداته التسليحية للدول العربية، وشدد المواجهة مع إسرائيل، وفي الأعوام التالية تحولت مسألة الحد من هجرة اليهود من هذه الدول إلى إسرائيل إلى مسألة مهمة في علاقات البلدين.

وأثناء الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متخاصمين كانت العلاقات السوفيتية الإسرائيلية تتشكل في هذا الإطار أيضاً، بينما وجدت سوريا والعراق ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية الدعم الكامل من جانب الاتحاد السوفيتي، أما الدعم الأمريكي بجانب مساندة الدول الغربية الأخرى فقد كان يهدف إلى بقاء دولة إسرائيل. وفي المقابل، كانت إسرائيل أيضاً تلعب دوراً مؤثراً في تنظيم

لا يمكن تجاهل الدور السوفيتي البارز في هزيمة قوات ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت قد أبادت ملايين اليهود، كذلك المساعدات المؤثرة التي قدمتها هذه الدولة من أجل إقامة النظام الإسرائيلي في عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨) واعترافها بهذه الحكومة في عام ١٩٤٨ كأول دولة تقوم بذلك بالرغم من انعكاسات نظام القطبين على إسرائيل في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبعد هذه التأييدات الإيجابية بدأ عهد طويل من المواجهة السوفيتية لإسرائيل دعماً للحكومات العربية الشرق أوسطية، وكانت إسرائيل بالنسبة لزعماء الاتحاد السوفيتي الذين كانوا ينظرون إلى العالم في إطار نظرية المواجهة المستمرة والصدام الدائم بين معسكرى الرأسمالية والاشتراكية بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكانت الحكومة من عملاء النظام الرأسمالي في منطقة الشرق الأوسط، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد جعلت هدفها هو الاستقرار في الأراضي الفلسطينية بعد خروج انجلترا في نهاية الحرب العالمية الثانية وطرد الفلسطينيين، وذلك باستغلال الجو النفسى الذى ظهر نتيجة قتل اليهود على يد الأوربيين، وبرغم أن الإسرائيليين كانوا يأملون في أن تسمح الحكومة السوفيتية لليهود هذه الدولة بالهجرة إلى إسرائيل اعتماداً على التأييدات السابقة، إلا أنهم واجهوا رفض الحكومة السوفيتية، وكان كثير من زعماء الدولة الجديدة ينحدرون من أصول روسية وأوربية شرقية،

الاحتجاجات ضد الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان، خاصة قضايا اليهود في روسيا، وعلى هذا الأساس تأثرت العلاقات الإسرائيلية السوفيتية أيضاً بتصاعد الخلافات بين الشرق والغرب، وخلال الأعوام من ١٩٦٧ وحتى وصول جورباتشوف إلى الرئاسة بذلت جهوداً متفرقة بعقد جلسات بين سفراء أو وزراء خارجية البلدين، والتي لم تسفر عن أي تقدم بالنظر إلى المناخ العام الذي كان يسود العالم فضلاً عن آثار نظام القطبين، وبينما طالبت الحكومة الإسرائيلية برفع قيود الهجرة عن اليهود طالبت الحكومة السوفيتية بخروج إسرائيل من الأراضي المحتلة وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم.

وظل الاتحاد السوفيتي طيلة هذه الأعوام في سعي دائم كي يستطيع أن يلعب دوراً مؤثراً في القضايا العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وكان الشرق الأوسط قد تحول خلال هذا العصر إلى ساحة للمواجهة السوفيتية الأمريكية المستمرة، والتي كان محورها الصراع العربي الإسرائيلي، وحاول الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف للسلام عام ١٩٧٣ تثبيت مكانته في مسيرة تحولات هذه المنطقة إلا أن الولايات المتحدة هي التي استطاعت أن تعزز دورها البارز خلال هذا المؤتمر، وظل الاتحاد السوفيتي يؤكد هكذا على ضرورة خروج إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والتفاوض مع الفلسطينيين إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تبد أي مرونة إطلاقاً إزاء تحقيق هذه المطالب.

وفي آخر عام ١٩٨٤ حيث قرر الاتحاد السوفيتي إحياء هذه المطالب من جديد، ظلت الحكومة الإسرائيلية غير مستعدة هكذا لقبول شروطه المسبقة، لا شك أن طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين خلال عصر الحرب الباردة كانت تؤثر على العلاقات السوفيتية الإسرائيلية وتشكلها، وكان واضحاً تأثير انعقاد اتفاقية "سالت ١"، وعملية إزالة التوتر على علاقات البلدين، حيث تحسنت عملية هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي اثر انعقاد هذه الاتفاقية، وطيلة هذا العصر كان معدل هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي دائماً أحد محاور مباحثات زعماء الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبعد احتلال أفغانستان على يد القوات العسكرية السوفيتية وامتناع مجلس الشيوخ الأمريكي عن التصديق على معاهدة "سالت ٢" اتضحت آثار ذلك سريعاً في القيود الجديدة لهجرة يهود الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، وقد هاجر نحو ثلاثمائة ألف يهودي من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل والولايات المتحدة خلال الأعوام من ١٩٧١ إلى ١٩٨١، والمائة وخمسون ألفاً الذين رحلوا إلى إسرائيل من هذا العدد قد أعطوا أملاً كبيراً في إحداث التغيير في سياسة الاتحاد السوفيتي. وبتنفيذ سياسته "جلاسنوست" و "البروسترويك"

ظهرت فرص جديدة لهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، أما تطبيق سياسة "التفكير الجديد" على يد جورباتشوف فقد مهد الطريق لتحسين العلاقات الإسرائيلية السوفيتية من كافة الجوانب، حيث أوقف جورباتشوف سياسة المواجهة المستمرة مع الولايات المتحدة في ظل الاحتياجات السوفيتية الفنية - التكنولوجية وتغيير النظام الدفاعي - الأمن لهذه الدولة. وقد طرح مفهوم الأمن المتبادل في علاقات القوتين العظميين وأكد بشكل جدي على ضرورة إنهاء الصراعات الاقليمية وتبادل المنفعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا النحو تحول الشرق الأوسط أيضاً إلى ساحة التعاون المتزايد بين القوتين العظميين.

وفي عام ١٩٨٦ أوفد جورباتشوف هيئة استشارية إلى إسرائيل لبحث المصالح الاقتصادية والأموال الروسية منذ العصر القيصري، وكذلك وضع اليهود الروس، وقامت إسرائيل هي الأخرى في عام ١٩٨٨ بإيفاد هيئة مكونة من ستة أفراد إلى موسكو لبحث وضع العلاقات بين البلدين، والتي كانت تنظم نشاطها من خلال السفارة الهولندية. وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ١٩٦٧ هيأت هولندا وفنلندا المجال لإعادة العلاقات بينهما من جديد، وعلى أية حال فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما من جديد منذ عام ١٩٩١ برغم انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية هذا العام، وتعهد روسيا الاتحادية بتنظيم علاقات البلدين في الإطار الجديد.

ويتأكد على المشكلات العامة للمجتمع الإنساني، وعلى ضرورة استبعاد الآراء الأيديولوجية في العلاقات الدولية أنهى ميخائيل جورباتشوف آخر أمين عام للحزب الشيوعي السوفيتي، وبطرحة لمشروع "التفكير الجديد" في السياسة الدولية طالب بمزيد من الجهد لتأمين مصالح كافة الدول ووقف الصراعات الاقليمية ومن بينها صراعات الشرق الأوسط، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتولى بوريس يلتسين حكومة روسيا الاتحادية استمرت هذه النظرة وتلك الجهود من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وكان جورباتشوف قد وجه اهتمامه لإنهاء الحرب الباردة لكسب الدعم الأمريكي من أجل تقدم أهداف الإصلاحات في الاتحاد السوفيتي. وبرغم أن تنفيذ مشروع "التفكير الجديد" قد واجه صعوبات كثيرة إلا أن الولايات المتحدة والدول الغربية سرعان ما آمنوا بمصادقية جورباتشوف في إنهاء سياسة المواجهة المستمرة، وكان الشرق الأوسط هو المنطقة التي قبلت التأثيرات الواسعة في إطار هذا التحول المذكور، وكان وجود خمسين مليون مسلم في الاتحاد السوفيتي قد زاد كثيراً من أهمية هذه المنطقة بالنسبة للإتحاد السوفيتي.

وكان تعاون الإتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة أثناء حرب العراق على الكويت يوضح التحول الجدي في السياسة السوفيتية الشرق أوسطية حيث كلف جورباتشوف مستشار يوجنى بريما كوف بمتابعة المسائل المتعلقة بهذه القضية. وقد وضحت مساندات جورباتشوف في أبعاد واسعة، وكانت ثمرة هذا التعاون الوجود السوفيتي المؤثر في مؤتمر الشرق الأوسط للسلام والذي لم تجد فيه هذه الدولة المكانة الخاصة، وقد اهتم اتحاد السوفيتي الذي كان يحاول دائماً تعزيز وجوده في تحولات الشرق الأوسط، بتحسين علاقاته مع كافة الدول، ويعتبر تطبيع العلاقات مع السعودية جدير بالملاحظة في هذا الشأن، وكان الإتحاد السوفيتي، الذي كان قد رفض قبل ذلك مشروع فهد لتحقيق السلام في الشرق الوسط وتعامل بفتور مع مؤتمر فاس (الجزائر)، قد قام بتغيير سياسته.

وكان افتتاح سفارات الإتحاد السوفيتي في الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية ما هو إلا صدى التغيير في السياسة السوفيتية الشرق أوسطية، وكان وجود هذه الدولة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يثبت جيداً عزمها على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي امتداداً لسياسة جورباتشوف ومسايرة الولايات المتحدة للسياسة الدولية. وبالرغم أن وجود الإتحاد السوفيتي في هذا المؤتمر كان هامشياً إلا أنه قد تحول إلى نوع من التعاون المتزايد مع الولايات المتحدة، وفي المقابل أيضاً قامت الولايات المتحدة، بتدعيم مواقفها في هذه العملية واستغلت هذا الموضوع لتشديد الضغط على معارضي عملية السلام والذين كانوا حتى ذلك الوقت يأملون في الدعم السوفيتي.

وأثناء انعقاد مؤتمر موسكو متعدد الأطراف للسلام في الشرق الأوسط في يناير ١٩٩٢ وعلى أعتاب استقلال روسيا الاتحادية أكد اندريه كوزيروف وزير خارجية هذه الدولة على ضرورة إنهاء هذا النزاع، وأكد على عزم روسيا الأكيد على دعم التعاون الاقتصادي مع كافة دول المنطقة والأطراف المتنازعة في الحرب، وقد طرح كوزيروف التعاون المثمر والدائم مع الولايات المتحدة في هذا الإطار، وأعلنت روسيا استعدادها للتعاون على صعيد واسع من أجل إنهاء الأوضاع الراهنة التي تهدد الشرق الأوسط، وأعلنت أن هدفها هو تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال عملية مرحلية والتقدم خطوة بخطوة. وكما أشير فإن التغيير في السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط منذ عهد جورباتشوف يمكن تحليله أساساً بالنظر إلى التحول في سياستها الدولية بما يتماشى واحتياجاتها الداخلية، في كسب دعم وتعاون الغرب، خاصة الولايات المتحدة، وقد وضع جورباتشوف أساس نظريته أيديولوجية للقضايا الدولية والشرق أوسطية، فقد كان يؤكد علناً على السياسات التعاونية في الشرق الأوسط

وتعزيز عملية السلام والاستفادة من المساعدات الأمريكية في حل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية السوفيتية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي. وكان الإتحاد السوفيتي قد قطع علاقاته السياسية مع إسرائيل لسنوات وقام بخفض هجرة اليهود من الإتحاد السوفيتي إلى أقل من ألف شخص، وكانت ذروة هذه المواجهة تتمثل في تأييد الإتحاد السوفيتي القوى ودوره الفعال في اعتماد القرار المناوئ لإسرائيل "الصهيونية تعادل العنصرية" في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥.

وبعد انقلاب اغسطس ١٩٩٤ قام جورباتشوف بالإسراع في عملية التغيير في السياسة الخارجية السوفيتية، واستأنف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٩١. ليس هذا فحسب، بل أبرم تعاوناً كاملاً مع الولايات المتحدة لاعتماد قرار جديد يهدف إلى إلغاء قرار "الصهيونية تعادل العنصرية" في الأمم المتحدة، وبهذه الخطوة تسرت إمكانية زيادة هجرة اليهود إلى إسرائيل. وقد تسببت هجرة الأفراد الذين كانوا في الغالب من العلماء والمتخصصين السوفيت، في قلق الحلفاء السابقين لهذه الدولة مثل العراق وسوريا، ورغم أن جورباتشوف كان يبرر هذه الخطوة بمحاولة تدعيم قيم حقوق الإنسان إلا أن هدفه الأساسي كان زيادة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمرت سياسة مراقبة الولايات المتحدة في مؤتمر السلام بالشرق الوسط، وواصل جورباتشوف تدعيم دور مصر أيضاً في تطورات الشرق الأوسط بحيث دخلت العلاقات العدائية بين البلدين مرحلة جديدة من التعاون، وفي ذات الوقت شهدت العلاقات السوفيتية السورية ضعفاً متزايداً، أما إسرائيل فإنها كانت تتابع أيضاً تحولات الإتحاد السوفيتي في فترة انهياره بمتهى الأهمية والحساسية، وكان اسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي قلقاً للغاية. من النمو التكنولوجي للأسلحة النووية في الدول الإسلامية المحيطة بالإتحاد السوفيتي، وكان أيضاً يخشى بشدة التغيير في عملية هجرة اليهود المتزايدة من هذه الدولة إلى إسرائيل، وكانت المساندة السوفيتية الإيجابية للقضية العربية الإسرائيلية مؤثرة في مسيرة تطورات المنطقة.

يهود روسيا بعد الانهيار:

بتنفيذ "بروسترويكا" جورباتشوف تهيأت الظروف للتحول الشامل في الإتحاد السوفيتي ثم روسيا الاتحادية، واستمرت عملية تحسين أوضاع يهود الإتحاد السوفيتي في هذه الدولة بشكل منتظم في الأعوام التي أعقبت الانهيار، وكان رفع قيود هجرة اليهود من الإتحاد السوفيتي يدعم هذه العملية برغم أنها انخفضت في منتصف التسعينيات. وبالتحول في سياسات روسيا الاتحادية وإيجاد فرص جديدة

في ظل تنفيذ سياسات الانتقال إلى اقتصاد السوق استطاع اليهود ان يحسنوا من اوضاعهم في كافة المجالات وكان وجود أفراد مثل أنا تولى تشوبايس وجريمجورى بافلينسكى في الجهاز التنفيذي يوضح هذا التقدم، ووجد التجار اليهود أيضا مجالا مناسباً لتوسيع أنشطتهم، واستطاع أفراد مثل بوريس برزوفسكى وبوريس نيمتسوف وفيتال مالكان ان يوسعوا نفوذهم بشكل منظم بين زملائهم في العمل.

وقد توسعت هذه العملية أيضاً بين الاتحادات الشبابية حيث تمكن خوردور كوفسكو من إحراز مكانة بارزة بين الشباب الروسى الفعال برئاسته للبنك الروسى (مناب بانك)، وكان سيرجى كريلنكوف رئيس الوزراء الروسى السابق أيضاً من الشبان اليهود، والذي وجد الفرصة لتحسين وضعه في الظروف الجديدة. وعلى الساحة الاقتصادية وجد يهود روسيا وضعاً أفضل، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الكساندر ليوجيتز وزير المالية الروسى السابق المستشار المقرب للرئيس بوريس يلتسين، ويمكن أيضاً طرح اسم ياكوف آنسن وزير الاقتصاد السابق للرئيس يلتسين، والذي نشط لسنوات في مركز الحاسب الآلى التابع للمنظمة المركزية للتخطيط الاقتصادى للاتحاد السوفيتى ثم روسيا الاتحادية، وكان لفلاديمير جوسينسكى والكسندراسمولنسكى أيضاً مكانة هامة في البنية التشريعية والتنفيذية للاقتصاد الروسى.

وقد زاد الوجود اليهودى في البرلمان الروسى برغم ان هذه الظاهرة قد بدأت تقل تدريجياً، وشهد أول "دوما" للدولة ١٧ نائباً يهودياً، والذين كانوا أساساً من الحزب الليبرالى الروسى، وكان هؤلاء اليهود ينتمون أساساً للفرق الإصلاحية التغريبية في روسيا، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أفراد مثل بيوتر شليش من سان بطرسبورج، وكان لوروخيلين أيضاً من بين اليهود النشطين في البرلمان الروسى، وكان هو اليهودى الوحيد في روسيا الذى تولى سابقاً قيادة

الجيش الثامن الروسى، وكان قد ترك الجيش الروسى بالنظر إلى احداث القمع العسكرى للانفصاليين الشيشانيين.

أما بافلينسكى أحد اشهر الاقتصاديين الروس التغريبيين والذي كان له دور أساسى في الانتقال من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى في هذه الدولة فكان من نواب البرلمان "الدوما" اليهود، وكان أول من تحدث عن ضرورة مشاركة اليهود في البنيات الروسية الحكومية والقانونية، وقد نشط بشدة في مواجهة فلاديمير جيرينفسكى زعيم الحزب الليبرالى الديموقراطى اليميني، والذي كان يصف اليهود علناً بأنهم "الطابور الخامس" لأعداء روسيا حيث إن جيرينفسكى اعتبر حزب بافلينسكى الليبرالى صراحة عميلاً للأجانب في روسيا، وقد كثف اليهود جهودهم في البرلمان الروسى لمواجهة النزعات المعادية لليهود.

وقد حاول هؤلاء تهيئة المناخ الجديد لتوسيع مشاركة كل اليهود في مختلف الأصعدة، ولكى تثبت روسيا وجهة نظرها الإيجابية والعملية للولايات المتحدة لعبت دوراً أساسياً في موافقة العراق على الحدود الكويتية، وخلال المرحلة الأولى من السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط عقب انهيار الاتحاد السوفيتى كان التعاون مع الولايات المتحدة والاستفادة من مساعدات هذه الدولة وحلفائها الغربيين هو أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية، وكانت ثمرة هذه السياسة في الشرق الأوسط هو التوافق الروسى الشديد مع الأهداف والتوجهات الأمريكية والإسرائيلية.

وبينما حاول الاتحاد السوفيتى منذ السبعينيات تدعيم وجوده في الشرق الأوسط وما يحدث فيه من تطورات، امتنع يلتسين عن الحضور في مؤتمر موسكو للسلام في آخر يناير ١٩٩٢، وقد كان مهتماً في الغالب بتحسين وتوسيع العلاقات مع الولايات المتحدة، ولم يكن الشرق الأوسط يمثل له أولوية خاصة.

عالم أوباما النووى من الخيال إلى الحقيقة

إيران ٢٦/٩/٢٠٠٩

إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية..نعلم أن هناك العديد من المتشائمين، وأنه سيكون هناك انتكاسات ستثبت وجهة نظرهم، غير أن هناك أيضاً أياماً مثل اليوم ستدفعنا إلى الأمام..أياماً تعكس قصة مختلفة..نزع السلاح النووى هو الطريق المتعقل الوحيد لعالم أكثر أماناً". ودعا القرار "كل الدول إلى خوض مفاوضات بنية حسنة للتوصل إلى إجراءات ناجحة لتقليص الترسانات النووية ونزع الأسلحة، والسعى إلى إعداد معاهدة لنزع السلاح في شكل عام وكامل في ظل مراقبة دولية مشددة". ولم يتضمن القرار أى إشارة واضحة لإيران أو كوريا الشمالية، غير أنه ذكر بـسريان القرارات التي تبناها المجلس في الآونة الأخيرة، والتي تعاقب الدولتين على أنشطتهما النووية أو الصاروخية الحساسة، كما دعا الدول كافة إلى الامتناع عن أى تجارب نووية والانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية لجعلها نافذة".

وكان الرئيس الأمريكى قد أعلن عن خطته الطموح من قبل في العاصمة التشيكية "براغ" (٥ أبريل ٢٠٠٩) مذكراً بشعار حملته الانتخابية "نعم نستطيع الدعوة إلى إجراء عالمي لمواجهة التهديد النووى". وأضاف في خطابه: "إن الولايات المتحدة بوصفها القوة النووية الأولى في العالم وسبق لها استخدام السلاح النووى، قد أخذت على عاتقها مسئولية أخلاقية للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية".

النقطة الرئيسية أن قرار أوباما ليس نهائياً لأن في واشنطن تيارات ولوبي قوى سيعارض مثل هذه المشاريع التي لا تحفظ للولايات المتحدة قوتها، وقد أكد بعضهم أن قرار مجلس الأمن الأخير مجرد ورقة غير قابلة للتنفيذ.

وقرار مجلس الأمن الذي يعتبره أوباما قراراً تاريخياً يشتمل على ثلاثة أركان "نزع الأسلحة"، و"منع انتشارها"، و"الاستفادة السلمية من الطاقة النووية".

دمرت إدارة بوش، منظمة الأمم المتحدة، وكافة المؤسسات الدولية التي رفعت شعار تحقيق العدالة، وكانت سياسة الإدارة الأمريكية السابقة بزعامة الرئيس بوش سبباً في عزلة الولايات المتحدة، ووضعها في صدام جبرى مع الأمم والشعوب.

أما باراك أوباما والذي جاء بشعار إصلاح ميراث بوش، وإعادة هيكلة الأمم المتحدة، فقد حمل خطابه هذا العام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الكثير من هذه المعانى.

وبعد هذه الكلمة المثيرة، كان وجوده مثمراً جداً في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث قضية التسليح النووى بطلب من الولايات المتحدة.

لقد تبنى مجلس الأمن الدولي في سابقة لأول مرة في تاريخه وياجماع أعضائه قراراً أعدته الولايات المتحدة يدعو إلى خفض ترسانة الأسلحة النووية، وصولاً إلى إرساء عالم خال من هذه الأسلحة وتحقيق الأمن للجميع.

وحدث القرار الذي حمل الرقم ١٨٨٧ واعتمد خلال جلسة استثنائية عقدت برئاسة الرئيس الأمريكى باراك أوباما الدول التي وقعت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (تى ان بي) إلى الوفاء بالتزاماتها والدول الأخرى إلى الانضمام إليها في أسرع وقت بصفتها دولاً لا تملك سلاحاً نووياً بهدف تعميم ذلك في كل أنحاء العالم. جاء ذلك في الوقت الذي اتفقت فيه الدول الكبرى وألمانيا (مجموعة ١+٥) على مواصلة الضغط على إيران لاحترام الالتزامات المتعلقة ببرامجها النووية، ودعتها إلى رد حاسم في محادثات أول أكتوبر في سويسرا.

وخاطب أوباما بعد إصدار القرار سائر أعضاء مجلس الأمن بعبارة عن أحد أسلافه في البيت الأبيض الجمهورى رونالد ريغان قائلاً "من غير الممكن كسب حرب نووية ويجب بالتالى أن لا تقع". وأضاف: "لا أوهام لدينا بشأن صعوبة

بوش، بأن أوباما سينفذ الشرعية الدولية التي ألغها بوش. ومثل هذا السلوك يجد الكثير من مؤيديه، خاصة الليبراليين مثل "جوردن براون" رئيس وزراء إنجلترا الذي وعد بخفض ٢٥٪ من ترسانته، وكذلك يوكيو ها توياما رئيس الوزراء الياباني الجديد الذي أكد على دعمه وتعاونه مع دعوة الرئيس أوباما.

ولاشك أن هذا القرار سيلزم الدول النووية بخفض تسليحها والسعي لإزالتها، والواقع لو صدق أوباما في هذه الالتزامات، فإنه يجب أن نصرف النظر عن مواقف الحكومة السابقة، وأن نلتزم بالتعهدات الجديدة والانضمام لمعاهدة حظر التجارب النووية. والواقع أن دور أوباما الآن هو ضرب "تحت الحزام" لمواقف الرئيس السابق بوش، وتوضيح الفارق بينه وبين

تقييم المحادثات النووية القادمة مع إيران

Evaluating the Upcoming Nuclear Talks with Iran

The Washington Institute for Near East Policy 15.10.2009

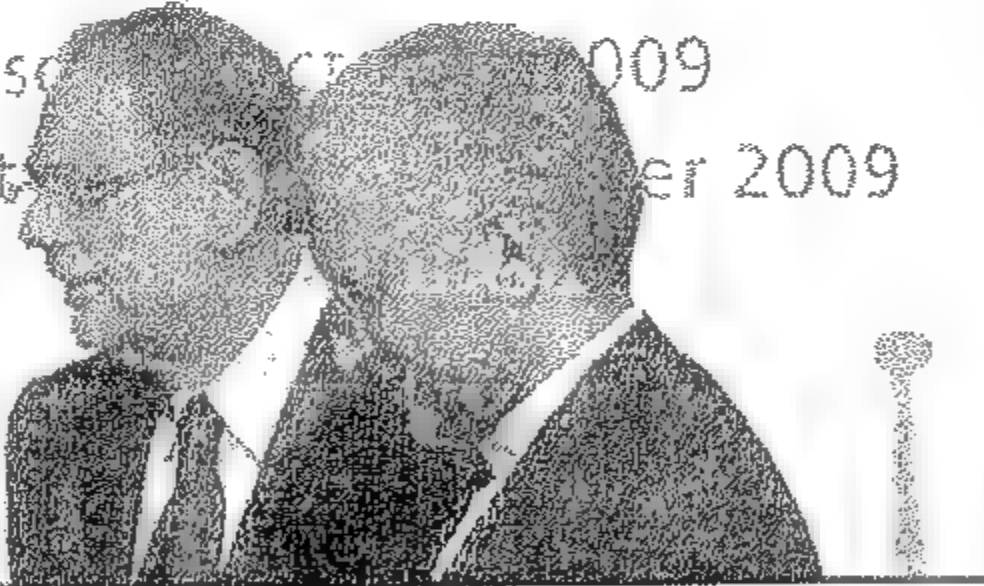
By Patrick Clawson

طالما واصلت إيران المضي قدماً في السباق المتعلق ببرامجها النووية، هناك مخاطر بأن تتجاوز الأحداث سير المفاوضات: تعتمد نافذة المحادثات على عدم قدرة إيران على تصنيع سلاح نووي. ولهذا السبب، انصب التركيز على إقناع إيران بإيقاف برنامجها للتخصيب النووي، بحيث لا يمكنها إنتاج ما يكفي من "اليورانيوم منخفض التخصيب" لاستخدامه كمادة أولية لليورانيوم عالي التخصيب الضروري لإنتاج قنبلة نووية.

ومع ذلك، ترتب على اتفاقية جنيف بتاريخ ١ أكتوبر بين إيران ومجموعة دول ١+٥ وسائل مختلفة للحد من خطورة "الاختراق" (النووي) الإيراني. وبدلاً من الحد من كمية "اليورانيوم منخفض التخصيب" الذي تنتجه إيران، يركز النهج الجديد على الحد من كمية "اليورانيوم منخفض التخصيب" الذي تمتلكه إيران بالفعل. فقد وافقت إيران على شحن ٨٠٪ من مخزونها الحالي من "اليورانيوم منخفض

Geneva Talks 2

Genève, Suisse, ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩
Geneva, Switzerland, 15 October 2009



سيكون البرنامج النووي الإيراني موضوع ثلاثة أحداث هامة مقبلة: اجتماع الخبراء النوويين من مجموعة ١+٥ (مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) في ١٩ أكتوبر، وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ أكتوبر لمحطة قم التي تم اكتشافها مؤخراً، واجتماع

متابعة بين إيران ومجموعة ١+٥ بعد ذلك بفترة وجيزة. لقد كانت الأهداف طويلة الأجل للولايات المتحدة وحلفائها فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن كيفية حمل إيران على الموافقة على هذه الأهداف، موضع خلاف كبير. ومع ذلك، فإن هذه الأحداث القادمة يمكن أن توفر على المدى القريب بعض المعايير للتقدم. وتقف في الطليعة ثلاث قضايا: إعادة ضبط عقارب الساعة النووية الإيرانية، وخلق شفافية من خلال التحقق، وحل القضايا الجوهرية بين إيران والمجتمع الدولي.

إعادة ضبط عقارب الساعة النووية

التخصيب" - ١٢٠٠ كيلوجرام - إلى روسيا، مما سيجعل طهران لا تمتلك سوى القليل جداً من "اليورانيوم منخفض التخصيب" الناتج من مرافقها النووية المعلنة (الأمر الذي لا يتيح لها) صنع قنبلة نووية. وإذا مضت (طهران) قدماً في هذا الاتفاق، تشير العديد من التقديرات الحكومية بأن إيران ستحتاج إلى ثمانية عشر شهراً لإنتاج ما يكفي من "اليورانيوم منخفض التخصيب" للرجوع إلى مستواه الحالي البالغ ١٢٠٠ كيلوجرام. ولهذا السبب، أخبرت مجموعة دول ١+٥ إيران - بعبارة لا لبس فيها - بأن الشحن الفوري لمجمل الكمية البالغة ١٢٠٠ كيلوجراماً إلى روسيا هو أمر أساسي.

بيد، منذ اجتماع جنيف، وعلى نحو لا يدعو للدهشة والاستغراب، ماطلت إيران في تنفيذ الاتفاق. وفي محاولة منها لإعادة صياغة هذه الاتفاقية، عرض القادة الإيرانيون بدلاً من ذلك شحن ١٠٠ كيلوجرام شهرياً - وهي كمية ستترك لدى النظام مخزوناً كافياً لإنتاج قنبلة نووية. وهذه الجهود لإعادة صياغة اتفاقية تم التفاوض عليها بالفعل هي سمة لاتفاقات تجارية ماضية تفاوضات حولها الجمهورية الإسلامية، والتي تأخرت لسنوات في كثير من الحالات قبل انهيائها كلية.

الشفافية والتحقق

لا يوجد أي اتفاق جدير بالاهتمام إذا قامت إيران بالتحايل بطريقة ما بحيث تحد من فعالية الاتفاق. يجب أن تكون معايير امتثال إيران قائمة على أساس الأداء السابق: إن تاريخ طهران الذي يمتد لعقدين من الكذب والإخفاء ورفضها الرقي إلى مستوى التزاماتها بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها يتطلب أقصى درجات اليقظة. فعرض الأسباب اللبقة والشبيهة بجدار المحامين لتبرير الأفعال التي تقوض من الاتفاق هي أمور غير مقبولة. إن المطلب الرئيسي هو أن نلتزم إيران بالشفافية.

سيكون المؤشر الرئيسي هو فيما إذا كانت إيران ستلتزم بالعروض التي قدمتها. فقد ذكر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي في نيويورك بأن بلاده ليس لديها أي مرافق نووية غير معلنة قيد الإنشاء - وهو أمر تحتاج الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأكيده من خلال زيارات تقوم بها طواقمها الفنية إلى المواقع المثيرة للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد لصحيفة واشنطن بوست أن إيران سوف تسمح لعلمائها النوويين [بمقابلة خبراء] الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهو أمر دأبت طهران على رفضه في الماضي.

وسوف يكون المؤشر الآخر الهام هو استعداد إيران للإجابة على مجموعة من الأسئلة المذكورة في تقارير صدرت مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواجهة مخاوف

طاقم الوكالة الواردة في ملحق أحد تقارير الوكالة الذي جرى تسريه. ورغم أن إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتبرت الأدلة الداعمة لهذه المخاوف سبباً غير كاف لتضمين الملحق في التقرير العام، ومع ذلك فإن هذه المخاوف تستحق التحقيق.

حل الخلافات الجوهرية

اقتصرت اتفاقية جنيف على إعادة عقارب الساعة النووية ومواجهة مخاوف التحقق؛ ولم يتم إحراز أي تقدم بشأن حل الخلافات الرئيسية بين إيران والمجتمع الدولي. وتواصل إيران إصرارها على المضي قدماً في برامجها للتخصيب وإنتاج الصواريخ. ورغم أن مجموعة دول ١+٥ لم تؤكد على هدفها طويل الأجل، إلا أن الدبلوماسيين من كل دولة أوضحوا بأن على طهران أن تعمل وفقاً لقرارات مجلس الأمن التي تدعو إيران لإيقاف برامجها النووية وبرامج إنتاج الصواريخ حتى تستعيد ثقة المجتمع الدولي في نواياها السلمية الخالصة.

وقد أشار البعض إلى أن قرارات مجلس الأمن الحالية ليست واقعية وأن أي اتفاقية يجب أن تتيح لإيران إجراء التخصيب على نطاق محدود. ربما يكون الأمر كذلك. ولكن يجب على المجتمع الدولي ككل - وليس ما تملّيه قوة بعينها أو بضعة قوى - اتخاذ قرار في هذا الشأن. فطالما ظلت قرارات الأمم المتحدة قائمة، ينبغي على الدبلوماسية الدولية استهداف تحقيق الامتثال مع هذه القرارات. إن الاستسلام السابق لأوانه سيكون أمراً غير حكيم، حيث سيؤدي إلى استعداد لقبول أقل مما طالب به مجلس الأمن في وقت لم تظهر فيه إيران أي استعداد لتغيير موقفها.

خطر هائلان

تشكل الاجتماعات القادمة بعض المخاطر الجسيمة على المصالح الغربية إذا أصبحت القضية مبهمة أو إذا شعر النظام الإيراني بأنه يتمتع بالقوة اللازمة لاتخاذ إجراءات صارمة داخل البلاد.

فبمجرد دخول إيران ومجموعة دول ١+٥ في المفاوضات، من الممكن أن يغيب عن بال الرأي العام الأشياء التي على المحك. عندما رفضت إيران مجرد القيام بإجراء مفاوضات، كان الموضوع بسيطاً: فالتشددون الإيرانيون كانوا كذابون بشكل غير معقول، وكان يجب القيام بعمل ما. ومع استمرار المفاوضات، تصبح الصورة أكثر تعقيداً، ويمكن لهؤلاء الذين لا يتابعون القضية عن كثب الاعتقاد بأن النهج الأفضل هو الاستمرار في المفاوضات، مهما كانت العقبات. إن منع مثل ذلك الارتباك سوف يتطلب من كل حكومة من حكومات مجموعة دول ١+٥ مشاركة وتقديم قصة متسقة وواضحة.

أما الخطر الآخر هو أن المتشددون الإيرانيين - الذين ينظرون إلى المحادثات النووية من خلال عدسة تداعياتها على

السياسات المحلية - سيشعرون بالقوة لقمع المنشقين. لقد أحدثت الانتخابات الرئاسية في يونيو المنصرم انقساماً عميقاً بين المجتمع والقيادة، وقد تحاول إيران عرض المفاوضات كدليل على أن المجتمع الدولي لا يقبل النظام فحسب، بل يرضخ لإرادته. لقد تم تصوير اجتماع جنيف على هذا النحو رغم التنازلات الإيرانية الكبيرة التي اتسم بها ذلك الاجتماع. ونظراً لأن طهران منخرطة بنشاط في المفاوضات مع مجموعة دول ١+٥، قد يشعر المتشددون بأنهم سوف لن يدفعون الشيء الكثير عن أعمالهم فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، بسبب قيامهم بأعمال القمع الوحشي في البلاد. يجب على الغرب - ونأمل أن تنضم إليه روسيا والصين - أن يعبر في جميع

المناسبات والفرص عن مخاوفه بشأن حقوق الإنسان. ففي جنيف على سبيل المثال، عندما ذكر الممثل الإيراني أن طهران أرادت مناقشة جدول أعمال أوسع نطاقاً من القضية النووية، وافق الوفد الأمريكي على الفور لكنه ذكر أن الولايات المتحدة سوف تثير قضايا حقوق الإنسان.

ورغم أنه من غير الواضح ما إذا كانت الاستراتيجية الأمريكية الحالية بشأن البرنامج النووي الإيراني سوف تلقى نجاحاً أم لا، إلا أن الأحداث القادمة سوف توضح ما إذا كانت إيران تماطل من أجل كسب الوقت. وكلما ماطلت إيران، تعين على المجتمع الدولي الضغط على قادة إيران السياسيين، وإعاقة وصول إيران إلى التكنولوجيا والتمويل المطلوبين.

اصطفاف جديد للقوى الدولية في النزاع النووي الإيراني

تابناك (المنبر) ١١/٩/٢٠٠٩

نبى الله شنو

استخدام الاستراتيجية السياسية الخارجية الخاصة بإيران، وبلاستفادة من التكتيكات الدبلوماسية الذكية قد عمد إلى إعمال وإبقاء العقوبات الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع الطاقة كأساس تعاطيه وتصديه لبرنامج التكنولوجيا النووية السلمية الإيراني.

في أوروبا ومع الوضع في الاعتبار الظروف والاحتياجات المختلفة - الداخلية والخارجية - للقوى الأوروبية الثلاث (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) تجاه الالتزامات والتهايزات الخاصة بكل منها في التعاطي مع إيران والولايات المتحدة، وأيضاً كيفية قياس الفعل ورد الفعل الخاص بروسيا والصين تلك الدولتين المشاركتين مع القوى الدولية الأربع الأخرى في الملف النووي الإيراني، فإن عدم إمكانية تحقيق الإجماع فيما بين المشاركين - الشركاء الأوروبيين - في بحث ودراسة الملف النووي الإيراني يعد الأمر الأكثر ترجيحاً، خاصة في ظل السعي إلى ضمان تحقيق وتنفيذ الأولويات الخاصة بكل منهم، خصوصاً العلاقات مع الولايات المتحدة.

وفقاً لهذا فإن التبعض أو الانقسام السياسى غير الفنى وغير القانونى يعد هو الطرح الأكثر تحقّقاً في المستقبل المنظور وعلى نحو يفوق ما كان عليه من قبل، خاصة تجاه الدول الأوروبية الثلاث: فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا.

الصين من جانبها ومع تأكيدها على اتباع وتنفيذ استراتيجية (paper with) في سياستها الخارجية، فإن المرجح هو أن

مع مرور سبع سنوات من النزاع السياسى الخاص بالتكنولوجيا النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية أخذ العالم السياسى - وفقاً للتحليلات الإعلامية واسعة الانتشار - يشهد تشكلاً جديداً من الاصطفاف الجديد للقوى الدولية بشأن هذا الملف.

في إطار تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آخر تقرير لها في فترة إدارة الدكتور محمد البرادعي، ضمن تأكيدها على وجود تعاون متبادل وإنجازات قد تمت بينها وبين إيرانيين في إطار الضمانات والتوافقات استناداً إلى معاهدة NPT، وفي إطار إشارتها إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وهي قرارات: ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣، ١٨٣٥ والتي أصدرها المجلس في إطار ردود فعله السلبية تجاه الأنشطة التكنولوجية النووية السلمية الإيرانية. في إطار كل ما سبق، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودون الاهتمام بضرورة الاحتراز من الممارسات السياسية "غير الفنية - غير القانونية"، وفي إطار تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتبادلة من جانب إيران والوكالة الدولية، قامت الوكالة من جديد، وفي خطوة جماعية معقدة ومثيرة للتساؤلات بخلق الغموض والشكوك في المناخ السائد حالياً تجاه مسيرة الأنشطة النووية السلمية لإيران.

في هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مع تولى الديموقراطيين الحكم، وتأكيدات باراك اوباما على أولوية

تسلك منهج التعامل غير الآمن والاحتراز من الإقدام على أى خطوة أمنية مع سائر دول العالم باعتبار أن هذا النهج هو الطريق الأكثر أماناً لضمان علاقاتها الدولية، ومن هنا فإن الحيلولة دون فرض عقوبات دولية، والسعى إلى المشاركة السلمية الدبلوماسية لحل الملف النووى الإيراني سوف تعتبر - أو هى كذلك - الأولوية الاستراتيجية الأولى في السياسة الخارجية الصينية.

أما روسيا التى تعد دائمة السعى نحو ممارسة أساليب غامضة وخلق الظروف المعقدة متعددة التأويلات من أجل عرقلة أية قرارات عقابية شديدة ضد الأنشطة التكنولوجية النووية الإيرانية، قد باتت الآن - وفي ظل المتغيرات الجديدة متمسكة بإتباع سيمفونية هارمونية تعاونية على أبعاد مختلفة مع القوى الغربية من ناحية، ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من المصالح الاقتصادية الضخمة التى قد حصلت عليها جراء تنفيذ تعهداتها الخاصة بضمان وتوفير الاحتياجات التكنولوجية النووية الإيرانية، إلا أن عدم تنفيذ هذه التعهدات والالتزامات وعدم الاهتمام بالجدول الزمنى المتفق عليه بين البلدين - إيران وروسيا - سيصبح سبباً مباشراً لإحداث أضرار واسعة في مسيرة التنمية والبناء التكنولوجيتين الخاصة بالبرنامج النووى الإيراني.

وفق هذا الترتيب فإن الشئ الذى بات مسلماً به أنه في العالم المعاصر، وعلى رغم تأكيد الدول الصناعية والقوى الدولية على ضرورة السيطرة على - وانحصار - الاستفادة من المزايا المتنوعة الخاصة بالتكنولوجيا النووية، فإن مجالات وفرص اليقظة الشاملة الدولية - وخصوصاً المحفزات الواسعة للدول النامية - تجاه الطاقة النووية في مسيرة تصاعدية غير متوقعة، ذلك أن الطاقة النووية، ونظراً للمصالح والمنافع المتعددة الناتجة عنها والتي من بينها انخفاض تكاليف الوقود، وقلة استخدام الوقود، وقلة العوادم الناتجة عن الاختراق قد باتت أكثر جاذبية لدول العالم المختلفة مقارنة بالنفط والغاز خاصة في ظل إمكانية تخزين الوقود اللازم لها لفترة طويلة الأجل، وهو ما بات يشكل في حد ذاته جاذبية ذات طعم خاص ومتعاظمة لدى الرأى العام، وذلك يبدو واضحاً جداً بالنظر إلى المخاطر المحيطة أو المتعلقة بمصادر الطاقة النفطية والغازية التى تعاني من تهديدات رئيسية مثل عدم الاستقرار في الأسعار، والأمن المرتبط ببقاء العرض، والحماية الجيوبوليتيكية، خطر نفاذ الاحتياطي، والأخطار الخاصة بتلوث البيئة، في مقابل مخاطر نوعية مرتبطة بالطاقة النووية مثل الجوانب الاقتصادية، والأمن الاقتصادي، وانتشار الإرهاب، ودفن النفايات النووية.

من الثابت أن أكثر القضايا الحساسة المتعلقة بالطاقة النووية في السنوات الأولى من القرن الـ ٢١ تتمثل في تنوع

وتعدد أدوات الحرب المستخدمة للطاقة النووية والمخاوف والقلق المرتبطة بها في مجال الإرهاب.

إن الوقائع والأحداث الخاصة بالسنوات الماضية قد كشفت عن نقاط ضعف خطيرة قائمة وكامنة في المعاهدات الدولية والآليات الخاصة بتنفيذها، وهو ما يعنى أن أهم التحديات التى تواجهها الطاقة النووية اليوم هو عدم وجود الظروف المناسبة والمطلوبة لإدارة وتدوير "دائرة الوقود النووى"، وذلك بهدف الحيلولة دون انتشارها، والحيلولة دون الاستخدام غير المطلوب والسعى لهذه المواد النووية.

وفق هذا الأساس - وفي إطار التدابير الاحترازية المتخذة من جانب إيران بهدف الحصول على القدرات النووية - عمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى مواجهة الدعايات المناهضة وغير الصحيحة التى مورست بحققها وضد أنشطتها النووية والتي اتخذت أبعاداً عالمية سريعة، ومواقف حادة سواء من جانب القوى الكبرى أو من جانب المؤسسات والمنظمات الدولية. ويسعى المعارضون والمعارضون على البرامج التكنولوجية النووية الإيرانية بشدة الى التأكيد على أن إيران عامل سلبي وعامل إضعاف للمصالح العالمية، وكذلك للسلم والأمن الدوليين، ثم قاموا بوضع هذه الرؤية في قالب سياسى واستراتيجى تمحور في مواجهة وجود الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأوساط والمحافل الدولية.

في هذا الصدد فقد عمدت التوجهات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر اتخاذ واعتماد سياسة "النظر والتحول صوب الشرق"، وكذلك السعى من أجل إقامة علاقات مع الدول الموجودة في الدوائر الجغرافية البعيدة والتي من بينها دول أفريقية، وكذلك دول لاتينية والتي تعد عناصر مهمة في الفناء الجغرافى الخلفى للولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من النجاحات المتحققة والتي شكلت فرصاً مرحلية لإطالة اللعبة الدبلوماسية، إلا أن النتيجة المباشرة لبحث الملف النووى الإيراني تفيد بأن ثمة نوعاً من الرؤية في التعاملات والسلوكيات الصادرة عن الدول الشرقية - خاصة روسيا - في التعاطى مع إيران، هذه الرؤية تقوم على التعامل مع إيران من المنظور التكتيكي، وأنه لم يكن قائماً أبداً وفق المنظور أو البعد الاستراتيجى.

هذه المرحلة المحورية تتمتع بخصائص ومتغيرات عالمية جديدة غير تلك المزايا والخصائص التى كانت قائمة من ذى قبل، وذلك لأنه علاوة على التطورات والمتغيرات الخاصة بالمفاهيم والوحدات الجغرافية والأولويات الخاصة بالروى الاستراتيجية الحديثة للتطورات الاقتصادية والسياسية للدول الفاعلة في العالم والتي منها إيران، فإن ثمة ظروفاً باتت اليوم مرتبطة بإيران على الصعيد الدولى، وهو ما بات يتطلب من مديرى الشأن الإيراني والمسؤولين على تحديد

الوجهات الاستراتيجية للعلاقات الخارجية للدولة الإيرانية أن يعمدوا بالدرجة الأولى إلى تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية والقومية والخصائص الجيوبوليتيكية بهدف توفير أنسب الأجواء اللازمة لتحقيق مصالحنا الوطنية العليا .

الثابت أنه على مدار المراحل التاريخية المحورية الاستراتيجية، كانت الخصائص الجيوبوليتيكية الإيرانية بمثابة ساحة لمناورات القوى الأجنبية العظمى التي تقبض على شئون العالم. على هذا النحو كان للموقع المتميز والجيوبوليتيكي الإيراني - مع وقوعها في مركز رصد مصادر ثروات الطاقة - والمتوافق أو المتزامن مع عصر الحاجة الإيرانية الواسعة للتكنولوجيا المتقدمة الموجودة لدى القوى العالمية الكبرى، وكذلك عدم الوضوح الحاسم للمصالح الوطنية في داخل إيران، كل هذا وغيره دفع القوى الدولية الكبرى إلى السعي على جميع المحاور، وذلك عبر طرح استراتيجية الطاقة والمنافسة الواسعة للوجود المؤثر في المناطق المحورية لإنتاج الطاقة وتوزيع واستهلاك الاحتياطات النفطية والغاز، الأمر الذي شكل الحافز الرئيسي والأساسي بهدف تحقيق الإجماع ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحت زعامة الولايات المتحدة مع الوضع في الاعتبار التعارضات والتباينات الأيديولوجية بين هذه الدولة وبين النظام السياسي الحاكم في إيران، الأمر الذي من شأنه أن يشكل حائلاً مهماً أمام إعادة قراءة وإدراك الخصائص والقدرات الجيوبوليتيكية لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على النحو الذي يعمق من الفجوة القائمة الآن في النظام القطبي المسيطر على عالم اليوم.

من وجهة نظر الدول الأعضاء في النادي النووي. فإن إيران دولة ذات إمكانات وقدرات مالية، وبشرية، وجيوبوليتيكية، وموارد طبيعية تعدينية، خاصة حجر اليورانيوم، وكذلك المهارات الفعلية القائمة في المجالين العلمي والصناعي. هذا الأمر يعتبر تحدياً حقيقياً ضد المصالح الدولية للدول الأعضاء في النادي النووي، وذلك إذا ما تم تدعيمه بالأبعاد التاريخية والحضارية التي تتميز بها إيران من جهة، وحرص هذه الدول الأعضاء في المنتدى النووي العالمي على الحيلولة دون انضمام دول أخرى من فئة الدولة الإيرانية لهذا المنتدى العالمي من جهة أخرى.

النتيجة هي أنه في إطار إيجاد موقف مشترك، وتنمية للتعاون في العلاقات البينية بين الدول الأعضاء في المنتدى النووي يكون مهماً المحافظة على وجود المجال الرئيسي لترسيخ أكثر لقواعد النظم الدولية القائمة الآن عبر خلق الإجماع فيما بين القوى الكبرى، وهو ما يعنى من زاوية أخرى أن "التوازن الكيفي" مهم جداً بالنسبة للقوى الكبرى من أجل استمرار التعااطي البناء في القضايا الدولية الرئيسية.

هذه المعطيات تعنى أن المسيرة الخاصة باتخاذ قرار بشأن

البرنامج النووي الإيراني تشكل بالنسبة لروسيا تحركاً منفعياً بالدرجة الأولى، وهي تشكل لأوروبا فرصة للصعود إلى أعلى، وأما بالنسبة للولايات المتحدة فهي تعتبر موقفاً عدائياً وذلك كنتيجة طبيعية للاختلافات الأيديولوجية.

فروسيا - وفي بعض الأحيان الصين أيضاً - من الممكن أن تتخذ مواقف تعوق تحقق التدابير الخاصة بسائر القوى الأخرى وبعيداً عن نظرية "التدخل المباشر" في الأزمة ومن منظور تكتيكي بما يعنى سعيها الوقتي لتحسين الأوضاع مع إيران. إن العائق الحقيقي الذي يقف دون تحقق أو قيام تكتل مثلث البناء الذي يضم الصين وروسيا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتمحور في جانب منه في جوانب الضعف الحقيقية لدولتي الصين وروسيا، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والقضايا السكانية المرتبطة بدول الجوار ذات الحدود المشتركة مع كل منهما، ومن جانب آخر يتمحور هذا العائق في "التوجه الأساسي" للاستراتيجية العالمية الأمريكية، والذي يقضى بالسعى الدائم بهدف الحيلولة دون تشكل أو قيام أي نوع من التحالفات أو التكتلات بين القوى العالمية الكبرى.

إن المتغيرات الدولية الحاكمة الآن للنظام العالمي الدولي تفيد بأن النظام الدولي الراهن قليل المخاطر، وأنه غير مسبوق منذ عصر الحرب الباردة، وهو ما يقلل واقعياً من غاطر تحقق "خطر آني" على مستوى العالم.

لكن المسألة الأساسية المهددة للهيكل العالمي المعاصر تتمثل في زيادة تعدد "مصادر التهديد"، وكذلك في زيادة "مصادر إنتاج التهديد".

بشكل عام يبدو أن البرنامج التكنولوجي النووي وكذلك برنامج التخصيب المملوك للجمهورية الإسلامية الإيرانية - وضمن إيجاده اصطفاً جديداً بين القوى الدولية - باستطاعته أن يؤشر ببدء عصر من "الحرب الباردة الجديدة" التي ستقف إيران فيها بوصفها اللاعب الأصلي الواقف على "الخط الفاصل" بين صفوف القوى الدولية حتى تنتهي عملية التنافس القائمة الآن بين هذه الدول لنرى أيها سوف يتمكن من جذب إيران.

لكن الشيء المسلم به أنه مع الوضع في الاعتبار مجموعة التحولات والأحداث الجيوبوليتيكية، وسيل المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية المحيطة بإيران في المراحل المختلفة، فالثابت أن الجهود الدولية الرامية إلى حل وفصل النزاع النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية لا ترى سوى "الطريق السلمي" لحل الأزمة، وعلى نحو يمكن أن يؤدي إلى سحق مرحلة ساد فيها الصراع العنيف، وهو ما يؤدي على إضفاء الهدوء المؤقت على العلاقات السياسية الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذا الأمر لا يعد أبداً "نقطة نهاية" متفق عليها وثابتة في الأزمات والصراعات الإيرانية الدائمة في النظام الدولي، وذلك لأنه مع الوضع في الاعتبار الانجازات النووية الإيرانية فإن من الواجب على القوى الدولية الراغبة في تحقيق الاستقرار العالمي خاصة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي أن تضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الحسابات والمعادلات المتعددة والمختلفة للنظام الدولي

بوصفها حقيقة نووية ودولة مصيرية من جهة، ومن جهة أخرى - ومع التأكيد على هذه الظروف والمتغيرات - فإن إقرار الأمن والاستقرار داخل إيران يستلزم أيضاً نظرة "مجتمعية واستراتيجية" تبلور من خلالها مقولة المصالح الوطنية، وكذلك الإدراك الملائم للمتغيرات الدولية الراهنة، خاصة ما يتعلق منها بعلاقات الإجماع أو الصراع فيما بين القوى الدولية الكبرى.

سنة مقترحات لإحداث تطور جذري في العالم كلمة أحمدى نجاد أمام الأمم المتحدة

إيران ٢٦/٩/٢٠٠٩

من خلال شبكات معقدة، وإقامة شكل جديد من أشكال العبودية.

لم يعد من المقبول أن تصبح الميزانية العسكرية لبعض الحكومات تتجاوز بكثير ميزانية مجموعة كبيرة من الدول، وأن تمتلئ مخازن هذه الدول بكافة الأسلحة المشروعة وغير المشروعة، في حين أنها تطالب باقي الدول بالتخلي عن أسلحتها. لم يعد من المقبول أن تطبق قرارات الأمم المتحدة على بعض الدول، في حين أنها لا تطبق على البعض الآخر. إن سياسة الكيل بمكيالين أصبحت غير مقبولة.

وأشار السيد رئيس الجمهورية الإسلامية موضحاً المحور الثاني «أن أي تغيير يجب أن يكون هيكلياً وجوهرياً، لقد رأينا جميعاً أن الهياكل الاقتصادية غير العادلة التي تسيطر عليها مصالح سياسية معينة قد استخدمت لنهب الثروات الوطنية للبلدان، لقد أصبحت المؤسسات الدولية الحالية غير قادرة على إصلاح الوضع الراهن».

وقال في توضيح المحور الثالث «إن جميع المشاكل القائمة في عالمنا اليوم تنبع من حقيقة هي أن الحكام قد نأوا بأنفسهم عن القيم الإنسانية والأخلاق وتعاليم الرسل الإلهية، وللأسف في العلاقات الدولية الحالية حل الجشع والأنانية محل المفاهيم الإنسانية مثل الحب والتضحية والكرامة والعدالة، وحل النفاق محل النزاهة والصدق، وحلت الأنانية محل التضحية.

إن تسوية المشاكل في العالم وإقامة العدل لن يتم إلا من خلال تعهد جماعي وتعاون بين الأمم والشعوب. يجب أن نعمل سوياً من أجل مواجهة التحديات الراهنة وأن نأخذ على محمل الجد التغيير ومساعدة الآخرين من خلال العمل

شرح الرئيس أحمدى نجاد رؤيته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التغييرات التي يجب أن تتم في هذه المنظمة من خلال ستة محاور، جاء في المحور الأول:

إن الاستمرار في ظل الظروف الراهنة في العالم أمر مستحيل.. الشروط غير المنصفة وغير المواتية الحالية تتعارض مع طبيعة النوع البشري والتحرك في اتجاه يخالف الحقيقة والهدف. ولم يعد من الممكن ضخ آلاف المليارات من الدولارات من ثروة غير حقيقية للاقتصاد العالمي من خلال طبع ورقة لا قيمة لها، أو نقل التضخم، فضلاً عن المشكلات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية للآخرين من خلال خلق عجز في الميزانية.

إن حركة الرأسمالية الجامحة قد وصلت للنهاية، وانتهت حقبة العولمة وفرض الأفكار على المجتمع الدولي، وانتهى عصر الامبراطوريات، ولم يعد من الممكن إذلال الدول وسياسة الكيل بمكيالين.

لقد حان الوقت لوضع حد لأولئك الذين يضعون تعاريف ومعايير الديمقراطية ثم يتهمونهم بمبادئها الأساسية، فلا يمكن أن يجلس القاضي والجلاد معاً.

كيف يمكن للمرء أن يتصور أن تستمر السياسات اللانسانية في فلسطين؟ وأن يجبر أصحاب الأرض على الخروج من أرضهم، وأن تستخدم ضد الأطفال والنساء والشيوخ كافة الأسلحة المحرمة دولياً، وأن يجرموا من حق الدفاع عن النفس، بل والأكثر أن يوصفواهم بالإرهابيين!

لم يعد من المقبول أن أقلية صغيرة من شأنها أن تهيمن على السياسة والاقتصاد والثقافة في أجزاء كبيرة من العالم

الجماعي للعودة إلى القيم الأخلاقية والإنسانية.
 المحور الرابع: لدينا الكثير من البرامج من الممكن أن تكون
 زمام المبادرة من أجل تحقيق أهدافنا على أساس:
 إعادة هيكلة الأمم المتحدة من أجل تحويل هذه المنظمة
 العالمية إلى آلية قادرة على الإصلاح ولعب دور نزيه ومنصف
 في العلاقات الدولية.
 هيكله مجلس الأمن، خاصة إلغاء حق النقض (الفيتو)،
 واستعادة الحقوق المنصوبة للشعب الفلسطيني من خلال
 إقامة انتخابات حرة في فلسطين، وإعداد أرضية مواتية لجميع
 السكان الفلسطينيين بمن فيهم المسلمون والمسيحيون، وحتى
 اليهود، وأن يعيشوا في سلام ووثام.
 كذلك وضع حد للتدخل في شؤون الدول الأخرى في
 العراق وأفغانستان والشرق الأوسط، وفي جميع بلدان أفريقيا
 وآسيا وأمريكا اللاتينية وحتى أوروبا.
 إصلاح الهياكل الاقتصادية الحالية، وإقامة نظام اقتصادي
 دولي جديد يستند للقيم الأخلاقية والإنسانية من أجل تعزيز
 العدالة والتقدم في أنحاء العالم، من أجل تحقيق الرفاهية
 والازدهار للجميع.
 إصلاح العلاقات الدولية السياسية القائمة على تعزيز

السلام الدائم والصداقة والقضاء على سباق التسلح.
 إصلاح الهياكل الثقافية واحترام العادات والتقاليد المتنوعة
 لجميع الدول وتعزيز القيم الأخلاقية والإنسانية والروحية.
 وأكد الرئيس "أحمدي نجاد" في المحور الخامس أن أمتنا
 العظيمة مرت بنجاح كبير في أعظم الانتخابات الديمقراطية،
 وتم فتح فصل جديد في مسيرتها نحو التقدم وتعزيز التفاعل
 الدولي، وعهدوا الشعب الإيراني إلى مرة أخرى هذه
 المسؤولية العظيمة بأغلبية كبيرة، والآن أريد إعلان أن أمتنا
 العظيمة قدمت مساهمة كبيرة لحضارة العالم. والجمهورية
 الإسلامية الإيرانية باعتبارها واحدة من أكثر الحكومات
 الديمقراطية والتقدمية في العالم مستعدة لتقديم كافة خبراتها
 الثقافية والاجتماعية والسياسية من أجل معالجة كافة المشاكل
 الدولية.
 وأخيراً وفي المحور السادس قال "أحمدي نجاد" "إن العالم
 في تغير مستمر وتطور، وسوف يأتي يوماً تسود فيه العدالة
 العالم ويتمتع الإنسان بكرامته واحترامه. إن المستقبل المشرق
 ينتظر البشرية، لكن هذا المستقبل في انتظار العمل الجماعي
 والوحدة، وتهيئة الظروف لهذا المستقبل".

اختلاف الآراء في البيت الأبيض على الحرب في أفغانستان استراتيجية «تجنب الهزيمة» على المحك

إيران ٢٨/٩/٢٠٠٩

هل ستؤدي الحقائق إلى تغيير في أهداف البنتاجون العسكرية؟
 - لقد تغيرت الأهداف الاستراتيجية الأولية التي كانت
 هي أساس دوافع الحرب على العراق، نتيجة المقاومة المسلحة
 غير المتوقعة سواء في العراق أو في أفغانستان، ويختلف النظام
 السياسي في العراق ومقاومة الشعب العراقي عما يدور في
 أفغانستان، ومع هذا توجد أوجه شبه على الأقل في تشكيل
 تطورات غزو احتلال هذين البلدين. والهدف الأساسي
 للبنتاجون الآن سواء في العراق أو في أفغانستان هو إحداث
 تغيير واقعي في المعايير؛ أي تجنب الهزيمة أو التظاهر بأنهم لم
 يهزموا من قوات المقاومة.
 عندما وصل نيكسون وكسينجر إلى رئاسة الجمهورية في

كان أغلب أفراد الشعب الأمريكي يعارضون الحرب على
 العراق، في حين أنهم كانوا يؤيدون الهجوم على أفغانستان،
 وقد وجد هذا الأمر شكلاً آخر الآن وتغير إحساس الغالبية.
 وفيما يتعلق بمسألة تطويل مدة الحرب واستمرار احتلال
 أفغانستان، فقد ظهر بعض التردد والحيرة بين حكومة أوباما
 والبنتاجون، وزاد الجدل حول ما يجب عمله في أفغانستان،
 وهل يجب إرسال قوات إضافية أم البحث عن وقف مؤقت
 لإطلاق النار مع طالبان، وإقامة "وحدة وطنية". وهناك
 احتمال أن تتحول معارضة الشعب الأمريكي الواسعة
 لاستمرار الحرب إلى عامل مؤثر في الحسابات السياسية
 الأمريكية، وهو بالضبط نفس الشئ الذي حدث في حرب
 فيتنام.

عام ١٩٦٩ كان هدفهم تجنب الهزيمة برغم أنهم عدلوا سريعا هذا الهدف لأنهم أدركوا بسرعة شديدة أن الهزيمة لا يمكن تجنبها، وعلى هذا الأساس وضعوا في اعتبارهم هدفاً أقل، وهو تجنب أن يعتبروا أنفسهم مهزومين، وعلى هذا الأساس طرحوا إشعار "الصلح بشرف"، وبسبب هذا الهدف النبيل ! قتل ثلاثون ألف فدائي فيتنامي آخرون قبل خروج القوات الحتمي من فيتنام في عام ١٩٧٣، وكان عدد الفيتناميين الذين قتلوا بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ قد تجاوز مئات الآلاف.

وكانت أهداف الحرب في أفغانستان والعراق أكبر من هذا بكثير، فلم يكن "تجنب الهزيمة" في حسابات بوش - تشيني أو رامسفيلد في أي وقت من الأوقات، فقد كانوا واثقين من قدرتهم على تحويل هذين البلدين إلى مستعمرتين، وهنا يجب أن نضع في الاعتبار أن الدولة المستعمرة - في صورتها الحديثة - تختلف عن المستعمرة في صورتها الكلاسيكية أو نموذجها التاريخي، فالخاصية الأساسية للمستعمرة التاريخية هي الامتلاك الرسمي للسلطة، وكيان الدولة الواقعة تحت الاستعمار مع إدارتها بشكل رسمي وقانوني بواسطة الدولة المستعمرة، والسكان الأصليون لمثل هذه المستعمرة يوفرون الموظفين التنفيذيين والمنظمين والعاملين والجنود الذين يخدمون تحت إمرة قادة وحكام الدول المستعمرة، وفي هذا النوع من الاستعمار يسيطر المستعمرون على الاقتصاد الداخلي ويوجهونه بقصد تمليك الموارد الطبيعية والاستفادة من العمالة الرخيصة وامتلاك الأسواق من أجل ترويج منتجاتهم الصناعية، والخاصية الأخيرة توجد في الاستعمار بصورته التاريخية، وكذلك في الاستعمار الحديث. فعلى سبيل المثال، تقرر في العراق أن تدار الموارد النفطية الواسعة لصالح الشركات البريطانية والأمريكية بصورة خاصة، وأن يتطلع "وول ستريت" بنوكها المؤممة.

ويشرح كوام نكروما "الرئيس الغاني الأسبق وزعيم حركة" بان أفريكان "خاصية ما يعرف باسم "الاستعمار الحديث" بالشكل التالي: "ماهية الاستعمار الحديث أن الدولة التي تتعرض له تكون مستقلة نظريا ولديها كل أسباب الاستقلال الصورية إلا أن نظامها الاقتصادي وبالتالي نظامها السياسي تتم إدارته في الواقع من الخارج". ويوضح نكروما بنظرة مستقبلية أنواعا كثيرة من الاستعمار الحديث ولكن يضع في أولويته الثبات الاقتصادي باعتباره الأسلوب "المعهود" والأساسي الذي عن طريقه تحافظ القوى الاستعمارية على مستعمراتها السابقة يمكن لأساليب هذه الإدارة أن تتخذ أشكالا مختلفة. فمثلا في حالة (افراطية) من الممكن أن تستقر قوات السلطة الإمبرالية في الدولة المستهدفة وتسيطر على حكومتها، وكثيرا ما يحدث أن تتم سيطرة الاستعمار الحديث عن طريق الاقتصاد أو الأمور

المالية".

ولتحويل أفغانستان والعراق إلى المستعمرات الحديثة لابد من استقرار عدد كبير من القوات الأمريكية في القواعد العسكرية الأمريكية، ووجود عدد كبير من الموظفين الأمريكيين التنفيذيين في هذين البلدين. ويسمى نكروما هذا النوع من الاستعمار بالنوع الافراطي للاستعمار الحديث، ولكن هذا الإفراط يبدو حتميا في أفغانستان والعراق لأسباب مختلفة، فبدون استقرار عدد كبير جدا من القوات الأجنبية سواء في العراق أو في أفغانستان لا يمكن للاحتلال ان يكون له دور الدول الاستعمارية، فمثلا في حالة العراق تستطيع العراق بما لديها من موارد نفطية ومائية غنية، وعدد كبير من السكان المثقفين، وقدرة عسكرية هائلة، وبما تملكه من انتصار سابق للثورة ضد الاستعمار في عام ١٩٥٨، تستطيع بقوة أن تستعيد مكانتها السابقة كقوة إقليمية في العالم العربي.

وقد كان من المنتظر بعد زوال الحكومة البعثية في العراق أن يتم استقلال هذه الدولة. وكان الحكام الأمريكيون يؤمنون بأنه إذا لم تستقر القوات العسكرية في القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة لتوفير الحماية لمجموعات العمل التنفيذية والإصلاحية الأمريكية فإن العراق ستحصل على استقلالها مرة ثانية، ولن يعوقها الاقتصاد الحرب نتيجة سنوات الحرب والخطر، وكانت حكومة بوش والبتاجون يتوقعون في البداية أنهم باحتلال العراق سوف يؤسسون محورا استراتيجيا جديدا للشرق الوسط، وكان هذا المحور سيتأسس بمشاركة واشنطن - بغداد - تل أبيب، والذي كان سيلعب دور الشرطي في الشرق الأوسط لمصلحة الولايات المتحدة، وكان هذا الأمر يتطلب تحويل العراق إلى مستعمرة، ومثل هذه السياسة كانت لها ذكرى تاريخية أيضا بالعودة على العصر الذهبي لمحور واشنطن - تل أبيب - طهران والذي تعهد بمراقبة الخليج الفارسي.

وقد دمرت استراتيجية بوش - تشيني في ظل الأحداث التالية. ومع بداية عام ٢٠٠٧ قام البتاجون بتنظيم أساليبه، وفي هذا العام كانت مسألة إرسال قوات إضافية إلى العراق هي الأساس الإعلامي لتغطية الاستراتيجية الجديدة، وهي الإتفاق مع بعض رؤساء القبائل الثائرة في العراق لإيقاف إطلاق النار على القوات الأمريكية وقتلهم بالقبائل اليدوية، وكان هذا الأمر ييسر إمكانية الانسحاب القادم للقوات الأمريكية في ظروف عادية، وكان يخفى أن هذه الامبراطورية قد هزمت أو أنها لم تتمكن من تحقيق الانتصار في العراق.

وكانت قد طرحت مسألة إنشاء سفارة أمريكية واسعة جدا في بغداد حتى تكون بمثابة الهيكل الأساسي لإدارة دولة العراق التي كان من المقرر أن تتحول إلى مستعمرة من النوع الحديث، وكان من المقرر أن يعمل في أكبر سفارات العالم

هذه أكثر من ألف موظف أمريكي كمديرين خلف الساحة العراقية، واتضح فيما بعد أن الأمر لا يستحق. ومع أن العراق قد شهد وضعاً مؤسفاً للغاية من الناحية الاقتصادية إلا أن تحويله إلى مستعمرة يتناقض مع حقائق هذه الدولة، فالشعب العراقي لديه معرفة وخبرة كبيرة بالاستعمار، وهي النتيجة المباشرة لتسعين عاماً من النضال أو على الأقل ترجع إلى ثورة ١٩٢٠ الوطنية التي قهرت القوات الاستعمارية البريطانية.

عندما عُرض المراسل والصحفي العراقي منتظر الزيدى حياته للخطر بإلقاء حذائه في وجه جورج بوش تحول إلى بطل قومي، وفي يوم خروجه من السجن في ١٥ سبتمبر قوبل بمشاعر الشعب الحارة جداً من كل أنحاء بلاده، وهو ما يبين مشاعر كره الاستعمار لدى العراقي، وقد قال مخاطباً هذا الشعب: "لقد استخدم المستولون الأمريكيون الدسائس لكي يصلوا إلى هدفهم في العراق، وعملهم في العراق لا يختلف عما جلبوه على رؤوس المواطنين الأمريكيين وأنا هنا أقول لهم ولجميع الأشخاص الذين يتبعون خطاهم: أبداً! إننا الشعب الذي نفضل أن نموت ولا نقبل الذل والخضوع.

- حقائق أفغانستان:

لقيت الحرب على أفغانستان - بعكس الحرب على العراق - التأييد العام في الولايات المتحدة لأن حكومة بوش وكافة زعماء الحزب الديموقراطي كانوا قد أوجدوا

هذا الاعتقاد وهو أن أفغانستان كانت هي السبب في هجمات ١١ سبتمبر، وعلاوة على ذلك فإن أسامة بن لادن كان أثناء هذه الهجمات ضيفاً على حكومة طالبان في أفغانستان، وفي الحقيقة لم يكن هناك أي عراقي أو أفغاني في هذه الطائرات التي اختطفت في ١١ سبتمبر، ومع هذا قتل مئات الآلاف من العراقيين والأفغان في الغزو الأمريكي وتشرّد ملايين الأفراد الآخرين.

وكانت حكومة بوش والبتاجون قد وضعوا أفغانستان في اعتبارهم كمحور لمراقبة المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى عن طريق القواعد الواسعة التي أنشئت في كل أنحاء هذه الدولة.

وقد شددت حكومة أوباما الآن الحرب في أفغانستان بشكل رسمي، ولكن لو سئلت الحكومة الأمريكية أو البتاجون ما مفهوم الانتصار في أفغانستان لن يجيب أحد، فهؤلاء لا يستطيعون قول الحقيقة لأن الجنود والمهاجرين وأسره في هذه الحالة سيقعون في الغالب فريسة الحيرة ويسألون أنفسهم لماذا يجب الاستمرار في حشو المدافع والرشاشات. والحديث الآن أيضاً في أفغانستان يدور حول تجنب الهزيمة، فالمسألة المهمة بالنسبة لهم هي أن يفروا من مفهوم الهزيمة، وبناءً على هذا يستمر قتل آلاف الأبرياء الآخرين وتهدر دماؤهم هدرًا لأن البتاجون لا يعرف ماذا يمكن أن يفعل.

دور روسيا في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وجورجيا

رحمت الله فلاح ■ إيران ٩/٩/٢٠٠٩

ولأسباب خاصة تعتبر مرتكزها الاستراتيجي في داخل القوقاز هو أذربيجان أولاً ثم جورجيا. فتركيا ليس لديها ارتباط جيوبوليتيكي يمكنها من دخول أذربيجان وآسيا الوسطى وإنما يجب أن يمر الطريق عبر نخجوان أو إيران، وعندئذ ستكون تحت الإدارة الإيرانية. ولهذا عمدت تركيا إلى تكثيف الاهتمام بجورجيا لكي تتمكن من الاتصال بأكبر دول القوقاز وهي أذربيجان. وقد أدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة القوقاز إلى توجيه الاهتمام التركي إلى القوقاز.

- أدركت تركيا أن مجرد التركيز على التضامن القومي

خلقت التغيرات الجيوبوليتيكية في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق فرصة ثمينة لتركيا، حيث يقول الباحث التركي على كاراعثمان أوغلو "انفتحت مرة ثانية أبواب العالم التركي التي كانت مغلقة في وجه تركيا". ويتأثر موقع جنوب القوقاز في السياسة الخارجية والأمنية التركية بعدة عوامل مثل العمل على إحياء الهوية الثقافية التركية، وتكثيف مجالات الاشتراك الثقافية والتاريخية مع دول المنطقة، والإفادة من الإمكانيات الاقتصادية في المنطقة. ومن جهة أخرى فإن تركيا بوصفها عتبة الغرب ومتهى حدود الناتو قد اتخذت من أذربيجان محور ارتكاز استراتيجي لها.

العرقى لا تقتصر أهميته على تحقيق المصالح الوطنية التركية، بل سيضع تركيا في تضاد مع القوى الإقليمية ووراء الإقليمية مثل روسيا والصين وإيران وأرمينيا وجورجيا. ولهذا تعاملت تركيا في سياستها القائمة على القومية التركية بأسلوب معتدل ومرن إلى درجة كبيرة.

أثبتت النزاعات بين روسيا وجورجيا واضطراب الأوضاع في جورجيا للأتراك أنهم في مثل هذا الجو المتأزم لن يتمكنوا من الصمود ضد إرادة الروس، وأن الروس قادرين على السيطرة على انتقال الطاقة في المنطقة من ممرها الإقليمي في جورجيا. ولهذا يسعى الأتراك جامهدين إلى طرح مشروع "معاهدة استقرار القوقاز" لإقناع الروس بأن تركيا لا تنصاع لمصالح الغرب في هذه المنطقة، كما كانت في السنوات السابقة. وهذا المشروع المعروف باسم اثنان زائد ثلاثة ٢+٣ يتضمن التعاون بين دول القوقاز الثلاث مع دولتين إقليميتين هما روسيا وتركيا (بناء على تنبيه الولايات المتحدة بأن لا يتضمن هذا المشروع أى ذكر لوجود الأتراك بدلا من الإيرانيين).

- لا يقتصر النزاع التاريخي بين الأرمن وتركيا على التسبب في إيجاد عوائق جيوبوليتيكية أمام دخول تركيا إلى القوقاز وآسيا الوسطى، وإنما تحول على المستوى الدولى إلى أداة في يد منافسى وأعداء تركيا للضغط عليها. ويسعى الأتراك إلى حل النزاع مع الأرمن في ظل المناخ الدبلوماسى التركى الجديد بمزيد من التساهل والتسامح، وفي هذا الصدد تم التوقيع على "خارطة الطريق" بين تركيا وأرمينيا، والتي كان للولايات المتحدة دور محورى في توقيعها. ويتوقع في خارطة الطريق تطبيع العلاقات بين أرمينيا وتركيا وفتح الحدود التركية أمام الأرمن، وهى التى كانت مغلقة أمامهم بسبب احتلال عشرين فى المئة من أراضي أذربيجان فى أوائل تسعينيات القرن الماضى.

بالطبع كلما أوشك الأتراك على تطبيع العلاقات مع أرمينيا كلما فقدت وبنفس القدر سيطرتها على جهاز السلطة فى أذربيجان، فإلهام على أوف يسعى إلى امتلاك العديد من البدائل فى سياسته الخارجية، وكذلك فى مسارات نقل النفط والغاز لى يتمكن من الوقوف أمام تركيا متحليا بالقدرة على اللعب وإحداث التوازن.

وقد أدى الموقع الجيوستراتيجى والجيواقتصادى لمنطقة القوقاز إلى احتلال هذه المنطقة مكانا فى بؤرة الاهتمام الأمريكى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ولكن الأمريكىين لم يحددوا بؤرة اهتمامهم فى دولة بعينها من دول القوقاز كما فعل الروس والأتراك، وإنما حاولوا التعامل مع منطقة جنوب القوقاز كوحدة واحدة، وعمدوا إلى وضعها فى مخططاتهم وبرامجهم الإقليمية، بل والعالمية، كما تسعى الولايات المتحدة إلى وضع هذه المنطقة ومحيطها القريب بما فيه روسيا

وإيران فى أتون النزاع. وبالإضافة إلى إقصاء هذين البلدين من التوازنات الاقتصادية والأمنية فى القوقاز تعمل على التشكيك فى دورهما التاريخى، وانطلاقا من هذه الأهداف فهى تعمل على عدة مستويات:

- استحداث عملية تنتهى بانضمام دول القوقاز الثلاث إلى عضوية الناتو، والابتعاد عن الأنظمة الروسية.

- أن يتم نقل النفط والغاز من المنطقة فى مسارات تكون فى النهاية خارج نطاق سيطرة روسيا وإيران.

- العمل على هندسة المستقبل السياسى وفرض القيم الأمريكية على المجتمعات بتأييد مختلف أطراف المجتمع (نموذج الثورة الملونة فى جورجيا).

- الهندسة العكسية للنزاع داخل القوقاز إلى المحيط الخارجى مثل زرع التوتر بين جورجيا وروسيا وبين أذربيجان وإيران، وإذا نجحت فإنها ستغرق أرمينيا فى نزاع داخلى. والمؤكد أن المخططات الأمريكية المتعلقة بالقوقاز تواجه تناقضا خطيرا على المستوى الأمنى سواء فى داخل المنطقة أو فى محيطها القريب، ويمكن أن نشير إلى عدة نقاط فى هذا الصدد:

- عند حل أزمة قره باغ أدت السياسة المزدوجة التى انتهجتها الولايات المتحدة إلى ظهور بؤر معادية لها فى أذربيجان، بل وفى داخل الحكومة. فالأمريكيون فى سياستهم المعلنة كانوا يصفون أذربيجان بأنها شريك استراتيجى لهم، ولكنهم فى السياسة العملية كانوا يعملون لمصلحة الأرمن ضد الأذريين وعلى سبيل المثال صدور المادة ٩٠٧ فى بدايات الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان لفرض قيود على تسليح أذربيجان، وتقديم مساعدات مالية أمريكية مستقلة إلى حكومة قره باغ، وزيادة المساعدات المالية الأمريكية المقدمة إلى أرمينيا لتصل إلى ضعف المساعدات المقدمة إلى أذربيجان، وعدم التصويت الإيجابى على مشروع قرار خاص بوحدة أراضي أذربيجان فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجر أذربيجان إلى لعبة جماعة مينسج التى لا تنتهى لإبعاد الرأى العام العالمى عن الانشغال بأزمات القوقاز عن طريق عرض تقارير مبهمة غير حقيقية، والضغط على تركيا من أجل تطبيع العلاقات مع أرمينيا قبل الانتهاء من الأراضى المحتلة، والتركيز على عنصر المسيحية فى التعامل مع دول القوقاز وأخيرا ضعف حكومة ساكاشفيلى فى جورجيا، وهى الحكومة التى كانت موضع استثمار الأمريكىين لأسباب عدة والآن أكثر من نصف مواطنى جورجيا يعترفون بفشل هذه الحكومة. كل هذا مجتمعا أدى إلى ظهور تيار مضاد معارض للولايات المتحدة فى داخل القوقاز جنبا إلى جنب التيار الموالى لها، وهذا التيار الناشئ يعتبر أن التحركات الأمريكية فى المنطقة ألعابا لا نهائية ضد الأمن.

إلى جانب العوامل الداخلية فى القوقاز، كانت للعوامل

المحيطة تأثيرها أيضا في المجال الأمني على الأقل، ومن هذه العوامل نزاع روسيا وإيران ضد المشروعات الأمريكية، والاتحاد الأوروبي يلعب دورا مؤثرا إلى جانب الولايات المتحدة، ولكنه يهتم بمجال حقوق الإنسان أكثر من القضايا الأمنية على عكس الولايات المتحدة. ومن أهم إنجازات الاتحاد الأوروبي انضمام دول جنوب القوقاز الثلاث إلى سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك تعيين ممثل للاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وبالنسبة لإيران، تعد منطقة القوقاز بالنسبة لإيران محيطا أمنيا إلى جانب كونها محيطا حضاريا. فالأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الحكومات والقوى السياسية والاجتماعية الداخلية في القوقاز تترك أثرا على المحيط الأمني لإيران، ولهذا تسعى إيران إلى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة توسلا بالآليات الإقليمية وحقائق المنطقة. وبعبارة أخرى، لا تريد الأخيرة تدويل الطبيعة الجيوبوليتيكية لمنطقة القوقاز لأنه في حالة تدويلها ستكون القوى وراء الإقليمية ذات تأثير في المنطقة على مستويات عدة وتحت ذرائع عدة أيضاً وإذا لزم الأمر سوف تخلق نزاعات وأزمات إقليمية في المنطقة، وبوجه عام تتبع إيران في القوقاز السياسة التالية:

- إيران لا ترى أن وجود القوى وراء الإقليمية ومنها الغرب ونفوذها في المنطقة (خاصة في المجال الأمني) أمرا يتناسب مع طبيعة منطقة القوقاز، وتعتبره مناقضا للسلام والأمن في المنطقة، وتعمل على انتهاج سياسة تعويقية لهذا الأمر.

- تعمل إيران من خلال الارتباط مع دول القوقاز الثلاث

بعلاقات طيبة على تخفيف حدة العناصر والأفكار المعارضة لإيران، وعرقلة السياسة الأمريكية المتمثلة في "نقل النزاع من داخل منطقة القوقاز إلى محيطها الخارجي".

- تدل سياسة إيران على أن الحقائق الجيوبوليتيكية لإيران تثبت لحكام القوقاز أن من الخطأ إقصاء إيران عن المعادلات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، وأن الفراغ الذي يسببه بعد إيران لا يمكن أن يملأه أى طرف آخر.

خاتمة:

تناولنا في هذا المقال دور كل من دول جنوب القوقاز الثلاث في التوازنات الأمنية في المنطقة، لأن من المعتقد أن اللعب في هذه المنطقة في مجال التوازنات الأمنية يعد متغيرا مرتبطا بأداء اللاعبين الإقليميين والدوليين. وبعبارة أخرى، إن الفعل ورد الفعل في جنوب القوقاز يعد نتيجة لإعادة البناء والعوامل الإقليمية ووراء الإقليمية الدخيلة على المنطقة أكثر من كونها نتيجة منطقية للمصالح الوطنية والأمن القومي لدول المنطقة. ولهذا فإن السلام والاستقرار في المنطقة لا يبدو قريبا واضحا للعيان لأن اللعبة الدائرة بين القوى المناوئة والمصالح المتضادة في المنطقة لا نهاية لها. ورغم أننا نرى اليوم رغبة أو حتى خطوات عملية من جانب روسيا أو الولايات المتحدة لحل النزاع في القوقاز إلا أن الساحة في القوقاز تشهد تضارب المصالح على نحو شديد التعقيد إلى حد أن مستوى النزاع قد جر الطرفين من الخلاف الإقليمي إلى مستوى النزاعات الاستراتيجية الكبرى، وهذا أيضا لا يدخل في إطار اللعب من أجل اللعب بل في إطار اللعب دون الوصول إلى نهاية.

عبد الوهاب البياتي يهدي بكائية إلى حافظ الشيرازي

ا.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

يمكن القول بأنه لا يوجد شاعر عربي معاصر كتبت حوله رسائل وأبحاث جامعية وعلمية وكتب مثلما كتب عن البياتي ، فقد كتبت بالإضافة إلى مؤلفات الكتاب والمستشرقين أكثر من ثلاثين رسالة دكتوراه وأكثر من ألف بحث على مستوى الليسانس والمجستير حول شعره في أوروبا وأمريكا وكل أنحاء العالم .

ومن دواوينه : ملائكة وشياطين (١٩٥٠م) وأباريق مهمشة (١٩٥٤م) والمجد للأطفال والزيتون (١٩٥٦م) وأشعار في المنفى (١٩٥٧م) وديوان النار والكلمات (١٩٦٤م) والذي يأتي ولا يأتي (١٩٦٦م) وسفر الفقر والثورة (١٩٦٥م) والموت في الحياة (١٩٦٨م) وعيون الكلاب الميتة (١٩٦٩م) والكتابة على الطين (١٩٧٠م) وقصائد حب على بوابات العالم السبع (١٩٧١م) وكتاب البحر (١٩٧٣م) وسيرة ذاتية لسارق النار (١٩٧٤م) وقمر شيراز (١٩٧٥م) ومملكة السنبلة (١٩٧٩م) وبستان عائشة (١٩٨٩م) ، وغير ذلك .

كما كتب مسرحية بعنوان "محكمة في نيسابور" عام ١٩٧٣م ، وله كتاب نثرى بعنوان "تجربتي الشعرية" .

أما عن حافظ الشيرازي والذي أهده شاعرنا هذه القصيدة فهو ذلك الشاعر الإيراني الذي عاش في القرن الثامن الهجري في مدينة شيراز (ولد عام ٧٢٦ هـ) حيث تغنى هناك بالحب والجمال وصاغ أحاسيسه في كلمات جميلة ، هذا الشاعر هو شمس الدين محمد المعروف بـ "خواجة حافظ الشيرازي" والملقب بـ "لسان الغيب وترجمان الأسرار" ، وهو شاعر الشعراء في عصره وحتى يومنا هذا . كان أبوه يشتغل بالتجارة في شيراز ويقيم بها وقد أنجب ثلاثة أولاد ، كان شمس الدين محمد أصغرهم . وبعد وفاة والده تفرق الأولاد الثلاثة وبقي شمس الدين وحده مع أمه وأصاها عسر وضيق في الرزق مما اضطر الأم إلى أن تدفع بولدها الصغير إلى واحد من أهل

يعتبر الشاعر العراقي عبد الوهاب البياتي واحداً من أشهر الشعراء العرب المعاصرين وهو من رواد الشعر الحديث . ولد في بغداد عام ١٩٢٦م وأنهى دراسته الثانوية في عام ١٩٤٤م ، واشتغل بالتدريس والكتابة في الصحف بعد أن أتم دراسته في كلية دار المعلمين العليا ببغداد في تخصص اللغة العربية وآدابها ، إلا أنه فصل من وظيفته عام ١٩٥٤م بسبب نشاطه السياسي وتم اعتقاله ، ورحل بعد ذلك إلى سوريا ثم إلى بيروت ثم إلى القاهرة . وعاد إلى العراق بعد ثورة يوليو ١٩٥٨م ، واختار الإقامة بعد ذلك في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٥٩م وحتى عام ١٩٦٤م ، واشتغل بالتدريس في جامعة موسكو والبحث والدراسة في معهد الشعوب الآسيوية . وفي عام ١٩٦٤م اتجه إلى مصر مرة أخرى ، وبقي بها فترة ، إلا أنه إختار الإقامة بعد ذلك في أسبانيا لمدة عشر سنوات . ثم عاد إلى العراق للمرة الأخيرة عام ١٩٩٠م غير أنه اضطر إلى مغادرة الوطن والإقامة في الأردن . وقد سافر إلى إيران مرة واحدة وبقي بها عدة أشهر قبل موته الذي حدث عام ١٩٩٩م .

كان البياتي مناضلاً حراً ، عانى من النفي والغربة الدائمة ومع ذلك فقد طبقت شهرته الآفاق وكانت له علاقات مع كبار الأدباء والشعراء في العالم مثل الشاعر التركي ناظم حكمت وبابلو نيرودا وأوكتايفو باث ورافائيل البرتي ورسول حمزاتوف وجابريل جارثيا ماركيز ويشار كمال . وكان في الشعر رائداً من رواد الواقعيين الاشتراكيين إلا أنه تحول بعد ذلك إلى المذهب الإنساني HUMANISM الذي يهدف إلى إحياء الآداب الكلاسيكية والروح الفردية والنقدية والتأكيد على الهموم الدنيوية ، والاهتمام بشئون الإنسان ومصالحه ، وقد ترجمت معظم أشعاره إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والأسبانية وغيرها ، وربما

محلها ليتولاه برعايته ويقوم على تربيته ، إلا أنه هرب منه لسوء معاملته وخلقه واشتغل خبازا ، وكان يشتغل بالعبادة بعد فراغه من عمله ، ويتوجه في أوقات فراغه إلى مدرسة قريبة منه للدراسة والتحصيل حتى استطاع أن يكمل حفظ القرآن الكريم وأصبح يلقب بالحافظ وهو اللقب الذي اختاره فيما بعد "تخلصا" أو لقباً شعرياً عرف به في أشعاره .

ويجمع كل من أرخوا للأدب الفارسي على أن غزليات حافظ الشيرازي هي أعظم ما نظم في الأدب الفارسي من غزليات ، ومن هنا احتل مكانة عظيمة جعلته يحرز شهرة واسعة داخل إيران وخارجها حتى أن "جيته" الشاعر الألماني الشهير اعتبر حافظاً أحد الأعمدة الأربعة التي قام عليها صرح الآداب العالمية كلها .

ويقال إن حافظاً إشتغل كذلك بالتدريس في إحدى مدارس شيراز حيث كان التلاميذ يجتمعون حوله ليدرس لهم "كشف الزخشي" في التفسير و "مصباح المطرزي" في النحو ، و "طوالع الأنوار" في الحكمة والتوحيد ، و "مفتاح العلوم" في البلاغة للسكاكي ، وأخيراً يسمعون شيئاً من شعره ، فيحفظونه ويرددونه في المحافل ، وهكذا سرت أشعاره بين الناس واشتهرت . ويبدو أن حافظاً ظل يمارس مهنة التدريس إلى آخر أيام حياته عندما رحل عن الدنيا عام ٧٩١ هـ ودفن في مسقط رأسه شيراز ، وما زال قبره حتى اليوم مزاراً يحج إليه عشاق فنه وكل السائحين الذين يزورون شيراز ، وهذا القبر يوجد في (روضة المصلى) التي كان حافظ يحبها ويميل إلى الجلوس فيها أثناء حياته .

ويشتمل ديوان حافظ على غزليات ومثنوى صغير باسم "ساقى نامه" أو (رسالة الساقى) ومجموعة من القصائد ، إلا أن شهرته طغت أكثر ما طغت في نظم الغزليات التي تضمنت معاني جميلة وأحاسيس ومشاعر رقيقة .

وقد تميز الدارسون والمفسرون لغزلياته فمنهم من قال بأنها غزل صريح ؛ الخمر فيها هي الخمر المذهبة للعقل ، والمحبوب فيه هو المحبوب الأدمى الفانى ، ومنهم من قال بأنه غزل صوفي عرفاني ، الخمر فيه هي الخمر الأزلية التي يديرها الساقى الذي يرشدك إلى طريق الهداية ، حيث يملأ لك الكأس من تعاليمه السامية التي تدفع عنك الضلال والغواية ، وعلى هذا فأصحاب هذا الرأي يرون أن أشعار حافظ لا يجب أن تؤخذ بظاهر ألفاظها ، إذ أن المعاني التي يهدف إليها مستترة وراء معاني أخرى أبعد منالا وأقوى حجة وأشرف غرضاً ، لذا قالوا إنه صوفي يسلك مسلك العارفين ويستعمل مصطلحاتهم وعباراتهم . وهناك رأى ثالث يقول بأن حافظاً لم يكن متصوفاً يتردد على تكايا المتصوفة وجلساتهم ، ولم يعرف عنه ذلك ، ولكنه كان ذا مشرب صوفي . على أية حال لقد بلغ الغزل على يد حافظ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة

. وتبدو أهمية غزليات حافظ في كثرة الطباعات التي حظي بها ديوانه سواء داخل إيران أم خارجها .

أما عن القصيدة التي سوف نتناولها بالبحث هنا فهي قصيدة البياتي وعنوانها "بكائية إلى حافظ الشيرازي" ، وليس البياتي هو الشاعر الوحيد الذي تأثر بشعر حافظ ونظم فيه وفي مدينة شيراز قصائد شعر ، فقد سبقه إلى ذلك شعراء كثيرون نذكر منهم على سبيل المثال الشاعر الألماني "جيته" الذي حصل على ترجمة كاملة لديوان حافظ عام ١٨١٤م أصدرها المستشرق النمساوي فون همر برجشتال حوالي ١٨١٢ / ١٨١٣م في جزئين ، فانصرف إلى قراءته قراءة واعية ، عايشه خلالها معاشة تامة . وقد اعترف جيته بأن تأثير الشيرازي عليه كان كبيراً ، إلى حد أنه لم يستطع مقاومته ، بل وجد نفسه مندفعاً إلى مشاركته في عواطفه ، وإلى إخراج ما كان كامناً في نفسه ، مما يشبه أشعاره ، حتى لقد داخله شعور قوى بحاجته إلى الفرار من عالم الواقع الملئ بالأخطار التي تنتابه من كل جانب ، إلى عالم خيالي مثالي ينعم فيه بما يريد من متع ، حسياً قلميه عليه رغبته ، وقدر ما تتحملة طاقته . وكان من نتاج ذلك تأليفه لمصنفه العظيم الذي اختصه جيته في طبعته الأولى بعنوانين أحدهما ألماني ، وهو :

WEST-ÖSTLICHER DIVAN والثاني عربي ، وهو : الديوان الشرقي للمؤلف الغربي . وقد خرج الديوان مكوناً من قسمين أحدهما شعري والآخر نثري ، أما الشعري فبلغت قصائده ٢٣٦ قصيدة موزعة في إثني عشر كتاباً هي : كتاب المغنى ، وكتاب حافظ ، وكتاب العشق ، وكتاب التفكير ، وكتاب الحزن ، وكتاب الحكم ، وكتاب تيمور ، وكتاب زليخا ، وكتاب الساقى ، وكتاب الأمثال ، وكتاب الفارسي ، وكتاب الخلد . ثم أضاف إليها الناشرون بعد وفاته في طبعة ١٨٣٦ وطبعة ١٨٤٢م إحدى وثلاثين قصيدة ، ارتفع بها عدد قصائد القسم الشعري إلى ٢٧٠ قصيدة .

أما القسم النثري فيتضمن بعض التعليقات الموضحة لما في القسم الشعري فضلاً عن عدة قصائد أخرى ، ما بين مؤلفة ومترجمة ، ارتفعت بها جملة قصائد الديوان إلى حوالي ٢٩٠ قصيدة . وقد اختتم الشاعر ديوانه بخاتمة مكونة من أربعة أبيات من الشعر الفارسي من كتاب "گلستان" للشاعر الفارسي سعدى الشيرازي (توفي ٦٩٤ هـ) . ويلاحظ أن جيته أولى في ديوانه اهتماماً لعدد كبير من شعراء الشرق عرباً كانوا أم فرساً ومن بينهم شعراء المعلقات العربية إلى جانب عدد لا بأس به من شعراء الفرس من أمثال الأنوري (توفي ٥٨٣ هـ) والجامي (توفي ٨٩٨ هـ) والرومي (توفي ٦٧٢ هـ) وسعدى والفردوسي (توفي ٤١١ هـ) ونظامي (توفي ٦٠٤ هـ) ، لكنه اختص حافظاً بأكثر قدر من اهتمامه ، حيث أفرد له وحده كتاباً مستقلاً من كتب الديوان الإثني عشر . ويبدو

أن ذلك راجع إلى تشابه الظروف المحيطة بهما في كثير من النواحي ، وبصفة خاصة في الفترة التي أنشأ فيها جيته ديوانه ، مما حدا به إلى تفرغ كل هذه الشحنة من الإعجاب والحب وتوجيهها إليه . والخلاصة أن جيته قد استوحى التراث الشرقي في ديوانه ، وحاول تقمص بعض شعراء الشرق ، واختص من بينهم حافظاً بأكبر نصيب .

وننقل هنا ما ذكره الدكتور عبد الرحمن بدوي الذي ترجم الديوان الشرقي إلى اللغة العربية عن فهم الغرب لحافظ وفهم جيته له (المقدمة ص ٥٢) :

”أما عن فهم الغرب لحافظ فقد ترجح بين نزعتين : نزعة ترمي إلى تفسير حافظ كما يبدو من أقواله ، وأخرى لا تريد أن تأخذ بظاهر اللفظ ، بل تقول إن له معنى صوفياً باطنياً ، فتفسير حافظ هذا التفسير الصوفي الرمزي الذي نجده خصوصاً عند شراح حافظ من الشرقيين ، وعلى رأسهم شمعي وسروري ، والنزعة الثانية ويمثلها فون همر وأغلبية المؤرخين والفيلولوجيين الذين عنوا بحافظ . بينما يمثل النزعة الأولى جيته بوجه خاص ، وفي إثره سار الشعراء الذين تأثروا وتأثروا حافظاً كريكرت وپلاتن“ إلى أن يقول (ص ٥٦ و ٥٨) : ”أما فيما يتصل بحافظ ، فيكاد الميل العام من الباحثين اليوم من المستشرقين أن ينتهي إلى اعتبار حافظ جامعاً بين الناحيتين : الحسية الدنيوية والصوفية الربانية وجيته قد رجح الجانب الحسي ، ولكنه أخذ حافظاً على أنه جمع بين الناحيتين ، وكان مزيجاً من الصوفية العميقة الموفقة في سماء الألوهية والربوبية ، وبين الحسية النافذة في أعماق الطبيعة الإنسية الأرضية“ .

ونعود الآن إلى قصيدة البياتي التي وجهها إلى حافظ الشيرازي ، والتي بدأها بأبيات يقول فيها :

وُلِدْتُ في حدائق الآلهة

وَمِتُّ في شيراز

كل عشيقاتك في منازل الموتى

وفي مقابر الرماد

أضياءهن الوجد ، فاستفقتن باكيات

لما فتحت كوة هن في الجدار .

وهو في هذه المقدمة يخاطب حافظاً ويتحدث عن حياته ومماته ، فقد ولد في حدائق الآلهة ومات في مدينة شيراز تلك المدينة الجميلة التي تغص بالحدائق الغناء والخضرة والجمال ، وتشتهر بطيب هوائها ووفرة أنهارها وثمارها ، خاصة في فصل الربيع حيث تكسو الطبيعة أرضها وضواحيها حلة رائعة الجمال من الخضرة والزهور المختلفة الألوان ، ومن هنا وصف البياتي شيراز بأنها حدائق الآلهة ، فهي ليست حدائق عادية يرتادها البشر بل هي حدائق يرتادها الآلهة ، وربما قصد بالآلهة هنا آلهة إيران القديمة قبل أن تعتنق الإسلام ، حيث

تعددت الآلهة والديانات كالزرادشتية والمزدكية والمناوية وغيرها .

أما عشيقات حافظ الشيرازي الفانيات اللاتي تحدث عنهن في أشعاره فهم الآن في عداد الموتى ، إلا أنهم قد أفقتن باكيات عندما أطل عليهن الشاعر من كوة في الجدار .

وينتقل الشاعر بعد ذلك إلى ما شاهده حافظ في عصره من موت ودمار ، وكيف واجه حافظ كل هذه المصائب والاضطرابات وتلاوى بقدر الخمر الإلهية ، يقول :

ماذا أسميك ؟ فأنت ملك الشعر

بعينيك رأيت الموت والخراب

ومشعل الحرائق

وخدم الطغاة

بقدر الخمر الإلهية تداويت

صرخت باكية في حانة الأقدار :

رباه ماذا تركت في العالم الأرضي

هذي السحب الحمراء ؟

غير قبور الشعراء ،

ها هو المساء

يهبط في حدائق الآلهة ،

السماء تنذر بالمطر

أحس بالبرد وقلبي صار من لوعته حجر .

والحقيقة أن البياتي لم يبالغ عندما لقب حافظاً بملك الشعر ، فهذه هي المكانة التي يستحقها فعلاً ، فقد اعتنى بديوانه الشرق والغرب ، وكلف به الناس في كل أصقاع الدنيا ، وترجمت أشعاره إلى اللغات الأوروبية الكبرى ، وأخذ الناس يرددونها حيث راقهم تلك المعاني الجميلة التي احتوتها أبياته وتضمنتها عباراته ووجدوها معجزة تقصر الألسنة عن أداء مثلها ، وتعجز الأفئدة عن سكبها وقولها ، ومن هنا لقبوه بـ ”لسان الغيب وترجمان الأسرار“ . ولا شك في أن الناس قد وجدوا في أشعاره تلك الأمانى العذبة التي تجول في النفس وقد صورها لهم في أحسن الصور ، فبدأوا يرفعونه إلى مرتبة فيها شيء من التقديس والإجلال ، وكان هو نفسه يعرف أن أشعاره تؤثر في سامعيها وتطربهم وتهزهم هزاً ، ولذلك قال (غزلية رقم ٤٩٥) :

- ويشعر حافظ الشيرازي أخذ يرقص في لطف ودلال

أصحاب العيون السوداء من أهل شيراز وأترك سمرقند أصحاب الجمال .

وقد تحدث أحد الشعراء عن أهم شعراء الفارسية فقال :

- إن أنبياء الشعر ثلاثة هم

الفردوسي والأنوري وسعدى .

وعندما سئل عن حافظ ، قال : إن حافظاً إله الشعر ، ونحن

نتحدث عن الأنبياء .

ويشير البياتي إلى أن حافظا قد شاهد في حياته الموت والخراب ومشعل الحرائق وخدم الطغاة ، وهذا صحيح فقد كان عصره عصرا مضطربا أشد الاضطراب وقعت فيه شيراز في أيدي جملة من الحكام عاصرهم حافظ جميعا ، فرأى تطاحنهم وتنازعهم ، ورأى الضعيف والعاتي ، والمغرور في ضعف ، والمأخوذ في تيه ، والضال في بواديه ، ولكنه كان ينظر إليهم جميعا نظرة المتفرج الذي لا يهمه من السياسة شيء ، والذي لا ينفعه أو يضره فوز الفاتر أو خيبة الخائب ، وربما أحس في قرارة نفسه بأن حكام عصره ليسوا إلا جماعة من الرجال أفسدتهم المطامع ولعبت بهم الأغراض والنوازع ، فتبعوا أهواءهم واستبدت بهم شهواتهم وطغت عليهم نزعاتهم ، فالتمسوا ما يطلبون بكافة الطرق ، واستباحوا لأنفسهم سائر الوسائل التي توصلهم إلى السلطة والجاه والشوكة والعظمة . ولهذا لم يكن يعنيه من أمرهم شيء لأنه كان أكبر منهم جميعا ، وهو رجل العلم والزهد وهم طلاب المكانة والمجد . وقد استطاع حافظ بهذه الخطة التي انتهجها لنفسه أن يكون صديقا لكل الحكام والأمراء الذين حكموا أو سكنوا بلده شيراز ، ومن هنا استطاع أن يبعد عن نفسه تنافر المتنافرين وتنافس المتنافسين .

وفي أواخر أيام حافظ كانت محنة العالم الإسلامي بالتار ، وطني تيمورلنك (توفي ٨٠٧ هـ - ١٤٠٤ م) على البلاد الفارسية ، ودخل شيراز دخول الفاتح المنتصر ، ويروى الرواة مقابلة جرت بين هذا الطاغية وبين حافظ ، وكيف استطاع حافظ أن ينجو بفضل ذكائه وعبقريته من سخط تيمور وغضبه .

أما دواء حافظ الذي أشار إليه البياتي في قصيدته فهو الخمر الإلهية أو خمر الصوفية ، ويعرفها الصوفية بأنها الوجد الحاصل من التفكير في الحق تعالى أو غلبة الشوق ، ويقصد بها أيضا غليان العشق ، ومن هنا يسمونها أحيانا بخمر العرفان ، ولهذا يقول عنها جلال الدين الرومي في إحدى رباعياته : "إن لخمير العشاق خمار وسكر آخر" ، ويقول في رباعية أخرى : "نحن ثمالى ولكن لسنا كثمالى خمر العنب" . ويتردد في شعر حافظ ذكر هذه الخمر كثيرا وفي كل غزلياته تقريبا ، فنراه يقول في إحدى غزلياته (غزلية ٩) :

- أيها الساقى قم فأدر الكأس وناولنى المدام ،

وانثر التراب على أحداث الزمان وأحزان الأيام .

وهذا يعنى أن هذه الخمر هي التي تزيل همومه وأحزانه ، وتنسيه ما يحيط به من قلاقل واضطرابات .

ويقول أيضا (غزلية ٦٩) :

- ادفع همومك القديمة بالخمير المعتقة المروقة ؛

فهى أساس الراحة والهناء ، كما قال "الدهقان" .

وتتوالى أبيات قصيدة البياتي فيقول :

- ناداك في الغيب مناد : "حافظ" الأسرار

لم يبق في الحجرة خمر .

فاكسر القدح

ولنزهن "الخرقة" عند سيدى الخمار .

وربما تكون هذه الأبيات السابقة إشارة إلى اختيار حافظ للعزلة والاعتكاف بعد فشله في قصة حب لفتاة تعرف باسم "شاخ نبات" ، وقد دفعه إخفاقه في هذا الحب إلى قرض الشعر والعزلة ، فاختر ضريحاً إلى شيراز يعرف بضريح "باباكوهي" فلزمه أربعين يوماً يتقرب فيها إلى الله بالدعاء والضراعة ، فلما كاد يكمل أيام عزله ، زاره هناك - كما تقول الروايات - الإمام علي وأطعمه طعاماً سائياً ، ولقنه غزله المعروف (غزلية رقم ١٣٢) الذي مطلعته :

- ليلة الأسس ، في وقت السحر ، أعطوني النجاة من الألم والويل ،

وناولوني ماء الحياة ، وسط هذه الظلمات من الليل .

إلى أن يقول :

- وقد أنبأني هاتف الغيب بخير الآمال والبشريات ؛

فخبرني أنهم في مقابل الجور والجفاء قد أعطوني الصبر والثبات .

ويقول في غزلية أخرى (غزلية رقم ٧٣) :

- وارتضيت عزلتى كما ارتضاها الفرجار يدور حول محيطه ،

ولكن القدر جعلنى في النهاية كالنقطة وسط دائرته .

وربما يشير حافظ في هذا البيت إلى أنه كان قانعاً بعزله ، ولكنه في النهاية أصبح مركز الاهتمام وموضع النظر والعناية من الجميع .

ثم خبره الساقى بعد ذلك أنه سيكون شاعراً ذا شأن وأنه سيكون مؤيداً بتأييدات من عالم الغيب . وسواء صدق الرواة فيما رويوه من أمر هذه القصة أو لم يصدقوا ، فقد خرج حافظ من زاويته ينشد من الأشعار الجميلة ما فتن أهل بلده وأهل إيران كلها ، وأصبحت أشعاره مصدراً لأخذ الفأل عند الإيرانيين وكل الناطقين بالفارسية .

وفي الأبيات السابقة أيضاً كلمات استخدمها البياتي تتردد كثيراً في شعر حافظ كجرة الخمر والقدح والخرقة والخمار وغير ذلك ، وهى كلمات لها دلالات صوفية .

ويتابع البياتي قصيدته بأبيات يقول فيها :

- وقعت كالقطاة في الشرك

فهذه الدنيا لمن ملك

و"حافظ" الفقير فيها

جُنَّ بالعشق وبالصهباء

واحترق .

والشاعر يشير هنا إلى عشق حافظ وجنونه بالصهباء

وإحتراقه بهذا العشق ، وقد عبر حافظ عن هذه المشاعر جميعها في شعره وقد اتفقت في صدره لواعج الشوق وحرارة الوجد فقال في إحدى غزلياته (غزلية ١٠) :

أيامنا الدواني خرافة الأمانى الغنم فيها قري من الحبيب دارا
في روضة غنت لي ، عنادل أشجنتي هات الصبوح هيا يا أيها السكارى
فالخمر إن أسموها : أم الخبائث طرا «أشهى لنا وأحل من قبة العذارى»
أيامنا إن ضاقت ، نحسوها البواقي فهذه أكسير يضحى الفتى جبارا
لا تقرب لعنابي ، والخمر ملء ثيابي يا شيخنا المتقى أبغ لنا الأعذارا

أما الشراك الذي وقع فيه حافظ فقد ذكره في إحدى غزلياته (رقم ١٣٣) عندما قال :

- فخان في الطريق ، هما الساقى الجميل والشراب الصافي الذي لا غش فيه ،

ومن حلقاتها لن ينجو مهرة العالم وأذكىء بواديه .
ويواصل البياتى حديثه عن شرب الخمر ليس عند حافظ ولكنه هنا يتحدث عن نفسه ، حيث يقول :

أشربها بالسر والعلن
فهى شفيعى

عندما أدرج بالكفن .
وربما تأثر البياتى هنا بما ذكره حافظ في إحدى غزلياته (رقم ٣٦٠) عندما قال :

- إذا شئت الوصول إلى جنة الرضوان ، فتعال معنا إلى بيت الحان ،

حتى يمكننا أن نطوح بك إلى حوض الكوثر وأنت واقف إلى جوار هذه الدنان .

ثم ينتقل البياتى بعد ذلك إلى وصف حالته العشقية وأن العندليب كان يشبهه في هذه الحالة ، إلا أن العندليب قد فر هاربا من قفص السلطان بينما ظل شاعرنا بجوار السلطان يعاتب الزمان ، يقول :

العندليب كان مثلى

عاشقا سكران

أيقظ في غنائه الموتى

وفر هاربا من قفص السلطان

لكننى بقيت في جواره أعاتب الزمان .

وحافظ يتحدث دائما عن البلبل العاشق في كثير من غزلياته ، ويربط بين حال البلبل وحاله في العشق ، يقول في إحدى غزلياته (رقم ٤٩٠) :

- ذهبت في الصباح إلى البستان لأقطف وردة جميلة ؛

فطرق أذنى فجأة صوت البلبل وأغنيته الرقيقة .

- فقد ابتلى مثلى هو المسكين بعشق الوردة البهيجة ،

فتجاوبت أصوات نواحه في أنحاء الروضة والخميلة .

وقد تأثر البياتى بما جاء في ديوان حافظ من بيع عمامة القاضي أو خرقة الدرويش في مقابل الحصول على الخمر ، حيث يقول حافظ في إحدى غزلياته (رقم ١٩٨) :

- قضاء لحظة واحدة في حزن ، لا يساويه العالم أجمع ،
فبيع للخمر خرقتك فإنها لا تساوى أكثر من ذلك .

ونرى البياتى يقول في بكائيته :

من يشتري عمامة القاضي

بقنينة خمر

فهو قد حرمه وحلل الميسر والربا

وذبح الطير والإنسان

وهو في هذه الأبيات يشير إلى التناقض الذى يعيشه بعض الناس حيث يحللون ما حرم الله تبعا لأهوائهم ومصالحهم .

غير أننا نجد حافظا قد ذهب أبعد من ذلك ، وضرب أمثلة على بعض من يجرمون شيئا وفي نفس الوقت يرتكبونه ، عندما يقول في إحدى غزلياته (غزلية ٤٣) :

- وفقه المدرسة كان أمس ثملا بالشراب ، فأفتى

بأن الخمر حرام ، ولكنها خير من مال الأوقاف .

ويواصل البياتى حديثه في هذه القصيدة ويقول بأن العمر أوشك على النهاية ويتساءل عن محبوبة قلبه ولماذا لا تصدح بالغناء ، ولا ندرى هل محبوبة قلبه هذه امرأة أم مدينة من المدن التى لثم خدنها وتحولت إلى رماد كما يقول :

لم يبق في العمر سوى حبة رمل

أين معبودة قلبى

لم لا تصدح بالغناء

المدن التى لثمت خدنها

تحولت رماد

فلتسعدى شيراز

يا مدينة الحكمة والشعر

وأرض أولياء الله

فهل طلب السعادة لشيراز لأنها ما زالت باقية لم تتحول إلى رماد كغيرها من المدن التى عاش فيها الشاعر أو قرأ عنها ؟ أم أنه يطلب السعادة لها لأنه زارها وعابن جمالها وطبيعتها الخلابة ؟ أما عن وصفه إياها بأنها مدينة الحكمة والشعر وأرض أولياء الله ؛ فهذا صحيح تماما ، ويكفى أنها أنجبت لنا شاعرين عظيمين هما حافظ الشيرازى وشاعر الغزل وسعدى الشيرازى شاعر الأخلاق والحكمة وكلاهما في مقدمة شعراء الفارسية وإنتاجهما الشعرى والثرى غنى عن البيان والتعريف ، فقد ترك لنا أولهما غزلياته البديعة في أفكارها ومعانيها ، وترك لنا الثانى كتابين هامين أحدهما منظوم هو الـ "بستان" والثانى نثرى وهو الـ "گلستان" (الروضة) ، وقد ذاع صيتهما في كل أنحاء العالم وعشق شعرهما أهل اللغة الفارسية وكل من تعلم هذه اللغة ودرسها من غير أهلها .

وتذكر كتب التاريخ أن الذي بنى مدينة شيراز هو محمد بن يوسف أخو الحجاج بن يوسف وزير الخليفة عبد الملك بن مروان . وقد ذكر البيهقي أنها مدينة أولياء الله وهذا أيضا معروف عن هذه المدينة حيث عاش فيها كثير من أولياء الله الصالحين من أمثال أبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي وأبي عبد الله الحسين بن محمد البصار ، والحسين أبي علي بن محمد الاكار ، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن جعفر الازركاني ، ومحمد بن يزيد المشتهر بالعروس .. وغيرهم . وقد ورد في كتاب "شيراز نامه" لزرکوب الشيرازي أسماء كثير من الأولياء ومشايخ الصوفية ، حتى أن القارئ لها يظن أن هذه المدينة كانت مركزا من مراكز التصوف في وقت من الأوقات ، ومن هنا كانت نزعة حافظ الصوفية في شعره واضحة جلية ، فالبينة التي عاش فيها الشاعر اصطبغت بصبغة التصوف ، ولا بد أن الشاعر قد تأثر بالجو المحيط به وعبر عن ذلك في شعره حتى ظن البعض أنه صوفي يسلك مسلك أهل التصوف .

ينتقل بعد ذلك البيهقي في قصيدته إلى الحديث عن معشوقته ومعاناته في عشقها ويخاطب شيراز بأن وجعه قد طال ، وعلى الرغم من أنه تداوى بقدر الخمر الإلهي إلا أن وجعه قد زاد ، يقول في نهاية قصيدته :

بقدر الخمر الإلهي تداويت

فزاد وجعي

داهمني النوم

صرخت باكيا : ها هو ذا الخريف

يدب في حدائق الآلهة

مخلفا وراءه حرائق الميلاد .

وتنتهي قصيدة البيهقي التي نظمها في دمشق عام ١٩٩٨م والتي ربط فيها بين حياته وبين حياة حافظ الشيرازي ، وتأثر فيها بكثير من أفكار حافظ ، وأدخل كثيرا من مفردات معجم حافظ الشعرى في شعره وفي هذه القصيدة على وجه الخصوص ، مثل : قدح الخمر ، وحانة الأقدار ، ومنادي الغيب ، والخرقة ، والخمار ، والعشق ، والصهباء ، والعندليب ، والقاضي ، وقنينة الخمر .. الخ . ويشير الشاعر في نهاية القصيدة إلى الخريف ، وربما كان يعنى به خريف حياته هو ، أو ربما كان يقصد به خريف المدن التي عاش فيها وسوء أحوالها .

لقد قرأ البيهقي ضمن ما قرأ أشعار جلال الدين الرومي والطار (توفي ٦٢٧ هـ) والجامي ومحيي الدين بن عربي (توفي ٦٣٨ هـ) والحلاج (توفي ٣٠٩ هـ) ، وابن الفارض (توفي ٦٣٢ هـ) ورابعة العدوية وسواهم من كبار المتصوفة ، وكان يحفظ كثيرا من أشعارهم وخاصة تائية ابن الفارض التي مطلعها :

سَقَتْنِي مُحِبًّا الْحُبُّ رَاحَةً مُقْلَتِي وَكَأْسِي مُحِبًّا مَنْ عَنِ الْحُسْنِ جَلَّتْ

كما كان يقرأ كتب الأدب العربي ودواوين الشعراء العرب من أمثال المتنبي وأبي نواس والمعري وغيرهم ، وكان يعيد قراءة بعض هذه الكتب مرات ومرات . ويعتبر ذكره لشيراز وشاعرها حافظ الشيرازي في أشعاره دليلا على أنه قرأ لحافظ ، وربما قرأ له تلك الترجمة الرائعة لغزلياته التي قام بها الدكتور إبراهيم أمين الشواربي تحت عنوان "أغاني شيراز" والتي نشرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٤٥م بالقاهرة ، وأعاد طباعتها بعد ذلك المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٥م .

لقد كان البيهقي معجبا بشعراء الصوفية وأشعارهم وتأثر بهم تأثرا كبيرا ، ولا شك أن حافظ وشعره قد ترك أثره أيضا على هذا الشاعر العربي ، ويتضح من قراءة شعره أنه كان ينهل من منهل إنساني وعالمي ، فقد ذكر في كتابه "تجربتي الشعرية" أسماء كثير من الشعراء العرب في العصر الجاهلي والعصور الإسلامية وأسماء بعض الشعراء المتصوفة من أمم الشرق الإسلامية ، كما ذكر مجموعة من شعراء الغرب المحدثين . لقد كان البيهقي من أكثر الشعراء العرب اتصالا بالعالم ، وعبر عن هموم الإنسان في كل مكان ، وكذلك وجد من يترجم أشعاره إلى لغات مختلفة مما جعله شاعرا عالميا إن صح التعبير ، وقد وجدت أشعاره استجابة عند قراء هذه اللغات لا تقل عن استجابة القارئ العربي لها . يقول البيهقي : " .. فالشعر بالرغم من إنه إنتاج روحي محلي ، إلا أنه عالمي في الوقت نفسه ، والشعر الذي يتوقف عند حدود المحلية ... يموت في حدود محليته ، لأن الشاعر أو الكاتب عندما يكتب لا يضع نصب عينيه قارئا معينا ، وإلا سقط في فخ كتابة رسالة شخصية إلى شخص معين دون أن يكتب قصيدة " (أنظر : القيثارة والذاكرة ص ١٠١) .

كل هذا يدعونا إلى القول بأن البيهقي كان موسوعي الثقافة ، مطلعا على أنواع كثيرة من أشعار العرب وغيرهم ، مهتما بالتصوف وأهله وإنتاجهم الصوفي ، ومن هنا أعجب بأشعار حافظ ، وتجلّى تأثره به في هذه القصيدة وربما في غيرها من القصائد ، ولا ننسى أن نذكر أن للبيهقي قصيدة أخرى بعنوان "قمر شيراز" ، ولا بد أن شاعرنا قد تأثر بكل ما قرأه في شعر حافظ عن شيراز وجماها ، فأخذ يردد اسمها في هذه القصيدة التي يقول فيها :

مجنونا بالنهر النابع من عينيها

بالعسل الناري المتوهج في نهر النار

أسبح ضد التيار

أكتب تاريخ الأنهار

أبدؤه بطيور الحب وبالنهر الذهبي الأشجار

بدمى يغتسل العشاق

وبشعرى يبني الغرباء

في المنفى "شيراز".

ولا يفوتنا هنا أن ننقل رأيا سديدا للبياتي حين قال بأن الشعر الأوروبي لم يتورع عن الأخذ من تراث أمم العالم الثالث القديم والحديث دون إشارة باعتبار أنه تراث قابل للنهب ، لأنه لا أحد يدافع عنه ، أو لأنه غير معروف عالميا ، وضرب لنا مثلا على ذلك بشاعر عظيم مثل بابلو نيرودا لم يتورع عن نسبة إحدى قصائد الشاعر الهندي طاغور التي ترجمها إلى الأسبانية إلى نفسه وأدرجها ضمن إحدى مجموعاته الشعرية . (أنظر : القيثارة والذاكرة ص ٥٥) .

وقد ترجم هذه القصيدة وغيرها للبياتي إلى الفارسية "موسى أسوار" ضمن كتاب له نشر في طهران عام ٢٠٠٢م ويتضمن ترجمة قصائد كثيرة لشعراء عرب وهو تحت عنوان "از سرود باران تا مزامير گل سرخ - پیشگامان شعر امروز عرب" (من أنشودة المطر إلى مزامير الورد الحمراء - رواد الشعر العربي المعاصر) وأنشودة المطر هو عنوان قصيدة للشاعر العراقي بدر شاكر السياب (متوفى ١٩٦٤م) ، أما مزامير الورد الحمراء أو مزامير فهو عنوان قصيدة للشاعر الفلسطيني محمود درويش .

المراجع

عبد الوهاب البياتي - سيرة ذاتية - القيثارة والذاكرة - د. حامد أبو أحمد - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ٢٠٠٠م .

من روائع الأدب الفارسي - د. بديع محمد جمعة - الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٠م .

الأثر الإسلامي في ديوان جيته - دكتور السيد العراقي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م .

شيراز نامه - أبو العباس أبو الخير زركوب شيرازي - به كوشش دكتور اسماعيل واعظ جوادى - تهران ١٣٥٠ ش .

از سرود باران تا مزامير گل سرخ - پیشگامان شعر امروز عرب - موسى اسوار - تهران ١٣٨١ ش .

أغاني شيراز - د. إبراهيم أمين الشواربي - جزآن - المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ٢٠٠٥م . (اعتمدت على ترجمته في النماذج المذكورة في البحث) .

الديوان الشرقي للمؤلف الغربي - جيته - ترجمة عبد الرحمن بدوي - مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤م .

من دفتر أوجاع إيران: سبع سنوات عجاف (١-٢)

إعداد: أ.د/ يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

وضعه وتخاذله، ونظراً لانتشار الإسراف والتبذير والرشوة والأتاوات والمظالم، وعدم الاعتناء بالجيش وشؤونه. ونظراً لتفشي دسائس رجال البلاط وفساد القصر، وانتشار ظاهرة قطع الطرق، وكساد التجارة، وانتشار مجالس اللهو واللعب والشراب. يصف المستشرق الإنجليزي "إدوارد براون" هذا العصر فيقول: إن الدولة الصفوية في عصر الشاه سلطان حسين كانت مثل عصا نبي الله سليمان التي أكلتها الأرضة (دابة الأرض)، ولو ملك شخص قليلاً من الشجاعة والتدبير والعجلة لاستطاع الاستيلاء على جميع أنحاء إيران في ذلك الوقت.

وانتهزت قبائل الأفغان - التي كانت تقيم في شمال شرق إيران، والتي كانت تنصو تحت طاعة الحكام الصفويين - الفرصة، وتمردت بعد أن لمست ضعف الصفويين وتخاذلهم، وبدأت الأحداث التي تطلق عليها كتب التاريخ الإيرانية اسم: فتنة الأفغان أو عصيان أو تمرد الأفغان. واندلعت شرارة هذه الأحداث عندما نصبت الحكومة الصفوية جورجين خان (من حكام جورجيا المسيحية) حاكماً على قندهار، لكي يقمع فتنة الأفغان فيها، فدبت الخلافات الدينية بين الحاكم المسيحي الشهير بظلمه واستبداده والأفغان السنة، فتوجه "ميرويس" رئيس الأفغان الغلجائيين إلى البلاط الصفوي في أصفهان لعله ينجح في عزل جورجين خان، وتمكن "ميرويس" من كسب ود رجال البلاط الصفوي بعد أن قدم لهم الهدايا والرشاوى. ولما أدرك بنفسه مدى ضعف البلاط الصفوي، وحصل من علماء السنة في مكة على فتوى أكسبت خطته المستقبلية مظلة شرعية مؤداها: شرعية ثورته كسني ضد الدولة الصفوية، ومنحه البلاط الصفوي الإذن بمواجهة جورجين خان، عاد إلى قندهار وجمع القبائل حوله، وحارب جورجين خان وأنصاره، وقتله واستولى على قلعة قندهار في

هل تعلم عزيزي القارئ أن الأفغان احتلوا إيران - وقت أن كانت تسمى بلاد فارس - سبع سنوات؟ إن كنت لا تعلم متى وكيف تم الاحتلال إقرأ هذا المقال الذي يتحدث عن صفحة من صفحات دفتر أوجاع إيران.

بعد وفاة الشاه عباس الأول الصفوي (٩٩٦-١٠٣٨هـ) الذي كان منافساً قوياً للعثمانيين، بل وانتصر عليهم في بعض المعارك، والذي يعد عصره أهم عصور تاريخ إيران الحديث، وأهم وأطول فترات الحكم الصفوي، بدأت عوامل الضعف تنخر في جسم الدولة الصفوية (٩٠٦-١١٣٥هـ) في إيران، فقد ثار النزاع بين أفراد البيت الصفوي حول من يخلفه، ولم يستطع أحد ملء الفراغ الذي تركه، وانتهاز العثمانيون فرصة وفاته، فهجموا على إيران للأخذ بالثأر، ورجحت كفتهم على الصفويين، واستمر منح الامتيازات التي كان الشاه عباس قد منحها للإنجليز. وكان الأعداء في الداخل والخارج وعلى الحدود يتربصون بالدولة الصفوية الدوائر، ففي الداخل صراعات على السلطة، وفي الخارج الخطر العثماني، ومحاولات السيطرة من جانب الإنجليز على الجنوب، ومن جانب الروس على أجزاء إيران الشمالية، وعلى الحدود أخذت طوائف الأفغان السنية الموجودة في شرق إيران تقوى وتتحد، وبرزت من هذه الطوائف قوتان: الأولى، قوة الأفغان الغلجائيين (الغلزائيين) والثانية، قوة الأفغان الأبداليين (الدرانيين)، وسعت هاتان القوتان بدورهما إلى غزو الأراضي الإيرانية وإسقاط الدولة الصفوية، وبدأ الصراع بين الأفغان والإيرانيين كأنه صراع بين المعسكرين السني والشيعة.

ومن يقرأ كتب التاريخ الإيرانية يلاحظ أن العصر الذي احتل فيه الأفغان إيران، وهو عصر الشاه سلطان حسين الصفوي (١١٠٥ ق - ١١٣٥ ق / ١٦٩٤ - ١٧٢٢م)، عصر اضطربت فيه أوضاع إيران نظراً لعجز السلطان

عام ١٧٠٦م، وهزم الجيش الذي أرسله الصفويون لقتاله وقمع فتنته، وقتل قائده، كما هزم الأفغان الأبداليين الذين كانوا على خلاف دائم ويتنافسون مع الأفغان الغلجائيين، والذين حاولوا مساعدة الجيش الصفوي في مهمته، وأحكم "ميرويس" قبضته على قندهار، ودعم قواعد حكمه فيها، وأعلن استقلاله عن البلاط الإيراني، وأرسل الهدايا إلى البلاط الجورجاني (التيموريين) في الهند، وأعلن تبعيته لهم، وفشلت كل المحاولات للقضاء عليه. وتعد فترة حكم "ميرويس" في قندهار بداية الحكم الوطني الأفغاني.

وبعد وفاة "ميرويس" في عام ١٧١٣م حل محله ابنه محمود الذي سمي فيما بعد بمحمود الأفغاني، والذي حارب الأفغان الأبداليين من باب التقرب إلى الصفويين، وهزمهم واستولى على مدينة هرات التي كانوا قد استقلوا بها عام ١٧١٦م، وأرسل رأس زعيمهم عبد الله الأبدالي إلى الشاه سلطان حسين ليثبت صدق طاعته وخضوعه له، فوله الشاه على جميع أنحاء قندهار، فلم يقنع بذلك، وقرر غزو فارس وشن أول هجوم عليها في ١١٣٠هـ. ق عن طريق سيستان، وفتح كرمان بسهولة ويسر، وظل بها تسعة شهور بهدف اختبار قوة الوسائل الدفاعية للصفويين، واكتساب خبرات ومهارات قتالية بعيداً عن مقر حكمه، وعاد إلى قندهار لسماعه بحدوث فتنة فيها، وبعد إخماد هذه الفتنة قام في عام ١١٣٤هـ. على رأس جيش قوامه ٢٥ ألف مقاتل أفغاني وبلوشي باحتلال كرمان مرة أخرى، ولما فشل في فتح يزد توجه إلى أصفهان حاضرة حكم الصفويين، وهزم الجيش الصفوي، وهو في طريقه إلى أصفهان بعد معركة حامية الوطيس، وحاصر بوابات أصفهان الأربع حصاراً محكماً استمر نحو ثمانية شهور، لم يستطع أي شخص خلاها أن يخرج منها أو يدخلها، ولم تدخل أصفهان أية سلع أو مواد غذائية طوال هذه الفترة، مما أدى إلى تزداد الأوضاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة للنقص المتزايد فيها، وانتشر الوباء وعم القحط وزاد عدد الوفيات وأكل الناس القحط والكلاب والفئران وأوراق الشجر وروث البهائم، وتفشت الأوبئة والأمراض. وربما يكون هذا القحط الذي حدث في نهاية عام ١١٣٤هـ وبداية عام ١١٣٥هـ أشد وأفظع كارثة حلت بمدينة أصفهان في تاريخها على مر العصور، بل إنه ربما يكون السبب الرئيسي في سقوط الدولة الصفوية، فقد كان بمثابة سهم الخلاص الذي سدد إلى جسد حكام هذه الدولة.

وقد أدى هذا الحصار وذاك القحط إلى استسلام الشاه سلطان حسين في أواخر صفر عام ١١٣٥هـ بعد أن لفظت أصفهان أنفاسها الأخيرة، وبعد أن فشل ابنه طهماسب في محاولة اختراق الحصار لجمع جيش للتصدي للأفغان، ودخل محمود أصفهان دخول الظافرين، وجلس على عرش

بلاد فارس الذي سلمه له الشاه سلطان حسين طواعية بعد أن وضع التاج بيديه فوق رأسه بشكل غير مسبوق في تاريخ إيران، بل ودعا له بطول البقاء في الحكم. وبالرغم من هذا الاستسلام أمر محمود الأفغاني بإلقاء الشاه سلطان حسين في السجن مما جعل الشاه طهماسب يعتلي عرش السلطنة في قزوین في عام ١١٣٥هـ وضربت السكة وقرئت الخطبة باسم محمود، وتم قتل المعارضين، وأصدر محمود أوامره بقتل عدد كبير من أمراء وأميرات البيت الصفوي.

وتعد لحظة استسلام الشاه سلطان حسين للأفغان، وسقوط أصفهان، التاريخ الحقيقي لسقوط الدولة الصفوية التي حكمت إيران قرنين ونصف قرن من الزمان، وذلك بعد أن ضعف بنيان النظام الصفوي وانقرط عقد الدولة، وأصبحت فارس ميداناً للنزاعات المسلحة والاضطرابات القبلية والطائفية، وتمثل هذه اللحظة علامة فارقة في تاريخ إيران الحديث.

وبعد أن استقر الأفغان في أصفهان احتلوا مدن غرب إيران وبعض المدن في الجنوب والوسط، وقام محمود بتوزيع زوجات الشاه سلطان حسين اللاتي تزوجهن زواج متعة على القادة الأفغان، وتزوج بواحدة من أميرات البيت الصفوي، واستولى على الخزانة الملكية، وانتهت فترة حكمه القصيرة والمليئة بالحروب وإراقة الدماء بإصابته بالجنون في رواية أو بتمرد ابن عمه أشرف الأفغاني عليه وقتله والجلوس على العرش في أصفهان في عام ١١٣٧هـ في رواية أخرى. ولقد جاء أشرف إلى الحكم في فترة حرجية، فقد انتهز الروس والعثمانيون فرصة سوء الأوضاع في فارس فاعتدوا على حدود إيران، وتقدم الروس شمالاً، بينما استولى الأتراك العثمانيون على بعض المناطق في شمال غرب إيران، ويقال إن أشرف لجأ إلى الروس والعثمانيين - أعداء إيران آنذاك وكانت لهم أطماع فيها - لكي يقوى من موقفه ويبقى على العرش.

وطبقاً لما ذكرته كتب التاريخ الإيرانية لم تستسلم المدن الإيرانية للاحتلال الأفغاني طوال سنوات الاحتلال، وكانت بعض جيوب المقاومة الوطنية في مدن قزوین ويزد وخوانسار وغيرها من المدن مثل كاشان وشيراز وبندر عباس تقاوم هذا الاحتلال من وقت إلى آخر، ولم تستلم للأمر الواقع، وقضى ميرويس ومحمود وأشرف أغلب فترات حكمهم في التصدي لهذه المقاومة بسلاح القتل والعنف.

أما طهماسب ابن الشاه سلطان حسين فقد حاول في الفترة من ١١٣٥هـ إلى ١١٤٥هـ استرجاع حكم الصفويين، وإنقاذ إيران من قبضة الأفغان لاسترداد حكمه الموروث، فتحالف مع الروس، وأبرم معهم معاهدة أقر فيها بسيطرتهم على بعض المناطق الشمالية، وتنازل فيها عن الموانئ الواقعة على بحر قزوین (الخنزر) مقابل مساعدته على إسقاط

حكم الأفغان واسترداد عرشه، كما استعان بقادة القاجار والأفشار. ولما سمع عن بطولات وانتصارات نادر قلى الأفشارى رئيس طائفة الأفشار، ألحقه بخدمته، ونصبه قائد الجيش ولقبه بـ: طهماسب قلى خان، فقرر نادر القضاء على الأفغان، وقام بفتح قندهار، وقمع متمردي هرات، وحارب أشرف الأفغانى وانتصر عليه فى ثلاث معارك طاحنة خارج أصفهان، فرجع أشرف إلى أصفهان فى عام ١١٤٠ هـ، وقتل سلطان حسين بعد أن ظل محبوساً خمس سنوات، وأمر بقتل ثلاثة آلاف من أعيان ووجهاء هذه المدينة، ونهب الجواهر الملكية، وهرب إلى شيراز، وتوجه شاه طهماسب بعدها إلى أصفهان واسترد عرشه المفقود، وتبع نادر أشرف الأفغانى فى شيراز، وهزمه هزيمة منكرة فى "زرقان فارس" فر أشرف على إثرها من إيران، وقتل فى سيستان على يد أحد زعماء البلوش، وأرسلت رأسه إلى شاه طهماسب فى أصفهان، وأخذت بذلك نيران فتنة كبرى استمرت متقدة سبع سنوات (من ١١٣٥ إلى ١١٤٢ هـ).

وبعد مرور ثلاث سنوات على سقوط حكم الأفغان، قام نادر الذى كان يوجه سير الأحداث بعزل الشاه طهماسب فى عام ١١٤٥ هـ وعين ابنه الصغير عباس الثالث، ثم عزل عباس الثالث فى عام ١١٤٨ هـ، وتم تنويجه ملكاً على فارس فى نفس العام، وتوجه نادر إلى بلاد الأفغان واستولى على عدد من المدن المهمة فيها مثل: بلخ - كابل، وقضى على آخر قلاع الأفغان الغلجائين ومركز الفتنة وهى مدينة قندهار. والواقع أن الشاه طهماسب الثانى والشاه عباس الثالث كانا ملكين بالاسم فقط، وكانا ألعوبتين فى يد نادر شاه، ولم يكن لهما أى دور إيجابى فى سير الأحداث، وكانا يحكمان فقط المناطق التى كانت تخرج عن نطاق الحكم الأفغانى وسيطرته، أو المناطق التى كان نادر شاه يفتحها.

وبعد فترة سمع نادر شاه أنباء عن تجدد فتنة الأفغان فى هرات فتوجه إليها، وحارب الأفغان الأبداليين، وهزمهم وقضى على مصدر الفتنة. والإيرانيون ينظرون إلى نادر شاه على أنه الذى خلص إيران من قبضة الأجانب (الأفغان)، ويشبهه البعض بـ: نابليون، ويطلقون عليه اسم: نابليون الصغير، لأنه لم يدخل معركة إلا وانتصر فيها شأنه شأن نابليون الكبير.

ولكى تتم الفائدة المرجوة من هذا المقال، ينبغى الإشارة إلى بعض المعلومات المهمة التى تخدم موضوع المقال، وهى أن الدولة الصفوية كانت تسيطر من ناحية المشرق على أجزاء من باكستان وأفغانستان وبعض جمهوريات آسيا، بالإضافة إلى جورجيا وشيروان اللتين أخدهما الشاه عباس من العثمانيين، وضمهما إلى أرض إيران، وبعض المناطق الأخرى فى القوقاز، كما ينبغى الإشارة إلى أن حدود إيران فى العصر

الصفوى والعصر الأفشارى كانت غير ثابتة وغير مستقرة، وأن عاصمة إيران انتقلت فى العصر الصفوى من تبريز إلى قزوین ومنها إلى أصفهان، وانتقلت فى العصر الأفشارى من أصفهان إلى مشهد.

وجدير بالذكر أن بلاد الأفغان ظلت مقسمة سياسياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بين المغول فى الهند، والصفويين فى فارس، وكانت هرات وسيستان تتبعان إيران، أما كابل فكانت تتبع إمبراطورية المغول، وبقيت قندهار متأرجحة بين المغول والإيرانيين وتبدلت بينهما غير مرة، وظلت هرات تحت الحكم الإيرانى حتى استولت عليها قبائل الأفغان الأبداليين عام ١٧١٦، وكان الصراع بين المغول والفارس على أفغانستان سبباً فى تجميع القوى الوطنية وتقويتها، وبدأت قبائل الأبداليين والغلجائين تترك معقلها فى الجبال وتنتشر فى الأراضى الأكثر خصوبة فى قندهار وغيرها من المدن.

كما أن ما يعرف الآن باسم دولة أفغانستان لم يطلق عليه اسم أفغانستان إلا منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلاد (١٨٥٧ م)، إذ كانت أجزاءها تحمل طابعاً خاصاً يميزها من حيث الجنس واللغة، كذلك فإن إيران تسمية لم تطلق إلا فى عام ١٩٣٥ عندما أصدر رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤٢) أوامره بذلك، وكانت قبلها تسمى بلاد فارس، وكان حكم الأفغان ظاهرة جديدة وفريدة آنذاك، حيث تمكن حكام قبليون من أهل السنة من حكم دولة شيعية يحكمها التعصب المذهبى الشديد.

وإذا كان التاريخ قد سطر أن الأفغان احتلوا إيران سبع سنوات، فإن الحديث عن هذا الاحتلال وهذه الفترة يثير شجون الإيرانيين واستيائهم، وهو الحدث الأكثر إيلافاً فى تاريخ إيران الحديث، فلم يقتصر الأمر على هزيمة عسكرية فقط، بل تعداه إلى القحط والاحتلال، ولهذا السبب امتنع المؤرخون الإيرانيون - إلا فيما ندر - عن ذكر وقائع وأحداث هذه الفترة لشعورهم بالذل والهوان والخزى والعار، وإن كان هذا لم يمنع من ذكر هذه الفترة فى كتب التاريخ المدرسية.

وإذا كانت الموضوعية تقتضى استقاء المعلومات المتعلقة بهذه الفترة من كتب التاريخ الإيرانية والأفغانية على السواء، إلا أن كتب التاريخ الأفغانية غير متاحة لنا، ولا نملك إلا كتب التاريخ الإيرانية التى تزخر بالحديث عن المظالم التى ارتكبتها الأفغان وسوء معاملتهم للإيرانيين فى فترة الاحتلال، وعن عدم قدرتهم السياسية على إدارة مجتمع كبير مثل إيران فى هذه الفترة المضطربة، كما تزخر هذه الكتب بالحديث عن استمرار مقاومة الشعب الإيرانى للمحتلين الأفغان طوال السنوات السبع، وتؤكد على خيانة كبار رجال الدولة فى عصر الشاه سلطان حسين الصفوى أثناء غزو الأفغان لمدينة أصفهان،

وعلى إرسالهم الخطابات والهدايا إلى محمود الأفغانى لتشجيعه على مهاجمة أصفهان، وعلى تقاعسهم في جمع وتدبير الأسلحة اللازمة لمواجهة المعتدين الغزاة.

والمستقرى لكتب التاريخ الإيرانية يلاحظ كراهية الإيرانيين للشاه سلطان حسين الذي كان سببا في احتلال إيران بضعفه وتحاذله، ولأنه لم يكتف بهذا، بل تنازل عن عرشه طواعية للأفغان، وألبس قائدهم التاج بنفسه بشكل غير مسبوق، ودعا له بطول البقاء في الحكم، وهم يصفونه بأنه شخص ضعيف النفس يؤمن بالخرافات والأوهام، لم يحسن والده تربيته. وفي المقابل يحبون ويجلون نادر شاه الأفشارى الذي خلصهم من الأفغان وفتنتهم بعد احتلال دام سبع سنوات عجاف، والذي استطاع أن يوحد إيران ويجمع شملها.

ومن المعروف أن الأفغان الأبداليين المعروفين بالدرانيين قاموا بعد مصرع نادر شاه في ١١٦٠ هـ بتشكيل حكومة ملكية مستقلة في أفغانستان بعد الإستيلاء على قندهار وهرات، وأن آزادخان الغلجائى استولى على كردستان وكرمانشاه في منطقة غرب إيران، وأن إيران اضطرت في مارس عام ١٨٥٧

إلى عقد معاهدة صلح في باريس مع إنجلترا، وبموجب هذه المعاهدة اعترفت إيران - بضغوط بريطانية - رسمياً باستقلال أفغانستان، وتخلت إيران عن أية مطالبات لها في أفغانستان، خاصة مدينة هرات، وكلفت إنجلترا بالتحكيم في كل ما ينشأ بين إيران وأفغانستان من منازعات، وتم تقسيم إقليم سيستان قسراً بين إيران وأفغانستان في عام ١٨٧٢.

١- أفغانستان بين الأمس واليوم: أبو العينين فهمى محمد - القاهرة - ١٩٦٩.

٢- تاريخ إيران دريك نكاه: ناصر تكميل همايون - جاب جهارم - تهران - ١٣٨١ هـ.ش.

٣- سرگذشت شاه سلطان حسين: به كوشش منيثره ربيعى - تهران - ١٣٨٣ هـ.ش.

٤- قحطى هاى ايران: احمد كتابى - جاب اول - تهران - ١٣٨٤ هـ.ش.

٥- كتب التاريخ الإيرانية المدرسية.

٦- تاريخ مفصل إيران از صدر اسلام تا انقراض قاجاريه: عباس إقبال آشتياني - تهران - ١٣٤٦ هـ.ش.

عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة (٢/٢)

لواء أ. ح متقاعد/ حسام سويلم

مسبقة لتطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية المعتدلة - مثل دول الخليج والمغرب - تشارك إسرائيل نظرتها للخطر الإيراني، وهو ما ينبغي استغلاله لتوسيع "الكعكة" في عملية السلام لتشمل هذه الدول العربية.

وفي رده على ما أثاره نتنياهو من قضايا، أوضح الرئيس الأمريكي أوباما عدة مبادئ لسياسته أبرزها أنه يؤكد على الموقف الأمريكي المبدئي من ضمان أمن إسرائيل والحرص على استمرار الصداقة والشراكة الاستراتيجية القائمة معها وتدعيمها، ولكنه يختلف معه فيما يتصوره من أن التصدي للحظر الإيراني سيساعد على حل القضية الفلسطينية، وأن الحقيقة عكس ذلك تماماً، لأن حلاً عادلاً ودائماً للقضية الفلسطينية سيضمن انحسار التشدد وتقويض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وإضعاف التنظيمات الإرهابية والتنظيمات العربية المؤيدة لإيران. كما أعرب الرئيس الأمريكي عن تحفظاته على قيام إسرائيل بشن عملية عسكرية ضد إيران لأن ذلك سيشتعل المنطقة كلها، وستكون إسرائيل أول المتضررين، إلى جانب تعرض القوات الأمريكية في المنطقة لعمليات انتقامية من جانب إيران، ولذلك تفضل الولايات المتحدة فتح باب التفاوض المباشر في إيران للضغط عليها من خلال عقد صفقة متكاملة يحقق لها بعض مطالبها بشأن عدم التعرض لنظامها السياسي الديني القائم، والاعتراف بهذا النظام مقابل أن توقف نهائياً برنامجها النووي وتخضعه لرقابة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية، على أن يوضع حد زمني لإنهاء هذه المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٩، فإذا ما فشلت هذه المفاوضات فإن هناك المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية التي لا تتحملها إيران وتدفع نظامها الحاكم إلى التراجع عن موقفه، ويمكن بعد ذلك مناقشة الخيارات العسكرية. وقد تم الاتفاق بين الجانبين الأمريكي

الملف النووي الإيراني بين أوباما ونتنياهو: ليس خافياً على أحد أن القضية النووية الإيرانية كانت من الأسباب الرئيسية وراء إصرار القوى اليمينية المتشددة في إسرائيل على تولي بنيامين نتنياهو برئاسة الوزارة رغم عدم فوز حزبه (الليكود) بالأغلبية، وفوز حزب (كاديا) بأغلبية ضئيلة، إلا أن قوى اليمين المتشددة اعتبرت أن نتنياهو هو الأقدر على مواجهة ضغوط الإدارة الأمريكية في عهد أوباما، سواء فيما يتعلق بعملية السلام أو البرنامج النووي الإيراني. لذلك حمل نتنياهو معه خلال أول زيارة له لواشنطن في النصف الثاني من مايو ٢٠٠٩ لائحة مشترتات سياسية تقوم على ثلاث ركائز: ضرورة تصدى الولايات المتحدة بقوة للبرنامج النووي الإيراني وإعطائه أولوية مطلقة في التعامل مع مشاكل الشرق الأوسط، وتحقيق تقارب بين إسرائيل ودول عربية معتدلة، ومعالجة القضية الفلسطينية عبر عدة قنوات. كما أكد نتنياهو للرئيس الأمريكي على أن وجود إسرائيل هو الضمانة الوحيدة لوجود الشعب اليهودي، وعليه يجب منع وصول سلاح نووي إلى أيدي تنفي حق إسرائيل في الوجود (يقصد إيران). هذا من جانب، ومن جانب آخر أبدى نتنياهو توقعه بأنه في حالة حيازة إيران سلاح نووي فإن العالم العربي سيفرق في موجة من التطرف والتعصب، وعندها لن تصمد أية تسوية، ومن هنا تبرز ضرورة أن تتصدى الولايات المتحدة بجدية للخطر النووي وتحيطه، كما أكد نتنياهو أيضاً على حقيقة مهمة من وجهة نظره، وهي أنه إذا لم تقض إسرائيل على التهديد الإيراني، فلن تتمكن أية دولة أخرى من القيام بهذه المهمة، وأن إسرائيل على استعداد لتفكيك نقاط استيطانية في الضفة الغربية مقابل الحصول على دعم واشنطن للموقف الإسرائيلي حيال إيران. كما أشار نتنياهو إلى أن هذا الخطر الإيراني يوفر فرصاً سياسية غير

والإسرائيلي على تشكيل لجتين مشتركين تبحثن في لندن القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على أن تعالج اللجنة الأولى الموضوع الإيراني بشكل منفصل، والثانية لموضوع السلام، وذلك على المستويين المهني والسياسي. وفي الموضوع الإيراني طلب الإسرائيليون أن تكون إسرائيل شريكة كاملة في المعلومات حول كل ما يجري في إيران، وما تخطط له واشنطن، والخطوات التي تقوم بها إيران في إطار الجهود الدبلوماسية، وموضوع الخيار العسكري. كما طلبت إسرائيل أيضاً أن تبقى الولايات المتحدة الخيار العسكري ماثلاً للعيان كتهديد واضح ومباشر، خصوصاً بعدما قامت كوريا الشمالية بتجارها النووية والصاروخية الأخيرة، حيث ترى إسرائيل أن تصرف الكوريين يؤكد أن سياسة الخيار الدبلوماسي كخيار وحيد قد فشلت، وقبل أن تسير إيران على طريق كوريا الشمالية ينبغي أن تخاف. كذلك طلبت إسرائيل أن توافق واشنطن على بروز الدور الإسرائيلي كشريك للولايات المتحدة في هذه المعركة، وألا تكون هناك علاقة بين معالجة الموضوع الإيراني والمشكلة الفلسطينية.

على صعيد آخر قام الرئيس الإسرائيلي بدور سياسي غير مسبوق من رئيس إسرائيلي سابق، فقد كان أكثر وضوحاً في الكشف عن الموقف النهائي لإسرائيل، وذلك أمام أعضاء لجنة الشرق الأوسط المنبثقة عن لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث أكد رفض إسرائيل قبول إيران نووية في منطقة الشرق الأوسط، لما يشكله ذلك من تهديد للكيان الإسرائيلي، وليس فقط الأمن الإسرائيلي، وأن سوريا ينبغي ألا تتوقع أن تقدم إسرائيل لها هضبة الجولان على صينية من فضة دون أن تفك ارتباطاتها الاستراتيجية مع كل من إيران وحزب الله وحماس. كما قام بيريز بزيارة دولة كازاخستان وحصل على تعهد من رئيسها نور سلطان نزار باييف بالامتناع التام عن إمداد إيران باليورانيوم، مؤكداً للرئيس الكازاخى أن إيران تستخدم اليورانيوم لتطوير أسلحة الدمار الشامل، كما أن إسرائيل لا يمكنها أن تتغاضي عن تهديد أحمدى نجاد "بمحو إسرائيل من الخريطة". ويرجع ما تبديه إسرائيل من اهتمام خاص لكازاخستان كونها أكبر جمهوريات آسيا الوسطى، وتمتلك قدرات علمية وتقنية هائلة ورثتها عن الاتحاد السوفيتي السابق، حيث توجد فيها قاعدة إطلاق الصواريخ والمنصات الفضائية في مركز بايكونور الفضائي الشهير، كما أنها تمتلك ما يقرب من ربع احتياطي اليورانيوم في العالم. ولذلك قامت شركة (ساييتون ليمتد) الإسرائيلية بشراء أكبر مجمع لمعالجة اليورانيوم الخام في العالم في كازاخستان عام ١٩٩٩، كمقدمة لأن تصبح إسرائيل لاعباً مهماً في سوق اليورانيوم العالمي.

الموساد يطارد سفناً لحمل أسلحة روسية وكورية شمالية

لإيران:

وفي مقابل هذا النجاح في كازاخستان أخفقت إسرائيل في الحصول على وعد واضح من موسكو بالامتناع عن تسليم أسلحة دفاع جوى وصاروخى متطورة لإيران، أبرزها نظام S-٣٠٠ المضاد للطائرات.

ورغم أن هذا الموضوع كان محوراً للمحادثات العديدة التي جرت بين مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين مع القادة الروس، وكانت آخرها الزيارة السرية السريعة التي قام بها رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو إلى موسكو في ٨/٩/٢٠٠٩ بشكل مفاجئ، حين اختفى من إسرائيل لمدة عشر ساعات كثرت فيها التساؤلات عن مكان وجود رئيس الوزراء، إلا أن صحيفة ידיعوت أحرونوت كشفت عن أنه كان في موسكو، حيث التقى فيها بشخصيات كبيرة ومؤثرة في صنع القرار الروسي - ليس بينها بوتين ولا ميدفيدف - لحث المسؤولين الروس عن إيقاف أى إمدادات لأسلحة دفاع جوى لإيران وسوريا، وذلك إثر تلقي المخابرات الإسرائيلية معلومات عن صفقات أسلحة عقدتها موسكو مع كل من إيران وسوريا من شأنها أن تحدث خللاً في التوازن العسكري في المنطقة لغير صالح إسرائيل، وترى الأخيرة فيها مساساً مباشراً بأمنها، وأن من بين هذه الأسلحة صواريخ طويلة المدى من شأنها أن تصل إلى كل من حزب الله وحماس وتستخدم في الحرب ضد إسرائيل. وكان شيمون بيريز قد سبق له أن قام أيضاً بزيارة غير مقررة لموسكو في أغسطس الماضى والتقى بكل من الرئيسين ميدفيدف وبوتين، ولكنها لم تكن سرية، ونشر فيها بعد أن الهدف منها كان التفاوض حول السفينة الروسية التي اختطفت في عرض البحر وتبين أنها تحمل أسلحة موجهة إلى إيران وسوريا، وقيل أن خاطفيها مرتبطون بجهاز الموساد الإسرائيلي. ويسعى الإسرائيليون إلى استغلال رغبة القيادة الروسية في تحسين العلاقات معهم للتأثير عليها باتجاه وقف صفقات الأسلحة مع إيران وسوريا، وفي بعض الأحيان تحقق الضغوط الإسرائيلية هدفها، فقد أصبح الإسرائيليون مقتنعون بأن روسيا لم تزود سوريا وإيران بعد بالصواريخ المضاد للطائرات والصواريخ S-٣٠٠، ولا تزال إسرائيل على جهودها لمنع بيعه إلى هاتين الدولتين، وإن كانت روسيا قد باعت لإيران ٢٩ نظاماً آخر للدفاع الجوى هو Tor M١- ذو مدى ودقة أقل بكثير من نظام S-٣٠٠. كما تحاول إسرائيل إقناع موسكو بالانضمام إلى العقوبات الدولية على إيران الرامية إلى وقف برنامجها النووى، في مقابل إيقاف الدعم الإسرائيلي لجورجيا وأبخازيا.

وفى يتعلق بالسفينة الروسية المخطوفة، فقد رفضت إسرائيل التعقيب على تقرير نشرته مجلة "تايم" الأمريكية ذكرت فيه أن عملاء الموساد هم الذين خطفوا السفينة

الروسية (آرتيك - سي) وأنهم وجدوا على متنها مجموعة صواريخ متطورة مضادة للطائرات، وأنها كانت متوجهة إلى ميناء الجزائر في طريقها إلى إيران أو سوريا، وكانت هذه السفينة قد انطلقت من فنلندا يوم ٢٢/٧/٢٠٠٩، وحسب الرواية الروسية كانت تحمل أخشاباً بقيمة ٢ مليون دولار في طريقها إلى الشرق الأوسط عبر نهر المانش ما بين فرنسا وانجلترا، وسيطر عليها ثمانية أشخاص، وتابعوا إبحارها في المسار المقرر لها باتجاه الجزائر، ثم انقطع الاتصال بها تماماً بعد يومين. وفي ٨/١٢ أعلن الأسطول الروسي عن بدء التفشيش على السفينة، وبعد خمسة أيام أعلن أن قواته تمكنت من تحرير السفينة واعتقال خاطفيها بعد العثور عليها على مقربة من شواطئ جزر الرأس الأخضر، إلا أن الصحيفة الروسية (كومسومولسكايا برافدا) ذكرت حقيقة حمل السفينة صواريخ S-٣٠٠ أو صواريخ بحرية X-٥٥، وأن استعادة السفينة وخاطفيها على وجه السرعة إلى روسيا أنقذ البلاد من فضيحة سياسية كبرى. أما مجلة (التايم) فاعتمدت على أقوال الأدميرال تارموكونس - قائد سابق كبير في سلاح بحرية استونيا ويعمل حالياً مسؤولاً في الاتحاد الأوروبي عن متابعة القرصنة البحرية، الذي أفاد بأن روسيا أرسلت إلى هذه السفينة عدة طائرات نقل على متنها مئات الجنود واعتقلت الخاطفين وربان السفينة ومساعديه، وربطت بين موعد الاعتقال على السفينة ٨/١٧ وبين الرحلة المفاجئة إلى روسيا للرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في اليوم التالي واجتماعه مع ميدفيديف وبوتين أربعة ساعات، حيث أثبت بيريز للرئيسين الروسيين أن إسرائيل لديها أدلة قاطعة على أن أسلحة روسية متطورة تصل إلى دول معادية وتسرّب إلى حزب الله وحماس. ثم علم بعد ذلك أن السفينة توجهت بعد خروجها من المياه الفنلندية إلى مقاطعة كالينجراد الروسية على ضفاف بحر البلطيق، حيث تم تحميلها بمنظومات الدفاع الجوي الصاروخية تحت ستار إصلاح عطب تقني مما استدعى لاحقاً تدخل الموساد الإسرائيلي، وتبين بعد ذلك أن الموساد هي التي ساعدت روسيا في العثور على السفينة حفظاً لماء وجه روسيا عالمياً، في مقابل تعهد جديد بعدم بيع أسلحة متطورة لإيران وسوريا.

وفي حادث آخر مشابه يؤكد تتبع الموساد لصفقات الأسلحة التي تعقدها إيران مع دول أخرى منتجة للصواريخ وتعمل في المجال النووي، قامت سلطات دولة الإمارات في منتصف أغسطس الماضي بإيقاف سفينة تحمل شحنة من الأسلحة مصنوعة في كوريا الشمالية، ومتوجهة إلى إيران، باعتبار ذلك خرقاً للعقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية. حيث تبين أن السفينة الاسترالية (إيه . إن . إل استراليا) وتملكها شركة استرالية كانت تحمل منصات إطلاق صواريخ وأجهزة

تفجير وذخيرة وقذائف صاروخية، وقد أبلغت الولايات المتحدة الإمارات حول شحنة الأسلحة التي صادرتها السلطات الإماراتية.

وفي إطار هذا النشاط الاستخباراتي القوي الذي تمارسه الموساد، لم يكن غريباً أن يمدد نتنياهو لسنّة إضافية لمهام رئيس الموساد (ماتير داجان) المكلف خصوصاً بإدارة الملف النووي الإيراني، تحسباً لمهام استخباراتية أخطر وأهم من المتوقع أن يقوم بها الموساد في المرحلة القادمة، خاصة عندما يبدأ العد العكسي لساعة الصفر لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وما يتطلبه ذلك من تدقيق للمعلومات عنها وما حولها من أهداف عسكرية أخرى يتحتم ضربها لإنجاح الضربة الجوية، وأيضاً للقيام بعمليات استخباراتية تحتية بقوات خاصة ضد النظام الإيراني، خاصة وأن تقييم داجان للأحداث الأخيرة في إيران كان صائباً عندما أكد أمام مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر أن التظاهرات التي نشبت في إيران ستنتهي إلى لا شيء بسبب شدة بطش الحرس الثوري بالإصلاحيين.

المخابرات الأمريكية والإسرائيلية يعيدان تقييم البرنامج النووي لإيران:

توصلت كل من هيئات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية خلال الشهر الماضي (أغسطس ٢٠٠٩) إلى تقييم جديد لبرنامج إيران النووي يفيد بأنها تمكنت من إنتاج وقود نووي كاف للتسريع من عملية صنع سلاح نووي، وإن كانت إيران تعوزها خطوات أخرى مهمة من أجل صنع القنبلة.

وكان جلين ديفيز المبعوث الأمريكي الجديد للوكالة الدولية قد صرح أمام اجتماع لمجلس محافظي الوكالة بأن "لدينا مخاوف جادة من أن إيران تحاول عمداً وكحد أدنى الاحتفاظ بخيار السلاح النووي .. وأنها اقتربت جداً أو تمتلك بالفعل يورانيوم منخفض التخصيب يقدر بـ ١٥٠٨ كجم، وهو قدر كاف لإنتاج سلاح نووي واحد إذا اتخذ القرار باستكمال تخصيبه أكثر للمستوى المستخدم في الأسلحة (٩٠٪ فأكثر) .. وهو ما يقرب إيران من امتلاك قدرات خطيرة قادرة على زعزعة الاستقرار". وفي وقت سابق من هذا العام قال مدير الاستخبارات القومية الأمريكية أن إيران على الأرجح لن تكون قادرة من الناحية الفنية على رفع مستوى التخصيب إلى المستوى المطلوب في الأسلحة قبل عام ٢٠١٣، وهو ما اعترضت عليه إسرائيل، حيث اعتبرت أن هناك برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم تخفيه إيران عن مفتشي الوكالة يمكنها من إنتاج كمية غريبة بنسبة عالية من اليورانيوم تكفي لصنع سلاح نووي خلال عام واحد.

كما اتفقت التقديرات الإسرائيلية مع الأمريكية في أن إيران

تمتلك فعلاً تصميمات لصنع رأس حربي نووي لصاروخ باليستي طراز (شهاب) الذي تملك فيه إيران عدة مئات تهدد بهم إسرائيل ودول المنطقة.

ثم جاء التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة النووية الصادرة في ٢٠٠٩/٩/٦، والذي عبر فيه عن أسفه لأن طهران تتحدى في انتهاكات قرارات المجلس الأمنى، واعترف بعدم إقناع إيران في الدخول بمباحثات من أجل تسوية جميع المسائل العالقة في برنامجها النووي منذ العام الماضى، وأن إيران رفعت عدد أجهزة الطرد المركزي التى تعمل في مجال تخصيب اليورانيوم إلى ٨٣٠٨ أجهزة وأنها غدت نحو ٧٩٤٢ جهازاً بغاز سداس فلورايد اليورانيوم UF-٦ وهو ما يعكس عدم تعاونها مع الوكالة في القضايا المثيرة للقلق، إضافة إلى عدم تنفيذها البروتوكول الإضافي، هذا رغم أن ليس كل أجهزة الطرد المركزي تعمل بسبب أعطال فيها، وهو ما سيسمح لإيران باستئناف توسيع كبير في التخصيب إلا إذا حدثت مشاكل فنية، وكان الرئيس الإيراني نجاد قد سبق أن صرح بأن إيران زادت من عدد أجهزة الطرد المركزي، كما تستخدم نوعيات جديدة من هذه الأجهزة (٢-P) بالإضافة لوسائل أخرى (التخصيب بالليزر) مما يزيد من حجم الكميات المطلوب تخصيبها من اليورانيوم، وسرعة وزيادة نسبة التخصيب، ونقاوة اليورانيوم المخصب.

كما أوضح تقرير الوكالة أن إيران تعاونت معها بشكل جزئى في تدعيم إجراءات الضمانات المطبقة في منشأة ناتانز لإنتاج الوقود النووي، كما سمحت للوكالة بإجراء تحقق وتفتيش في مفاعل أراك، وإن كانت إمكانات مفتشى الوكالة محدودة بحيث لا تسمح لهم بتفتيش وتغطية كافة جوانب هاتين المنشأتين، ولكن في المحصلة النهائية أن إيران أنتجت مزيداً من اليورانيوم المخصب وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٨/١١/١٨ وحتى ٢٠٠٩/٧/٣١، ولا تزال تواصل التخصيب، وأن المخزون الحالى منه (١٥٠٨ كجم) يزيد بمقدار ٢٠٠ كجم عما كان موجوداً في مايو الماضى. كما أفاد التقرير بأن إيران سمحت للمفتشين بأن يزوروا مرة أخرى منشأة أراك لفصل البلوتونيوم الذى يعمل بالماء الثقيل لمرة واحدة، وأنه تم استكمال ٦٣٪ من حجم إنشائه، وسيتم تركيب جسم المفاعل في عام ٢٠١١، وإذا ما تم تركيب سقف المفاعل، فإنه سيصعب على الأقمار الصناعية مراقبة أنشطته. وقد أرجح مراقبون غربيون تراجع معدل تخصيب اليورانيوم رغم استمراره إلى احتمال وجود نقص في مادة (أكسيد اليورانيوم) وهى المادة الخام المستخدمة في إنتاج اليورانيوم المخصب، وهو ما يعنى فعالية الحصار والعقوبات الدولية المفروضة على إيران، وهو ما يفسر أن عدد أجهزة الطرد المركزي التى تم تركيبها ولم يجد تشغيلها قد ارتفع نحو

٢١٠٠ جهاز في مايو الماضى يمكن إضافتهم لخطوط الإنتاج في غضون أسابيع إذا ما توافرت المادة الخام.

وقال مسئول في الوكالة الدولية للطاقة "أنه يوجد محطة تخصيب قيد الإنشاء، ولكنها تعمل في الوقت نفسه، وهذا وضع غير مألوف للغاية بالنسبة للمراقبين. لذا، يجب على الوكالة لتكون لديها صورة كاملة لتقاط التغذية والناتج، أن تقوم بتعديل وضع إضافة كاميرات مراقبة، ذلك لأنه كى يتم تحويل التخصيب إلى أغراض التسليح سيكون على إيران إعادة مغايرة أجهزة الطرد المركزي لنتج يورانيوم على التخصيب، وتحويل هذا اليورانيوم إلى فلتر، ثم تعمل على تصغير حجمه ليتركب في رأس حربي لصاروخ. ومن غير المرجح بشدة أن تقوم إيران بذلك في منشأة ناتانز، لأن من المؤكد أن وكالة الطاقة ستلاحظه وتندق جرس الإنذار".

ولكن من المعروف أنه لا يحق لمفتش الوكالة التجول في أى مواقع غير المواقع المدنية المعلنة من جانب إيران، وهذا ما يجعلهم غير قادرين على التحقق من أن إيران ليس لديها مشروع نووى عسكري مواز في مكان ما بهذه الدولة الشاسعة، الخاضعة لسيطرة أمنية محكمة. وتتراوح تقديرات الغرب للمدة التى يمكن أن تستغرقها إيران لتصبح دولة نووية بين ستة أشهر وخمسة أعوام، ويرجع هذا التباين إلى الغموض السياسى الذى تتسم به إيران، ومقاومتها للاختراق المخابراتى. وقد زاد د. محمد البرادعى رئيس الوكالة من المخاوف في يونيو الماضى حين تخلّى عن المحاذير الدبلوماسية المعتادة، وقال أنه الآن واثق من أن هدف إيران هو إظهار أنها قادرة على إنتاج سلاح نووى في فترة زمنية قصيرة بعد صدور الأمر بذلك لردع الأعداء - مثل إسرائيل والولايات المتحدة، وأن إيران تحجم عن الكشف عما بحوزتها من معلومات ودراسات عسكرية بخصوص رؤوس نووية لصواريخها، وترفض إطلاع الوكالة عما لديها من تصميمات في هذا الشأن، وتعتمد للاكتفاء بتقديم أقل القليل من المعلومات التى تطلبها الوكالة، في ذات الوقت الذى تواصل فيه عمليات التخصيب.

وطبقاً لتقرير الوكالة الأخير، فقد خسر الذين راهنوا على إمكانية أن تؤدي التوترات السياسية الداخلية التى أعقبت إعلان نتائج انتخابات الرئاسة في إيران إلى إبطاء أو تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بل العكس هو الصحيح، فالتقرير يشير بوضوح إلى أن قدرة طهران على بناء مزيد من أجهزة الطرد المركزي لم تتأثر مطلقاً خلال الشهور الأخيرة، وربما يكون أحدى نجاد أحوج ما يكون الآن للاستمرار في برنامجها النووي، بل وتسريعه من أجل استعادة التأييد الشعبى الذى فقده في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

ورغم وضوح تقرير الوكالة الدولية للطاقة، إلا أن مسئولين

إسرائيليين دبلوماسيين غربيين اتهموا الوكالة بإخفاء أدلة حول البرنامج النووي الإيراني تثبت مدى إيران لامتلاك أسلحة نووية، حيث ذكرت صحيفة هآرتس في ١٩/٨/٢٠٠٩ أن إيران تمتنع عن نشر معلومات تم الحصول عليها في الأشهر الأخيرة تدل على ذلك، واتهمت البرادعي بالتساهل حيال إيران. وطالب المدير العام للوكالة النووية الإسرائيلية شاؤول حوريف بنشر هذه المعلومات والتي بقيت سرية بحيازة رئاسة الوكالة. وأشارت الصحيفة إلى أن الأدلة المشار إليها ضمن وثيقة ملحقه بتقرير لمفتشين زاروا إيران ووقعها رئيس فريق التفتيش، غير أنها لم تدرج في التقرير الأخير الصادر عن الوكالة. أما فرنسا فقد عبرت على لسان وزير خارجيتها برنار كوشير عن استيائها من تصريحات د. البرادعي وطريقة تعاطيه مع أعضاء الوكالة بخصوص الملف النووي الإيراني، بل ذهب كوشير إلى حد اتهام البرادعي بإخفاء معلومات عن الوكالة وعن الدول الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن وألمانيا حول الأنشطة النووية الإيرانية، وعن طبيعة البرنامج النووي الإيراني، والشق التسليحي من هذا البرنامج، وحول الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها، وتغنى أن تصل الدول الكبرى إجابات من الوكالة على هذه الأسئلة، وهو الاتهام الذي رفضه د. البرادعي بشدة ورد عليه بعنف، واصفا إياها بأنها "ادعاءات خيثة ولا أساس لها من الصحة" وتثير انزعاجا عميقا، مشددا على أن الوكالة التابعة للأمم المتحدة تعتمد على "إجراءات بحث وتحقق مستقلة ومحيدة وشاملة"، وكان البرادعي قبل تنحيه عن رئاسة الوكالة الدولية للطاقة النووية في الحزيف القادم، قد ضغط على إيران كي تجيب على أسئلة حول "أبعاد عسكرية محتملة" لبرنامجها النووي، مبديا قلق الوكالة حول دور مزعوم لشخص أجنبي مجهول (روسي الجنسية) خبير في التفجيرات، وأن إيران تركز على الأسلوب والشكل وتقدم إجابات محدودة وإنكارات بسيطة.

وما أدى إلى تزايد قلق الدول الغربية وإسرائيل، ما أوضحه رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية غلام رضا زاده من أن عدد أجهزة الطرد المركزي في ناتانز سيبلغ ٥٠,٠٠٠ جهاز ومن نوعين جديدين خلال الخمس سنوات القادمة، وأن الأجهزة الجديدة ستضاعف قدرة تخصيب اليورانيوم الجارية حاليا، وأن القدرة الإنتاجية لمصنع تحويل اليورانيوم في أصفهان تبلغ عشرة أطنان من الوقود النووي المخصص لمفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل والذي لا يزال قيد البناء، إضافة إلى ثلاثين طنا من الوقود النووي للمفاعلات الجديدة التي ستعمل بالماء الخفيف، وأوضح رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية أن بلاده حصلت على تكنولوجيا تصنيع أجهزة طرد مركزي أكثر دقة وأقل أعطالا، تستخدم في تخصيب اليورانيوم، وهو الأمر الذي أدى بأجهزة المخابرات

الأمريكية والإسرائيلية إلى إعادة تقييم الموقف النووي الإيراني من جديد في ضوء هذه المعلومات، وبالتالي التوقيت المتوقع أن تمتلك فيه كمية اليورانيوم المخصب بنسبة كافية لإنتاج أسلحة نووية، وقدراتها وعددها، ووسائل إطلاقها التي ستكون متاحة خلال الخمس سنوات القادمة، لاسيما بعد أن أكدت الموساد أن لديها أدلة على أن السعي من أجل صنع تصميمات لرؤوس نووية للصواريخ شهاب تم استئنافه سرا في عام ٢٠٠٥ بناء على تعليمات من المرشد الأعلى للثورة على خامنئي.

ويضيف الإسرائيليون أنه قد يكون هناك وقت تحذير ضئيل، أو قد لا يكون هناك وقت إطلاقا، لاسيما إذا كان لدى إيران منشآت سرية، ويشتكى الإسرائيليون من أنه في أعقاب ما حدث في العراق أصبحت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تلتزم بحذر شديد في تقييمها للقدرات النووية والعسكرية الإيرانية، هذا رغم حصولها في عام ٢٠٠٧ على أدلة لوجود تصميمات لرؤوس صاروخية نووية تعمل عليها إيران. كما يناقش المسؤولون في أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية مدى تأثير الأحداث الأخيرة في إيران على برنامجها النووي، وحول ما إذا كانت القيادة الإيرانية التي واجهت احتجاجات عنيفة، تعاني حالة من الشلل فيما يتعلق بالتفاوض مع الغرب، ومن ثم البت في موضوع استمرارها في البرنامج النووي، إلا أن الرد الإيراني الأخير على مقترحات مجموعة دول ١+٥، قطع الطريق على أية شكوك في أن إيران تكون قد عدلت عن موقفها السابق، بل يؤكد هذا الرد على أن إيران أصبحت أكثر إصرارا وتصميما على استكمال برنامجها النووي، باعتباره مشروعا قوميا يمكن أن تتوحد الأمة الإيرانية حوله.

الاستعدادات الإسرائيلية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران: لم تكن المناورات الضخمة التي أجرتها إسرائيل كلها (قيادات، وجيشا، وشعبا) في الفترة ما بين ٣١ مايو إلى ٤ يونيو الماضي لمواجهة حرب صواريخ ضدها قادمة من إيران وحزب الله وسوريا وحماس، لم تكن هي المظهر الأخير لتدريب الإسرائيليين تحسبا لمثل هذه المواجهة، والمتوقع أن تقع في النصف الأول من عام ٢٠١٠، خاصة بعد أن هدد قادة إيران برد واقعي وحاسم إذا تعرضت منشآتها النووية لهجوم إسرائيلي أو أمريكي أو مشترك، بل إن قائد الحرس الثوري الجنرال علي جعفرى لم يتردد في التصريح بأن "إيران ستوجه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإسرائيلية إذا هاجمت تل أبيب إيران، وذلك بما تملكه إيران من قدرات صاروخية كبيرة". وذلك في إشارة منه لاستهداف مفاعل ديمونة الإسرائيلي، وذلك بعد أن تعدى مدى الصواريخ (شهاب-٣) ٢٠٠٠ كم وبما يجعلها قادرة على الوصول إلى أى هدف في إسرائيل، وأيضا بعد أن ربطت إيران ملفها

النوى بالسلح النوى الإسرائيلى وضرورة إزالته قبل الحديث عن البرنامج النووى الإيرانى. كما جاء تعيين أحمد وحيدى وزير الدفاع فى إيران بمثابة تحدى بالغ للجانب الإسرائيلى الذى عارض تعيينه بشدة لتورطه فى تفجير مركز ثقافى يهودى فى بيونس آيرس بالأرجنتين عام ١٩٩٤، حيث أكد وحيدى أن تعيينه فى هذا المنصب يبطل الدعاية والحرب النفسية الإسرائيلية ضده. كما أعلنت إيران أنها طورت نظام أسلحة لا اعتراض الصواريخ المهاجمة، وبناء عشرات من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والنظم الصاروخية، بالإضافة لنظام رادار متطور، هذا بالإضافة للمعلومات التى تفيد بشراء إيران نظام دفاع جوى صينى مماثل للنظام الروسى S-٣٠٠، وكذلك أجرت تدريبات على الحروب الإلكترونية.

لذلك أجرت إسرائيل تدريباً مشابهاً على مستوى مراكز القيادة فى الفترة الأخيرة، استعداداً لمناورات حية ضخمة تشمل جميع المستويات السياسية والعسكرية والدفاع الإقليمية والشعبية، ستجرى فى يناير القادم يشمل أيضاً التصدى لهجمات صاروخية كيميائية وبيولوجية تتعرض لها المدن الكبرى فى إسرائيل، وكيفية التعامل مع الأمر فى حالة تعرض مناطق الكثافة السكانية وإصابة الأجهزة الحساسة فى الجيش والشرطة بأمراض خطيرة كالجمرة الخبيثة والجدري المائى وغاز الأعصاب VX، كما يدرس المسئولون الإسرائيليون احتمالية تحصين البلاد بالكامل ضد هذه الأمراض، وهو ما ستولى وزارة الدفاع تنفيذه.

كما أجرت إسرائيل تدريباً فى الولايات المتحدة على كيفية اعتراض الصاروخ المضاد للصواريخ (حيثس -٣) للصواريخ الإيرانية شهاب بعد الإنذار بذلك عقب إطلاقه من إيران بخمسة دقائق ونصف الدقيقة، أى خارج الأراضى الإسرائيلية، وذلك بالتنسيق مع بطاريات الصواريخ الأمريكية باتريوت باك -٣ ووسائل الإنذار الأمريكية. هذا إلى جانب تطوير الصاروخ الباليستى (أريحا -٣) ليتعدى مداه ٢٧٥٠ كم ليشارك مع القاذفات والمقاتلات الإسرائيلية فى توجيه الضربة المخططة ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وكانت إسرائيل قد اتفقت مع الولايات المتحدة على رفع مستوى التنسيق الاستراتيجى بينهما، وذلك بدعوى "تعاظم التحديات التى يواجهها الطرفان معاً، وبحيث يشمل التنسيق لقاءات دورية بين وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أجهزة المخابرات فى البلدين. وكان التنسيق الاستراتيجى الرسمى بين الدولتين فى زمن حكومة امهود أولمرت السابقة، يتم بجلسات نصف سنوية يديرها وزير المواصلات الإسرائيلى شاؤول موفاز، وهو رئيس أركان سابق فى الجيش الإسرائيلى، مقابل موظفين كبار فى وزارة الدفاع الأمريكية، وتقرر أن يقود

الوفد الإسرائيلى إلى المحادثات وزير الخارجية الإسرائيلى افيجدور ليبرمان مقابل وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، ويتوقع أن تعقد أولى هذه الجلسات فى أكتوبر القادم فى القدس.

وفى إطار هذا التنسيق تعطى الولايات المتحدة معلومات لإسرائيل حول إيران، وتشركها فى الكثير من القضايا التى تهم البلدين، كما يتم بحث الطلبات الإسرائيلية المتواصلة حول الأسلحة المتطورة والمزيد من المعلومات. ويشار إلى أن إسرائيل تشكو باستمرار عما تصفه بالبخل الأمريكى فى التجاوب مع طلباتها، بينما تشكو الولايات المتحدة من زيادة الطلبات الإسرائيلية. وساد هذه العلاقات الخلل فى عدة مناسبات عندما اكتشفت واشنطن أن إسرائيل لا تنفك عن محاولات البحث عن جواسيس لها فى الولايات المتحدة لمعرفة المزيد من المعلومات حول الأسلحة المتطورة وحول قضايا التسلح فى الدول العربية وإيران.

وفى إطار الاستعداد والتدريب على توجيه ضربة لإيران ومواجهة ردود أفعالها المتوقعة، عبرت غواصة إسرائيل طراز دولفين قناة السويس فى شهر يونيو الماضى قادمة من قاعدتها فى حيفا (يوجد ٣ غواصات من هذا الطراز فى إسرائيل)، وتوجهت إلى البحر الأحمر، حيث قاعدة إيلات البحرية، وذلك فى مناورة غير معتادة وصفت بأنها استعراض لقوة إسرائيل الاستراتيجية فى مواجهة إيران. ويعتقد بشكل واسع أن هذه الغواصات من المحتمل أن تكون مسلحة بصواريخ كروز ذات رؤوس نووية، وحيث سبق أن هددت إسرائيل بنشر هذه الغواصات فى خليج عمان لتوجيه ضربة نووية لإيران فى حالة إقدامها على قصف إسرائيل بصواريخ شهاب. وقد شاركت هذه الغواصة فى تدريب للقوات البحرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر انطلاقاً من قاعدة إيلات، والتى لم تكن ترابط فيها غواصات من قبل. وذكر مصدر إسرائيلى أن هذه المناورة البحرية أظهرت أنه "بإمكان البحرية الإسرائيلية أن تصل بشكل أسهل كثيراً إلى المحيط الهندى والخليج عماً مضى"، ثم أضاف "وفى حالة الضرورة فإن غواصاتنا قادرة على أن تفعل بإيران ما يعتقد أنها قادرة على فعله، ومن المؤكد أن هذه القدرة يمكن تفعيلها من البحر المتوسط". وكل غواصة دولفين ألمانية الصنع مزودة بعشر فتحات لإطلاق طوربيد تم زيادة اتساع أربع منها بناء على طلب إسرائيل لتسع - على حد قول محللين مستقلين - صواريخ كروز مزودة برؤوس نووية، لكن التساؤلات تدور حول ما إذا كانت هذه الصواريخ يصل مداها إلى ١٥٠٠ كم اللازمة لقصف إيران من البحر المتوسط، أم من الضرورى المناورة بها حتى خليج عمان ليتمكنها قصف أهداف إيرانية ومن المنتظر أن ينضم لأسطول الغواصات الإسرائيلية، ٢ غواصة دولفين أخريين تم التعاقد

عليهما فعلاً مع ألمانيا ليصير إجمالى ما تملكه إسرائيل منها خمس غواصات، وهو ما سيسمح لإسرائيل بتنظيم جولات تجوب فيها بعض الغواصات مياهها بعيدة، فيما يبقى البعض الآخر لتأمين الساحل الإسرائيلي أو يرسو لإجراء أعمال الصيانة.

وفي إطار المناورات البحرية الإسرائيلية أيضاً قامت فرقاطتان إسرائيليتان من طراز (سعر - ٥) في النصف الأول من يوليو الماضى بعبور قناة السويس، فيما اعتبر أنه جزء من الاستعدادات الإسرائيلية لتوجيه ضربة إلى القدرة النووية الإيرانية. وقد اعتبرت صحيفة التايمز البريطانية في عددها بتاريخ ١٦/٧/٢٠٠٩ أن انتشار هاتين السفينتين الحربيتين بعد أيام من عبور غواصة دولفين، يعتبر مؤشراً واضحاً على قدرة إسرائيل على تحريك قوتها البحرية الضاربة إلى مسافة قريبة من إيران في غضون وقت قصير. وجاء هذا التحرك قبل أسابيع قليلة من مناورات أجراها سلاح الجو الإسرائيلي للتخليق على مسافات طويلة في الولايات المتحدة في نهاية يوليو الماضى شاركت فيها عدد من المقاتلات الإسرائيلية F-١٦، وذلك في قاعدة (نيليسى) الجوية الأمريكية، وبمشاركة طائرات النقل الإسرائيلية طراز (هركيوليز C١٣٠) في سباق روديو ٢٠٠٩ الذى جرى في قاعدة (ماكورد) الجوية في واشنطن، وكذلك من تجربة الصواريخ (حيتس / السهم) المضادة للصواريخ على السواحل الأمريكية الغربية.

ويشار في هذا الصدد إلى أن إسرائيل أجرت في السابق مناورات علنية وسرية على عمليات ذات مدى بعيد، منها تخليق أكثر من ١٠٠ مقاتلة F-١٦، F-١٥ وصواريخ إمداد بالوقود في الجو في العام الماضى لمسافات بعيدة وصلت إلى السواحل اليونانية وحتى مضيق جبل طارق، كما اعتبر الهجوم الجوى والبحرى الذى قامت به طائرات وسفن إسرائيلية في المياه الإقليمية السودانية ضد قافلة سلاح كانت متجهة إلى حماس عبر الصحراء الشرقية المصرية في يناير الماضى (٢٠٠٩)، تأتى أيضاً في إطار الاستعدادات الإسرائيلية لضرب أهداف متحركة. وثمة اعتقاد لدى محللين عسكريين بأن الغواصات الإسرائيلية بإمكانها بالاشتراك مع المقاتلات المتقدمة أن تشارك في الضربة التى ستوجه ضد ١٢ موقعا نووياً إيرانياً تبعد عن إسرائيل نحو ١٣٠٠ كم.

وفي مواجهة احتمال مشاركة كل من حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة مع إيران في ضرب إسرائيل بصواريخ قصيرة المدى، وجهت إسرائيل إنذارات وتحذيرات كثيرة لقادة هذين الحركتين التابعتين لإيران من مغبة ذلك، بل حذر الجنرال عاموس جلعاد رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع حماس من أن إسرائيل ستقدم على تدميرها في حالة سعيها لامتلاك صواريخ يزيد مداها عن ٦٠ كم. وقال جلعاد: «نحن لا نستطيع إبادة حماس بأكملها، ولكننا

نستطيع ضرب جميع مؤسساتها السياسية والأمنية والدفاعية والخدماتية وكافة مراكزها في حال امتلكت هذه الصواريخ واستطاعت استعمالها». وفي كلمته أمام مؤتمر مكافحة الإرهاب في هرتزليا في ٨/٩/٢٠٠٩ قال جلعاد «عزمت إسرائيل على تدمير قوة الردع لدى كل من حزب الله وحماس في حالة امتلكت هاتان المنظمتان صواريخ ذات مدى طويل يهدد حياة الإسرائيليين». واعتبر أن حماس غير قادرة حالياً على مهاجمة الجيش الإسرائيلى مدلاً على ذلك «بمعجزها» عن أسر جنود خلال الحرب على غزة، واتهم جلعاد إيران بلعب دور أساسى في تشجيع العمل المقام ضد إسرائيل مدعياً أن الكثير من الفصائل الفلسطينية تستعين بإيران مالياً وعسكرياً من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية، محذراً من أن إيران ستدعم في حالة تطورها سلاحاً نووياً، المقاومة الفلسطينية بشكل أكبر. أما الجنرال عاموس يادلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية فقد أكد مؤخراً أن حماس «تمتلك اليوم أسلحة وصواريخ أكثر دقة وتطوراً من ذى قبل، بإمكانها أن تصل إلى مدينة تل أبيب».

إسرائيل ليست في حاجة لضوء أخضر من الولايات المتحدة لشن ضربة ضد إيران:

كشف دبلوماسى أمريكى النقاب عن أن إسرائيل كانت تعتزم توجيه ضربة عسكرية لإيران خلال الاضطرابات التى أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية، وأن الحكومة الإسرائيلية قدمت طلباً للإدارة الأمريكية عليه توقيع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز، يشير إلى رغبة إسرائيل في توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، وأن إدارة الرئيس باراك أوباما تجاهلت الطلب، مما أحبط الحكومة الإسرائيلية.

وفي محاولة لتخفيف حدة الحرب الكلامية المشتعلة بين إيران وإسرائيل، نفت الإدارة الأمريكية التفسيرات الإيرانية لتصريحات جوبايدن نائب الرئيس الأمريكى بأن واشنطن أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران أو أنها تعيد النظر في مشاريعها لفتح حوار مع طهران. وكان رئيس مجلس الشورى الإيرانى على لاريجاني قد حذر من أن طهران ستحمل واشنطن مسؤولية أى ضربة عسكرية تستهدف منشآتها النووية، ولكن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أيان كيلى خفف من شأن التفسيرات الإيرانية لتصريحات بايدن قائلاً: «لا أريد بالتأكيد أن أعطى ضوءاً أخضر لأى عمل عسكري»، إلا أنه كرر ما قاله بايدن الذى شدد على أن إسرائيل «دولة ذات سيادة ولها الحق في اتخاذ قراراتها العسكرية». كان بايدن قد سئل ثلاث مرات خلال لقاء مع قناة أى بى سى عما إذا كانت الولايات المتحدة ستقف حجر عثرة في طريق إسرائيل؟ ورد نائب الرئيس في كل مرة قائلاً:

«أن إسرائيل بصفتها دولة ذات سيادة مؤهلة لاتخاذ القرار الذي تراه صواباً»، وأضاف أيضاً أن خيار الحوار مع إيران والذي عرضه الرئيس أوباما لا يزال قائماً، ولكن على إيران أن تبادر بالاستجابة». ويأتى ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية أن بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي أكد أن بلاده لم تطلب إذن واشنطن لقصف إيران، خوفاً من عدم موافقة البيت الأبيض على هذه الخطوة.

وإذا كان الرئيس أوباما قد سارع بنفسه إلى توضيح عدم منح الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإسرائيل، قائلاً: «إننا لا نملئ على الآخرين ما يجب عليهم فعله من أجل حماية أنفسهم» هنا برز السؤال في إسرائيل: إذا كان الحال كذلك، إذن: أين تقف الولايات المتحدة من توجه إيران لتصبح دولة ذات قدرات نووية؟ كما تتضح حقيقة أخرى مهمة وهي أنه إذا كانت إسرائيل لا تملك الضوء الأخضر لمهاجمة إيران، فإنها أيضاً لا تملك الضوء الأحمر الذي يمنعها من ذلك. فالقرار بيد إسرائيل، والولايات المتحدة لن تساعد، ولكنها أيضاً لن توقفها، والحكومة الإسرائيلية تتحمل المسؤولية كاملة، هذا ما قاله وما لم يقله الرئيس الأمريكي ونائبه.

ومن ناحية أخرى، تشير السوابق التاريخية إلى أن إسرائيل لا تحتاج أصلاً إلى استئذان البيت الأبيض إذا قررت القيام بمثل هذه الخطوة، فعلى سبيل المثال، وفي ٧ يونيو ١٩٨١ وبعد يوم واحد من إجماع رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجين مع الرئيس الراحل أنور السادات، قامت الطائرات الإسرائيلية بالاعتراف على المفاعل النووي العراقي (أوزيراك)، وخرج بعدها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ليدين الحادث مكتفياً بالقول إن هناك بعض خيارات أخرى كان ينبغي على إسرائيل أن تضعها في الحسبان، لكن بيجين بعد نجاح العملية الإسرائيلية قال للصحفيين وهو في حالة زهو أنه «وضع نموذجاً لأي رئيس وزراء إسرائيلي قادم، حيث لن يكون بإمكانه غير القيام بنفس الخطوة لو تشابهت الظروف». وأيضاً في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٧ أغارت الطائرات الإسرائيلية على موقع سوري يشبه في أنه مفاعل نووي تحت الإنشاء لتخصيب اليورانيوم، واكتفت دمشق بالقول أنها تحتفظ بحق الرد. ولكن ما يعيننا هنا أنه في الحالتين لم تستأذن إسرائيل واشنطن، كما أن هجوماً على كل من العراق وسوريا لم يترك أي أثر سلبي على أواصر الصداقة التي تجمعها بواشنطن.

وفي تصعيد جديد من جانب إسرائيل ضد إيران، أكد مصدر أمني إسرائيلي في ١٢/٨/٢٠٠٩ لصحيفة معاريف الإسرائيلية أن بلاده تملك ما وصفه بـ «خيار عسكري حقيقي» ضد البرنامج النووي الإيراني، وأوضح أن إسرائيل قادرة على شن هجوم على إيران بمفردها، وبالتالي تأجيل

عملية إنتاج أول قنبلة نووية إيرانية لعدة سنوات، إلا أنه أبدى تشاؤمه حيال عامل الوقت، واستبعد أن يكون ذلك في المستقبل القريب، أو على الأقل قبل حوار بين إيران والولايات المتحدة، وثبت فشله في منع إيران من استكمال تاريخها النووي. ونحت صورة لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو وهو يجلس في مقعد قيادة مقاتلة F-١٥I نقلت الصحيفة عن هذا المصدر الأمني قوله «إن إسرائيل يمكن أن تشن هجوماً من هذا النوع دون موافقة الولايات المتحدة لكن الوقت بدأ ينفد لتصبح الغارة فعالة.

وعلى صعيد متصل نفت السعودية ما تردد حول موافقتها على السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالتحليق في أجوائها لضرب المواقع النووية الإيرانية ووصفتها بأنها كاذبة. وقال المتحدث باسم وزراء الخارجية السعودية أسامة نوقالي «إن المملكة لا تقيم أية علاقات دبلوماسية أو تجارية أو من أي نوع آخر مع إسرائيل، وبالتالي لم تجر أي محادثات معها». كانت صحيفة صانداي تايمز البريطانية قد نقلت عن رئيس الموساد تأكيد نتنياهو أن «السعودية ستكون طرفاً عند تحليق طائرات إسرائيلية فوق أجوائها في أي غارة تشنها تل أبيب في المستقبل على مواقع نووية إيرانية». وزعمت الصحيفة أن مائير داجان مدير الموساد أجرى مطلع العام الحالي محادثات سرية مع مسؤولين سعوديين لبحث تلك الإمكانية. رؤية تحليلية:

لا يشك أحد في أن لإسرائيل هدفاً استراتيجياً قديماً وحديثاً في آن واحد يتمثل في استمرار احتفاظها بالاحتكار النووي دون أن يشاركها فيه أحد من دول المنطقة. ومن ثم علينا أن نتخذ كل ما يصدر عنها من تصريحات ويقع على أرضها وحولها من مناورات وتدريبات وعمليات استخباراتية تدور حول هذا الشأن والاستعداد له على محمل الجد، وهو ما يجب أن تضعه إيران في اعتبارها جيداً، لأن افتراض أن إسرائيل لم تأخذ الضوء الأخضر من واشنطن لشن عملية عسكرية ضد إيران، إنما يعني ضمناً أنها لم يوجه لها أيضاً أي ضوء أحمر من واشنطن للامتناع عن تنفيذ هذه العملية، وأن الموعد التقريبي لتنفيذ مثل هذه العملية سيكون بعد إعلان مجموعة دول ٥ + ١ عن فشل مفاوضاتها مع إيران المتوقع أن تجرى خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠. ولقد جاء الرد الإيراني على مقترحات هذه الدول يعلن مقدماً فشل المفاوضات التي ستجرى، وبالتالي يعلى من ترجيحات شن الضربة الإسرائيلية في الربع الأول من عام ٢٠١٠ وقبل أن يصل البرنامج النووي الإيراني إلى مدى أبعد في امتلاك السلاح النووي.

وخطورة هذا الأمر لا تتمثل فقط فيما سيستج عن العملية العسكرية من آثار سلبية على كل المنطقة، بل في طبيعة الإجابات التي بعث بها إيران على مطالب المجتمع الدولي.

فبعد أن أغلقت الباب تماماً حول بحث أى موضوع يتعلق بملفها النووي، وهو جوهر مطالب المجتمع الدولي، قدمت طهران حزمة مقترحات وأفكار لحل قضايا ومشاكل عالمية، وكذلك حل مشاكل المنطقة الحالية، حيث أبدت استعدادها للمشاركة في حل قضايا الإرهاب، والقضية الفلسطينية، والعراق، وكذلك أفغانستان، أى أن طهران قدمت نفسها كزعيمة للمنطقة بأسرها، والدليل أنها تريد حل كل مشاكلها، وبما يعنى ضمناً أن خيوط الحل في يدها، وأنها قادرة من خلال أذرعها الممتدة في كل هذه الأنحاء والبلدان على أن تشعل المنطقة أو تهدئها، وهو ما نرى ملاحظه واضحة في تدخلاتها في لبنان وغزة وأفغانستان واليمن والعراق ودول الخليج العربية، وحتى أريتريا وجزر القمر والصومال، بل وأن لها اتصالات أيضاً مع تنظيم القاعدة الإرهابي، وهو ما يفسر وجود ثلاثة من أبناء أسامة بن لادن في إيران ومعهم الرجل الثالث في القاعدة (سيف العدل)، والذي يؤكد ذلك أن الإرهابي السعودي (العتيبي) الذي سلم نفسه لسلطات بلاده اعترف بأنه قادم من إيران، كما أن استعدادها للمساعدة في أفغانستان يفسره الكشف عن مخزن لأسلحة إيرانية يشمل صواريخ وصواعق وأحزمة ناسفة.. وخلافة تابع لمقاتلي طالبان، والأمر نفسه في العراق من حيث المواليين لإيران، وحماس في غزة، وحزب الله في لبنان، حيث تصل إليهم الصواريخ الإيرانية بحراً وجواً وبراً.

من هنا يمكننا أن نفسر توجه بيريز وكذلك نتنياهو في زيارات علنية وسرية لموسكو للضغط عليها لمنع بيع صواريخ ٣٠٠ - S لإيران، لأنها سلاح فعال قد يكبد المقاتلات الإسرائيلية خسائر جسيمة عند قيامها بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية إذا ما دخل هذا السلاح الروسي في خطة الدفاع الجوي عن

هذه الأهداف الإيرانية. ونفسر أيضاً التدريبات والمناورات الإسرائيلية المكثفة على شت هجمات جوية بعيدة المدى، وأيضاً على الدفاع عن الأراضي الإسرائيلية لمواجهة رد فعل انتقامي صاروخي من جانب إيران. كما يمكننا أيضاً أن نفسر مناورات الغواصات والتحركات البحرية الإسرائيلية إلى البحر الأحمر باعتبارها ستكون من أدوات الرد الانتقامي لإسرائيل إذا ما تعرضت أراضيها لقصفات من صواريخ شهاب الإيرانية، وكل ذلك في المحصلة النهائية يؤكد أن شبح الضربة العسكرية الإسرائيلية ضد إيران قد عاد من جديد يحوم فوق أجواء المنطقة، وإذا ما حدث ذلك فإن تغيرات دراماتيكية عديدة وحادة ستشهدتها المنطقة ليس فقط على الأصعدة العسكرية والأمنية، بل وعلى الأصعدة السياسية والاستراتيجية سترك آثارها لعقود طويلة. كما لن يكون الوضع الداخلي المضطرب في إيران بعيداً عن هذه التأثيرات، بل سيكون فاعلاً، حيث أن الشعب الإيراني - على غير ما يظهر الإعلام الإيراني الرسمي - فاض به الكيل من ظلم وفشل وفساد وديكتاتورية حكام المؤسسات الدينية والحرس الثوري في إيران، وستكون ضربة إسرائيل ضد إيران ذريعة لقيام انتفاضة شعبية كاسحة ضد هذا النظام، مستغلة ما سيعانيه من ضعف نتيجة هذه الضربة، وليس توحيد الشعب الإيراني مع النظام الذي يحكمه كما يشيع البعض، واضعين في الاعتبار دروس التاريخ منذ حكم الأكاسرة في إيران إبان العصور الوسطى وحتى اليوم، وهي أن هزيمة وانكسار الأنظمة الحاكمة في إيران تأتي دائماً من الداخل وليس من الخارج، مهما كانت دولة فارس / إيران تمد لها أذرع تابعة لها في دول المنطقة.

اجتماعات دول جوار العراق: قراءة في فاعلية الدور وآفاق المستقبل

إيمان أحمد رجب

بيت رافض لذلك.

ويشهد العراق في ذات الوقت تنفيذا مرحليا لعملية انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وجدلا داخليا حول طرح الاتفاقية المنظمة لذلك للاستفتاء الشعبي، وهو أمر لم يحسم بعد.

ومن المتوقع أن تكون مرحلة نقل السلطات الأمنية للقوات العراقية مرحلة ملائمة ليعاود تنظيم القاعدة نشاطه في العراق، خاصة وأن مرحلة نقل السلطات إلى الحكومات المحلية الجديدة المشكلة بموجب انتخابات المجالس المحلية يناير ٢٠٠٩ قد شهدت ارتفاع عدد ضحايا العنف من المدنيين مقارنة بعددهم في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالي عدد القتلى من المدنيين ٤١٦ في مارس ٢٠٠٩ و ٤٨٤ مدني خلال أبريل من العام ذاته.

كما استمرت معدلات العنف في الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية منذ يونيو الماضي، حيث بلغ إجمالي القتلى خلال يونيو ٥١٧ مدني وخلال يوليو ٤١٨ مدني، وخلال أغسطس الماضي ٥٣٧ مدني (١)، وارتفعت معدلات العنف مجدداً في كركوك وبغداد وديالى وبابل ونيوى والموصل خلال الشهرين الماضيين بعد ما شهدته من استقرار نسبي (٢).

علاقات متأزمة مع دول الجوار

شهدت علاقات العراق مع كل من إيران وسوريا وتركيا درجة من درجات التوتر في الشهور السابقة على انعقاد اجتماع شرم الشيخ، حيث تسببت سيطرة إيران على المراقدة الشيعية في النجف وكربلاء، والتي أسماها بعض العراقيين بـ«هيمنة منظمة الحج والزيارة الإيرانية»، في تدني عوائد الزيارة لهذه الأماكن خلال شهر أكتوبر الماضي مما اضر بالاقتصاد العراقي.

كما ثارت قبيل انعقاد اجتماع شرم الشيخ خلافات بين إيران والحكومة العراقية حول نصيب العراق من الأنهار المشتركة معها وتحديد نهري الكارون والكرخة، خاصة مع تزايد مشاكل الجفاف وتملح الأرض، مما أثر على القطاع الزراعي في العراق. وذلك إلى جانب ما تسبب فيه استمرار سيطرة إيران والجماعات الشيعية الموالية لها على البصرة وميسان وكربلاء بصفة رئيسية، واحتفاظها بعلاقات من نوع خاص مع الأكراد وتأييدها مطالبهم بضم كركوك، من توتر مع

جاء انعقاد الاجتماع السادس لوزراء داخلية دول جوار العراق في شرم الشيخ في ١٤ أكتوبر الماضي في فترة حرجية يمر بها العراق، سواء على مستوى تفاعلاته مع دول الجوار أو على مستوى تطورات أوضاعه الأمنية والسياسية.

وقد أثار نجاح انعقاد هذا الاجتماع على الأقل من حيث عدم وجود أي صدام أو أي نوع من المشادة الكلامية بين وزيرى الداخلية السوري سعيد سمور والعراقي جواد بولاني، رغم تأزم العلاقات بين بلديهما على خلفية هجومي ١٩ أغسطس الماضي الذي استهدف وزارتي المالية والخارجية، العديد من التساؤلات حول طبيعة دور هذه الاجتماعات في علاج أو ضبط الخلافات بين دول الجوار والعراق.

كما أثار ذلك تساؤلات حول مستقبل هذه الاجتماعات بعد أن يكتمل تنفيذ الاتفاق المنظم لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، خاصة وأن الدعوة لعقد أول هذه الاجتماعات ارتبطت بتأزم العلاقات بين الولايات المتحدة والنظام العراقي السابق، حيث دعت إليها تركيا في يناير ٢٠٠٣ في محاولة للضغط على الرئيس صدام حسين للنزول على ما طلبته الولايات المتحدة منه لتجنب الحرب، وشملت الدعوة الدول المشتركة في حدودها مع العراق ممثلة في سوريا والأردن والكويت والسعودية وتركيا وإيران، إلى جانب البحرين ومصر، وانضم إليها العراق منذ اجتماع ١٥ فبراير ٢٠٠٤، وارتبط استمرار انعقادها بعد ذلك بعدم استقرار الوضع في العراق. فإذا كان الوضع كذلك، هل ينفي انتهاء وجود القوات الأمريكية واستقرار الوضع في العراق مسبب انعقاد هذه الاجتماعات؟

وضع داخلي حرج

انعقد مؤتمر شرم الشيخ الأخير في وقت يمر فيه العراق بمرحلة حرجية، فهو مقبل على انتخابات نيابية مخطط لأن تنعقد في يناير المقبل وقد يترتب عليها إعادة توزيع موازين القوة بين القوى السياسية العراقية، خاصة مع ما تشير إليه التحالفات الحالية من انقسام القوى السياسية المدعومة من إيران، حيث شكل المجلس الأعلى الإسلامي الائتلاف العراقي الموحد دون أن يضم حزب الدعوة الإسلامي الذي يرأسه المالكي، وفي المقابل أعلن المالكي مؤخرًا تشكيل ائتلاف دولة القانون، وذلك في الوقت الذي ينقسم فيه حزبه على نفسه ما بين مطالب بالانضمام إلى الائتلاف العراقي وما

بعض أعضاء الحكومة العراقية.

وهذا الوضع يفسر رفض القوى العراقية استمرار النفوذ الإيراني في العراق، فقد تحدث نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في ٥ أكتوبر الماضي عن أن «إيران لا تتعامل تعاملًا منصفًا ومستثلاً مع العراق، على الرغم من التصريحات الإيرانية المتكررة حول دعم العراق والعملية السياسية»، وصرح النائب في البرلمان العراقي عن الكتلة العربية المستقلة عمر الجبوري بأن «إيران سوف لن تكف عن تدخلها في الشأن العراقي كون إيران لها مصالح خاصة، والتاريخ ليس بعيد عما حصل من صراع في الشارع العراقي»، وطالب بأن «نعيش جيراناً من دون أجندات تدخل».

كما رفضت الرابطة الحقوقية العراقية زيارة رئيس المجلس الوطني العراقي إياد السامرائي لإيران لكونها «غير مبررة»، وجاء في بيان الرابطة أن منصبه ليس تنفيذي ليقوم بهذه الزيارة، وأنه بتلك الزيارة «يتحدى الشعب العراقي ويستهن بدماء الشهداء ويعطيها رخيصة لمن اعتدى على العراق».

وفي حالة سوريا وصلت العلاقات مع العراق إلى مستوى الأزمة، وقد كان تفجيري ١٩ أغسطس الماضي نقطة فاصلة فيها، فقبل هذه التفجيرات بيومين زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي سوريا وأعلن هو والرئيس السوري بشار الأسد عن تأسيس مجلس تعاون استراتيجي على مستوى رئيسي حكومتي البلدين، ومع وقوع التفجيرين وحديث بعض المسؤولين العراقيين عن مسئولية عدد من البعثيين الموجودين لدى سوريا عن تلك التفجيرات، ثم مطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي سوريا بتسليم المسؤولين الرئيسيين عن التفجيرين: محمد يونس الأحمد وسطام فرحات، ثم رد الرئيس بشار الأسد على أن اتهم سوريا «غير أخلاقي»، تطور الوضع إلى حد استدعاء كل من الدولتين سفيرها.

وقد فشلت محاولات الوساطة الإيرانية والتركية فضلاً عن العربية بين العراق وسوريا في حل هذه الأزمة، بعد انعقاد أربع جولات من المباحثات، كما لم تنجح الجلسات التحضيرية لاجتماع شرم الشيخ في اقتراح حلول للأزمة، ومع ذلك تضمن البيان الختامي بندا يدعو لـ «تعزيز الآليات الدبلوماسية والقانونية لتسليم العناصر الإرهابية المتواجدة في بعض دول الجوار»، وذلك في محاولة لتطوير آلية ما تحول دون تكرار أزمة العراق مع سوريا مع أي من دول الجوار، ورغم ما يحمله ذلك البند من أهمية، إلا أن تطبيقه يظل خاضعاً لتقدير مطلق لدول الجوار لطبيعة مصالحها داخل العراق.

ومع إصرار العراق على تدويل أزمته مع سوريا، ابتعث الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر نائبه للشئون السياسية أوسكار فرنانديز تارانكو، وذلك للإصغاء لمخاوف الحكومة العراقية حول الأمن والسيادة على خلفية

تفجيرات ١٩ أغسطس و ٢٥ أكتوبر التي استهدفت وزارتي العدل والبلديات والأشغال العامة ومبنى محافظة بغداد.

ومن غير الواضح ما ستنتهي إليه هذه الأزمة، إلا أن ما يمكن توقعه هو انعكاسها على الوضع الأمني خاصة في المناطق الحدودية مع سوريا، وهذا تشير إليه عودة أعمال العنف في محافظة الأنبار القريبة من الحدود معها. وقد كشف وزير الداخلية المصري حبيب العادلي عن جهود كبيرة بذلتها مصر لتجنب أي صدام بين الوفدين السوري والعراقي خلال اجتماع شرم الشيخ.

من ناحية أخرى، تتبع تركيا سياسة «تدخلية» في كركوك عن طريق سعيها لحماية الأقلية التركمانية بما يضمن للتركمان حضوراً سياسياً قوياً في السلطة المحلية، وذلك إلى جانب تمسك تركيا بحقوقها في ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، خاصة بعد أن جدد البرلمان التركي مؤخراً تفويضه للجيش التركي للقيام بذلك وسط رفض برلمانيين عراقيين لذلك.

فاعلية دور اجتماعات دول الجوار:

مثل انعقاد اجتماع شرم الشيخ وحضور ممثل سوريا والعراق وإيران وتركيا رغم التوتر الذي ساد تلك العلاقات، تحدياً لهذه الاجتماعات كآلية إقليمية لتثبيت مدى فاعليتها وقدرتها على إدارة الخلافات بين العراق وتلك الدول.

ويشير سلوك الوفود المشاركة في اجتماع شرم الشيخ إلى رغبة العراق بتحديد وإيران في حصر هذه الاجتماعات في جانب التعاون الأمني معها، وتجنب تحويلها إلى أداة أو آلية لإدارة الخلافات، حيث تتم إدارة تلك الخلافات سواء في المجال الأمني الذي تهتم به هذه الاجتماعات أو في غيره من المجالات على المستوى الثنائي بين العراق والدولة المعنية.

وهذا ما تؤكد كلمة وزير الداخلية العراقي التي لم ترد فيها أي إشارة من قريب أو بعيد لأزمة بلاده مع سوريا، في حين تضمنت كلمة وزير الداخلية السوري رداً ضمناً على اتهامات العراق لبلاده، حيث أوضح فيها أن سوريا اتخذت الكثير من الإجراءات التزاماً بما أبرم من اتفاقيات في هذا الصدد والالتزام «بمواقفها القومية والعربية»، وتحدث عن إنشاء سوريا سائر تراي على الحدود مع العراق بطول ٧٠٠ كلم وبارتفاع ٣ أمتار، وبتمسيمها ضباط ارتباط عملاً بالبروتوكول الأمني الذي اقره اجتماع جدة، وأكد أن سوريا سلمت «المطلوبين الذين تم إلقاء القبض عليهم في سوريا للجهات العراقية المختصة».

بينما تحدث وزير الداخلية الإيراني مصطفى نجار في كلمته عن اتخاذ بلاده «التدابير والإجراءات التي تستهدف مساعدة العراق على تحقيق الأمن»، دون أن يشير إلى أي من القضايا الخلافية بين بلاده والعراق، وذلك رغم تنامي هذه

الخلافات حول الأنهار المشتركة وحقوق النفط المشتركة، وقد كانت هذه القضايا محل مباحثات رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني مع المسؤولين العراقيين في زيارته للعراق مطلع نوفمبر الجاري.

ويمكن تقويم فاعلية هذه الاجتماعات منذ بدء انعقادها بالنظر إلى معيارين، المعيار الأول هو معيار فني أو شكلي خاص باستمرارية انعقادها، والمعيار الثاني هو معيار موضوعي خاص بما صدر عنها من قرارات.

فيما يتعلق بالمعيار الأول، يلاحظ أنه قد طرأ تطورين على هذه الاجتماعات، الأول خاص باكتسابها بعدافيا منذ اجتماع القاهرة الذي عقد في ٢١ يوليو ٢٠٠٤، حيث تقرر فيه عقد اجتماع آخر لدول الجوار على مستوى وزراء الداخلية من أجل البحث في كيفية ضبط الحدود ومنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة، وذلك إلى جانب عقد الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية.

والتطور الثاني يتعلق باكتسابها بعدا دوليا منذ ٢٠٠٧ حين اتجهت الولايات المتحدة والدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي للمشاركة فيها، على نحو جعلها أكثر فاعلية، حيث طرح مؤتمر شرم الشيخ الموسع الذي عقد في ٤ مايو ٢٠٠٧ آلية لتنفيذ ما ينتهي إليه المؤتمر، فقد تحدث بيانه الختامي عن إنشاء مجموعات عمل من أجل توفير المساعدة الفنية في مجال الطاقة والكهرباء والأمن وحماية الحدود، فضلا عن تشكيل مجموعة عمل متابعة ومراجعة تنفيذ نتائجه (١).

ويلاحظ كذلك وجود متابعة مستمرة من الاجتماعات اللاحقة لما يصدر عن الاجتماعات السابقة من بيانات، ولتقنين ذلك قرر اجتماع جدة لدول الجوار ٢٠٠٦ إنشاء سكرتارية للاجتماعات مقرها بغداد لتنسيق الاجتماعات ومتابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات وتوصيات بالتنسيق مع ضباط الاتصال بالدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني، تكشف المتابعة الدقيقة لمناقشات هذه الاجتماعات منذ أول انعقاد لها في ٢٠٠٣ وحتى اجتماع شرم الشيخ الأخير أكتوبر ٢٠٠٩ عن انحصار دورها في مجال تنظيم التعاون الأمني بين العراق ودول الجوار، وعن محدودية ما حققته في هذا المجال على ثلاثة مستويات؛ المستوى الأول خاص بإعادة بناء الثقة بين العراق ودول الجوار، حيث تكشف مناقشات مؤتمر شرم الشيخ الأخير عن استمرار الحساسيات بين العراق ودول الجوار، وهذا ما يشير إليه حديث وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في كلمته في المؤتمر عن «مساعدة العراق وشعبه دون أن تكون هذه المساعدة ذريعة للتدخل في شئونه، إذ يجب ترك تقرير مصير العراق لأبنائه بكامل حريتهم واختيارهم»، وحديث وزير الداخلية العراقي في كلمته أمام المؤتمر ذاته عن

أن العراق «يطمح بدعم دول الجوار والمجتمع الدولي من دون التدخل أو التأثير عليه واحترام خصوصياته واردة الوطنية».

وبالرجوع إلى مناقشات الاجتماعات السابقة، نجد أن انعدام الثقة كان قائما بصورة أكثر وضوحا بين العراق والدول العربية المشاركة في هذه الاجتماعات، وهذا ما يؤكد مصير الاقتراح الخاص بإرسالها قوات لتحل محل القوات متعددة الجنسيات للمساهمة في عملية إعادة البناء والذي طرح أثناء اجتماع الأردن، ففي الوقت الذي تحدث فيه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن عن إمكانية إرسال بلاده قوات للعراق إذا ما طلب منها ذلك، رفض رئيس الوزراء العراقي آنذاك إياد علاوي ذلك بسبب وجود «حساسيات طائفية وإثنية» بحسب تعبيره، ورأى أنه يمكن التعاون معها من خلال منعها تسلل المقاتلين إلى العراق.

والمستوى الثاني يتعلق بعدم تطوير هذه المؤتمرات صيغة لتعاون «حقيقي» بين دول الجوار مجتمعة والعراق، أو بين العراق وكل دولة من دول الجوار على حدة، فرغم إقرار هذه الدول بوجود مصالح مشتركة محددة تجمعها، إلا أنها لم تنجح في تطوير آليات متفق عليها ملزمة لجميع الدول تحول دون تطور الأوضاع في العراق بما يهدد تلك المصالح.

فعلى سبيل المثال، أكدت هذه الاجتماعات على ضرورة تعزيز التعاون بين العراق ودول الجوار في السيطرة على الحدود المشتركة، بما يتفق وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، وقرر اجتماع لجنة التعاون والتنسيق الأمني الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٧ في دمشق عددا من الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي منها توعية رجال الدين والدعاة بعدم تبني خطاب يثير العنف، وعدم إيواء أطراف مناوئة للعملية السياسية في العراق.

وقد صدرت عن اجتماع خبراء الحدود الذي عقد نهاية ٢٠٠٧ قرارات خاصة بتعيين ضباط اتصال بين العراق ودول الجوار، وبانعقاد اجتماعات ثنائية وجماعية بين ضباط الاتصال ومراكز الحدود لتبادل المعلومات في مجال مكافحة تهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات وتسلل الإرهابيين.

ويلاحظ أنه لم تنفذ هذه القرارات من قبل جميع دول الجوار، وهذا ما تحدث عنه العراق في ورقته التي قدمها لمؤتمر خبراء الأمن بدول الجوار الذي عقد في دمشق في ١٣ أبريل ٢٠٠٨، حيث تحدثت الورقة عن استمرار «وجود بعض القنوات الإعلامية والمنابر الدينية التي تتخذ من بعض دول الجوار والدول الإقليمية مظلة لها لإثارة العنف»، وعن عدم تعيين أي ضباط اتصال من دول الجوار باستثناء سوريا، وعدم انعقاد أي اجتماع للمراكز الحدودية، وعن عدم مصادقة جميع دول الجوار على بروتوكول التعاون الأمني الذي وقعت عليه

في اجتماع جدة الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٦، فلم يصادق عليه سوى العراق والسعودية وسوريا ومصر.

فضلا عن ذلك حوت ورقة العراق حديثا عن خروقات لمذكرات التفاهم التي صودق عليها من قبل دول الجوار، حيث تحدثت الورقة عن «التدخل التركي في كردستان العراق والتدخل الإقليمي في أحداث البصرة» التي واجهت فيها القوات العراقية مدعومة من القوات الأمريكية والبريطانية جيش المهدي في مارس ٢٠٠٨، ولم يتم تشكيل لجان ثنائية إلا من قبل السعودية وسوريا، وطالب العراق باقي الدول بتشكيل تلك اللجان.

وقد طالب مؤتمر شرم الشيخ الأخير الدول بالإسراع في تسمية ضباط الاتصال وتحديد الالتزام ببروتوكول التعاون الأمني الذي أقره مؤتمر جدة، وطالب الدول التي لم تصادق عليه بسرعة التصديق.

ويتعلق المستوى الثالث بتدريب قوات الأمن العراقية وإعادة بناء قدراتها، حيث لا يزال التعاون الفعلي في هذا المجال محدودا، رغم استمرار تضمين البيانات الختامية لهذه المؤتمرات بما فيها مؤتمر شرم الشيخ الأخير مطالبة بـ «تقديم الدعم اللازمة لرفع كفاءة أجهزة الشرطة العراقية وفقا لإمكانيات كل دولة من دول الجوار»، وقد طالب وزير الداخلية العراقي جواد البولاني في كلمته في مؤتمر شرم الشيخ الأخير دول الجوار بـ «فتح الأكاديميات العربية لتدريب متسبي الشرطة العراقية».

وما تحقق في هذا الإطار يتمثل في تدريب بعض عناصر الشرطة العراقية في الأكاديميات الأردنية والتركية، وفي إعلان وزير الداخلية المصري في مؤتمر شرم الشيخ الأخير عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأمني مع العراق، وتنظيم مصر دورات تدريبية لعناصر الشرطة العراقية في مجالات متعددة.

آفاق المستقبل:

يرتبط مصير هذه الاجتماعات بمدى أهميتها للعراق وللدول الجوار، فبالنسبة للعراق، تشير التطورات إلى استمرار حاجته لصيغة تعاونية تطورها هذه الاجتماعات خاصة مع بدء تنفيذ انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية، وذلك لتحقيق هدفين، الهدف الأول يتمثل في ضبط وتأمين حدوده التي يبلغ طولها ٣٦٥٠ كلم، والجزء الأطول منها مشترك مع إيران والسعودية وسوريا حيث تبلغ ١٤٥٨ كلم و ٨١٤ كلم ٦٠٥ كلم على التوالي.

ورغم أهمية ما بذل من جهود في هذا المجال، حيث خصصت السعودية ١٢ مليار دولار لبناء سياج مزدوج على الحدود مع العراق ذي مجسات إلكترونية لإخطار قوات الأمن بأي محاولة لاختراقه مع وجود كاميرات مراقبة و ١٣٥

بوابة تحكم)، وأعلن العراق تخصيصه ٥١٠ مليار دينار عراقي لبناء مخافر وملاحق، وشبكات طرق ونظم إنذار مبكر على طول ١٠٠٠ كلم من الحدود مع سوريا وبعض مناطق الحدود مع إيران)، وذلك إلى جانب الجهود التي تحدث عنها وزير الداخلية السوري في كلمته أمام اجتماع شرم الشيخ، إلا أن هناك حاجة حقيقية لتفعيل ما انتهت إليه هذه الاجتماعات من ضرورة عقد اجتماع دوري لضباط الاتصال وتبادل المعلومات بينهم خاصة من قبل سوريا وإيران والسعودية.

والهدف الثاني يتمثل في حاجته لدول الجوار لزيادة قدرة القوات العراقية ورفع كفاءتها، فاستمرار ضعف هذه الأجهزة يجعلها غير قادرة على ضبط الأوضاع في المدن العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة منها بنهاية أغسطس ٢٠١٠، بحسب خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

في ذات الوقت يلاحظ وجود مسعى إيراني قوي يدعمه الموقف الرسمي العراقي وأحيانا السوري لتطوير هذه الآلية إلى شكل جديد ربما يكون تنظيم إقليمي من نوع «خاص» في المنطقة العربية، أو ربما تطوير آلية جديدة تحل محلها، حيث أعلن الرئيس السوري بشار الأسد بعد زيارته إيران نهاية أغسطس عن إنشاء تحالف إقليمي يضم سوريا وإيران والعراق وتركيا، وتحدثت مصادر سورية عن حصول الأسد على موافقة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي على إنشاء ذلك التحالف.

وتحدث سكرتير مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني محسن رضائي أثناء زيارته تركيا في الأسبوع الأخير من أكتوبر الماضي عن إنشاء «منظمة جنوب غرب آسيا»، بحيث تكون تركيا وإيران نواة لها لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية الإقليمية والدولية. وقد تبع ذلك دعوة الرئيس أحمد نجاد أثناء لقائه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٧ أكتوبر الماضي إلى صياغة «نظام إقليمي جديد»، وهذه الدعوات كررها بعض أعضاء الحكومة العراقية في أكثر من مناسبة، حيث تحدث علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية مطلع هذا العام عن إنشاء تنظيم إقليمي يضم العراق وإيران وتركيا كنواة مع انفتاحه على غيره من الدول العربية. وتظل الإشكالية سواء في حالة تطور هذه الاجتماعات إلى «تنظيم إقليمي» أو في حالة استمرارها بصيغتها الحالية، هي درجة الموازنة بين خلافات العراق مع دول الجوار خاصة إيران وسوريا، وتفعيل ما انتهت إليه تلك الاجتماعات بما يضمن للعراق عدم تدخل إيران وسوريا تحديدا بصورة سلبية في العملية الأمنية والسياسية التي يمر بها كما يحدث الآن.

ومع ذلك، فإن ما خرج به بيان الاجتماع السادس لدول جوار العراق، لا يؤشر إلى وجود توجه قوى لدى دول جوار

العراق لمساعدته لتحقيق هذين الهدفين. فكما هي العادة صدر بيان ختامي باهت لا يعكس حقيقة أجواء ذلك الاجتماع، ولا يعبر بأي حال عن واقع العلاقات الحالية بين معظم دول الجوار هذه والعراق بكل ما فيه من تطورات ومآس. لم يستطع الاجتماع أن يجد حلاً للأزمة بين العراق وسوريا، ولم يقدم رؤى استراتيجية لما يجب أن يتجه إليه العراق، وخاصة ما يتعلق بالملفات الأساسية وبالذات ملف العملية السياسية وأفاقها الوطنية، وملف المصالحة، وملف الأمن، وهي ملفات تفرض نفسها بقوة في ضوء تطورين مهمين، أولهما الانتخابات العامة القادمة في يناير المقبل، وثانيهما، انسحاب القوات الأمريكية ابتداءً من أغسطس القادم.

تجاهل التعاطي مع هذه الملفات، والتركيز فقط على الملف الأمني بمعزل عن البيئة السياسية الداخلية والإقليمية، كان له معنى واضح هو أن دول جوار العراق غير راضية عما يحدث داخله، وأنها لم تعد متحمسة لتوريط نفسها في قضايا ينقسم حولها العراقيون بشدة، أو ربما كان سبب هذا العزوف يرجع إلى أن الولايات المتحدة لا ترضى عن أدوار من جانب دول جوار العراق ترى أنها من صميم اختصاصها أو من صميم مصالحها.

هذا العزوف سواء كان اختيارياً أو اضطرارياً دفع بعض هذه الدول إلى التحرك للدفاع عن مصالحها المباشرة من دون تنسيق مع أحد، وبالذات في ملف الأمن، بعد أن تحول العراق إلى مصدر للتهديد لبعض هذه الدول. فقد دعت السعودية شركات البناء للمشاركة في منافسة على عقد لبناء جدار أمني

على طول حدودها مع العراق البالغة ٩٠٠ كيلومتر بتكلفة قد تصل إلى ٤ مليارات ريال، أي ما يزيد على المليار دولار، كما بدأت السلطات الإيرانية بناء جدار اسمتي فاصل على الحدود العراقية الإيرانية من جهة إقليم كردستان لمنع التسلسل من المناطق التي شهدت، ولأكثر من مرة، عمليات مخبرانية أمريكية على حد الاتهامات الإيرانية. هذا الجدار من شأنه أن يفصل الحدود الجبلية فقط بين إيران والعراق بطول ٥٠٦ كيلومترات فقط من الحدود بين البلدين التي تبلغ نحو ٢٢٠٠ كيلومتر.

لجوء السعودية وإيران إلى سياسة إقامة الجدران العازلة مع العراق له أكثر من معنى، أولها إدراك البلدين أن الحكومة العراقية ما زالت عاجزة عن ضبط الحالة الأمنية، وأن ما هو قادم بعد الانسحاب العسكري الأمريكي قد يكون الأخطر، وأن العنف مرشح لأن يتفاقم في العراق، ما يجعل العراق، مستقبلاً مصدراً خطيراً لتهديد الأمن في دول الجوار، وبالذات الدول التي قد تكون لها ارتباطات سياسية أو أمنية ما مع الحكومة العراقية أو مع أطراف الصراع في العراق. كما أنه يعني أيضاً أن دول الجوار لم يعد في مقدورها التعويل على تنسيق أمني متبادل مع الحكومة العراقية. الأمر يبدو هكذا بالنسبة للسعودية، لكنه يختلف بالنسبة لإيران حيث تبدو المشكلة جزئية ومحصورة في إقليم كردستان العراق فقط وليس كل العراق، حيث يبدو لإيران دور مميز في مناطق وسط العراق وجنوب العراق.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

